

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي

بعنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي

والتوجه نحو اقتصاد السوق

(دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995-2017)

تحت إشراف الدكتور:

داودي محمد

من إعداد الطالب:

قادري محمد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
مشرفا	المركز الجامعي-مغنية	أستاذ محاضر-أ-	د. داودي محمد
ممتحنة	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة-أ-	د. العجاج فاطمة
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر-أ-	د. غربي ناصر صلاح الدين
ممتحنا	المركز الجامعي عين تيموشنت	أستاذ محاضر-أ-	د. جديدين لحسن
ممتحنا	المركز الجامعي عين تيموشنت	أستاذ محاضر-أ-	د. بوعلي عبد القادر

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

أخواتي و إلى كل العائلة

أستاذي في مرحلة الابتدائي "امبارك مختار" ببارك الله

في صحته

جميع الأصدقاء

كلمة شكر و تقدير

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك علي و علي والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني
برحمتك في عبادك الصالحين..."

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء
بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك رببي علي نعمك التي لا تعد،
وألأنك التي لا تعد، أحمدك رببي وأشكرك علي أن يسرت لي إتمام هذا البحث علي الوجه الذي أرجو
أن ترضى به عني.

ثم أتوجه بالشكر إلى أستاذي ومشرفي الدكتور "داودي محمد" الذي له الفضل بعد "الله
سبحانه وتعالى" لإشرافه علي هذا البحث، ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة، ووقته الثمين.
والشكر أيضا موصول إلى الأستاذ "بن بوزيان محمد" أستاذ الأساتذة جزاه الله كل خير، وبارك في
صحته، وجعله في خدمة العلم.

وأقدم بالشكر إلى أستاذتي الموقرين أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه
الطروحة، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها وتهذيب نتواتها والإبانة عن مواطن القصور فيها،
سائلا الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا.

كما أشكر جميع الموظفين في المكتبة المركزية لجامعة تلمسان وأخص بالذكر جهة كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية والتسيير.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	إهداء
	تشكرات
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
22	مقدمة عامة
الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
34	مقدمة الفصل الأول.
35	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
35	1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
37	2- الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر
39	المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته المختلفة
39	1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
39	1-1- المشروعات المشتركة
41	2-1- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي
42	3-1- مشروعات أو عمليات التجميع
42	4-1- الاستثمار في المناطق الحرة
43	2- أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر
43	1-2- عقود التراخيص (الامتياز)
44	2-2- عقود الإدارة
44	3-2- عقود المفتاح في اليد
44	4-2- اتفاقيات توزيع الإنتاج
44	3- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر
45	1-3- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا للدوافع والمحفزات
45	1-1-3- الاستثمار الباحث عن موارد
45	2-1-3- الاستثمار الباحث عن كفاءة الأداء
46	3-1-3- الاستثمار الباحث عن الأسواق
46	4-1-3- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية
46	2-3- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لوجهة نظر الدول المصدرة له
47	1-2-3- الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي
47	2-2-3- الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي
48	3-3- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لوجهة نظر الدولة المستقطبة له

فهرس المحتويات

48	1-3-3- الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات
48	2-3-3- الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات
49	المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات وللاستثمار الأجنبي المباشر
49	1- مفهوم الشركات متعددة الجنسيات
50	2- نمو وتطور الشركات متعددة الجنسيات
54	1-2- أنماط ملكية الشركات متعددة الجنسيات
57	2-2- تعقيدات ملكية الشركات متعددة الجنسيات
60	3- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات وأهم الانتقادات
61	1-3- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات
61	1-1-3- الأساس المنطقي للبلدان المضيفة في البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر
62	2-1-3- دوافع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر
64	2-3- الانتقادات الموجهة للعلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر
64	1-2-3- التهرب الضريبي
65	2-2-3- التدخل السياسي
66	3-2-3- المخاطر على البيئة والصحة
68	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي	
70	مقدمة الفصل
71	المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
71	1- النظريات الشائعة للاستثمار الأجنبي المباشر
71	1-1- النظريات القائمة على المنافسة التامة
72	2-1- النظريات القائمة على عدم كمال السوق
73	3-1- نظرية Hymer
74	4-1- نظرية دورة حياة المنتج
77	5-1- نظريات تكلفة المعاملات
78	6-1- النموذج الانتقائي
81	2- النظريات القائمة على أبعاد خاصة
81	1-2- نظرية احتكار القلة ل Knickerbocker's
81	2-2- نظرية تكامل التجارة ل Kojima
82	3-2- النظريات القائمة على المعرفة
83	4-2- النظريات المرتكزة على الدولة
84	5-2- مدرسة أوبسالا
85	3- النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية
86	1-3- نهج سلسلة السلعة العالمية
87	2-3- شبكة الإنتاج العالمية

فهرس المحتويات

88	3-3- نظرية التجزؤ الدولي
88	4-3- شبكة الإنتاج الدولي
89	المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
90	1- المحددات الاقتصادية
90	1-1- حجم السوق
92	2-1- سعر الصرف
93	3-1- التضخم
95	4-1- تكلفة العمالة و توافر اليد الماهرة
96	5-1- البنية التحتية
97	6-1- الموارد البشرية
98	7-1- الحوافز الضريبية (معدل الضريبة)
100	8-1- تكوين رأس المال الإجمالي
101	2- المحددات المؤسسية
104	1-2- الفساد
107	2-2- الخطر السياسي
110	3-2- الديمقراطية
111	4-2- البيروقراطية
112	5-2- البعد الثقافي
113	المبحث الثالث: سياسات التحرير الاقتصادي و للاستثمار الأجنبي المباشر
114	1- التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر
114	1-1- التحرير التجاري
115	2-1- العلاقة بين التحرير التجاري و للاستثمار الأجنبي المباشر
118	2- التحرير المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر
118	1-2- التحرير المالي
120	2-2- العلاقة بين التحرير المالي و للاستثمار الأجنبي المباشر
122	3- الخصصة و الاستثمار الأجنبي المباشر
122	1-3- الخصصة
124	2-3- العلاقة بين الخصصة و للاستثمار الأجنبي المباشر
126	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة	
128	مقدمة الفصل
129	المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي
129	1- التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر
129	1-1- الفترة 1870-1920
130	2-1- الفترة 1920-1940

فهرس المحتويات

132	3-1- الفترة 1950-1970
133	4-1- بعد 1980
134	2- اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي
134	2-1- اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد
136	2-2- اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادرة
138	3- اتجاه مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي
143	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات العالمية الراهنة
144	1- الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي
144	1-1- ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التشكيل الاقتصادي الجديد
146	1-2- الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الاقتصاد الرقمي
150	2- ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية
150	2-1- الأزمة المالية العالمية 2008 (أزمة الرهن العقاري) والاستثمار الأجنبي المباشر
153	2-2- الأزمة النفطية 2014 والاستثمار الأجنبي المباشر
155	2-3- الاستثمار الأجنبي المباشر و الـ BREXIT
162	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة
163	1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
165	2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي
169	3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المحلية
173	4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا
176	5- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري
178	6- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف والأجور
181	خاتمة الفصل
الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2017)	
184	مقدمة الفصل
185	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
186	1- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل 1995
186	2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد 1995
188	2-1- ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2017
190	2-2- التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2013-2017
191	المبحث الثاني: سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر
191	1- سياسة التحرير التجاري في الجزائر
192	1-1- تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر

فهرس المحتويات

192	2-1- التوزيع السلعي للصادرات و الواردات
192	1-2-1- بالنسبة للصادرات
193	2-2-1- بالنسبة للواردات
194	3-1- التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات
194	1-3-1- الاتحاد الأوروبي
194	2-3-1- دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
199	3-3-1- باقي دول العالم
199	2- سياسة التحرير المالي في الجزائر
200	1-2- إجراءات التحرير المالي في الجزائر
200	2-2- واقع التحرير المالي في الجزائر
201	1-2-2- تحرير أسعار الفائدة
202	2-2-2- تطور الكتلة النقدية (M2)
203	3-2-2- القروض المحلية المقدمة من قبل القطاع المصرفي
203	4-2-2- القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل البنوك
204	3- سياسة الخصخصة في الجزائر
204	1-3- أسباب الخصخصة في الجزائر
204	1-1-3- الأسباب الداخلية
205	2-1-3- الأسباب الخارجية
205	2-3- الإطار القانوني للخصخصة في الجزائر
206	1-2-3- النصوص القانونية
206	2-2-3- الخصخصة في ظل القانون 95-22.
206	المبحث الثالث: قياس العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
207	1- منهجية الدراسة
207	1-1- اختبارات جذر الوحدة و الاستقرارية
208	1-1-1- اختبار ديكي فولر
209	2-1-1- اختبار ديكي-فولر المطور (ADF)
210	3-1-1- اختبار فليبس-بيرون (PP)
211	2-1- اختبار التكامل المتزامن باستخدام اختبار الحدود-الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
212	3-1- اختبار سببية Toda-Yamamoto
214	4-1- اختبارات التشخيص و الاستقرارية

فهرس المحتويات

215	2- التعريف بمتغيرات الدراسة
215	2-1- وصف البيانات
215	2-1-1- التحرير التجاري (TRL)
216	2-1-2- التحرير المالي (FNL)
217	2-1-2-3- الخصصة (PRV)
217	2-1-2-4- النمو الاقتصادي (GDP)
218	2-1-2-5- رأس المال البشري (HC)
219	2-1-2-6- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
219	2-2- الإحصاءات الوصفية للبيانات ومصفوفة الارتباط
220	3- تحليل نتائج الدراسة
221	3-1- نتائج اختبارات جذر الوحدة
222	3-2- نتائج اختبار التكامل المتزامن
222	3-1-2- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
223	3-2-2- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة التحرير المالي (FNL)
223	3-2-3- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة التحرير التجاري (TRL)
224	3-2-4- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة الخصصة (PRV)
224	3-2-5- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP)
225	3-2-6- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة رأس المال البشري (HC)
225	3-3- نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto
226	3-1-3- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
226	3-2-3- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة التحرير التجاري (TRL)
227	3-3-3- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة التحرير المالي (FNL)
228	3-4-3- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة الخصصة (PRV)
228	3-5-3- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP)
229	3-6-3- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة رأس المال البشري (HC)
230	4-3- نتائج اختبارات التشخيص والاستقرارية
230	4-1-3- نتائج اختبارات التشخيص والاستقرارية بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
231	4-2-3- اختبارات التشخيص والاستقرارية بالنسبة لمعادلة التحرير المالي (FNL)
233	4-3-3- اختبارات التشخيص والاستقرارية بالنسبة لمعادلة التحرير التجاري (TRL)
234	4-4-3- اختبارات التشخيص والاستقرارية بالنسبة لمعادلة الخصصة (PRV)
235	4-5-3- اختبارات التشخيص والاستقرارية بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP)

فهرس المحتويات

236	6-4-3- اختبارات التشخيص و الاستقرارية بالنسبة لمعادلة رأس المال البشري (HC)
238	4- مناقشة نتائج الدراسة
238	4-1- العلاقة بين التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر
239	4-2- العلاقة بين التحرير المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر
240	4-3- العلاقة بين الخصصة و الاستثمار الأجنبي المباشر
241	4-4- العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر
242	4-5- العلاقة بين رأس المال البشري و الاستثمار الأجنبي المباشر
243	خاتمة الفصل
245	خاتمة عامة
253	المراجع
280	الملاحق

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأعداد الشركات متعددة الجنسيات في العالم خلال الفترة 1995-2016.	50
2.1	أفضل عشر شركات متعددة الجنسيات بناء على المداخيل و القيمة السوقية لسنة 2016.	53
3.1	أفضل عشر شركات متعددة الجنسيات من حيث الأصول، العمالة و الأرباح لسنة 2016.	53
4.1	أفضل 20 شركة متعددة الجنسية ذات الملكية الخاصة سنة 2016.	55
5.1	أفضل 20 شركة متعددة الجنسية غير مالية في الدول النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية (2015).	59
1.2	الشروط الثلاثة للنظرية الانتقائية.	79
2.2	خصائص البلدان و مزايا OLI المحددة.	80
3.2	الاستثمار الأجنبي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1914-1939	131
2.3	الاستثمار الأجنبي الصادر و مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1929-1938	131
3.3	أفضل 10 بلدان متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي و الحصص خلال الفترة 1980-1990	134
4.3	أفضل 10 بلدان متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي و الحصص خلال الفترة 2000-2015	134
5.3	أفضل عشر بلدان مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1980-1990.	137
6.3	أفضل عشر بلدان مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2015	138
7.3	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد خلال الفترة 1980-2015	139
8.3	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر خلال الفترة 1980-2015	139
9.3	حصة أفضل خمس بلدان فيما يخص مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد خلال الفترة 1980-1995	140
10.3	حصة أفضل خمس بلدان فيما يخص مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد خلال الفترة 2000-2015	141
11.3	حصة أفضل خمس بلدان فيما يخص مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر خلال الفترة 1980-1995	141
12.3	حصة أفضل خمس بلدان فيما يخص مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر خلال الفترة 2000-2015	142
13.3	أفضل 20 اقتصاد مصدر لتدفقات لاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة الرقمية خلال الفترة 2013-2017	147
14.3	أفضل 20 اقتصاد مضيف لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الرقمية خلال الفترة 2013-2017	148
1.4	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1980-1994	184

قائمة الجداول

186	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2017	2.4
188	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و 2017.	3.4
189	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين 2013-2017	4.4
190	أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2013-2017.	5.4
193	التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2016.	6.4
	صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2017	6.4
197	واردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2017.	7.4
201	أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 1995-2017	8.4
201	تطور نمو الكتلة النقدية (M2) في الجزائر خلال الفترة 1995-2017	9.4
202	القروض المحلية المقدمة من قبل القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1995-2017	10.4
203	القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل البنوك في الجزائر خلال الفترة 1995-2017	11.4
219	الأحصاءات الوصفية للبيانات.	12.4
220	مصفوفة الارتباط.	13.4
221	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF	14.4
221	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام PP	15.4
222	نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).	16.4
223	نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة التحرير المالي (FNL).	17.4
223	نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة التحرير التجاري (TRL).	18.4
224	نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة الخصخصة (PRV).	19.4
224	نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP).	20.4
225	نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة رأس المال البشري (HC).	21.4
225	تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى	22.4
226	نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	23.4
226	نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة التحرير التجاري (TRL)	24.4
227	نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة التحرير المالي (FNL)	25.4
228	نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة الخصخصة (PRV)	26.4
228	نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP)	27.4
229	نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto رأس المال البشري (HC)	28.4
230	نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	29.4
231	نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة التحرير المالي (FNL)	30.4
233	نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة التحرير التجاري (TRL)	31.4
234	نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة الخصخصة (PRV)	32.4
235	نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP)	33.4
236	نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة رأس المال البشري (HC)	35.4

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	المستفيدين النهائيين للشركات متعددة الجنسيات (UBOs)	58
2.1	الملاك النهائيين العالميين للشركات الفرعية (GUOs). 2015	60
3.1	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد والصادر خلال الفترة 1980-2015	140
2.3	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد والصادر خلال الفترة 1980-2015	143
3.3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة خلال الفترة 1980-2016	157
4.3	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة خلال الفترة 1980-2016	157
5.3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2016.	158
6.3	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2016.	159
7.3	أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي في المملكة المتحدة حسب المصدر	159
8.3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي في المملكة المتحدة حسب المصدر	160
1.4	صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2017	197
2.4	واردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2017	198
3.4	اختبار الاستقرارية بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).	231
4.4	اختبار الاستقرارية بالنسبة لمعادلة التحرير المالي (FNL).	232
5.4	اختبار الاستقرارية بالنسبة لمعادلة التحرير التجاري (TRL).	233
6.4	اختبار الاستقرارية بالنسبة لمعادلة الخصخصة (PRV).	234
7.4	اختبار الاستقرارية بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP).	236
8.4	اختبار الاستقرارية بالنسبة لمعادلة رأس المال البشري (HC).	237

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1.3	التدفقات الواردة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 1980-2015	280
2.3	التدفقات الصادرة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 1980-2015	280
1.4	صادرات نصف المنتجات سنة 2017	281
2.4	صادرات الغذاء لسنة 2017	281
3.4	صادرات المواد الخام لسنة 2017	282
4.4	صادرات سلع المعدات الصناعية لسنة 2017	283
5.4	صادرات سلع الاستهلاك غير الغذائية لسنة 2017	283
6.4	معدات التجهيزات الصناعية المستوردة خلال الفترة 2005-2017	284
7.4	نصف المنتجات المستوردة 2005-2017	285
8.4	واردات المنتجات الغذائية خلال الفترة 2005-2017	285
9.4	واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية خلال الفترة 2005-2017	285
10.4	واردات المنتجات الخام خلال الفترة 2005-2017	286
11.4	الإحصاءات الوصفية للبيانات	286
12.4	مصفوفة الارتباط	286
13.4	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه-	287
14.4	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند المستوى-ثابت	287
15.4	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند المستوى-بدون	287
16.4	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه	287
17.4	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت	288
18.4	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون	288
19.4	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه	288
20.4	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند المستوى-ثابت	288
21.4	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند المستوى-بدون -	289
22.4	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه	289
23.4	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت	289
24.4	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون	289
25.4	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند المستوى-ثابت	290
26.4	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه	290
27.4	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند المستوى-بدون	290
28.4	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه	290
29.4	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت	291

قائمة الملاحق

291	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون	30.4
291	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه	31.4
291	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند المستوى-ثابت	32.4
292	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند المستوى-بدون	33.4
292	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه	34.4
292	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت	35.4
292	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون	36.4
293	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه	37.4
293	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند المستوى-ثابت	38.4
293	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند المستوى-بدون	39.4
293	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه	40.4
293	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت	41.4
294	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون	42.4
294	اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه	43.4
294	اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند المستوى-ثابت	44.4
294	اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند المستوى-بدون	45.4
295	اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه	46.4
295	اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت	47.4
295	اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون	48.4
295	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند المستوى-ثابت واتجاه	49.4
296	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند المستوى-ثابت	50.4
296	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند المستوى-بدون	51.4
296	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند الفرق الأول-ثابت واتجاه	52.4
296	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند الفرق الأول-ثابت	53.4
297	اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند الفرق الأول-بدون	54.4
297	اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند المستوى-ثابت واتجاه	55.4
297	اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند المستوى-ثابت	56.4
297	الملاحق رقم (57.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند المستوى- بدون	57.4
298	الملاحق رقم (58.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت واتجاه	58.4
298	الملاحق رقم (59.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت	59.4
298	اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون	60.4
298	اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون	60.4
298	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند المستوى- ثابت واتجاه	61.4
299	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند المستوى- ثابت	62.4
299	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند المستوى- بدون	63.4

قائمة الملاحق

299	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت و اتجاه	64.4
299	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت	65.4
300	اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون	66.4
300	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند المستوى- ثابت واتجاه	67.4
300	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند المستوى- ثابت	68.4
300	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند المستوى- بدون	69.4
301	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت واتجاه	70.4
301	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت	71.4
301	اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون	72.4
301	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند المستوى- ثابت واتجاه	73.4
302	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند المستوى- ثابت	74.4
302	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند المستوى- بدون	75.4
302	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت واتجاه	76.4
302	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت	77.4
303	اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون	78.4
303	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند المستوى- ثابت واتجاه	79.4
303	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند المستوى- ثابت	80.4
303	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند المستوى- بدون	81.4
304	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت واتجاه	82.4
304	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت	83.4
304	اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون	84.4
305	اختبار السببية ل Toda & Yamamoto	85.4
306	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة FDI	86.4
306	اختبار ثبات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة FDI	87.4
306	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة FDI	88.4
307	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة FNL	89.4
307	اختبار ثبات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة FNL	90.4
307	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة FNL	91.4
307	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة TRL	92.4
307	اختبار ثبات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة TRL	93.4
308	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة TRL	94.4
308	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة PRV	95.4
308	اختبار ثبات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة PRV	96.4
308	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة PRV	97.4
309	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة GDP	98.4

قائمة الملاحق

309	اختبارات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة GDP.	99.4
309	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة HC	101.4
309	اختبارات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة HC	102.4
310	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة HC	103.4

المقدمة العامة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر الاقتصادية الهامة في الاقتصاد العالمي الراهن، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قد ظهرت منذ أواسط القرن التاسع عشر، إلا أنها أخذت بعدا كبيرا في الاقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك يعد إلى التغيرات الكبيرة التي حدثت في الاقتصاد العالمي خلال هذه المدة التي من حيث تطور الأفكار الرأسمالية و سيطرتها على العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتحقيق الشركات متعددة الجنسيات سيطرة كبيرة على الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإن منحنى العولمة أخذ يسيطر على أهم الكيانات الاقتصادية العالمية وفرض وجوده في الاقتصاد العالمي. وتستهدف معظم البلدان ولاسيما النامية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصادياتها، وهي تتوقع نمو اقتصاديا طويل الأجل من موارد مستقرة إضافية في البلدان النامية. وهناك بعض الأسباب الرئيسية التي تدعم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر مثل التكنولوجيا المتقدمة، المهارات، البحث والتطوير، وستكون هذه الأصول غير الملموسة مفيدة للبلدان المضيفة لتحفيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، كما قد يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الوصول إلى الأسواق الأجنبية عندما تستخدم البلدان المضيفة كمنصة تصدير لتوزيع المنتجات في المنطقة، وبالتالي يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم خصائص جيدة تتراوح بين درجة عالية من الاستقرار، زيادة الموارد المالية، آثار إنتاجية إيجابية والوصول إلى الأسواق الأجنبية.

و بالنظر إلى فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وضعت البلدان المضيفة عددا من السياسات لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها تحرير القطاع التجاري حيث يسهل على الشركات متعددة الجنسيات إنشاء شبكات إنتاج دولية، بحيث يتم شحن حصة أكبر من الإنتاج إلى عملاء دوليين أو شركات تابعة في بلدان أخرى بدلاً من بيعها للعملاء المحليين، كما أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على التجارة وزيادة الحرية التجارية، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي بصورة كبيرة في زيادة توسيع حجم صادرات البلد المضيف و انفتاحه على العالم الخارجي. و التحرير المالي ينبغي بالتأكيد أن يضاف إلى هذه القائمة، وهو مؤشر على الكفاءة المصرفية فضلا عن قدر من الاستقلالية عن سيطرة الحكومة و التدخل في القطاع المصرفي. حيث يعتبر التحرير المالي عامل مهم في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يؤثر على هيكل تكاليف المشاريع الاستثمارية. كما يعد محركا للنمو الاقتصادي بتوفير فرص عمل أفضل للعملاء والشركات. من ناحية أخرى تزيد الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأموال المتوفرة في الاقتصاد، وتؤدي إلى ازدهار الوساطة المالية من خلال الأسواق المالية و النظام المصرفي، و من المرجح أن تسجل الشركات المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر حصتها في السوق المالي المحلي، مما يعزز عملية التحرير المالي.

المقدمة العامة

منذ أكثر من خمسة وعشرين سنة، انخرط العديد من البلدان حول العالم في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تسعى إلى إنشاء قطاع خاص نشط أي الخوصصة. الغرض من هذا الإصلاح هو تقليل سيطرة الحكومة على الاقتصاد، ونقل الموارد والملكية من الدولة إلى المستثمرين من القطاع الخاص. حيث انتشرت الخوصصة في جميع أنحاء العالم مع تزايد العولمة وتكامل الأسواق. فعندما اشتركت البلدان في السياسات الاقتصادية لصالح الملكية الخاصة، اجتذبت في نفس الوقت الكثير من الاهتمام من جانب المستثمرين الأجانب، لا سيما من الشركات متعددة الجنسيات في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد بعض الدراسات أن الخوصصة كانت مفيدة في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الملحوظ في جميع أنحاء العالم، خاصة من جانب الدول النامية. وإلى جانب هذا تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملاً مهماً في إسهام وتعزيز استدامة عملية الخوصصة، حيث يتوقع أن يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر جهود الخوصصة نظراً لتدفق رؤوس الأموال الجديدة والتكنولوجيا والمهارات الإدارية التي ترافق الاستثمار الأجنبي المباشر مما يجعل البيئة أكثر عرضة للمنافسة وتزويد الحكومات ببيئة جيدة لخوصصة الشركات غير الفعالة التي تحتاج إلى التغيير.

تعتبر الجزائر كغيرها من البلدان النامية التي أدركت الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي، باعتباره إحدى وسائل التمويل الدولي المفضلة التي تقوم الدول باتخاذها و لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها و التطلع لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع، و محاولة تنويع صادرات البلاد، خاصة أن الجزائر تعتمد على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل مما يجعل اقتصادها معرضاً لأزمات متكررة بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية. و على هذا الأساس قامت الجزائر بوضع خارطة طريق إلى الإصلاح الاقتصادي وإعادة توجيه الاقتصاد لقوى السوق و سياسات التحرير بداية من التسعينات، و اتخذت الحكومة قرارات مهمة تمثلت في تحرير قطاع التجارة الخارجية، وإزالة كافة القيود و الحواجز على الأنشطة المصرفية انطلاقاً من قانون النقد و القرض 90-10 الذي يعتبر الحجر الأساس للإصلاحات المالية في الجزائر. كما تم إصدار قانون لإخضاع المؤسسات العامة لقوى السوق من خلال تبني نظام الخوصصة، من خلال الاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي من قبل المؤسسات المالية الدولية للانتقال إلى اقتصاد السوق.

إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة اختبار العلاقة السببية بين سياسات التحرير الاقتصادي ونخص بالذكر سياسة التحرير التجاري، سياسة التحرير المالي، سياسة الخصخصة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر و تتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، باستخدام اختبار الحدود-

المقدمة العامة

منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لاختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، و اختبار Toda-Yamamoto 1995 لكشف العلاقة السببية المتبادلة بين المتغيرات في الأجل الطويل، وذلك تحت إشكالية رئيسية هي:

ما مدى تأثير سياسات التحرير الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وما هي طبيعة العلاقة المتبادلة بينهما؟

و للوقوف على هذه الاشكالية بالتفصيل يمكن تقسيمها إلى أسئلة فرعية على النحو التالي:

- ما واقع سياسة التحرير الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- هل يوجد تأثير طويل المدى لسياسة التحرير التجاري و المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يساهم في تعزيز تحرير التجارة الخارجية والنظام المالي؟
- هل تساهم سياسة الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى الطويل، وهل الاستثمار الأجنبي المباشر بدوره يساهم في استدامة عملية الخصخصة؟
- هل يعتبر النمو الاقتصادي و رأس المال البشري محددان هامان لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهل الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: وجود علاقة سببية تبادلية طويلة المدى بين التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرضية الثانية: وجود علاقة سببية تبادلية طويلة المدى بين التحرير المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرضية الثالثة: وجود علاقة سببية تبادلية طويلة المدى بين الخصخصة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرضية الرابعة: وجود علاقة سببية تبادلية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المقدمة العامة

الفرضية الخامسة: وجود علاقة سببية تبادلية طويلة المدى بين رأس المال البشري و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على مدى مساهمة سياسات التحرير الاقتصادي وتطبيق آليات السوق في الجزائر على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودراسة التأثير المتبادل بينهما، بالأخذ بعين الاعتبار تجارب بعض البلدان النامية التي قامت بتحرير أنظمتها الاقتصادية من أجل الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مدى مساهمة هذه الأخيرة في الجهة المقابلة في تعزيز واستدامة عمليات التحرير.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف يمكن سردها فيما يلي:

- دراسة الصلة بين الظواهر الاقتصادية في ما إذا كانت سياسة التحرير الاقتصادي هي العامل المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، و ما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ستعزز وتسهم في استدامة عملية التحرير الاقتصادي.
- دراسة واقع سياسات التحرير الاقتصادي بعد فترة التسعينات والتعرف على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- محاولة الإلمام بأهم النماذج القياسية المستخدمة في قياس التأثير المتبادل بين الظواهر الاقتصادية، وحل مشاكل عدم تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة.

أسباب اختيار الموضوع:

- إن التحليل القياسي لدور سياسات التحرير الاقتصادي في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر، و دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التأثير على التحرير الاقتصادي أمر مهم لعدة أسباب:
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي محرك للنمو الاقتصادي المستقبلي و التنمية المؤسسية، و من تم فإن دور الإصلاحات الاقتصادية بالتحديد كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر أمر هام لأغراض السياسة العامة.

المقدمة العامة

- على مستوى الاقتصاد الكلي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر و سياسات التحرير الاقتصادي يشكلان محددات متبادلة، وبالتالي تظل من القضايا التي يجب استكشافها.
- تكافح معظم الاقتصاديات النامية و على رأسها الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يركز على سياسات التحرير الاقتصادي.
- تستخدم هذه الدراسة إطار عمل متعدد المتغيرات (Multivariate Framework) و استخدام إطار عملي متعدد المتغيرات يجنب النتائج المتحيزة و غير المتسقة الناجمة عن إغفال المتغيرات ذات الصلة.
- على مدى بحثنا لم تستخدم دراسات سابقة كثيرة المتغيرات المذكورة أعلاه لدراسة العلاقة بين التحرير الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سياسات التحرير الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين 1995 و 2017، أما الحدود المكانية فتتمثل حول دراسة حالة الجزائر.

منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، مفاهيمه، نظرياته و محدداته، و على المنهج الكمي للدراسة التطبيقية بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي، من خلال اختبار التكامل المتزامن باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) و اختبار Toda و Yamamoto لقياس اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المشمولة في الدراسة. اعتمادا على بيانات البنك الدولي، الأنكتاد و موقع مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث يتم معالجة هذه البيانات اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews10.

هيكل البحث:

يتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، ثلاثة منها عالجت الجانب النظري و الفصل الآخر يعالج الجانب التطبيقي من الدراسة، و إبراز الأثر المتبادل بين سياسات التحرير الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول: تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و الفرق بينه و بين الاستثمار

المقدمة العامة

الأجنبي غير المباشر، أما المبحث الثاني فتضمن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته المختلفة، وفي المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: تم فيه التطرق إلى نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم إبراز أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فتضمن أهم المحددات الاقتصادية والمؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى سياسات التحرير الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث: تم فيه التطرق إلى اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات العالمية الراهنة وآثاره على الاقتصاديات المضيفة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تم التركيز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، أما المبحث الثاني فقد تم فيه وصف الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، وفي المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات المضيفة.

الفصل الرابع: تم فيه التطرق إلى دراسة الجانب التطبيقي و المتمثل في قياس العلاقة السببية بين سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى جانب بعض المتغيرات التي تؤثر وتتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2017، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث. ففي المبحث الأول تم التطرق إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي، والمبحث الثاني تناول سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثالث والذي يعتبر لب الموضوع فقد تم معالجة الدراسة القياسية المثلثة في قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2017.

1- دراسة (Noy & Vu (2007) و التي تهدف إلى اختبار تأثير سياسات تحرير حساب رأس المال على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في 83 بلدا ناميا ومتقدما خلال الفترة الممتدة من 1984-2000. و أشارت النتائج إلى أن انفتاح حساب رأس المال له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى هذه البلدان، إلا أن الخصائص القطرية الأخرى لها تأثير أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر على سياسات حساب رأس المال¹.

2- دراسة (Quazi (2007) و التي تسعى إلى استخدام مؤشر الحرية الاقتصادية الذي نشره موقع The Heritage Foundation لتمثيل مناخ الاستثمار المحلي لعينة من سبعة بلدان من شرق آسيا خلال الفترة 1995-2000. و باستخدام توظيف أساليب الانحدار، و جدت هذه الدراسة أن الحرية الاقتصادية تعد من العوامل الهامة والمتينة لتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعزز هذه النتائج معرفتنا بديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق آسيا، والتي ينبغي أن تكون مفيدة في وضع استراتيجيات لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك المنطقة².

3- دراسة (Boubakri et al (2009) و التي تهدف إلى قياس العلاقة المتبادلة بين الخصخصة و تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشرة في 31 بلدا ناميا و 22 بلدا متقدما خلال الفترة الممتدة ما بين 1984-2005، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. و أظهرت نتائج اختبارات السببية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الخصخصة³.

4- دراسة (Campos & Kinoshita (2009) و التي تهدف إلى قياس تأثير كل من التحرير التجاري، التحرير المالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (دول أمريكا اللاتينية و بعض الدول الناشئة) خلال الفترة الممتدة ما بين 1989-2004، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). وكانت أهم النتائج التي تحصل عليها الباحثان وجود علاقة قوية بين سياسات التحرير الاقتصادي و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لاسيما التحرير المالي

¹ I. Noy & T. B. Vu (2007) Capital account liberalization and foreign direct investment. The North American Journal of Economics and Finance. Vol. 18, No. 2, PP. 175-194.

² R. Quazi (2007) Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia. Journal of the Asia Pacific Economy. Vol. 12, No. 3, PP. 329-344.

³ N. Boubakri, J. Cosset, N. Debab, P. Valéry (2009) The Dynamics of Foreign Direct Investment and Privatization: An Empirical Analysis. Management international, Vol. 13, No. 2, PP. 81-92.

5- دراسة (Soydemir 2010) و التي تهدف إلى اختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحرير المالي في 14 بلدا من أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1978-2007، باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة. و بينت النتائج أن تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشرة الواردة في المنطقة تعتمد على النظام الاقتصادي السائد المعتمد على الحرية الاقتصادية خاصة الجانب المالي. واستنادا إلى اختبار العلاقة السببية ل Granger تم التوصل إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من تحرير القطاع المصرفي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، و وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تحرير السوق المالي والاستثمار الأجنبي المباشر. و توصل الباحث إلى أهم نتيجة في هذه الدراسة مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعزز السوق المالي بالدرجة الأولى كما أن تحرير السوق المالي يجذب مزيدا من الاستثمارات الأجنبي المباشرة.²

6- دراسة (Abzari et al 2011) و التي تهدف إلى اختبار تأثير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على تطوير النظام المالي في ثماني دول نامية خلال الفترة الممتدة ما بين 1976-2005، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للتحقق فيما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز التطور المالي. و توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مستوى التطور المالي عند مستوى معنوية 5% في خمسة بلدان. كما تشير النتائج التي توصل إليها الباحثين إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على تطوير القطاع المالي حيث يجعل البيئة المصرفية أكثر تحمرا.³

7- دراسة (Hanif & Shariff 2014) و التي تهدف إلى اختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومكونات التحرير المالي في خمس بلدان من ASEAN و هي سنغافورة، ماليزيا، تايلندا، اندونيسيا و الفلبين. حيث تم استخدام منهجية Pedroni لاختبار وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التحرير المالي خلال الفترة 1990 إلى غاية 2011. و أكدت النتائج القياسية عن وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المشمولة، أما فيما يخص نتائج اختبار اتجاه العلاقة السببية بين مكونات التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر فبينت عدم وجود علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الائتمان المحلي

¹N. Campos & Y. Kinoshita (2009) Structural Reforms, Financial Liberalization, and Foreign Direct Investment. IMF staff papers. Vol. 57, No. 2, PP. 326-365.

² G. Soydemir (2010) Domestic and international determinants of foreign direct investment in Latin America. FMA annual meeting, New York.

³ M. Abzari, F. Zarei, S. S. Esfahani (2011) Analyzing the link between financial development and foreign direct investment among D-8 group of countries. International Journal Of Economics and Finance, Vol. 3, No. 6, PP. 148-156.

المقدمة العامة

المقدم من قبل القطاع المصرفي، وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين قيمة رسملة السوق والاستثمار الأجنبي المباشر، وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين قيمة الأسهم المتداولة والاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسات التحرير المالي تعتبر بمثابة المحرك الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة¹.

8- دراسة (Khan & Hye (2014) والتي تهدف إلى قياس تأثير سياسات التحرير الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1971-2009. وتم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لاختبار وجود علاقة تكامل متزامن بين سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات التحرير الاقتصادي كمؤشر التحرير المالي ومؤشر التحرير التجاري جنباً إلى جنب مع سعر الفائدة الحقيقي تؤثر بشكل سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى باكستان خلال فترة الدراسة².

9- دراسة (Samdani & Shah (2015) والتي تهدف إلى دراسة تأثير سياسة التحرير التجاري على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في بلدان D-8 وهي: بنغلاديش، مصر، أندونيسيا، ماليزيا، إيران، نيجيريا، باكستان وتركيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1991-2012، باستخدام بيانات مدمجة وتقديرات الآثار الثابتة. وأكدت نتائج التقدير بأن سياسة التحرير التجاري المنتهجة في هذه البلدان أثرت بشكل إيجابي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، إلى جانب بعض المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر على غرار حجم السوق، سعر الصرف والبنية التحتية³.

10- دراسة (Dima (2016) والتي تهدف إلى اختبار اتجاه العلاقة السببية بين العولمة، التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في رومانيا خلال الخمسة وعشرين سنة الأخيرة باستخدام بيانات مأخوذة من مؤشر العولمة، البنك الدولي والأونكتاد، والنماذج القياسية متعددة المتغيرات التي تختبر هذه العلاقة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين العولمة، التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي

¹ A. Hanif & S. S. Shariff (2014) **Relationship Between Foreign Direct Investment and Financial Development: Empirical Evidence from ASEAN-5**. Proceedings of the 1st AAGBS International Conference on Business Management (AiCoBM 2014) pp 457-467.

² R. E. Khan & Q. M. Hye (2014) **Foreign direct investment and liberalization policies in Pakistan: An empirical analysis**. Cogent Economics & Finance. Vol. 2, No. 1, PP.

³ S. Samdan, M. H. Shah (2015) **Impact of trade liberalization on FDI inflows to D-8 countries**. Global Management Journal for Academic & Corporate Studies (GMJACS), Vol. 5, No. 1, PP. 30-37.

المقدمة العامة

المباشر في سياق الاقتصاد الروماني. و استخلص الباحث أن الاقتصاد الروماني يهدف من خلال هذه السياسات إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحفيز أنشطة الاستيراد و التصدير¹.

11- دراسة (Moussa et all (2016) و التي تهدف إلى قياس تأثير الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 156 دولة على مستوى العالم خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2013، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. لا تبحث هذه الدراسة فقط في التأثير العالمي للحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بل أيضا تجري تحليلات إقليمية. وأسفرت هذه الورقة البحثية عن وجود تأثير إيجابي للحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في إطار نموذج التأثيرات الثابتة، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في درجة الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة قدرها 0.083 في الاستثمار الأجنبي المباشر. و بشكل أكثر تحديدا تشير النتائج إلى أن التأثير الإيجابي للحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأوروبية أكثر من باقي بلدان العالم نظرا للنظام الرأسمالي السائد في هذه البلدان².

12- دراسة (Hossain (2018) و التي تستكشف التأثير المتبادل بين الحرية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لعينة من 79 دولة نامية خلال الفترة 1998-2014، من خلال النظر في مستوى الحرية المقدم من قبل "Heritage Foundation". و لتقدير العلاقة تم استخدام مختلف الأساليب القياسية كاختبارات جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك ل Pedroni، المربعات الصغرى المعممة (GLS)، النموذج التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية، طريقة العزوم المعممة (GMM). و بينت نتائج تقديرات GMM أن الحرية التجارية، الحرية المالية و الحرية النقدية لها تأثير إيجابي و معنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أشارت طرق التقدير الأخرى كطريقة الآثار الثابتة و الآثار العشوائية أن الحرية الاقتصادية لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية³.

13- دراسة (Olabisi & Lau (2018) و التي تهدف إلى اختبار العلاقة السببية المتبادلة بين التحرير التجاري، النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة، مثل اختبار التكامل المتزامن ل Westerlund و اختبارات السببية Boostsrapp

¹ S. Dima (2016) Globalisation, Trade Openness and Foreign Direct Investment in Romania. Economics Series, Vol. 26, No. 4, PP. 41-53.

² M. Moussa, H. Caha, M. Karagoz (2016) Review of Economic Freedom Impact on FDI: New Evidence from Fragile and Conflict Countries. Procedia Economics and Finance. Vol. 38, PP. 163-173.

³ M. Hossain (2018) Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Economic Growth: Evidence from Developing Countries. International Journal of Economics and Finance. Vol. 8, No. 11,

المقدمة العامة

Granger، خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2016. و أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل متزامن بين التحرير التجاري، النمو الاقتصادي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و أكدت نتائج نموذج تصحيح الخطأ PVECM على العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة، إضافة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من التحرير التجاري، النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر في غامبيا، السنغال وجنوب أفريقيا. و من أبرز ما توصل إليه الباحثان في هذه الدراسة أن تعزيز التحرير التجاري من خلال تخفيض وإلغاء التعريفات التجارية يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي في المنطقة¹.

¹ O. E. Olabisi, E. Lau (2018) Causality Testing between Trade Openness, Foreign Direct Investment and Economic Growth: Fresh Evidence from Sub-Saharan African Countries. International Economics, Vol. 71, No. 4, PP. 437-464.

الفصل الأول:

عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

في العقود الأخيرة عملت قوى العولمة الاقتصادية على تغيير أنماط الإنتاج الدولي والاستثمار والتجارة والتوظيف العالمي إلى إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وتشمل بعض القوى التي تقوم عليها مثل هذه التغييرات و ما يترتب عليها من تحول في الرخاء العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره أهم جوانب ظاهرة العولمة في ديناميكية تدفقات رؤوس الأموال المالية حول العالم. فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم رؤوس الأموال من خلال الدور المهم الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا وتطوير رأس المال البشري والعديد من المزايا، وذلك من خلال مجموعة من الأشكال والأنواع التي يتحتوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي أواخر التسعينات بدأت هذه المرحلة المعاصرة للعولمة الاقتصادية والتي جاءت بتحول جذري فيما يخص الإنتاج الدولي والاستثمار، و ظهور العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي غالبا ما توصف بأنها العمود الفقري والجهاز العصبي للنظام الاقتصادي العالمي الحديث. وللخوض أكثر في تفاصيل هذا الفصل يتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته المختلفة.

المبحث الثالث: علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز أشكال التمويل الدولي التي عرفت اقبالا كبيرا على مستوى العالم، وذلك نظرا للفوائد طويلة الأجل التي من المحتمل تحقيقها من خلال توطين هذا النوع من الاستثمار، على عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو ما يعرف باستثمارات المحفظة المالية التي تهدف إلى تحقيق عوائد قصيرة الأجل.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمثل أحد أهم جوانب ظاهرة العولمة في ديناميكية تدفقات رؤوس الأموال المالية حول العالم. على الرغم من مصطلح "التدفق المالي الدولي" (international financial flow) يشير إلى سلسلة من أشكال رأس المال، حيث يتم النظر في المساعدة الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance) وأدوات ما يسمى التمويل الدولي الخاص (Private International Finance) مثل الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (portfolio equity investment) وتمويل الديون (debt finance)، فإنه غالبا ما يتم التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment)، و يعود السبب في ذلك إلى أن معظم الأدبيات المتاحة تشير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال رأس المال الخاص (private capital) ويمثل الجزء الأكبر من التمويل الدولي الخاص خصوصا في الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية. وذلك راجع إلى دورها الهام والمفيد في عمليات النمو والتنمية في البلدان، وبشكل عام و مسلم به فهو أداة لخلق الوظائف، وإدخال ونشر الابتكار والتكنولوجيات الجديدة، نقل الموارد غير الملموسة مثل الممارسات الأفضل والأساليب الجديدة للتنظيم مما يؤدي إلى كفاءة الإنتاج التحسينات وزيادة القدرة التنافسية¹.

وفقاً للتعريف الوارد في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و التجارة (UNCTAD)، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمة من جانب كيان مقيم في اقتصاد معين (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة رئيسية) في مشروع مقيم في اقتصاد آخر من المستثمر الأجنبي المباشر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو مؤسسة تابعة أو شركة تابعة أجنبية)². كما يمكن الإشارة إليه أن الميزة الرئيسية في هذا التعريف "الاهتمام الدائم و التحكم" (lasting interest and control)، وفي واقع الأمر فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عادة بالشكل الآخر لرأس المال الخاص، ولا

¹ P. Paziienza (2014) The Relationship Between FDI and the Natural Environment: Facts, Evidence and Prospects. Springer Cham Heidelberg New York Dordrecht London, P. 1-2.

² UNCTAD (2007) World investment report 2007. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, P. 245.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

سيما عن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية لأنه ينطوي على علاقة استثمار طويلة الأجل بينما تكون النتائج الأخيرة أكثر تقلباً. وفيما يتعلق بالميزة الثانية للتحكم فإن تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الاتفاقية العامة يحدث عندما يُنظر في ما لا يقل عن 10% من أسهم رأس مال شركة أجنبية.

يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه فئة الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف كيان مقيم (resident entity) في اقتصاد ما يحصل على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (enterprise resident) في اقتصاد آخر. (الكيان المقيم هو المستثمر المباشر و المؤسسة هي شركة الاستثمار المباشر). تعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر والمؤسسة ودرجة تأثير كبيرة من قبل المستثمر على إدارة المؤسسة¹.

وفقا لتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) و صندوق النقد الدولي (IMF)، يكتسب المستثمر المباشر 10%² أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية للمشروع، ولذلك تلعب دورا هاما في التأثير على إدارة المؤسسة³.

يعرفه الاقتصادي Bernard Raymond على أنه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة.

كما يعرفه Bernard Hurgenier على أنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسعة)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون الطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير المؤسسة⁴.

ولقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية عامة أو خاصة يملكها بلد ما، سواء في صورة نقد أو تكنولوجيا أو أي شكل من أشكال رأس المال، و يكون هذا الاستخدام مقترنا بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي المصدر لرأس المال على ملكية جزئية أو كلية للمشروع، و التي

¹ International Monetary Fund (2005) **Balance of payments manual**. International Monetary Fund, Washington, DC, P. 86. <http://elibrary.imf.org/view/IMF071/00546-9781557753397/00546-9781557753397/00546-9781557753397.xml>.

إذا كان المستثمر المباشر يملك أقل من 10 بالمئة من الأسهم العادية لقوة التصويت في المؤسسة ، ولكنه يتمتع بصوت فعال في الإدارة ، يمكن إدراج الاستثمار كاستثمار أجنبي مباشر. و على العكس إذا كان المستثمر يمتلك 10 بالمئة أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت ، ولكن ليس له صوت فعال في الإدارة فقد لا يدرج الاستثمار كاستثمار أجنبي مباشر.

³ International Monetary Fund and Organisation for Economic Co-operation and Development (2010) **Foreign direct investment statistics: how countries measure FDI 2001**. International Monetary Fund, Washington, DC. <http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&scope=site&db=nlebk&db=nlabk&AN=449527>.

عمبروش محند شلغوم(2012) دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 17.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمكنه من اتخاذ القرارات، ويمكن للمشروع على هذا النحو أن يحوز على الشخصية الحقيقية، كالوكالات والفروع. إذن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الأصول المادية والمالية والمعنوية المكونة للمشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع.¹

2- الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

لمعرفة أهم الفروقات الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر يتم أولاً تحديد تعريف كلا المفهومين ثم الانتقال إلى استنباط أهم الفروقات الجوهرية بينهما، فللاستثمار الأجنبي المباشر قد تم تعريفه من قبل أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو ما يعرف بالاستثمار في المحافظ المالية الأجنبية (Foreign portfolio investment) فيمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد و هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، أو المشروعات التي تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع، و من أنواع المؤسسات التي تشارك في الاستثمار في المحافظ الأجنبية هي صناديق الاستثمار، وصناديق التحوط، وصناديق التقاعد، وشركات التأمين إلى غير ذلك. ويشير الاستثمار في المحافظ الأجنبية إلى المستثمرين أو الشركات الاستثمارية غير الموجودة داخل البلد الذي يستثمرون فيه بغرض تحقيق عائد مالي، ولا ينتج عنه إدارة أجنبية أو ملكية أو رقابة قانونية، هؤلاء المستثمرون هم غرباء في الأسواق المالية لشركة معينة مع عدم وجود اتصال مباشر مع إدارة الشركة. ويشار إلى الأموال التي تتدفق من خلال الاستثمار في محفظة الأوراق المالية باسم "الأموال الساخنة" (hot money) لأنه يمكن إخراج هذه الأموال من السوق في أي وقت من قبل هؤلاء المستثمرين². وبالاعتماد على هذين التعريفين يمكن إبراز الفرق بينهما من خلال النقاط التالية:³

دغموم هشام، كبور رشيدة (2016)، دور المناطق الحرة الصناعية في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساهمة في تأهيل وتطوير العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، الملتقى العلمي الدولي الخامس بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة و

¹ مستقبل المناطق الحرة للتصدير، يومي 25-26 ماي، الجزائر، ص 3

² S. Chaudhuri, U. Mukhopadhyay (2014) **Foreign Direct Investment in Developing Countries**. Springer, New Delhi Heidelberg, New York Dordrecht, London. P. 2.

³ عمر هاشم محمد صدقة (2006)، ضمانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 17.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

عموما إذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على أكثر من 10% من أسهم الشركة فهذا يعتبر استثمار أجنبي مباشر¹.

يدفع الاستثمار الأجنبي المباشر في المقام الأول على تحقيق عوائد طويلة الأجل من قبل مؤسسة في بلد أجنبي، ويشمل ذلك إنشاء كيانات مثل المصانع وكذا خلق شركات فرعية أو تابعة للشركة الأم (الشركة الأصلية)، ويتم إدراج جميع المساهمات الرأسمالية مثل عملية الاستحواذ على الأسهم، إعادة استثمار الأرباح من قبل الشركة الأصلية في فروعها الأجنبية أو الإقراض المباشر من قبل شركة تابعة كاستثمار أجنبي مباشر. في الجهة المقابلة فإن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق فوائد قصيرة الأجل ويتكيف بشكل متكرر مع الظروف قصيرة الأجل المتغيرة في البلد المضيف. وفي حالات ظروف الأعمال غير المواتية، يمكن سحب استثمارات المحافظ الأجنبية بسهولة بينما تتمتع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمرونة أقل².

في الاستثمار الأجنبي المباشر، يشرف المستثمر الأجنبي مباشرة على استثماراته، لأن المستثمر في هذه الحالة تكون لديه معلومات مباشرة وكافية عن العمليات الاستثمارية ولا يحتاج إلى الاعتماد على التقارير المالية الصادرة من جهة أخرى، مثل شركة المحاسبة أو مجلس الإدارة، حيث يعتبر المستثمر من داخل الشركة Insider³ في المقابل فإن الاستثمار الأجنبي غير المباشر مثل شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في السوق الثانوي، لا يكون لدى المستثمر سيطرة مباشرة على استثماراته، كما أنه لا يملك معلومات مباشرة على العمليات الاستثمارية، ففي هذه الحالة يعتمد المستثمر على المعلومات المتاحة لدى الجمهور، مثل التقارير السنوية أو توصيات شركات الوساطة لاتخاذ قرارات الاستثمار. مما يجعل المستثمر خارج السيطرة في الشركة Outsider⁴.

تشير الأدلة التجريبية إلى أن تقلب صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بشكل عام أصغر بكثير من صافي تدفقات الاستثمار في المحافظ الأجنبية، فعلى سبيل المثال في بلدان شرق آسيا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مستقراً بشكل ملحوظ خلال الأزمات المالية العالمية في 1997-1998، بينما كانت التدفقات قصيرة

¹ D. Ball, W. McCulloch, P. Frantz, M. Geringer, M. Minor (2002) **International business, the challenge of global competition**. Boston, MacGraw-Hill, P.69.

² S. Chaudhuri, U. Mukhopadhyay (2014) **Role of FDI in Developing Countries: Basic Concepts and Facts**. Foreign Direct Investment in Developing Countries, pp. 1-17

³ I. Goldstien, A. Razin (2006) **An information-based trade off between foreign direct investment and foreign portfolio investment**, Journal of International Economics, Vol. 70, No. 1, PP. 272-295.

⁴ M. Olson (1993) **Dictatorship, democracy and development**, American political science Review, Vol. 87, No. 3, PP. 567-576.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الأجل مثل محافظ الأسهم و السندات عرضة لانتكاسات كبيرة خلال الفترة¹، وبالتالي فإن البلدان التي تطمح إلى الاستثمار الأجنبي في بلدها تفضل عادة الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر غير المباشر بسبب الطبيعة شديدة التقلب لهذه الأخيرة. إلا أن هذا لا يمنع بأن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً مصدراً لعدم الاستقرار المالي، بحيث يمكن أن يستجيب للتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل².

يشير البنك الدولي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقترض الأموال محلياً من أجل تصدير رأس المال، وبالتالي توليد تدفقات خارجية سريعة لرأس المال، بالإضافة إلى ذلك تظهر الأدلة من الأرجنتين، إندونيسيا و كوريا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان لديه معامل تباين أعلى من رأس مال المحفظة³.

قبل تنفيذ أي مشروع استثمار أجنبي يتعين على المستثمر أن يتخذ خياراً استراتيجياً بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي في المحافظ المالية، نظراً لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب تكاليف خاصة بالاستثمار أعلى من الاستثمار الأجنبي في المحافظ المالية، لا يمكن تعديل الأول بسهولة. في حين أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمكن أن يتماشى على الفور مع التغيرات قصيرة الأجل في البيئة.

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته المختلفة.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي الحديث، حيث يحقق وظائفه من خلال مجموعة متنوعة من الأشكال والأنواع. وبإلقاء نظرة أكثر عملية على الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الاستثمارات على أساس قضايا مثل اتجاه التدفقات، والدوافع الاستراتيجية، التصنيفات الاقتصادية، وأنماط الدخول والملكية، وغير ذلك...⁴

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1- المشروعات المشتركة joint ventures:

هي تلك المشاريع الناجمة عن اتفاق طويل المدى بين طرفين (طرف محلي و طرف أجنبي) حيث يقوم هذا الاتفاق على قيام مشروع استثماري إنتاجي أو خدماتي داخل البلد المضيف للاستثمار سواء كان الطرف

¹ U. Dadush, D. Dasgupta, D. Ratha (2000) The **role of short-term debt in recent crises**. Finance and Development, Vol. 37, No. , PP. 54–57

² M. Khor (2000) **Globalisation and the South: some critical issues**. UNCTAD, discussion paper no. 147.

³ S. Claessens, M. P. Dooley, A. Warner (1995) **Portfolio capital flows: hot or cold?** World Bank Economic Review Vol. 9 No. 1, PP. 153–174.

⁴ H. Makhavikova (2018) **Determinants of FDI in Central and Eastern Europe: The Effects of Integration into the European Union**. Springer International Publishing AG, part of Springer Nature, Switzerland. P. 11.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

قطاعا خاصا أو عاما، كما يشارك في هذه المشاريع المشتركة شخصين قانونيين أو طرفين أو أكثر من دولتين تشاركان في ملكية المشروع، في إدارته وفي تسيير رأس ماله، وتكنولوجياه وكذا علامته التجارية.

حيث تجدر الإشارة هنا إلى كون أن الطرف الأجنبي غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات تمتلك مزايا خاصة غير متوفرة لدى الشريك المحلي.

كما يرى Solivane هذا الشكل من الاستثمارات على أنه شركات يشترك في تأسيسها و امتلاكها مستثمرون أجانب بالتضامن مع شركاء محليين عادة ما يتمثلون في شركات خاصة، ولكن في بعض الأحيان يتمثلون في منشآت تمتلكها الدولة وأجهزة حكومية، ويرى Kold بأنه نوع من الاستثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دول مختلفة وتكون المشاركة برأس المال، الخبرة، الإدارة والعلامة التجارية أو براءة الاختراع.

كما تعرف هذه الاستثمارات بأنها تلك التي تكون نسبتها مشتركة بين المستثمر المحلي والشركات الأجنبية بنسب متفاوتة تحدد وفقا لرضا الشركاء و حسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب. حيث تقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي في العادة (49%) من إجمالي رأس المال، وذلك ضمانا لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الاستثمارات¹.

ويتميز الاستثمار المشترك بالخصائص التالية:

- أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.

- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

- طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهم في مشروع الاستثمار من خلال المشاركة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا، أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة، المعلومات أو المعرفة التسويقية².

¹ قاسم نايف عطون (2009) إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الأردن، ص. 354.

² عبد السلام أبو قحف (2003) الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص. 17.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

و بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إضافة لمساعدة هذا الشكل من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية و خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين. و بصفة عامة يساهم الاستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه و توجيهه و إدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات و تنمية قدرات الكوادر الوطنية، و خلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية بالدول المضيفة.

1-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل Wholly-Owned FDI من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات¹، حيث تقوم هذه الشركات بإنشاء مشروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، و يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بحلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها و التي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية و التقنية للمشروع المراد إقامته دون تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام بالأعمال الهندسية و جلب الخبراء و التقنيين، والإداريين، الآلات و المعدات، و القيام بالإشراف على انجاز المشروع ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي².

إن هذا النوع من الاستثمارات و بالنظر إلى طبيعة الملكية فيه، فإنه غالبا ما يكون مصدر قلق بالنسبة للبلدان المضيفة و التي تتردد كثيرا في التصديق عليه خوفا من التبعية الاقتصادية، و الهيمنة من قبل المستثمر الأجنبي، خاصة بعد الأرباح الطائلة التي حققتها تلك الشركات من جراء استنزاف الموارد الطبيعية للدول المضيفة بأبخس الأثمان، و تسببها في زيادة عبء ميزان مدفوعات هذه الدول³.

رغم هذا هناك بعض الدول النامية، مثل دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغفورة، تايوان)، ودول من أمريكا اللاتينية (البرازيل و المكسيك) و أيضا أفريقيا، تمنح فرصا للشركات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول كوسيلة لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁴. و مع ذلك لا توجد أي أدلة لتأييد حالة

¹ أشرف السيد حامد قبال (2013) الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص. 33.

باسم حمادي الحسين (2014) الاستثمار الأجنبي المباشر و عقود التراخيص النفطية و أثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي

² الحقوقية، الطبعة الأولى، ص. 25.

³ أشرف السيد قبال، مرجع سبق ذكره، ص. 34.

⁴ عبد السلام أبو قحف مرجع سبق ذكره، ص. 20.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

التردد والخوف التي تنتاب بعض الدول الأخرى بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية من هذا النمط من الاستثمارات.

و يبدو أن زيادة حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دفع بدول النامية إلى التصريح للشركات الأجنبية بامتلاك المشروع بعد أن تماثلت الحوافز بين الدول النامية والمتقدمة. فقد أصبحت الحرية في إدارة المشروع، و السيطرة الكاملة على سياسته التسويقية والإنتاجية، أكثر أهمية لدى معظم الشركات من الحوافز الأخرى، بل أهم حتى من الضمانات ضد الأخطار غير التجارية التي تقدمها الدول المضيفة¹.

3-1- مشروعات أو عمليات التجميع:

يمكن أن تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي و الطرف المحلي، حيث يتم بموجها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا². و في غالب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات و طرق التخزين و الصيانة، و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه³. و قد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، و قد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي⁴.

4-1- الاستثمار في المناطق الحرة:

تعرف المناطق الحرة Free zones على أنها جزء من أرض الدولة يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، و يتم تحديده بالأسوار و عزله عن باقي أجزاء الدولة، و يخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة⁵.

باعتبار المناطق الحرة فضاءات خارج المنطقة الجمركية فإن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما يشكل لها ذلك حافزا على مزاولتها نشاطها الإنتاجي في مثل هذه المناطق مستفيدة من ذلك من الإعفاءات

إيمان قاسم الحساوي (2015) الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل جذبه للاقتصاد الليبي، المؤتمر الدولي العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية في الوطن العربي ، أيام 19-22 أكتوبر، عمان، الأردن. ص. 6.

² شريط كمال (2012) تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الباحث و الدراسات العلمية، العدد السادس، ص. 260.

³ نشأت عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص. 206.

⁴ إيمان قاسم الحساوي، مرجع سبق ذكره، ص. 6.

د. عبد الوهاب شمام، عمار زودة (2014) المحددات المكانية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى واقعها و سبل تفعيلها في

الجزائر، مجلة البحوث المالية و الاقتصادية، العدد الأول، ص. 42.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الجمركية، حيث أنه غالباً ما تقوم البلدان المضيفة بخلق و إنشاء المناطق الحرة قصد تشجيع إقامة الصناعات الموجهة للتصدير، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات¹.

2- أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:

مع مرور الزمن وضمن معطيات اقتصادية جديدة تطورت أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبحت تتعلق بتدويل الإنتاج والتعاون الدولي الأكثر مرونة بأقل الصعوبات التي تواجه المستثمر الأجنبي، بحيث لا يترتب عن هذه الأشكال من الاستثمار الأجنبي انتقال رؤوس الأموال غير أن مساهمة المستثمرين الأجانب في هذا الإطار عادة ما تأخذ طابعاً غير مادي كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الأشكال تستجيب إلى معياري المصلحة الدائمة والمراقبة الفعلية لتسيير المؤسسة²، و تتمثل هذه الأنواع فيما يلي :

1-2- عقود التراخيص (الامتياز):

تعتبر من الوسائل المتاحة أمام الشركات الأجنبية لنقل إنتاجها إلى الأسواق الخارجية³، وهي عبارة عن اتفاق بين الشركة الأجنبية والمستثمر المحلي، بمقتضاه تقوم الشركة بالتصريح للمستثمر المحلي (قطاع عام أو خاص) باستخدام تكنولوجياتها الخاصة بإنتاج منتج معين، أو استخدام علامتها التجارية أو غير ذلك من أصناف الاحتكار التكنولوجي، على أن تأخذ الشركة صاحبة الترخيص حصة من أرباح المشروع الاستثماري.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التراخيص على نوعين. الأول يسمى الترخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية، حيث يصعب على الشركات الأجنبية الحصول على التملك الكامل للاستثمار. والنوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فإن الشركة الأجنبية تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر.

¹ عبد المطلب عبد الحميد (2006) ص. 185

عقود شراف، كمال زموري (2015) الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة بين الحاجة لتعظيم مكاسب النمو الاقتصادي والخوف

² من التبعية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، أيام 19-22 أكتوبر. ص. 10.

³ ماجد أحمد عطاالله (2011) إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ص. 100.

2-2- عقود الإدارة:

عبارة عن عقد بين البلد المضيف وشركات معينة، يتم بموجبها منح البلد المضيف جهات إدارية أو إدارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الإدارية، منحها إدارة جزء أو كل من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي متفق عليه في العقد، في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو الشركة الأجنبية.

2-3- عقود المفتاح في اليد:

ينطوي هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية على قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية و المالية المنتظرة على المشروع الاقتصادي، و تقديم كافة جوانبه و كذا طرق تشغيله و طبيعة التكنولوجيا المستعملة أو اللازمة له، إضافة إلى إجراءات الصيانة الخاصة بالمشروع، حيث يحدد هذا العقد صلاحيات الشركة الأجنبية و غالبا ما ينتهي دورها بانتهاء الانجاز و بدء استغلال المشروع على غرار المشاريع الكبرى و انجازات البنية التحتية، كما يمكن أن يستمر دور المستثمر الأجنبي إلى غاية مرحلة معينة من الإنتاج و ذلك بما يطلق عليه مصطلح "عقد المفتاح في اليد". عموما نجد هذا الشكل من الاستثمارات في البلدان النامية التي تطبق برامج تنمية شاملة، و ما يتطلبه ذلك من إنجازات و أشغال ضخمة مثل (إنشاء المصانع و تجهيزها، إنشاء محطات الكهرباء، البناء....).

2-4- اتفاقيات توزيع الإنتاج:

يوجد هذا النوع من الاتفاقيات عادة في قطاعات الاستخراج مثل قطاع المحروقات، حيث يقتضي هذا الاتفاق بالتزام الشركة الأجنبية بما لديها من قدرات تحويلية و تكنولوجية، و كذا تسييرية بجهود و نشاطات الاستكشاف و التنقيب على المواد الأولية و ذلك مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج تقل في الغالب عن حصة البلد المضيف.

3- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب إلى مجموعة من التصنيفات و ذلك حسب الدوافع و المحفزات، تصنيف حسب وجهة نظر البلدان المصدرة له و هو من أشهر التصنيفات، و تصنيف آخر حسب وجهة نظر البلدان المستقطبة له.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

3-1- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا للدوافع والمحفزات:

حدد Dunning (1993) أربعة أنواع من محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي¹:

3-1-1- الاستثمار الباحث عن موارد:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية إلى استغلال الموارد الطبيعية و المواد الخام الموجودة لدى الدول النامية و خاصة في مجالات البترول و الغاز، و يشجع هذا النوع من الاستثمار زيادة الصادرات من المواد الأولية و زيادة الواردات من مدخلات الإنتاج الوسيطة و المواد الاستهلاكية. و تسعى الدول النامية من خلال هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال ثرواتها الطبيعية و الاستفادة من تكنولوجيا النفط المتاحة في البلدان المتقدمة، في حين تسعى هذه الأخيرة إلى السيطرة على مصادر الطاقة و مدخلات الإنتاج، و ضمان الإمدادات إلى الدولة الأم².

3-1-2- الاستثمار الباحث عن كفاءة الأداء:

يحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تركز الشركات متعددة الجنسيات نشاطاتها في البلدان المضيفة ذات الوفرة النسبية في الكفاءات و المهارات العالمية و القادرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة و الابتكار، غالبا من نجد هذا الصنف من الاستثمار متمركزا في الدول المتقدمة و التي تمتاز بمستوى رفيع لكفاءات عنصرها البشري و في شتى الميادين، مما يتيح الفرصة للشركات متعددة الجنسية من الاستفادة من تلك المهارات لاسيما في أمريكا الشمالية و أوروبا و دول جنوب شرق آسيا³.

و يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدول المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، و بهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع و المعلومات و القنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات، و قد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيرة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها من خلال السنوات الماضية. و ثمة نوع آخر من هذا الشكل من أشكال الاستثمار و هو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم و ارتفاع صرف

¹ p. Pantelidis, E. Nikolopoulos (2008) **FDI Attractiveness in Greece**, International Advances in Economic Research, Vol. 14, No. 1, PP. 90-100.

² عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 183.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية و مهارة تقنية عاليتين في الدول المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة¹.

3-1-3- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. وتدخل دوافع البحث عن الأسواق أساسا ضمن الدوافع المحركة للأنشطة العمليات المتممة للإنتاج في الخارج، حيث تعتبر تلك الأنواع من الاستثمارات عوضا عن الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة².

3-1-4- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

في هذا النوع من الاستثمار تقوم الشركات بالاستثمار من خلال عمليات التملك والاندماج بغرض تعزيز أهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى وذلك بحثا منها على الوحدة الاقتصادية (المصالح والمخاطر) وخلق جو من التعاون الفني نتيجة لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة، وإلى التكنولوجيا العالية التي تتطلبها مثل هذه المشاريع من جهة أخرى، وإلى جانب ارتفاع تكاليف البحث والتطوير ووجود المنافسة الدولية.

3-2- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لوجهة نظر الدول المصدرة له:

تميز أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي و العمودي³، حيث تشمل إستراتيجية التكامل لدى الشركات متعددة الجنسيات تكامل أفقي في بعض البلدان و تكامل عمودي في

¹ أشرف السيد قبيل، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

² أشرف السيد قبيل، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

³ C. Yu-Fu, F. Michael (2011) **Institutional Uncertainty, Economic Integration, and Vertical Foreign Direct Investment Decisions.** Open Economies Review, Vol. 22, No. 4, PP. 593-612.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

بلدان أخرى¹. وقد جمعت الدراسات الأخيرة كلا النوعين (الأفقي و العمودي) في نموذج قائم على المعرفة للاستثمار الأجنبي المباشر².

1-2-3- الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي:

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي عندما تدخل شركة ما في سوق منتجاتها داخل بلد أجنبي، أي في نفس الصناعة³. وتعتمد الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي على التفاعل بين هذه العوامل الرئيسية: المزايا المحددة للشركة (أنشطة البحث و التطوير، الخبرة الإدارية...)، وفورات الحجم، تكاليف النقل و المسافة الجغرافية و الثقافية. تتزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان متشابهة من حيث حجم السوق المقاس كنسبة للناتج المحلي الإجمالي و توافر عوامل الإنتاج، أي كلما اتسع حجم السوق و توافر العوامل كلما زاد الاستثمار الأجنبي بينهما⁴.

2-2-3- الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي:

يعرف هذا النوع من الاستثمار أنه ذلك الاستثمار الذي يحدث في مرحلة مختلفة من الإنتاج ولكن داخل نفس الصناعة. ويعني التدفق العمودي للاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركات تنتقل للإنتاج في بلد أجنبي للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج في الخارج، و ينقسم هذا النوع من الاستثمار بدوره إلى قسمين، الأول استثمار أجنبي مباشر عمودي خلفي (Backward Vertical Foreign Direct Investment) أين توفر الصناعة في الخارج مدخلات لعملية الإنتاج المحلي للشركة، و استثمار أجنبي مباشر عمودي أمامي (Forward Vertical Foreign Direct Investment) حيث تباع الصناعة في الخارج مخرجات عمليات الإنتاج المحلي للشركة⁵. و يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي بالدرجة الأولى إلى إنشاء سلاسل إنتاج في العديد من البلدان لاستغلال المزايا النسبية لكل منها و ينطوي على تجارة السلع الوسيطة بين فروع الشركات

¹ S. R. Yeaple (2003) **The complex integration strategies of multinationals and cross country dependencies in the structure of foreign direct investment**, Journal of International Economics, Vol. , No. 2, PP. 293–314

² J. R. Markusen, K. E. Maskus (2002) **Discriminating among alternative theories of the multinational enterprise**, Review of International Economics , Vol. 10, No. 4, PP. 694–707.

³ J. JONES, C. WREN (2006) **Foreign Direct Investment and the Regional Economy**. AshGate, Hampshire, England, P. 31.

⁴ J. R. Markusen, A. J. Venables AJ (1998) **Multinational firms and the new trade theory**, Journal of International Economics, Vol. 46, No. 2, PP. 183–203

⁵ J. Shi (2019) **Vertical FDI and Exchange Rates Over The Business Cycle : The Welfare Implication of Openness To FDI**, Journal of Development Economics, Vol. 138, PP. 274-293.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المختلفة¹. ويمكن للشركات متعددة الجنسيات استغلال الاختلافات عبر البلدان في أسعار العوامل من خلال تحويل الأنشطة إلى أرخص المواقع².

وجد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي في زيادة في مناطق التجارة الحرة، حيث أن التحرير التجاري يمكن الشركات متعددة الجنسيات من العمل بشكل عمودي في هذه المناطق، لاسيما عندما تظهر الأطراف اختلافات كبيرة في تكاليف العوامل، كما تساهم اتفاقيات التجارة الحرة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تسهيل تجزئة الإنتاج³.

3-3- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لوجهة نظر الدولة المستقطبة له:

3-3-1- الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات:

يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار تكون عادة دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي الذي يؤهلها إلى انتهاز سبيل التنمية المستدامة، تعويض احتياجاتها من السلع والخدمات التي تستوردها من الخارج بسلع محلية الصنع حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الاستثمارات والشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع.

3-3-2- الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات:

يكون هدف الدولة المضيفة من وراء استقطاب هذا النوع من الاستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير وبالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما ينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها، ويساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية والتكنولوجية⁴ ...

¹ B. H. Baltagi, P. Egger, M. Pfaffermayr (2007) Estimating **Models of Complex FDI : Are Three Third-Country Effect ?** Journal of Econometrics, Vol. 140, No. 1, PP. 260-281.

² E. Helpman (1984) **A simple theory of international trade with multinational corporations.** Journal of Political Economy, Vol. 92, No. 3, PP. 451-471

³ Y. Kim (2007) **Impacts of Regional Economic Integration On Industrial Relocation through FDI In East Asia.** Journal of Policy Modeling, Vol. 29, No. 1, PP. 165-180.

بيوض محمد العيد(2011) تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية (دراسة

⁴مقارنة بين تونس، المغرب و الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف ، ص. 33

المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات وللاستثمار الأجنبي المباشر.

يرجع تاريخ ظهور الشركات متعددة الجنسيات بالتحديد إلى نهاية القرن التاسع عشر، فلقد نشأ هذا النوع من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، ثم انتشر بعد ذلك في بقية الدول الصناعية الكبرى، كأحد أهم أسس ورموز النظام الاقتصادي العالمي، ولقد حظيت هذه الشركات بدعم الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى وخاصة الدول الثماني لوسط و فرض العولمة على السوق العالمي و النظام الاقتصادي العالمي، و تقود هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى انفرادها بالقمة فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو العولمة.

1- مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

للشركات متعددة الجنسيات تعاريف متعددة¹، نظراً لتعدد الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms أو الشركات الدولية International Enterprises أو الشركة متعددة الجنسية Multinational Corporations MNCs وهو المصطلح الذي تستخدمه الولايات المتحدة لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الإستراتيجية التي تحددها الشركة الأم، و من تم فهي شركات ذات إمكانات مالية و إدارية تحاول مد نشاطها إلى خارج إقليم الدولة التي توجد فيه "الدولة الأم"، فتقوم بإنشاء شركات تابعة أو وليدة في دول أخرى². و من بين التعاريف التي تستند إليها الشركات متعددة الجنسيات ما يلي:

تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، تملك أعمالاً ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزاً رئيسياً لها، وهي عبارة عن شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية و البشرية و في نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات³.

¹ D. Lacia (2014) **Multinational Companies and Foreign Direct Investment**. Practical Of Science, No. 3, PP. 143-148.

² أشرف السيد حامد قبائل، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

³ نوال سرمد، و فيق بشوندة (2015) **الاستثمار المشترك كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**، المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، أيام 19-22 أكتوبر، ص. 6.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations أو شركات عبر الوطنية Transnational Corporations بأنها الشركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا (إنتاج، تسويق، خدمات وغيرها) خارج حدود الدولة الأم¹.

ويعرفها عبد الفتاح أبو شرار على أنها شركة تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها Branches أو الشركات التابعة لها Subsideries وتقوم بإدارتهم ومراقبة نشاطهم بفاعلية².

كما يعرفها محمد يونس الصائغ بأنها مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات دول مختلفة ويتعدى نشاطها حدود دولة واحدة وتمارس إحداها (الشركة الأم) سيطرتها ورقابتها على الشركات الأخرى (التي تسمى بالشركات الوليدة أو التابعة) عن طريق مساهمتها في رأسمال الشركة الوليدة بنسبة تسمح لها بممارسة هذه السيطرة وتخضع الشركات الوليدة لإدارة الشركة الأم في إطار إستراتيجية عالمية واحدة³.

ويرى "رولف" بأنها الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار.

ويعرفها "كلاودنز" بأنها شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي⁴.

وعليه من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات ضخمة تتمتع برؤوس أموال كبيرة، يدير مجلس إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة، وتباشر هي الشركات عملها الاقتصادي في أكثر من دولة عن طريق شبكة فروعها الموزعة في العالم وتنشر في الدول الأقل تكلفة، وتبيع في الأسواق العالمية بأعلى الأسعار.

ويرجع تمتع هذه الشركات بقدر كبير من وفرة رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة والإنتاج كبير الحجم، والارتقاء بمستوى عالي من الجودة، إلى التخطيط الإستراتيجي والتنظيم المرن والفعال، والتوقعات المستقبلية⁵.

¹ د. عز الدين محمد الغزالي (2004) الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويتة ص. 12.

² د. علي عبد الفتاح أبو شرار (2007) الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص. 255.

³ شيماء عبد الستار جبر الليلة (2010) العولمة والمنظمات الدولية المالية، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص. 136.

⁴ د. أحمد عبد العزيز (2010) الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 25، ص. 117.

⁵ ضياء عبد المجيد الموسوي (2003) العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 55.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

2- نمو وتطور الشركات متعددة الجنسيات:

انتشرت الشركات متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم بسرعة منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا النمو كان أكثر دراماتيكي خلال ثمانينات القرن العشرين تزامن مع الدفع القوي نحو العولمة والتحرير الاقتصادي. كان هناك حوالي 7000 شركة متعددة الجنسية أصلية في أوائل السبعينات، لكن العدد تضاعف إلى 30000 شركة مع 150000 شركة فرعية خلال 1990، 320000 شركة أصلية و 1.12 مليون شركة فرعية خلال عام 2015 كما هو موضح في الجدول (1.1). بين عام 1990 و 2015 ارتفع عدد الشركات الأصلية بأكثر من 10 مرات، في حين زاد عدد الشركات الفرعية بأكثر من ستة أضعاف، وارتفع إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة للشركات الأصلية و الفرعية بأكثر من ستة أضعاف.

الجدول رقم (1.1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأعداد الشركات متعددة الجنسيات في العالم خلال الفترة 1995-2016 (بالمليار دولار أمريكي).

2015	2010	2005	2000	1995	1990	
1474.24	1366.15	795.9	1166.14	356.65	243.89	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
320000	103786	69727	63459	38541	30000	عدد الشركات الأم
1116000	892114	690391	689520	251450	150000	عدد الشركات الفرعية

Source : M.Jaworek, M. Kuzel (2015) Transnational Corporations in the World Economy: Formation, Development, and Present Position. Copernican Journal of Finance & Accounting Vol. 4 No. 1, PP. 55–70.

UNCTAD (2015) World Investment Report 2015. Geneva, United Nations, P. 148

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من بين أكبر شركات الأعمال في العالم، حيث أن بعضها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان، وفي عام 2015 حققت أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم إيرادات بقيمة 27.6 تريليون دولار، وهو نفس الناتج المحلي الإجمالي للصين والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعة. وفي نفس السنة كان لدى أفضل 100 شركة متعددة الجنسية حسب مؤشر الأونكتاد على المتوسط أزيد من 500 شركة فرعية لكل منها مع عمليات في أكثر من 50 بلدا غالبيتها في قطاع التصنيع والباقي في قطاعات الزراعة والخدمات، وسيطروا على ربع الأصول الإنتاجية العالمية على الأقل، وثلث إجمالي صادرات العالم من السلع والخدمات، وحققوا أرباحا تزيد عن 1.5 تريليون دولار¹.

¹ UNCTAD (2016) **World Investment Report 2016**. Geneva, United Nations, P. 7.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تقود عديد الشركات متعددة الجنسيات العملاقة أصولا و عمالة أكبر مما عليه في العديد من البلدان، فعلى سبيل المثال في 2015 كان لدى شركة Apple أموالا نقدية أكثر من ثلثي دول العالم، و كانت لدى Walmart أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لدول مثل بولندا و اليونان، و كانت شركة General Motors أكبر من الدنمارك، Toyota أكبر من النرويج، Ford أكبر من جنوب أفريقيا. كما أن الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على قوة سوقية ضخمة، فعلى لدى سبيل المثال أفضل خمس شركات متعددة الجنسيات لصناعة الشاحنات و السيارات بنحو 20% من المبيعات العالمية للسيارات، أعلى عشرين شركة متعددة الجنسيات في مجال الالكترونيات و الصلب تسيطر على 50% من حصة الصناعات الخاصة بها، و تقد الشركات الخمس النفطية الرائدة أكثر من 40% من الحصة السوقية العالمية للصناعة.

يتموقع ما يزيد عن 70% من أكبر الشركات متعددة الجنسيات العالمية في البلدان الصناعية المتقدمة، مع العديد من الشركات الفرعية حول العالم، فعلى سبيل المثال تمتلك شركة ABB العملاقة للهندسة الكهربائية السويسرية علاقات في 140 دولة، شركة Royal Dutch/Shell لاستكشاف النفط في 50 دولة، وتمتد شركة Heinz الغذائية الأمريكية إلى أكثر من ست قارات، تعمل أكبر شركة للحبوب الأمريكية Cargill في 54 دولة و لدى شركة ICI البريطانية الرائدة عمليات تصنيع في 40 دولة و فروع مبيعات في 150 دولة.

تم تصنيف الشركات متعددة الجنسيات من قبل عديد الكيانات باستخدام معايير عديدة مثل: الإيرادات، الأرباح، القيمة السوقية، الأصول و العمالة، ففي 2016 كانت Walmart أكبر كيان في العالم لكنها فشلت في التواجد ضمن أفضل عشر شركات من حيث القيمة السوقية، كما هو موضح في الجدولين (2.1) و (3.1)، و في نفس السنة صنفت خمس شركات (Apple الأمريكية، Alphabet، Microsoft، Amazon، Berkshire & Hathaway) من بين الأفضل من حيث تحقيق الأرباح. تصدر بنك الصين التجاري و الصناعي قائمة أكبر شركة متعددة الجنسيات من حيث الأصول و الأرباح في 2016، و بالمثل كانت هناك شركتان صينيتان (بنك الصين للتعمير و البنك الزراعي الصيني) من بين أكبر عشر شركات متعددة الجنسيات العالمية من حيث الأصول و الأرباح، و فيما يتعلق بتوليد الإيرادات فإن أكبر الشركات متعددة الجنسيات كانت شركات النفط و السيارات.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (2.1): أفضل عشر شركات متعددة الجنسيات بناء على المداخيل و القيمة السوقية لسنة 2016.

القيمة السوقية		المداخيل		الرتبة
القيم (بالمليار دولار)	الشركات	الدخل (بالمليار دولار)	الشركات	
956.58	Apple (US)	482.13	Walmart (US)	1
514.92	Alphabet (US)	329.6	State Grid (China)	2
434.13	Microsoft (US)	299.27	China National Petroleum	3
356.12	Amazon (US)	294.39	Sinopec Group (China)	4
349.81	Berkshire Hathaway (US)	272.16	Royal Dutch Shell (Netherlands)	5
346.62	ExxonMobil (US)	246.2	ExxonMobil (US)	6
326.36	Facebook (US)	236.6	Volkswagen (Germany)	7
300.6	Johnson & Johnson (US)	236.59	Toyota Motors (Japan)	8
295.54	General Electric (US)	233.71	Apple (US)	9
246.03	Wells Fargo (US)	255.98	BP (Britain)	10

Source : <http://beta.fortune.com/global500.12/25/2016>

الجدول رقم (3.1): أفضل عشر شركات متعددة الجنسيات من حيث الأصول، العمالة والأرباح لسنة 2016.

الأرباح		العمالة		الأصول		الرتبة
الأرباح (مليون دولار)	الشركات	العمالة	الشركات	القيم (مليار دولار)	الشركات	
44464	Industrial and Commercial Bank-China	2200000	Walmart (US)	3332.04	Industrial and Commercial Bank-China	1
39510	Apple (US)	1636532	China National Petroleum	3248.13	Fannie Mae (US)	2
36977	Chiana Construction Bank	1060000	Hon Hai Precision Industry (Taiwan)	2698.92	China Construction Bank	3
32520	ExxonMobil (US)	921964	State Grid (China)	2634.14	HSBC Holdings (Britain)	4
29126	Agricultural	903357	China Post	2574.81	Agricultural Bank	5

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

	Bank of China		Group		of China	
27525	Bank of China	897488	Sinopec Group- China	2573.13	JP Morgan Chase (US)	6
23057	Wells Fargo (US)	592586	Volkswagen (Germany)	2513.92	BNP Paribas (France)	7
22074	Microsoft (US)	553089	US Postal Service	2467.26	Japan Post Holdings	8
21923	Samsung Electronics (South Korea)	535942	Aviation Industry Corp- China	2458.31	Bank of China	9
21762	JP Morgan Chase (US)	514718	Compass Group (Britain)	2386.37	Mitsubishi UFJ Financial Group (Japan)	10

Source : <http://beta.fortune.com/global500.12/25/2016>

1-2- أنماط ملكية الشركات متعددة الجنسيات:

تختلف ملكية الشركات متعددة الجنسيات على نطاق واسع، فقد تكون مملوكة من قبل المساهمين، الأفراد الخواص أو الحكومات، أو أي مجموعات من هؤلاء الأشخاص و الكيانات. تقليدياً تم تصنيف الشركات متعددة الجنسيات بصورة عامة باعتبارها شركات متعددة الجنسيات عامة أو مملوكة للقطاع الخاص و مملوكة للدولة، ولكن في العقود الأخيرة أصبحت أنماط الشركات متعددة الجنسيات متعددة الجوانب أكثر بكثير من ما يسمى المؤسسات المتعددة الجنسيات المملوكة للقطاع الخاص، وقد لا تكون خاصة بالكامل Private، في حين أن الشركات متعددة الجنسيات المتداولة علناً قد لا تكون عامة بالكامل Public. يتم التحكم في الشركات متعددة الجنسيات على نحو متزايد من خلال الشبكات الهرمية للملكية Hierarchical Webs التي تنطوي على أنواع مختلفة من الكيانات المرتبطة من خلال روابط متعددة عبر الحدود¹. في عام 2016 كانت جل أكبر شركات متعددة الجنسيات في العالم مصنفة من حيث القيمة السوقية، أين كانت الشركات متعددة الجنسيات العامة مملوكة من قبل المساهمين، وتم تداول أسهمها في البورصات للأفراد وكذلك المؤسسات مثل البنوك، شركات التأمين، صناديق التأمين إلى غير ذلك..(Apple، Google، Amazon، Berkshire & Hathaway، ExxonMobil، Facebook، General Electric) و كانت جميعها مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو مبين في الجدول رقم (2.1). و في نفس السنة كانت معظم الشركات متعددة الجنسيات العالمية الخاصة التي يمتلكها أفراد و عائلات خاصة، و التي لم يتم تداول أسهمها في البورصات مقرها أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية، و قد شملت هذه المؤسسات

¹ UNCTAD (2016) **World Investment Report 2016**. Geneva: United Nations, PP. 132–148.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

Bachtel ،Liberty Mutual (1912) ،State Farm (1922) ،Kach Industries (1940) ،Cargill (1865) Corporation (1898) ،بالإضافة إلى شركات متعدد الجنسيات خاصة أوروبية شملت (1987) KPMG ،Ermt & Young (1989) ،Pricewaterhouse Coopers (1998) مقرها المملكة المتحدة، (1934) IKEA مقرها السويد، (1913) Aldi في ألمانيا، (1932) LEGO في الدنمارك، و (1905) Rolex مقرها سويسرا.

في عام 2015 بلغت القيمة السوقية لأفضل عشرين شركة متعددة الجنسية مملوكة للقطاع الخاص 2.4 تريليون دولار، و تصدرت القائمة شركة (1996) Novartis التي مقرها سويسرا بقيمة سوقية قدرها 279 مليار دولار، في حين كان لدى شركة (2015) Ck Hutchison Holdings في هونغ كونغ القيمة السوقية الأدنى ب 36 مليار دولار. تتركز معظم هذه الشركات بصفة رئيسية في مجالات الصحة، تكنولوجيا المعلومات، الخدمات المالية و قطاعات الطاقة كما هو موضح في الجدول (4.1)، و من اللافت للانتباه أن ستة من أفضل عشرين شركة متعددة الجنسية مملوكة للقطاع الخاص العالمية عام 2015 نشأت من الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية ((Samsung Electronics (1938) من كوريا الجنوبية، Tata Consultancy Services (1968) من الهند، Sun Hung Kai (1963) من هونغ كونغ، (1974) Foxconn من تايوان، (1966) Reliance Industries من الهند). و في عام 2016 فإن أكثر من 60% من الشركات متعددة الجنسيات التي نشأت من الاقتصاديات الانتقالية يقع في البرازيل، روسيا، الهند و الصين تحت ما يسمى بدول BRICS.

الجدول رقم (4.1): أفضل 20 شركة متعددة الجنسية ذات الملكية الخاصة سنة 2016.

الرتبة	الشركة	قطاع الأعمال	القيمة السوقية
1	Novartis (Switzerland, 1996)	Healthcare	279
2	Roche (Switzerland, 1896)	Healthcare	254
3	Walmart(US, 1962)	Consumer Staples	241
4	Facebook (US, 2004)	Information Technology	225
5	Anheuser-Busch InBev (US, 1852)	Consumer Staples	197
6	Oracle (US, 1977)	Information Technology	192
7	Samsung Electronocs (South Korea, 1938)	Information Technology	174
8	Wolkswagen (Germany, 1937)	Auto Maker	120
9	Kinder Morgan (US, 1997)	Energy	90
10	Nike (US, 1964)	Consumer Discretionary	88.2
11	Total Consultancy Services (India,	Information Technology	80

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

		1968)	
72	Telecommunications	SoftBank (Japan, 1981)	12
55	Healthcare	McKesson (US, 1983)	13
49	Financial	Sun Hung Kai Properties (HK-China, 1963)	14
49	Information Technology	Foxconn (Taiwan, 1974)	15
46	Consumer Discretionary	Richemont (Switzerland, 1977)	16
45	Energy	Reliance Industries (India, 1966)	17
43	Energy	Philips (Netherlands, 1891)	18
37	Consumer Discretionary	Carnival Corporation (US, 1972)	19
36	Financials	CK Hutchison Holdings (HK-China, 2015)	20

Source : <http://www.businessinsider.com/the-worlds-21-biggest-family-owned-businesses-2015-7-09-27-2016/> CS Global Family 900 universe.

على الرغم من الزخم العالمي نحو الخصخصة، من المذهل أنه لا يزال هناك العديد من الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة والتي تمتلك فيها الدولة 10% على الأقل من الملكية أو الحصة المسيطرة، وعديد البلدان النامية مثل: البرازيل، الصين، الهند، الكويت، ماليزيا، روسيا، سنغفورة، جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى عديد البلدان المتقدمة كالدنمارك، فرنسا، ألمانيا، اليابان، النرويج، السويد وهولندا لديها مثل نمط هذه الشركات. وتشمل اهتمامات الأعمال لمثل هذه الشركات قطاعات الموارد الطبيعية التقليدية مثل: التعدين، النفط والغاز فضلا عن القطاعات الحديثة مثل: توليد الطاقة النووية، صناعة السيارات، الاتصالات والخدمات المالية.

في عام 2010 كان هناك ما لا يقل عن 650 شركة متعددة الجنسية في جميع أنحاء العالم مملوكة للدولة مع ما يزيد عن 8500 شركة فرعية أجنبية، و حكومات تملك الأغلبية لأكثر من 40% من هذه الكيانات. وكان هناك أيضا 49 شركة متعددة الجنسية غير مالية مملوكة للدولة في العالم والتي بلغت قيمة أصولها الأجنبية ودخلها الإجمالي 4.8 تريليون دولار و 1.1 تريليون دولار على التوالي، حيث أنه من بين هذه الشركات 23 شركة على الأقل مملوكة بنسبة 50% بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الدولة، و 26 منها كانت مملوكة على الأقل بنسبة 10% من الدولة، وكان عشرين شركة مقرها البلدان المتقدمة و 29 منها في البلدان الانتقالية، و قد تمكنوا معا من السيطرة على ما يقارب 2 تريليون دولار من الأصول الأجنبية، 1.4 تريليون دولار للشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدولة من قبل البلدان المتقدمة، و 0.4

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تربليون دولار للشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدولة من قبل البلدان الناشئة. و بالتالي تلعب الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة دورا رائدا في السوق العالمية. وعلى الرغم من أن عدد هذه الشركات يبقى قليلا بالمقارنة مع الشركات المملوكة من قبل الخواص، فإن الكثير منها كبيرا من حيث الأصول. و من بين أفضل عشر شركات متعددة الجنسية من حيث الأصول كان نصفها مملوكا للدولة في 2016 (بنك الصين التجاري و الصناعي، البنك الصيني للتعمير، البنك الزراعي الصيني) كما هو وارد في الجدول (2.12)، و إلى جانب هذا تمتلك عديد الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة سيطرة واسعة على الأصول مثل: Aramco السعودية، Gazprom الروسية، National Oil Company الإيرانية، Petronas الماليزية، Petrobras البرازيلية، Deutsche Telekom الألمانية.

على الرغم من أن الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة ينظر إليها بشكل واسع على أنها غير فعالة Inefficient، فمن المذهل أن أفضل الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة كانت أكثر ربحية من نظيرتها في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال في 2016 كانت أربعة من أفضل عشر شركات متعددة الجنسية الأكثر ربحية في العالم شركات مملوكة من قبل الدولة (بنك الصين التجاري و الصناعي، بنك الصين للتعمير...) كما هو مبين في الجدولين (2.1) و (3.1). و في عام 2012 حققت 23 شركة متعددة الجنسية مملوكة للدولة و التي صنعت أكبر 100 شركة متعددة الجنسية في العالم معدل العائد على الأصول ب 3.4%، و هامش تشغيل بنسبة 14% مقارنة مع الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للخواص و البالغ عددها 73 شركة، و التي حققت معدل العائد على الأصول بنسبة 3.2% و هامش تشغيل 5.7%.

2-2- تعقيدات ملكية الشركات متعددة الجنسيات:

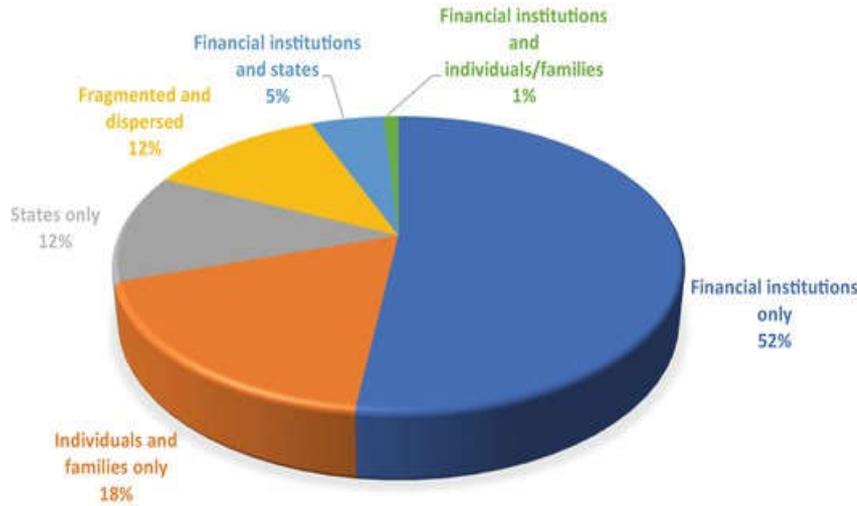
خلال العقود الأخيرة أصبحت أنماط ملكية الشركات المتعددة الجنسيات معقدة على نحو متزايد (Complexities of MNE Ownership)، مما أدى إلى غموض الفروق التقليدية بين الملكية الخاصة والعامية، وأصبحت أسهم الشركات متعددة الجنسيات الآن مملوكة من خلال شبكات معقدة من المؤسسات المالية، المستثمرين، الحكومات و الأفراد، و تسمى الفئة الرئيسية لملاك الشركات متعددة الجنسيات " بالمستفيدين النهائيين" (Ultimate Beneficial Owners (UBOs)، وهم المساهمين الأفراد، العائلات، الحكومات و المستثمرين المؤسسيين الذين يتحقق دخلهم في النهاية من الشركات المتعددة الجنسيات و ذلك على شكل عوائد و أرباح رأسمالية. و من بين أفضل 100 شركة متعددة الجنسية حسب

¹ A. Cuervo-Cazurra, A. Inkpen, K. Ramaswamy (2014) Governments as Owners: State-Owned Multinational Companies. Journal of International Business Studies Vol.45, PP. 919-942.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الأونكتاد في 2015 مصنفة من قبل متغيرات عبر الحدود Transnationality مثل : الأصول الأجنبية، المبيعات الأجنبية، العمالة الأجنبية و مؤشرات عبر الحدود كانت ملكية المستفيدين النهائيين (UBOs) خلالها كمايلي: المؤسسات المالية 52%، العائلات و الأفراد فقط 18%، الحكومات فقط 12%، مجزأة ومتفرقة 12%، المؤسسات المالية و الحكومات 5% كما هو موضح في الشكل رقم (1.1).

الشكل رقم (1.1): المستفيدين النهائيين للشركات متعددة الجنسيات (UBOs):



Source: C. Dowlah (2018) Transformations of Global Prosperity: How Foreign Investment, Multinationals, and Value Chains are Remaking Modern Economy. Palgrave Macmillan, New York, USA, P. 59.

من الواضح أن حصة الأفراد و العائلات بالنسبة للمستفيدين النهائيين (UBOs) أعلى بكثير بين الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للقطاع الخاص. أكثر من ثلاثة أرباع لأفضل عشرين شركة متعددة الجنسية غير مالية من الاقتصاديات النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية هي مملوكة للقطاع الخاص، ومصدرها في قبضة البلدان النامية المتطورة كالبرازيل، الصين، هونغ كونغ، الهند، ماليزيا، روسيا، كوريا الجنوبية، سنغفورة، تايوان كما هو في الجدول (5.1). و تشمل مشاريع الأعمال لهذه الشركات مجالات واسعة النطاق من النفط، التعدين، الالكترونيات، صناعة السيارات، الاتصالات و الكيماويات.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (5.1): أفضل 20 شركة متعددة الجنسية غير مالية في الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية (2015).

الرتبة	الشركات	القطاع	الأصول (بالمليون دولار)		المبيعات (بالمليون دولار)	
			الأجنبية	الإجمالية	الأجنبية	الإجمالية
1	Hutchiso Whampoa (HK-China)	Transport and Storage	91055	113909	27043	35098
2	Hon Hai Precision Industries (Taiwan)	Electronic Components	73010	77803	138023	139018
3	China Nitional Offshore Oil Corp (China)	Mining and Petroleum	71090	182282	26084	99557
4	Samsung Electronics (South Korea)	Communications	56164	211205	176534	196263
5	Vale Sa (Brazil)	Mining and Petroleum	55448	116598	31667	37608
6	Petronas-Petroliam Nasional (Malaysia)	Mining and Petroleum	45572	153770	76726	100602
7	China Ocean Shipping (China)	Transport and Storage	44805	57875	18075	27483
8	América Móvil SAB de CV (Mexico)	Telecommunications	41627	86795	41547	63793
9	Lukoil OAO (Russia)	Petroleum Refining	32907	111800	119932	114167
10	Tata Motors (India)	Motor Vehicles	30214	38235	37201	43044
11	Cemex SAB de CV (Mexico)	Stone and concrete	29763	34964	12320	15795
12	China Resources Power Holdings Company (HK-China)	Electricity, Gaz and Water	29095	29095	9115	9115
13	Hyundai Motor Company (South Korea)	Motor Vehicles	28516	134946	46976	84953
14	Legend Holdings Corporation (China)	Computer Equipment	26957	47062	29556	47152
15	New World Development (HK-China)	Construction	24937	47639	3844	7286
16	Jardine Matheson Holdings (HK-China)	Wholesale Trade	24490	66457	27852	39921
17	Formosa Plastics Group (Taiwan)	Chemicals and allied Products	24237	107333	14430	78978
18	Hanwha Corporation (South Korea)	Wholesale Trade	24111	113369	5830	35651

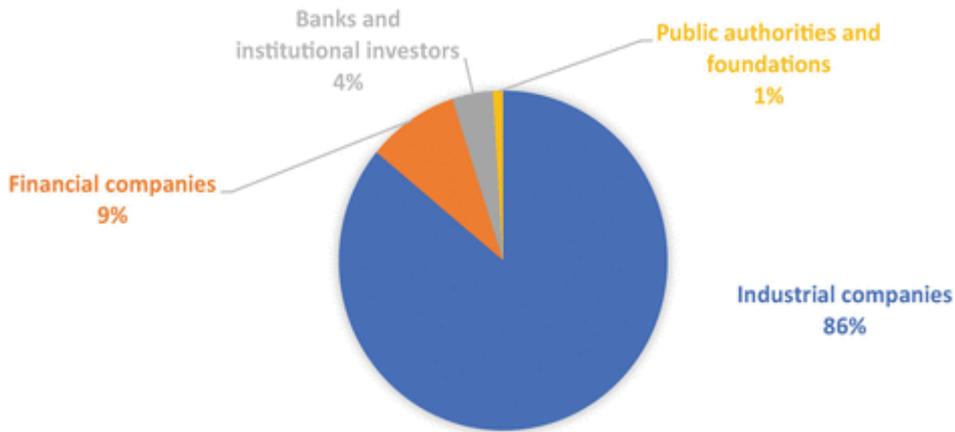
الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

13365	8417	30610	23903	Telecommunication	Singapore Telecommunication (Singapore)	19
50163	33206	90641	23684	Chemical and allied Products	Sabic-Saudi Basic Industries Corp. (Saudi Arabia)	20

Source : UNCTAD (2016) World Investment Report 2016. Geneva: United Nations.

في 2015 كان ما لا يقل عن 320000 شركة متعددة الجنسية في العالم مع ما يزيد عن مليون شركة فرعية 70% كانت موجود خارج البلد التي تتواجد فيه هذه الشركات، و من بين أكبر 100 شركة متعددة الجنسية فإن 75% من الشركات التابعة الأجنبية لم تكن مملوكة مباشرة من قبل المستفيدين النهائيين (UBOs)، وكانت 60% من الشركات التابعة ملاك مباشرين. وعلاوة على ذلك فإن 75% من الشركات التابعة الأجنبية لأكثر الشركات المتعددة الجنسيات كانت تملك حصة أغلبية واحدة وتمت السيطرة على 25% من خلال كيانات متعددة (Multiple Entities). معظم الشركات الفرعية كانت مملوكة من قبل مستفيدين نهائيين عالميين (GUOs). في عام 2015 تألفت أكبر مجموعة من الملاك النهائيين العالميين من الشركات الصناعية ب 86%. تليها الشركات المالية ب 9%. البنوك والمستثمرين المؤسسيين 4%، المؤسسات والسلطات العامة 1% كما يوضحه الشكل رقم (2.1). إن التوزيع الجغرافي للملاك النهائيين العالميين (GUOs) يعكس تقريبا الصورة الكلية لأنماط الاستثمار العالمي، حيث كانت 80% في الاقتصاديات المتقدمة، وما بين 20% في الاقتصاديات النامية.

الشكل رقم (2.1): الملاك النهائيين العالميين للشركات الفرعية (GUOs) 2015.



Source: C. Dowlah (2018) Transformations of Global Prosperity: How Foreign Investment, Multinationals, and Value Chains are Remaking Modern Economy. Palgrave Macmillan, New York, USA, P. 63

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

3- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات وأهم الانتقادات:

تسعى معظم البلدان وخاصة النامية إلى جذب قدر أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مجموعة من الشركات الأجنبية وذلك للاستفادة من التكنولوجيا الجديدة التي تمتلكها هذه الشركات، إضافة إلى الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير وبعض المزايا الأخرى، إلا أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات تتخلها بعض الانتقادات التي غالباً ما تكون ضد البلد المستقبل لهذه الاستثمارات.

3-1- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات:

3-1-1- الأساس المنطقي للبلدان المضيفة في البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

بالنسبة للبلدان المضيفة وخاصة النامية فإن البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات كانت عملية متطورة Evolving Process، ومنذ ثمانينات وتسعينات القرن الماضي أصبحت معظم الدول النامية تنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات كمصادر للتكنولوجيات الجديدة، أفكار ومنتجات جديدة، أساليب جديدة للتنظيم والإدارة، فرص أكبر للمشاركة في التجارة الدولية، وسبل أكبر للتعاون مع الدول الصناعية المتقدمة وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي السائد.

تمنح الآن معظم الدول المضيفة إعانات سخية و تنازلات ضريبية وتعريفية، وتخفيف القواعد والأنظمة المتعلقة بحقوق التفاوض الجماعي، حراسة آمنة للبيئة إلى غير ذلك من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات. لدى البلدان النامية أسباب واقعية للبحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات.

أولاً: تساعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، حيث من المرجح أن يؤدي هذا الاستثمار إلى إحلال الواردات Import Substitution وتشجيع الصادرات Exports Promotion، وقد يحدث إحلال الواردات إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات تنتج وتبيع في السوق المحلي المنتجات التي استوردتها هذه البلدان من قبل، كما قد يحدث ترويج الصادرات إذا استخدمت الشركات متعددة الجنسيات وسائلها الإنتاجية في البلدان النامية للتصدير.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا: قد توفر الشركات متعددة الجنسيات خيارات أكبر للمستهلكين، فإذا كانت الشركات المتعددة الجنسيات تصنع للأسواق المحلية وكذلك التصدير، فإن السكان المحليين سيكسبون من اختيار أوسع للسلع والخدمات أو ربما بجودة عالية وسعر أقل من البدائل المستوردة.

ثالثا: عادة ما تجلب الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيات وأساليب إنتاج جديدة يمكن أن تعزز من إنتاجية الشركات المحلية من خلال المنافسة والتعليم، وكانت البلدان النامية في العقود الأخيرة أكثر انفتاحا وتنافسية بكثير في التجارة والاستثمار، حيث يجري البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تقنيات الإنتاج الجديدة وأساليب الإدارة التي تجسدها.

رابعا: قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزايا العمالة في الدول المضيفة، لأن معظم موظفي الشركات متعددة الجنسيات يوظفون محليا، غير أن المزايا الفعلية للعمالة تعتمد على كيفية قيام البلدان المضيفة بتوجيه الشركات متعددة الجنسيات إلى المناطق التي تعاني من بطالة مرتفعة نسبيا أو وفرة في العمالة.

خامسا: قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما للإيرادات الضريبية للبلدان المضيفة لأن أرباح الشركات متعددة الجنسيات تخضع للضرائب المحلية في كل دول العالم تقريبا.

سادسا: قد يؤدي وجود الشركات متعددة الجنسيات إلى تحسين سمعة البلدان المضيفة للاستثمارات الدولية من الشركات الأخرى عبر العالم، وبذلك ليس من الصدفة أن سنغافورة مجرد مدينة صغيرة في جنوب شرق آسيا، وهي بمثابة المقر الرئيسي لأكثر من 3000 شركة متعددة الجنسية.

سابعا: حدوث تحول نوعي فيما يخص جاذبية الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر فهد لحد الآن أحسن قدرة على قياس تأثيرات المهارة والكفاءة البارزة للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادياتها، وبالتالي قدرة على توجيه استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر بفعالية أكبر إلى القطاعات المرغوبة. ويتزايد إدراك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يوفر مصدرا إضافيا لرأس المال فحسب بل هو أيضا حيوي لتنمية القدرات الاقتصادية وبناء الهياكل الأساسية، اكتساب المهارات والتقنيات الحديثة والحد من الفقر.

3-1-2- دوافع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر:

تاريخيا كان لدى الشركات، الأفراد والبلدان ثلاثة طرق للوصول إلى الأسواق الأجنبية وذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في المحافظ الأجنبية والتجارة الدولية، وبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج لعدة أسباب.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: يمكن للشركات الكبرى أن تخطط و تضبط و تسيطر على أنشطة الأعمال العابرة للدول، مما يسمح لها بالقفز على الحواجز التجارية، نشر المخاطر و الربح من اختلاف العملات.

ثانياً: من خلال العمل في بيئة متعددة الجنسية تستطيع الشركات متعددة الجنسيات الاستفادة من أنظمة العمل المختلفة، فهي تواجه قوة عمل أكثر انقساماً عما لو أنتجت كل إنتاجها في دولة واحدة، حيث يمكن تنظيم العمل بأكثر سهولة و فعالية.

ثالثاً: ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كطريقة مفضلة للاستثمار بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، حيث أن كثير من البلدان بما فيها المتقدمة غالباً ما تحمي أسواقها المحلية من خلال التعريفات الجمركية و غير الجمركية Tariff and NonTariff Barriers، مما يجعلها أرخص لتأسيس شركة فرعية على أن تدفع الرسوم الجمركية و الحواجز التجارية الأخرى لخدمة السوق من خلال الصادرات. و قد شاركت الشركات متعددة الجنسيات اليابانية و الأمريكية في مثل هذه الاستثمارات، حيث شاركت عديد الشركات الأمريكية و اليابانية في إيرلندا و المملكة المتحدة للوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: وفقاً لطبيعة عملياتها الدولية تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بالمراجعة الضريبية بين القانون التشريعي و التهرب الضريبي، و بالتالي تعتمد قراراتها للاستثمار في الخارج أو خيارات الموقع أيضاً على تخفيف الضرائب و الحواجز الجبائية الأخرى التي تقدمها البلدان المضيفة، و تعتبر هذه الاعتبارات الضريبية مهمة للغاية بالنسبة للاستثمارات التي تبحث عن موارد Resource Seeking، خصوصاً عندما الاستثمار كثيف رأس المال، و بالنسبة لهذه الاستثمارات يمكن أن تكون العوائد المتوقعة حساسة للغاية لعوامل التكلفة و التي تعتبر الضريبة أهمها. كما أنه قد لا تكون الاعتبارات الضريبية مهمة للغاية بالنسبة للاستثمارات التي تسعى إلى تحقيق الكفاءة Efficiency Seeking، و قد تكون الفوراق في تكاليف عوامل الإنتاج و الإنتاجية أكثر أهمية. و بالمثل قد تكون الاستثمارات التي تبحث عن الأسواق Market seeking أقل حساسية للاعتبارات الضريبية بالنسبة لها و لكنها تعتمد على مدى مصدرها و إنتاجها محلياً أو الاعتماد على القيمة المضافة المستوردة¹..

خامساً: تعتمد قرارات تحديد مواقع الشركات المتعددة الجنسيات أيضاً على القدرات الاستيعابية للبلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر التي تعكسها عوامل واسعة النطاق مثل: رأس المال البشري، تطور السوق المالي، البنى التحتية، الانفتاح التجاري، الجودة المؤسسية، المستوى التكنولوجي، الشفافية إلى غير ذلك.. لمساعدة الشركات متعددة الجنسية على تحديد قدرة استيعاب البلد. بعض هذه العوامل هي عوامل

¹ UNCTAD (2015) World Investment Report 2015. Geneva, United Nations, P. 177.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

جذب Pull Factors (الداخلة إلى البلدان المضيفة) في حين أن بعضها عوامل دفع Push Factors (الخارجة من البلدان المضيفة).

واجهت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات تحديين اثنين، فمن ناحية اقتربت أكثر من المنتج المحلي، المنافسين المحليين، الثقافات المحلية، و الأهم من ذلك أقرب للأنظمة الضريبية، التجارية والاستثمارية في البلدان المضيفة. ومن ناحية أخرى أصبحت أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبحت تحت مراقبة عدد كبير من المؤسسات، القواعد واللوائح، الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف.

3-2- الانتقادات الموجهة للعلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد اجتازت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات انتقادات حادة على مر العقود عبر جميع أنحاء العالم، ولكن هذه الانتقادات كانت أكثر حدة في سياق البلدان النامية. وفيما يلي بعض الانتقادات الأكثر جدية التي أثرت ضد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات.

3-2-1- التهرب الضريبي:

تنشر الشركات متعددة الجنسيات رافعات واسعة النطاق لتجنب أو تقليل التزاماتها الضريبية (Tax Avoidance) في بلد التشغيل الأجنبي أو الأصلي، فهي تحول الأرباح الإجمالية عبر الهياكل التجارية أو عن طريق تقليل الأرباح الصافية من خلال تعظيم الخصومات إلى أقصى حد على مستوى دفع الضرائب عن طريق الاستفادة من الفروق في معدل الضريبة، وعدم التطابق التشريعي و معاهدات الازدواج الضريبي. هناك اثنين من الطرق النموذجية التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتجنب الضريبة وهي مخططات التسعير التحويلية غير الملموسة و مخططات التمويل، ويساعد كلاهما في نقل الأرباح عن طريق تحويل الأرباح إلى دوائر ضريبية منخفضة عن طريق التلاعب في أسعار التحويل غير الملموسة (مثل رسوم التراخيص والإتاوات)، و توليد تباعد بين مكان إنشاء القيمة و مكان دفع الضريبة.

إن ممارسات التهرب الضريبي من جانب الشركات متعددة الجنسيات يؤثر سلبا على كلا البلدين المصدر والمضيف، لأن الشركات متعددة الجنسيات مساهم مهم في الضرائب عبر العالم، و يؤكد تقرير الأونكتاد أن الشركات الأجنبية الفرعية تساهم بحوالي 370 مليار دولار سنويا في الميزانيات الحكومية في البلدان النامية، حوالي 23% من جميع مدفوعات الشركات و 10% من إجمالي الإيرادات الحكومية. و في البلدان

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المتقدمة تبلغ هذه المساهمات حوالي 15% و 5% على التوالي. لكن ما يقدر بخسائر 100 مليار دولار من عائدات الضريبة السنوية للبلدان النامية ترتبط بمخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. ولا تقتصر هذه الآثار السلبية للتهرب الضريبي من جانب الشركات متعددة الجنسيات على البلدان النامية، ففي سنة 2009 حققت Google معدل ضرائب فعال يبلغ 2.4% على أرباحها غير الأمريكية عن طريق نقل الأرباح إلى Bermuda أين تلعب أيرلندا و هولندا دورا رئيسيا في الهيكل. و في عام 2012 دفعت نفس الشركة 3.4% من الضرائب أي ما يقارب 11.6 مليون جنيه استرليني على 3.4 مليار جنيه استرليني من الإيرادات المتولدة في المملكة المتحدة، و في وقت سابق خلال عام 2007 وافقت شركة Glaxo Smith Kline و مقرها بريطانيا بدفع 3.4 مليار دولار للحكومة الأمريكية في شكل غرامات لتسوية واحدة من أكبر قضايا النزاع الضريبي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تعاملاتها الضريبية مع شركاتها الفرعية لدى الولايات المتحدة.

2-2-3- التدخل السياسي:

انتقدت الشركات المتعددة الجنسيات لممارسة النفوذ و التدخل المباشر و غير المباشر في سياسات الدول المضيفة (Political Meddling) من خلال التأثير في صنع السياسة الاقتصادية، المساهمة في الأحزاب السياسية، رشوة جماعات المصالح و المسؤولين المحليين، رفض الامتثال لقوانين و لوائح البلد المضيف، توظيف المسؤولين الحكوميين و أفراد أسرهم و اللجوء إلى أساليب خارج نطاق القانون للضغط على الحكومات غير الصديقة. و هناك عديد الأمثلة حول العالم في هذا الشأن، ففي أوائل السبعينات و في واحدة من أكثر حالات تدخل الشركات متعددة الجنسيات قامت الشركة الدولية للهاتف و التلغراف التي مقرها الولايات المتحدة بحملة لهزيمة Salvador Allende في الانتخابات الوطنية الشيلية، حتى ساعدت خصومه السياسيين خلال الانتخابات. و مع ذلك هناك عديد القوانين و الخطوط التوجيهية الوطنية والدولية التي تعتمد عليها المؤسسات العالمية و كذلك الدول، و التي في بعض الحالات تكون قابلة للتنفيذ من الشركات المتعددة الجنسيات، كما اعتمدت عديد الشركات طوعا قوانين محددة يشار إليها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. كما يحظر قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية في الولايات المتحدة 1977 الممارسات الفاسدة.

كما تمارس الشركات متعددة الجنسيات قوتها الاقتصادية في المفاوضات السياسية الدولية، و في المنتديات حول عديد القضايا، فلتحرير التجارة و تقليل الحواجز في تدفقات رأس المال الاستثماري عبر الحدود و لتقليل هيمنت الدول على الأعمال العالمية قامت الشركات متعددة الجنسيات بممارسة ضغوطات قوية في الثمانينات و التسعينات من أجل اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة، اتفاقية التجارة

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الحرّة لأمریکا الشمالية NAFTA و استبدال الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GATT بمنظمة التجارة العالمية WTO. و قد تجلت قوة الشركات العالمية للشركات متعددة الجنسيات في العديد من الاتفاقيات التي توصلت إليها من خلال اتفاقيات جولة أوروغواي التي أدت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية. في حين أن اتفاقية ال GATT لها صلاحيات رئيسية على التصنيع، فإن اختصاص WTO يمتد إلى قطاعي الزراعة والخدمات. بعد ذلك و لإضعاف سياسة جعل قوة الدول و زيادة قوتها النسبية تجاه الشركات متعددة الجنسيات نجحت هذه الأخيرة أيضا في صياغة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPs و تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة TRIMs. و بينما كانت ال GATT غير ملزمة للدول الموقعة عليها، إلا أن قواعد و مراسيم WTO ملزمة لجميع الدول الأعضاء، و إدارة منظمة التجارة العالمية تقع بشكل فعال على عاتق بيروقراطية دولية غير خاضعة للمساءلة إلى حد كبير.

3-2-3- المخاطر على البيئة و الصحة:

مع نمو و تأثيرات الشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير و في الوقت الذي تتقلص فيه بشكل متزايد قدرات الدول على تنظيم مثل هذه المؤسسات بكفاءة يتعرض العمال و المجتمعات عبر جميع أنحاء العالم لمصفوفات واسعة من الصحة، السلامة و الأخطار الإيكولوجية (Hazards to Health and Environment). فعلى سبيل المثال في ديسمبر 1984 تسرب غاز Methylysocyanate الخطير من مصنع Union Carbide في الهند، و هو مصنع للمبيدات و الذي مقره في الولايات المتحدة الأمريكية، و قتل حوالي 3000 شخص و عرض أكثر من نصف مليون شخص للغازات الخطرة و غيرها من المواد الكيماوية.

إن التسرب النفطي الذي وقع في خليج المكسيك عام 2010 و الذي نسب إلى شركة British Petroleum قد يعد مثالا آخر للكوارث البيئية الناجمة عن السلوك المتدهور للشركات المتعددة الجنسيات، حيث تم انفجار ما يقارب 4.9 مليون برميل من النفط و هي أكبر كمية في تاريخ العالم، و استمر هذا التسرب لمدة 87 يوما، مما تسبب في أضرار عميقة في موائل الحياة البحرية و البيئية و صيد الأسماك، و القطاعات السياحية عبر Alabama، Florida، Louisiana، Mississippi، Texas. إلى جانب ذلك أسفر الانفجار عن مقتل إحدى عشرة شخصا و إصابة 17 آخرين، و كان تغريم شركة British Petroleum ب 18.7 مليار دولار من قبل محكمة أمريكية عام 2014. و في عام 2013 في واحدة من أسوأ الكوارث التصنيعية في تاريخ العالم تم سحق حوالي 400 عامل عندما انهار مبنى مكون من تسع طوابق يضم العديد من مصانع صناعة الملابس في بنغلاديش. و في عام 2016 اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية شركة Volkswagen الألمانية

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

بتصدير ما يقارب 500000 سيارة إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك مجهزة ببرنامج انبعاثات مغشوش مع معرفة بعض كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة.

تولد الشركات متعددة الجنسيات أكثر من نصف الغازات الكربونية المنبعثة من القطاعات الصناعية ذات التأثير الأكبر على التمهيد العالمي، كما أنها تسيطر على نحو 50% من كل من استخراج و تكرير النفط، و نصيب مماثل في استخراج و تكرير و تسويق الغاز و الفحم، و هي مسؤولة بشكل كبير عن إنتاج و استخدام مركبات Chlorofluorocarbons المدمرة للأوزون و المركبات ذات الصلة، غير أنه منذ التوقيع على بروتوكول Montreal 1987 انخفض الاستخدام الكلي ل Chlorofluorocarbons بشكل كبير.

خاتمة الفصل:

في الأخير تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد جوانب ظاهرة العولمة في ديناميكية تدفقات رؤوس الأموال المالية حول العالم، وهو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويمتلك درجة تأثير وسيطرة كبيرة من قبل المستثمر الأجنبي داخل الشركة، على عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق فوائد قصيرة الأجل. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أشكال وتصنيفات مختلفة أهمها المشروعات المشتركة، الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، مشروعات أو عمليات التجميع، الاستثمار في المناطق الحرة. ويستند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدوافع والمحفزات حسب Dunning (1993) وهي الاستثمار الباحث عن موارد، الاستثمار الباحث عن كفاءة الأداء، الاستثمار الباحث عن الأسواق والاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية، كما يشتهر الاستثمار الأجنبي المباشر على نوعين رئيسيين هما الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والاستثمار الأجنبي المباشر العمودي.

كما تم التوصل في هذا الفصل إلى أن البلدان المضيفة دائما ما تسعى إلى البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في سياق العلاقة بينهما لتعظيم بعض الفوائد كتحسين ميزان المدفوعات وتشجيع الصادرات، جلب التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج الجديدة، الحد من البطالة، تحقيق الإيرادات الضريبية. إلا أن هناك بعض الانتقادات التي أثرت ضد الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات متعددة الجنسيات كالتهرب الضريبي، التدخل السياسي في الدول المضيفة والتأثير في صنع السياسة الاقتصادية، المخاطر على البيئة والصحة خاصة من جانب الشركات التي تنشط في مجال الصناعة النفطية.

الفصل الثاني:

نظريات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

مقدمة الفصل:

أدى النزاع العام بين الاقتصاديين وواضعي السياسات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على حد سواء كمصدر ونتيجة للكفاءة الإنتاجية إلى حفز دائرة حقيقية واضحة من المنافسة بين البلدان لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. من ناحية أخرى أصبح الوصول إلى الأسواق الأجنبية من خلال الاستثمارات المباشرة جذاباً بشكل متزايد للمستثمرين، و بالتالي فإن المحددات و النظريات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر مثيرة للجدل إلى حد كبير. إن الحركة الحالية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر معقدة للغاية ويتعلق الدافع وراءها بمجموعة واسعة من العوامل المتعلقة بالبيئة التنافسية التي تعمل فيها الشركات وخصائصها المحددة والعوامل الاقتصادية و المؤسساتية في البلد المضيف. و السؤال الحاسم حول الاستثمار الأجنبي المباشر هو لماذا تختار شركة ما خدمة سوق أجنبية من خلال الإنتاج الفرعي بدلاً من الخيارات الأخرى مثل ترتيبات التصدير أو الترخيص، و ما هي المعايير التي تحدد قرارات تحديد موقع شركة المستثمر. كانت واحدة من بين النظريات الأولى و الشائعة للاستثمار الأجنبي المباشر النظريات القائمة على المنافسة التامة و النظريات القائمة على عدم كمال السوق، ثم نظرية Hymer (1976)، نظرية دورة حياة المنتج التي وضعت من قبل الاقتصادي Vernon (1966) و نظرية تكلفة المعاملات التي تبناها كل من Peter Buckley & Marc Casson (1976)، و Jean Francois Hennant (1982). كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نظريات أخرى قائمة على أبعاد خاصة كنظرية نظرية احتكار القلة لـ (1973) Frederik Knickerbocker، إضافة إلى النظريات القائمة على المعرفة و الدولة. و قد ظهرت نظريات أخرى حديثة وأكثر أهمية في سياق تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت بالنظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر و سلاسل القيمة العالمية نتيجة للتحرير الاقتصادي و التطور السريع في عمليات الإنتاج الدولي.

من ناحية أخرى هناك عوامل أكثر أهمية تحدد اختيار مواقع الإنتاج لدى الشركات متعددة الجنسيات مثل حجم السوق، البنية التحتية، رأس المال البشري.. كما أن العوامل المؤسساتية تعتبر هي الأخرى من المحددات الهامة لقرارات المستثمرين الأجانب. في حين تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى اعتبار أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر انفتاحاً أمراً مفروغاً منه وتعتبر أن تقارب أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر هو النتيجة الطبيعية للعولمة. و يلاحظ بأن سياسات التحرير الاقتصادي قد نجحت في عديد من البلدان النامية، كما أن هذه السياسات ترسل إشارة متفائلة بشأن التزام الحكومة بالإصلاح الاقتصادي.

يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية و هي:

المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا المبحث سيتم عرض أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومن أشهر هذه النظريات هي تلك النظريات القائمة على المنافسة التامة، القائمة على عدم كمال السوق، نظرية Hymer، نظرية دورة حياة المنتج، نظريات تكلفة المعاملات و النموذج الانتقائي، وهناك نظريات أخرى قائمة على أبعاد خاصة من بينها نظرية احتكار القلة، نظرية تكامل التجارة أو ما يعرف بنظرية Kojima، النظريات القائمة على المعرفة و المرتكزة على الدولة و مدرسة أوبسالا، إضافة إلى النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر و سلاسل القيمة العالمية مثل نهج سلسلة السلعة العالمية، شبكة الإنتاج العالمية، نظرية التجزؤ الدولي و شبكة الإنتاج الدولي.

1- النظريات الشائعة للاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1- النظريات القائمة على المنافسة التامة:

لم تقدم النظريات الكلاسيكية القائمة على افتراض المنافسة التامة Perfect Competition أي تفسير حول تدويل الإنتاج أو انتقال رأس المال عبر الحدود، فلقد أسس كل من Adam Smith (1776) و David Ricardo (1817) نظريتهما التجارية على الافتراض الأساسي لعدم تحرك العمالة و رأس المال، و بالنسبة لهما يتخصص البلد في إنتاج السلع و الخدمات التي يتمتع فيها بميزة، ثم يصدر هذه السلع و الخدمات بعد تلبية الاستهلاك المحلي، و بالمثل يستورد البلد تلك السلع و الخدمات التي ليس له فيها ميزة اقتصادية. وبالتالي نظمت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية أنه بدلا من الإنتاج عبر الحدود تتاجر البلدان في السلع و الخدمات بناء على الميزة المطلقة أو النسبية، غير أن النظريات الاقتصادية لم تفسر مصادر مثل المزايا أو العيوب التي تم إبطالها في وقت لاحق بواسطة نظرية نسبة العامل النيوكلاسيكي المطورة بشكل منفصل من قبل Heckscher (1919)، و Bertil Ohlin (1933)، و تفترض هذه النظرية أن أساس التخصص و التجارة يكمن في الاختلافات في توافر العامل النسبي بين الدول، و تميل البلدان إلى إنتاج و تصدير السلع و الخدمات التي تتطلب كميات كبيرة من العوامل الوفيرة التي تمتلكها، كما تميل أيضا إلى استيراد السلع و الخدمات التي تتطلب كميات كبيرة من العوامل النادرة نسبيا Scarce في هذا البلد. و بالتالي فإن نظرية Hecksche-Ohlin لم تؤيد وجهة النظر التقليدية التي مفادها أن الاختلافات في سعر الفائدة هي التي تفسر

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

حركة رأس المال فحسب بل ترى أيضا أن تدفقات رأس المال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة من رأس المال سوف يستمر حتى يتم تعادل سعر الفائدة عبر البلدان. كما أن استقراء النظرية سيعني أن مع تدفقات رأس المال سيرتفع كل من الدخل، الأجور و العمالة في البلدان المستقبلية و العكس للبلدان المرسل¹.

ولكن في أواخر الستينات من القرن الماضي تم كشف النقاب عن نظرية سعر الفائدة لأن أنماط النمو الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار في المحافظ لم توفر مثل هذا التطابق، كما أن الفروق في أسعار الفائدة لا توفر أرضية ضرورية أو كافية لتدفقات رأس المال أو لوجود أو انتشار الشركات متعددة الجنسيات². و مع الارتفاع الهائل في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الخمسينات و الستينات بدا واضحا أنه يمكن إنشاء مصنع أو شركة تابعة في بلد أجنبي وليس بالضرورة تصدير رأس المال من البلد الأصلي، حيث يمكن للشركات متعددة الجنسيات القيام بذلك عن طريق الاقتراض المحلي أو إعادة استثمار أرباحها.

2-1- النظريات القائمة على عدم كمال السوق :

خلال السبعينات برزت مجموعة جديدة من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر تعكس حقائق جديدة. بدأ كبار العلماء حول حركة رأس المال العالمي بالاعتراف أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج ينطوي على أكثر من مجرد حركة بسيطة لرأس المال الدولي، فقد أشار (Kindleberger 1969) إلى أنه بدلا من تحويل الأموال من البلد الأصلي للسيطرة على الشركة غالبا ما يقترض المستثمرين الأموال من السوق المحلية، و غالبا ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عينيا من خلال تبادل براءات الاختراع، التكنولوجيا، الآلات إلى غير ذلك..و أكد (Dunning 1970) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرافق عادة الإرشاد التقني، نشر المعرفة القيمة و البحث و التطوير، تكنولوجيا الإنتاج، مهارات التسويق و الخبرة الإدارية، حيث أدت هذه المفاهيم إلى تعير عميق آخر في التطورات النظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر³.

و نتيجة لذلك فإن التطورات حول الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات كانت متشابهة إلى حد كبير منذ السبعينات، و كلا جانبي التوسع الأجنبي للشركات، الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن الإنتاج الدولي كانا في الصدارة في نفس الوقت. وقد تم تفسير الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات احتكار Monopolistic في المقام الأول، و التي يوفر لها الاستثمار الأجنبي المباشر طريقا غير مباشر

¹ M. Twomey (2000) A Century of Foreign Investment in Third World, London, Routledge, P. 6.

² J. Markusen (1995) The Boundaries of Multinational Enterprises, and the Theory of International Trade. Journal of Economic Perspectives, Vol. 9, No. 2, PP. 169-189.

³ Dunning (1979) Explaining Changing Patterns of International Production: A Search for the Eclectic Theory. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 161, PP. 269-295.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

للتخصص القائم على توزيع عوامل الإنتاج، مزايا التكلفة الموقعية أو المعاملات حيث يوفر المنتج نفسه أيضا مبررا للتوسع الدولي للشركات متعددة الجنسيات من خلال منشآت الشركات التابعة في الخارج أو التجارة الدولية¹.

3-1- نظرية Hymer:

حتى الستينات اقتصر تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على النظرية النيوكلاسيكية المعيارية لحركة رؤوس الأموال، مشيرة إلى أن انتقال رأس المال من المناطق ذات معدلات العائد المنخفضة إلى المناطق ذات العائد المرتفع، و من تم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعامل بنفس الطريقة التي يعامل بها الاستثمار في المحفظة، و ينظر إليه أنه يعتمد سوى على الفروقات الدولية في أسعار الفائدة و تحفيزها عن طريق معدلات العائد (Hennart 1994). كانت رؤية Hymer في عام 1976 التي رأت عيوبها هذا الرأي أن المحفظة والاستثمارات المباشرة مرادفة لبعضها البعض، وأشار Hymer أن الولايات المتحدة كانت مصدرا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن مستوردا لاستثمارات المحفظة المالية، مما يعني أن هناك اختلافات في هذين النوعين من الاستثمارات، و علاوة على ذلك فإن الاستثمارات المباشرة كانت تقوم أساسا من شركات التصنيع بينما هناك هيمنة للمنظمات المالية المشاركة في استثمارات المحفظة.

كما كان أيضا Hymer حائرا لماذا يرغب المستثمرون المباشرون في الاستثمار في بلد واحد عندما يمكن أن تنتشر مخاطر الاستثمارات عبر بلدان مختلفة (Kogut 1998). و هناك جانب آخر مربك هو أن المستثمرون الأجانب يقتصرون على مجموعة محدودة من الصناعات، و كان من الواضح ل Hymer أن النظريات القائمة على استثمارات المحفظة المالية لا يمكن تطبيقها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفقا لنظرية Hymer 1976 حول الاستثمارات الدولية للشركات إذا كان سيتم شرح الاستثمار الأجنبي المباشر ثم المفهوم الرئيسي الذي يميزه عن استثمارات المحفظة المالية هو مستوى السيطرة التي يعطيها للشركة على استثماراتها على وجه التحديد، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أين يسيطر المستثمر على أنشطة إنتاج الشركة الأجنبية وهذا هو أساس نظريته² (Dunning, Rugman 1985).

إن نظرية Hymer تستمد نفوذها من عوائق (Bain 1956) لدخول نموذج الاقتصاديات الصناعية، حيث بدأ Hymer بالإشارة إلى أن هناك عوائق أمام دخول شركة ترغب في إقامة الإنتاج في الخارج، وهي في

¹ C. Dawlah, OP, Cit, PP. 75-117.

² J. H. Dunning, A. M. Rugman (1985) **The influence of Hymer 's dissertation on the theory of foreign direct investment.** American Economic Review, Vol. 75, No. 2, PP. 228-232.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

شكل عدم اليقين و جنسية البلد المضيف و المخاطر، و يؤدي عدم اليقين إلى زيادة التكاليف و عدم الإلمام بالعادات المحلية، حيث لكل بلد نظامه القانوني و لغته و اقتصاده، و حكومته مما يضع الشركات من خارج البلد في وضع غير موات مقارنة بتلك المقيمة بشكل طبيعي في البلد. و العائق الثاني هو التميز الوطني من قبل البلدان المضييفة و الذي قد يحدث من قبل الحكومة مع أجندة حمائية، أو من قبل المستهلكين في البلد المضيف الذين يفضلون شراء السلع من شركاتهم الوطنية لأسباب تتعلق بالولاء أو الميول الوطنية. و يتجلى العائق الأخير في خطر سعر الصرف، بما أنه يتعين على الشركة أن تدفع أرباحا لمساهميها في البلد الأم يتعين عليها إعادة الأرباح إلى عملتها الخاصة.

بالنظر إلى العوائق أمام الإنتاج الدولي (الاستثمار المباشر)، فإن التساؤل هو: لماذا تدخل الشركات في الاستثمار الأجنبي المباشر؟ و وفقا ل Hymer هناك سببان. أولا، بما أن الأسواق غير كاملة فإن الشركات لديها تصرف طبيعي لتركيز القدرة الاحتكارية من أجل التأثير على الأسواق، و يرتبط السبب الثاني للدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا تنافسية محددة، حيث قد يكون لبعض الشركات ميزة محددة (مثل اكتساب عوامل إنتاج أرخص، المعرفة، و شبكات التوزيع) التي لا تمتلكها الشركات الأخرى. و هذه الأسباب لا تكفي الشركة للدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن ما هو ضروري دخول السوق الأجنبية لتعظيم الأرباح، على سبيل المثال يمكن للشركة ترخيص منتجاتها لشركة في بلد أجنبي بحث لا تحتاج إلى الاستثمار المباشر في السوق، و لكن هناك مشاكل مع ترخيص المنتج و يشمل ذلك فشل التوصل إلى اتفاق مع شركة الترخيص بشأن مستويات الأسعار أو الإنتاج، أو التكاليف المترتبة على متابعة الاتفاق المبرم بين الشركتين، و قد لا تتمكن الشركة في البلد المضيف أيضا استخلاص كامل إمكانات السلعة بسبب نقص المعرفة بالمنتج أو عملية إنتاجه، زد على ذلك قد تتعرض الشركة لخسارة ميزة خاصة بها و بالتالي ميزتها على منافسيها، و تقلل هذه المشاكل من احتمالية تعظيم الأرباح و من المرجح أن تقوم الشركة بالاستثمار المباشر.

4-1- نظرية دورة حياة المنتج:

وقد وضعت هذه النظرية من قبل الاقتصادي Vernon (1966) لشرح توسع الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية¹، و تنص هذه النظرية أنه في المراحل المبكرة من حياة المنتج، ينتج من قبل الشركة المبتكرة في سوقها المحلي، و في المرحلة الثانية تصدر الشركة المنتجة منتوجها إلى دول صناعية أخرى و ربما تستثمر في هذه الدول، و في المرحلة الثالثة فإن المنتج يكون نمطي بالكامل

¹ I. A. Moosa (2002) Foreign Direct Investment, Theory, Evidence and Practice, Pgrave, New york, p. 38.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

وتزداد المنافسة السعرية، وهذا ما يدفع بالشركة المبتكرة إلى الاستثمار في البلدان النامية للحصول على عمل أرخص¹.

أولاً: مرحلة المنتج الجديد:

تبدأ تلك المرحلة في بلد متقدم Developed Country مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث التطور التقني و المهارات البشرية العالية و الدخول المرتفعة. تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، و من الممكن بالخسائر المالية، التي قد لا يصاحبها تحقيق الربح، حيث تقاد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق (تكلفة مرتفعة)، و ذلك بهدف خلق حالة من الوعي و الولاء للعلامة التجارية الجديدة.

فوفقاً لتلك النظرية فإن عملية تطوير منتج جديد أو التحسين على منتج قائم غالباً ما يتم في الدول المتقدمة اقتصادياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هناك احتمال كبير في أن يتم إنتاج المنتج الجديد في الدول التي نشأ فيها المنتج ، و مرجع كون البداية في الدولة الأم هو حالة عدم اليقين Uncertainty خلال تلك المرحلة، و من ثم يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة. كما أن هناك احتمال كبير أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال تلك المرحلة، حيث أن أي تغير في الثمن ولو بارتفاع طفيف يقابله انخفاض أكبر في الطلب عليه نظراً لكونه منتج جديد.

و نظراً لغياب المنافسة في تلك المرحلة و كون المنتج الجديد، فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعول أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج و أثرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة. كما أنه في تلك المرحلة لا تواجه الشركة الجديدة أو صاحبة المنتج الجديد ضغطاً للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من تكاليف الإنتاج الأخرى.

و في الوقت الذي يتم فيه تصريف و بيع معظم منتجات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة، فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية، حيث ستظهر تلك الفرص التصديرية أولاً في الدول المتقدمة الأخرى (و ليكن دول الاتحاد الأوروبي)، حيث تتشابه

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري (2014) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص. 61.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي نشأ فيها المنتج. خلال نهاية تلك المرحلة سوف تجبر الشركات المبتكرة على القيام بالاستثمار في الخارج.¹

ثانيا: مرحلة المنتج الناضج:

خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء، كما أن المنافسة تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة، ضف إلى ذلك أن الطلب في الدولة الأم يصبح أكثر حساسية لعامل الثمن أو الأسعار، وفي مرحلة مقبلة يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في الدولة الأم، وذلك لأسباب عديدة من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل، ولهذا وبالتبعية فإن الشركة المبتكرة للمنتج ستجد أنه من الضروري بل من المرجح التحرك بالاستثمار في الخارج. و من تم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يليها الانهيار حيث يتغير الذوق العام أو ربما يكون راجعا إلى اعتماد المنتج على تكنولوجيا أقل تطورا خاصة في ظل الثورة التكنولوجية، و من تم انخفضت المبيعات فتتخفض الأرباح. وبالتالي يكون من الأفضل أن تجرب الشركة ممارسة نشاطها ببداية حياة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم، وهو القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر.²

ثالثا: مرحلة المنتج النمطي:

المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج هي مرحلة المنتج النمطي، أي من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدولة المتقدمة التي تم الانتقال إليها، ولهذا هو منتج نمطي أي غير متميز عن غيره، لذا فإن المنافسة بين تلك النوعية من المنتجات أو التمييز بينها يتم من خلال الثمن.

ستستمر الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر في الازدياد، حيث سينمو عدد المقلدون للمنتج، و من تم يصبح العرض أكثر من الطلب القائم فتتخفض الأسعار أكثر فأكثر، عند هذا المفترق يصبح تخفيض تكلفة الإنتاج أمرا حتميا، والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها إلى الدول النامية حيث تكلفة العمل منخفضة.³ وهو ما يمكن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج وبتكلفة منخفضة مقارنة مع الدول المبتكرة، و تبعا لذلك م بعد تمكن الدولة المبتكرة من تجسيد إما التوطن في الدول النامية عبر الفروع أو

رضا عبد السلام (2011) العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة،

¹ مصر، الطبعة الأولى، ص.ص. 61-62.

² رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

³ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص. 51.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

التنازل عن منتجها عبر منح التراخيص، و من تم إنتاجه¹. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول النامية المضيفة، وإنما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة. فهنا تكون إستراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير و ليس لإحلال الواردات أي ليس لخدمة سوق البلد المضيف².

1-5- نظريات تكلفة المعاملات:

إن نظريات تكلفة المعاملات (Transaction Cost Theories) التي تبناها كل من Peter Buckley & Marc Casson (1976)، و Jean Francois Hennart (1982) ترجع أصولها إلى مفهوم عدم تكامل السوق ل Hymer، و تؤكد هذه النظريات أن الشركات المحلية تتوسع إلى شركات متعددة الجنسيات لتوطن تكاليف المعاملات. و يحدد كل من Buckley و Casson (1976) أربعة عوامل حاسمة تحدد حجم هذا التدخيل للتكاليف و هي³: العوامل المحددة للصناعة التي تتعلق بطبيعة المنتج و هيكل السوق الخارجي، العوامل المحددة للمنطقة التي تتعلق بالخصائص الجغرافية و الاجتماعية للمنطقة المرتبطة بالسوق، العوامل المحددة للدولة التي تتعلق بالعلاقات السياسية و المالية بين الدول المضيفة، و أخيرا العوامل المحددة للشركة التي تتعلق بقدرة على تنظيم السوق الداخلي. تختار الشركات المتعددة الجنسيات أقل المواقع تكلفة لكل نشاط تمارسه، و تنمو من خلال تدويل الأسواق إلى حد لا تفوق فيه تكاليف التدخيل الأرباح.

و هكذا فإن نظريات تكاليف المعاملات تحول تركيز الاستثمار الدولي بعيدا من المحددات الخاصة بالبلد إلى محددات مستوى الشركة و مستوى القطاع، و يحدد Hennart (2000) طريقتان أساسيتان من خلال توطن الشركات متعددة الجنسيات لتكاليف المعاملات: نظام الأسعار الذي ينقل قيمة السلع والخدمات، وبالتالي يفرض قيود السوق، التسلسل الهرمي الذي يفرض قيودا سلوكيا ينتج عن الملاحظة المباشرة من قبل المشرف الهرمي أو من خلال القواعد و الإجراءات البيروقراطية. و يؤكد Hennart أنه بالرغم من أن معظم المؤسسات، الأسواق و الشركات تستخدم كلا الأسلوبين للتدخيل في آن واحد، فإنها تفعل ذلك بنسب متفاوتة، في حين تعتمد الشركات في الغالب على التسلسل الهرمي و تقوم الأسواق بذلك في الغالب على الأسعار.

¹ بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

² رضا عيد السلام، مرجع سبق ذكره، ص. 51.

³ P. Buckley, M. Casson(1976) The Future of the Multinational Enterprise. London, Macmillan, P. 74.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

وهذه الاعتبارات المتعلقة بتكاليف المعاملات هي التي تؤدي إلى كل من الاستثمارات الأفقية والعمودية من قبل الشركات متعددة الجنسيات، ففي إطار النموذج العموي توطن الشركات متعددة الجنسيات الإنتاج في البلدان التي تتحمل فيها تكاليف إنتاج أقل في سياق تحسين التكاليف، ومن ثم تدفق رأس المال من البلدان الكثيفة رأس المال إلى البلدان قليلة رأس المال. أما في إطار النموذج الأفقي فتعمل الشركات متعددة الجنسيات على تحسين التكاليف من خلال تحديد مواقع الإنتاج بالقرب من الزبائن.

6-1- النموذج الانتقائي:

أشار Dunning 1977 الذي يعكس تاريخ نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر التي قد تم صياغتها على شكل نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر بجمع عدة نظريات سابقة، كمساهمات Hymer، أسلوب التدويل ل Buckley & Casson، ونظرية الموقع¹.

قدم Dunning استجابة انتقائية لهاته من خلال دمج النظريات المنافسة معا لتشكيل نظرية واحدة أو نموذج كما هو مشار إليه، والفرضية الأساسية لنموذج Dunning هي أنه يربط بين مزايا الملكية ل Hymer وأسلوب التدويل، ويضيف في الوقت نفسه بعدا موقعي للنظرية. على الرغم من أن جوهر النموذج يشترك في نواح كثيرة مع أوجه التشابه بالبحوث السابقة فإن Dunning يستطيع أن يقدم بعض الاعتبارات الجديدة مثل الأثر الذي يتركه اختلاف البلدان وطبيعة النشاط وخصائص الشركة على كل من مزايا الملكية، مزايا الموقع والتدويل للاستثمار الأجنبي المباشر².

يدعي النموذج الانتقائي (Electic paradigm) للاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركة تستثمر مباشرة في بلد أجنبي إلا إذا استوفت فيه ثلاث شروط. أولا، يجب على الشركة أن تمتلك أصول الملكية الخاصة مما يعطيها ميزة على الشركات الأخرى والتي تكون حصرية للشركة. ثانيا، يجب تدخيل هذه الأصول داخل الشركة بدلا من التعاقد أو الترخيص، وأخيرا يجب أن تكون هناك ميزة في إقامة الإنتاج في بلد معين بدلا من الاعتماد على الصادرات.

¹ J. H. Dunning (1977) **Trade, Location of Economic Activity and MNE : A Search For An Electic Approach.** International Allocation of Economic Activity. PP. 395-418.

² J. H. Dunning (2002) **Theories and Paradigms of International Business Activity : The Selected Essays of J. H. Dunning Volume 1**, Cheltenham UK, Edward Elgar, P. 176.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

الجدول (1.2): الشروط الثلاثة للنظرية الانتقائية.

مزاي الملكية الخاصة
حجم الشركة التكنولوجيا والعلامة التجارية نظم الإدارة والتنظيم الوصول إلى طاقة إضافية اقتصاديات العرض المشترك زيادة فرص الوصول إلى الأسواق والمعرفة الفرص الدولية مثل تنوع المخاطر
المزايا الخاصة بالموقع (تحديد موقع الإنتاج)
توزيع المدخلات والأسواق تكاليف العمالة، المواد وتكاليف النقل بين البلدان تدخل الحكومات والسياسات البنية التحتية القانونية والتجارية اللغة، الثقافة والعادات
المزايا الخاصة بالتدويل (اجتياح الأسواق غير الكاملة)
تخفيض تكاليف البحث، التفاوض والرقابة حماية المنتج تجنب التعريفات

Source : J. JONES, C. WREN (2006) Foreign Direct Investment and the Regional Economy. AshGate, Hampshire, England, P. 37.

الأنماط المختلفة لعوامل مزايا الملكية (O)، الموقع (L)، التدويل (I) ملخصة في الجدول (1.2) ويرمز لها مجتمعة ب OLI. ويتم تعريف مزايا الملكية من قبل Dunning كأصول معينة خاصة بالشركة التي تعطيها القدرة على كسب أكبر الأرباح في المستقبل، وهي تشمل حجم الشركة، مستوى الإدارة أو النوعية، الوصول إلى مدخلات العوامل، الوصول إلى أسواق المنتجات والقدرات التكنولوجية، ويمكن أن تعزز ذاتها بمرور الوقت لتشمل المزايا الناشئة عن اقتصاديات العرض المشترك، ومن خلال حيازة أكبر قدر من المعارف والمعلومات. ومزايا الموقع هي تلك الأصول التي يمتلكها البلد والتي تجعل الإنتاج جذابا بدلا من التصدير، وهي تشمل أسعار المدخلات، تكاليف النقل، تكاليف الاتصالات و الحافز الحكومي، كما أن النظم

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

السياسية والقانونية المستقرة و البنية التحتية التجارية، اللغة و الثقافة ذات صلة أيضا. مزايا الملكية هي الطرق التي تعظم فيها الشركة الأرباح من مزايا الملكية لتجنب عيوب السوق، و تشمل أسباب التدويل تخفيض تكاليف الصفقات، حماية السلع، تجنب التعريفات الجمركية، حماية الابتكار و الملكية الفكرية، مراقبة الإنتاج و المنافذ، القدرة على تحقيق وفورات الحجم من الإنتاج، التسويق و التمويل. ليس كل شروط (OLI) ستوزع بالتساوي عبر البلدان، و بالتالي فإن كل شرط سيحدد من خلال العوامل الخاصة بكل بلد على حدا، و الروابط بين مزايا (OLI) و الميزات الخاصة بكل بلد ملخصة في الجدول (2.2). فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن تتأثر الميزة الخاصة بالملكية لحجم الشركة بحجم السوق في البلد الأصلي للشركة، و هذا راجع إلى أنه كلما كان حجم السوق كبير كلما زادت قدرة الشركة في الحصول على مزايا الملكية المحددة في شكل اقتصاديات الحجم. من حيث العوامل الخاصة بالموقع ستختلف تكاليف العمالة بين البلدان المتقدمة و النامية في حين تحدد تكاليف النقل من خلال المسافة بين البلدان المضيفة والأصلية، و أخيرا من المحتمل أن تؤثر العوامل الخاصة بالبلد على درجة تدويل الشركات لمزاياها¹.

الجدول (2.2): خصائص البلدان و مزايا OLI المحددة.

مزايا الملكية المحددة	خصائص البلد
حجم الشركة التكنولوجيا و العلامات التجارية النظم التنظيمية و الإدارية تباين المنتج	سوق كبير المواقف الليبرالية إزاء الاندماجات الدعم الحكومي للابتكار القوى العاملة الماهرة عرض مدراء مدربين المرافق التعليمية بلدان ذات دخل مرتفع مستويات التسويق و الإعلان
المزايا الخاصة بالموقع	خصائص البلد
تكاليف المواد و العمالة تكاليف النقل بين البلدان التدخل الحكومي و السياسات وفورات الحجم	بلد متقدم أو نامي المسافة بين البلدان مواقف الحكومة من الاستثمار الأجنبي المباشر حجم الأسواق اللغات و الثقافات

¹ J. JONES, C. WREN (2006) **Foreign Direct Investment and the Regional Economy**. AshGate, Hampshire, England, P. 36-38.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

المزايا الخاصة بالتدويل	خصائص البلد
تكاليف البحث، التفاوض و الرقابة حماية المنتجات	المستويات الكبيرة من التعليم و حجم السوق تجعل حدوث مزايا الملكية المحددة لنوع المعرفة أكثر احتمالاً

81 Source : J. JONES, C. WREN (2006) Foreign Direct Investment and the Regional Economy. AshGate, Hampshire, England, P. 38.

2- النظريات القائمة على أبعاد خاصة:

1-2- نظرية احتكار القلة ل Knickerbocker:

تعتمد نظرية احتكار القلة (Oligopolistic Theory) ل Frederik Knickerbocker (1973) على نظرية عدم كمال السوق ل Hymer و استناداً على دراسة أجريت على 187 شركة أمريكية متعددة الجنسيات يوضح Knickerbocker سلوك احتكار القلة من طرف الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى تكتل الشركات الفرعية الأجنبية. ويستخدم Knickerbocker أيضاً الإطار العملي لنموذج دورة حياة المنتج لشرح التوسع الدولي للشركات المتعددة الجنسيات الصناعية الأمريكية.

و يؤكد Knickerbocker أن الميزة الإستراتيجية التي تسعى إليها الشركات متعددة الجنسيات تختار بعداً كموقع لتأسيس منشأة جديدة لضمان زيادة الوصول لسوق البلد المضيف، و استخدام العوامل الوفيرة المتاحة نسبياً في هذا البلد، و إجراء استثمارات لموائمة خطوة منافسة إلى حد كبير باعتبارها تبادلاً للتهديد Exchange of Threat و إجراء استثمارات استباقية Preemptive Investments لتجنب تشويه توازن احتكار القلة أو إضعاف منافس¹.

2-2- نظرية تكامل التجارة ل Kojima:

تسعى نظرية تكامل التجارة (Trade Complementing Theory) للاقتصادي الياباني Kiyoshi Kojima إلى تكامل التجارة مع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير في التقليد النيوكلاسيكي ل Rebert Mundell (1957)² الذي جادل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكمل التجارة الدولية فحسب و إنما قد يحل كذلك

¹ B. Kogut (1989) Research Notes and Communications Note on Global Strategies. Strategic Management Journal, Vol. 10, No. 4, PP. 383-389.

² R. Mundell (1957) International Trade and Factor Mobility. The American Economic Review, Vol. 47, No. 3, PP. 321-335.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

مكان عمل التجارة في الحالات التي يوجد فيها حواجز تجارية كبيرة. و يرى (Kojima, 1978, 1984) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث إذا كان بلد ما يعاني من نقص نسبي في إنتاج منتج معين، وهو يكمل التجارة في المناطق التي تضعف فيها النقص التجارية استغلال الميزة النسبية.

و يرى Kojima أن بلد ما يتمتع بميزة نسبية في بعض القطاعات و توافر عوامل الإنتاج، وكذلك في نفس الوقت قد يفتقر للعوامل الوسيطة مثل: رأس المال، المعرفة التكنولوجية و القدرة الإدارية لإنتاج وتصدير مثل هذه السلع بكفاءة. في مثل هذه الحالات ستحقق تحسينات في الإنتاج الصادرات إذا قامت الشركات متعددة الجنسيات بتحويل حزمة من رأس المال، المهارات الإدارية و التكنولوجية من صناعة ذات عائق نسبي في البلد المستثمر إلى البلد المستقبل. و بعبارة أخرى يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر استغلال المزايا النسبية للبلد الأصلي في المدخلات الوسيطة المتجسدة في المنتجات التي تعطي مراحل إنتاجه النهائية ميزة نسبية للبلد المضيف، وبالتالي قد تنتج توافر بعض العوامل مزايا نسبية التي تستغل بشكل أفضل في الخارج.

طور Kojima نظريته مبدئياً في سياق واجهة الاستثمار الأجنبي المباشر و استخدم مثالا عن شركة Suzuki Motor التي استثمرت في الهند، و كانت غير قادرة على التنافس مع شركة Toyota Motors في السوق المحلية و بمناسبة عدم قدرة الشركات على المنافسة محلياً قد تجبر على البحث عن فرص الاستثمار في الخارج، و يرى Kojima أن الشركات المحلية الأكثر كفاءة تدفع بشركات أقل كفاءة خارج السوق المحلية، و بالتالي قد تنتقل الشركات الأضعف إلى مناطق أخرى خاصة البلدان النامية. كما ناقش Kojima بشكل معروف بأنه في الوقت الذي اتبعت فيه الشركات المتعددة الجنسيات اليابانية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التجارة تماشياً مع مبدأ الميزة النسبية اتبعت الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية الاستثمار الأجنبي المباشر المناهض للتجارة في هيكل سوق احتكار القلة.

3-2- النظريات القائمة على المعرفة:

واحدة من النظريات القائمة على المعرفة (Knowledge Based Theories) و المعروفة باسم نظرية التطور Evolutionary Theory و التي تم تبنيها من قبل (Bruce Kogut & Udo Zander (1993)²، وتنظر هذه النظرية إلى شركة متعددة الجنسيات على أنها مستودع للمعرفة ككيان يخلق المعرفة و الذي يحقق ميزة

¹ K. Kojima (1984) Micro and Macro Economic Models of Foreign Direct Investment: Towards a Synthesis. Hitotsubashi Journal of Economics, Vol. 25, No. 2, pp. 1–20.

² B. Kogut, U. Zander (1993) Knowledge of the Firm and the Evolutionary Theory of the Multinational Corporation. Journal of International Business Studies, Vol. 4, PP. 625–645.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

تنافسية مستدامة و قوة سوقية متفوقة. ويفسر Zander & Kogut الشركات المتعددة الجنسيات على أنها مجتمعات اجتماعية Social Commounities تختص في خلق المعرفة الضمنية ثم تنقل هذه المعارف التي لا يمكن توزيعها من خلال السوق. و تؤكد هذه النظرية أن قوة الشركات المتعددة الجنسيات هي جزء لا يتجزأ من اختصاص الأفراد و مبادئ تنظيم العمل، وليس في التسلسل الهرمي كما تؤكد نظريات التدويل الأخرى، غير أن النقاد يتساءلون عما إذا كان يمكن تصور الشركات متعددة الجنسيات كمجتمع اجتماعي واحد له هوية مشتركة حيث تكون هناك مجتمعات اجتماعية أخرى في بيئات أخرى تتمتع بمعرفة أكبر من تلك التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات. وتؤكد النظرية على الانسجام وليس القوة والصراع والأهداف غير المتسقة للشركات متعددة الجنسيات و تتجاهل تكلفة نقل المعرفة داخل الشركات متعددة الجنسيات من خلال التأكيد على أن نقل أكثر للمعرفة أحسن من نقل أقل للمعرفة في شتى الظروف.

و هناك نموذج آخر قائم على المعرفة يعرف بالنظرية القائمة على الشبكة Network Based Theory وهو أحد جسور النموذج القائم على المعرفة يؤكد على الأهمية الإستراتيجية و التنظيمية للمعرفة وخلق المعرفة من قبل الشركات متعددة الجنسيات، و تنص هذه النظرية على أن الشركات متعددة الجنسيات تبني علاقات عميقة و طويلة الأمد مع فروعها، شركاء الأعمال المحليين و الوحدات المختلفة لنظام الشركات المتعددة الجنسيات لاستخلاص المعرفة المبتكرة القائمة على الخبرة، و من تم فإن هذه المعرفة الضمنية و المحددة بحسب السياق تكون متأصلة في الروتين، التكنولوجيات و الإجراءات المترابطة. وبالتالي فإن المزايا التنافسية للشركات المتعددة الجنسيات ليست خارجية بل تخلقها الشركة نفسها على أنها ابتكار و تكنولوجيا داخل الشركة من خلال خلق مزاياها الخاصة.

4-2- النظريات المرتكزة على الدولة:

يرى¹ Grazia Letto-Gillies (2014) أن وجود الدول القومية Natin States هو السبب الأساسي في ضرورة وجود نظريات للشركات متعددة الجنسيات على عكس الشركة بشكل عام، و يعترف Letto Gillies بأن Hymer جلب الدولة القومية إلى الواجهة في مناقشة الاستثمار الأجنبي المباشر منذ فترة طويلة، ولو كان ذلك يرجع إلى المنظور الماركسي Marxit Perspective لكنه يؤكد سعيه لتحقيق أهمية الدولة القومية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن قويا بما فيه الكفاية. ترتبط الدول القومية بالاستثمار الأجنبي المباشر لأنها توفر أنظمة تنظيمية مختلفة تؤثر من بين أمور أخرى على أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل،

¹ G. Itto-Gillies (2014) Reply to John Cantwell's Commentary on Grazia Letto-Gillies' Paper: The Theory of the Transnational Corporation at 50+, Economic Thought, Vol.3, No. 2, PP. 67-69.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

العملات و الأنظمة الضريبية، السياسات الصناعية بما في ذلك الحوافز للشركات، معايير البيئة والسلامة والتي بموجبها تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتنظيم وإدارة و السيطرة على أنشطتها و عملياتها العابرة للحدود. وتؤكد النظريات المرتكزة على الدولة أن خاصية التوطن لدى الشركات المتعددة الجنسيات يمنحها قدرة تفاوضية واضحة على الجهات الفاعلة الأخرى مثل العمال، الحكومات أو الموردین.

تاريخيا لعبت الدول القومية أدورا مهمة في الأعمال المتعددة الجنسيات، و يرى (Casson 1986) وشركاؤه بأن جميع الإمبراطوريات أظهرت قابلية إلى احتضان الشركات المتعددة الجنسيات على الرغم من أنها قد لا تملك التكنولوجيا أو الموارد لدعم هذه العمليات أو إيدولوجيا لتبريرها. قامت كل من الإمبراطورية البريطانية و الأمريكية بتعزيز التجارة الحرة و سيادة القانون و تشجيع الشركات للاستفادة من التصدير و الاستثمار، و بينما روجت الإمبراطورية البريطانية للشركات المتعددة الجنسيات قبل الحرب العالمية الثانية عززت الإمبراطورية الأمريكية الشركات المتعددة الجنسيات الهرمية بعد الحرب، و خلال فترة الحرب عندما لم تكن هناك إمبراطورية مهيمنة سادت الحمائية و ازدادت المخاطر السياسية للاستثمار الأجنبي. وبالتالي هناك علاقة تكافلية بين الشركة و الدولة، فتوسيع حدود الدولة يسهل توسع الشركة من خلال خفض تكاليف خدمة الأسواق و الوصول إلى المواد الخام.

ترى مدرسة فكرية أخرى المعروفة بنظرية الأعمال الدولية International Business Theory أن نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تفسر ردود الأعمال الدولية على سياسات الحكومة تجاه الشركات الدولية، و ينبغي أن تشرح أنماط الصادرات و الواردات و كذا استراتيجيات و عمليات الإنتاج الدولي، و كل أنواع هذه العلاقات التعاقدية فضلا عن التفاعلات الحكومية الأحادية و المتعددة الأطراف التي تؤدي إلى مجموعة من القواعد الخاصة بالأعمال الدولية. و يرون بأن هذه النظرية حتى تكون مقبولة يجب أن تفسر كيف أن عوائق و حواجز الأعمال الأجنبية التي تفرضها الحكومات السيادية تغير توزيع المنافع و كيف يؤثر ذلك على تدفق المعلومات، حركة العمالة و الموارد، القرارات، عمليات و استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات¹.

2-5- مدرسة أوبسالا:

يشار إلى البحوث حول الاستراتيجيات التجريبية التطورية في الدول الاسكندنافية وشركاتها نحو تدويل الأعمال والاستثمار على نطاق واسع باسم مدرسة أوبسالا (The Uppsala School) للفكر، و تعزى هذه

¹ R.Grosse, J. Behrman (1992) Theory in International Business. Transnational Corporations, Vol. 1, No. 1, PP. 93–126.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

المدرسة أساساً إلى (1990², 1977, Johanson & Vahlne)، (1975³) Johanson & Wiedersheim-Paul وركزت هذه المدرسة على الاستراتيجيات المتعلقة بمراحل وأنماط التدويل التي تمر بها الشركات مثل أنماط إنشاء العمليات الإنتاجية في الخارج وتوقيت الاستثمار، نوع البلد الذي يتم فيه إنشاء عمليات الإنتاج.

تحدد مدرسة أوبسالا أربعة مراحل تدريجية ومتداخلة، وكذلك مراحل ديناميكية في عملية تدويل الشركات التي لديها بعض ميزات الملكية المحددة. من المرحلة الأولى لعدم وجود أنشطة تصدير منتظمة تنتقل الشركة إلى المرحلة الثانية من بدء أنشطة التصدير عبر ممثلين أو وكلاء مستقلين. وفي المرحلة الثالثة تقوم الشركة بتأسيس شركة تابعة في الخارج، وفي المرحلة النهائية تقوم بتأسيس وحدات الإنتاج أو التصنيع في الخارج. مثل نظرية دورة حياة المنتج لـ Vernon يتجسد هذا النموذج في ديناميكية المراحل و التسلسلات الزمنية، وبينما تتعلق نظرية Vernon بمراحل دورة حياة المنتج فإن هذا النموذج يتمحور حول الشركة واستراتيجيات تدويلها⁴.

3- النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية:

أدى التحرير الاقتصادي و التطور السريع في عمليات الإنتاج الدولي إلى تغير جذري في الديناميكيات التنافسية العالمية التي تعمل فيها الشركات متعددة الجنسيات من أجل الوصول إلى الأسواق و تخفيض التكاليف⁵، و ترتبط هذه التطورات ارتباطاً وثيقاً بظهور سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains (GVCs) وهو مفهوم يشمل النطاق الكامل للأنشطة اللازمة لتحقيق السلعة للمستهلك النهائي من تصميم المنتج إلى التوزيع، و تستلزم سلاسل القيمة العالمية تجزأ عمودي لمراحل الإنتاج، حيث يتم إنتاج الأجزاء والمكونات في بلدان مختلفة ثم يتم تجميعها إما بالتسلسل على طول السلسلة أو في موقع نهائي⁶. وعلى مدى العقود القليلة الماضية تم وضع تصور لسلاسل القيمة العالمية و توصيفها بطرق عديدة من قبل علماء وتخصصات متعددة.

¹ J. Johanson, J. Vahlne (1977) **The Internationalization Process of the Firm—A Model of Knowledge and Increasing Market Commitments.** Journal of International Business Studies, Vol. 8, No. 1, PP. 23–32.

² J. Johanson, J. Vahlne (1990) **The Mechanism of Internationalization.** International Marketing Review, Vol. 7, No. 4, PP. 11–24.

³ J. Johanson, F. Wiedersheim-Paul (1975) **The Internationalization of the Firm: Four Swedish Cases.** Journal of Management Studies, Vol. 12, No. 3, PP. 305–322.

⁴ Ietto-Gillies (2014) **Reply to John Cantwell's Commentary on Grazia Ietto-Gillies' Paper: The Theory of the Transnational Corporation at 50+.** Economic Thought, Vol. 3, No. 2, PP. 67–69.

⁵ P. Ernst, L. Kim (2002) **Global Production Networks, Knowledge Diffusion and Local Capability Formation.** Research Policy, Vol. 31, No. (8-9), PP. 1417-1429.

⁶ D. D. Prete, G. Giovannetti, E. Marvasi (2018) **Global Value Chains : New Evidence For North Africa.** International Economics, Vol. 153, PP. 42-54.

3-1- نهج سلسلة السلعة العالمية:

ظهر نهج سلسلة السلعة العالمية (GCC) لأول مرة في منتصف الثمانينات من أبحاث النظام العالمي و صاغه علماء التنمية في أوائل التسعينات¹. إلا أن منهج سلسلة السلعة العالمية الصحيح يرجع إلى تصورات (1986) Hopkins & Wallerstein حيث تم تحديد سلاسل السلع على أنها شبكة من عمليات الإنتاج والعمالة التي تكون نتيجهما النهائية سلعة تامة الصنع²، وفي ذات الشأن أصبحت سلسلة السلعة العالمية بمثابة مجاز شائع للتفكير في الروابط بين الإنتاج، التوزيع و استهلاك السلع و تجزئتها و انتشارها عبر العالم في سياق العولمة³، كما يركز منهج سلسلة السلعة العالمية على الجهات الفاعلة والمؤسسات والعمليات المرتبطة بتدفقات معينة من الموارد.

بينما يتكون منهج سلسلة السلعة العالمية من ثلاث أبعاد تحليلية، فقد ركزت جل الأبحاث إلى حد كبير على أحد هذه الأبعاد وهي إدارة سلاسل السلع⁴، ويفترض تحليل سلسلة السلعة العالمية أن كل سلسلة تضم مشاركين محددين يمارسون السيطرة على شركات أخرى في السلسلة، و يصف Gereffi & Korzeniewicz (1994)⁵ هيكلين مختلفين للتسيير حول كيفية قيادة السلاسل، و هما سلاسل يسيرها المنتجون Producer-driven و سلاسل يسيرها المشتريين Buyer-driven. فالنسبة للسلاسل التي يسيرها المنتجون يؤدي فيها المنتجون أصحاب التكنولوجيا الحاسمة الدور الرئيسي و هو تنسيق مختلف الحلقات وتحمل مسؤولية التحقق من كفاءة مورديهم، و كثيرا ما يوجد قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في السلاسل التي يسيرها المنتجون، و عادة ما تكون صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال و التكنولوجيا. أما السلاسل التي يسيرها المشتريين فيؤدي المشتري الواقع على رأس السلسلة الدور المسيطر الحاسم، و كثيرا ما تكون الصناعات كثيفة الاستخدام لليد العاملة في البلدان النامية مسيرة بالمشتريين⁶. وقد اجتذب منهج

¹ J. Bair (2005) **Globale Capitalism and Commodity Chains : Loking back, Going Forward**. Competition and Change, Vol. 9, No. 2, PP. 153-180.

² T. K. Hopkins, I. Wallerstein (1986) **Commodity Chains in The World. Economy Prior to 1800**. Review10, Vol. 1, PP. 157-170.

³ L. V. Grunsvan (2009) **Global Commodity Chains**. Encyclopedia of Human Geography, PP. 539-547.

⁴ N. Fold, M. N. Larsen (2008) **Globalization and Restructuring of African Commodity Flows**. Nordic Africa Institute. Uppsala, P.26.

⁵ G. Gereffi, M. Korzeniewicz (1994) **Commodity Chains and Global Capitalism**. Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, P. 3.

مرابط محمد (2017) الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات في الجزائر: تكامل في نطاق سلاسل القيمة العالمية. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، المجلد ، العدد السابع، ص ص. 118-138.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

سلسلة السلعة العالمية اهتماما بالغاً منذ أوائل التسعينات على أساس عدد من دراسات الحالة المثيرة للاهتمام الناتجة عن التمييز بين السلاسل التي يسيرها المنتجون والسلاسل التي يسيرها المشترين¹.

2-3- شبكة الإنتاج العالمية:

ساهمت الأطر النظرية لشبكات الإنتاج العالمية (GPNs) Global Production Network (GPNs) إسهاماً كبيراً في فهمنا لديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات في تنظيم الإنتاج والتجارة على مستوى العالم، وقد أوضح منهج شبكة الإنتاج العالمي أهمية النظر إلى مجموعة من الجهات الفاعلة و فهم ترابط هذه الشركات العالمية في السياقات المؤسسية والتنظيمية المحلية²، و جمع المزيد من الأفكار حول المنظمة الجغرافية للإنتاج العالمي، وهو يختلف عن النظريات السابقة حول الاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤكد على التجارة بين البلدان وقرارات الموقع لدى الشركات متعددة الجنسيات. ويتناول منهج شبكة الإنتاج العالمي الابتكار التنظيمي للعمليات العالمية والانتقال من شركات متعددة الجنسيات مع تركيزها على المشاريع الاستثمارية في الخارج إلى شركات رائدة في الشبكات العالمية التي تدمج إمداداتها ومعرفتها وقواعد العملاء المتفرقة في شبكات الإنتاج العالمية³.

وتعتبر القوة الدافعة إلى حدوث شبكة الإنتاج العالمي التحرير التجاري و سياسات تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة، وقد أثار النجاح الهائل في تحرير التجارة توسعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر مما زاد الطلب على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، الأمر الذي أجبر عديد البلدان إلى فتح حسابات رأس المال الخاصة بها مما أدى بدوره إلى تحرير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد نشاط القطاع الخاص. و كان الأثر الكلي لسياسات التحرير هو الانخفاض الكبير في تكاليف و مخاطر المعاملات الدولية و الزيادة الهائلة في السيولة الدولية. و كانت الشركات العالمية (الشركات الرائدة في الشبكة) هم المستفيدين الرئيسيين حيث يتيح لهم التحرير مجموعة أكبر من الخيارات لدخول السوق بين التجارة، الترخيص، التعاقد من الباطن، الامتياز إلى غير ذلك، كما يوفر لهم إمكانية أفضل للوصول إلى الموارد والقدرات الخارجية التي تحتاجها الشركة الرائدة لاستكمال كفاءاتها الرئيسية⁴.

¹ P. Gibbon (2001) Upgrading Primary Production : A Global Commodity Chain Approach. World Development, Vol. 29, No. 2, PP. 345-363.

² M. Coe, P. Diken, M. Hess (2008) Global Production Networks : Realizing The Potential. Journal Of Economic Geography, Vol. 8, No. 3, PP. 271-295.

³ Y. H. Dennis, F. H. F. Liao (2013) The Emdeddedness of Transnational Corporation in Chinese Cities : Strategic Coupling in Global Production Networks ?Habitat International, Vol. 40, PP. 82-90.

⁴ D. Ernst, L. Kim (2002), Op, Cit.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

3-3- نظرية التجزؤ الدولي:

تشدد نظرية التجزؤ الدولي (International Fragmentation Theory) على كيفية قيام الشركات بتجزئة الإنتاج لخفض التكاليف اعتمادا على الاختلافات في إنتاجية العمالة بناء على المفهوم الريكاردي للميزة النسبية، وفي إمدادات العوامل والأسعار بناء على توافر الموارد ل Hecksher & Ohlin. وتنص هذه النظرية على أن الشركات تسعى إلى تحسين عمليات الإنتاج من خلال تحديد مراحل الإنتاج عبر مواقع مختلفة استنادا إلى عوامل الموقع الأكثر مثالية عبر البلدان وإعادة هيكلة عملياتها دوليا من خلال الاستعانة بمصادر خارجية Outsourcing ونقل الأنشطة إلى الخارج¹ Outshifting.

تقليديا نظمت الشركات المتعددة الجنسيات المتكاملة عموديا منتجات عالمية بشكل هرمي، حيث جمعت الشركات الرائدة جميع أنشطة الإنتاج على طول سلسلة القيمة التي تسيطر عليها من خلال الملكية والإدارة المباشرة للشركات الفرعية والتابعة والمشاريع المشتركة، وقد اتبعت بعض أكبر شركات صناعة السيارات في العالم هذه الأنماط في وقت قريب جدا مثل شركة General Motors & Ford. غير أن العديد من هذه الشركات تركز بشكل متزايد الآن على أنشطة أساسية مختارة و على الاستعانة بمصادر خارجية ونقل العديد أنشطة إنتاجها إلى الخارج. وقد ازداد نقل الأنشطة إلى الخارج والاستعانة بمصادر خارجية في الارتفاع منذ التسعينات، و نتيجة لذلك تعمل الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة على تقليص الاستثمار المحلي بشكل متزايد و التركيز على حركات المخزون و التمويل قصير الأجل، كما أن فرص العمل للعمال ذوي المهارات المتدنية و المتوسطة في انخفاض في الاقتصاديات المتقدمة، بينما هذه الفرص آخذة في الارتفاع في عديد البلدان النامية، حيث أن البلدان ذات الأجور المنخفضة أصبحت اليوم قادرة على إنتاج سلع مصنفة ذات جودة عالية².

4-3- شبكة الإنتاج الدولي:

ينبع منهج شبكة الإنتاج الدولي (IPN) International Production Network من مفهوم التخصص العمودي المطور من قبل Balassa (1967)³ و Findlay (1978)⁴ و الذي تم ترشيده مؤخرا من قبل

¹ E. Helpman (2006) Trade, FDI, and the Organization of Firms. Journal of Economic Literature Vol. 44, No. 3, PP. 589–630.

² L. Kletzer (2004) Trade-Related Job Loss and Wage Insurance: A Synthetic Review. Review of International Economics Vol. 12, No.5, PP. 724–748.

³ B. Balassa (1967) Trade Liberalization Among Industrial Countries. New York, McGraw-Hill.

⁴ R. Findlay (1978) Relative Backwardness, Direct Foreign Investment, and the Transfer of Technology: A Simple Dynamic Model. Quarterly Journal of Economics, Vol. 92, No. 1, PP. 1–16.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

¹ Hummels et al (2001). يتصور منهج شبكة الأعمال الدولية وجود هيكل إنتاج مجزأ دولياً يتم فيه توزيع المهام والأعمال على المستوى العالمي أو الإقليمي ضمن إطار عمودي من التخصصات التي تربط مراحل الإنتاج المتسلسلة داخل الشبكة، ويتضمن الإطار مهام متخصصة مرتبطة عمودياً في العديد من البلدان، بما في ذلك تفاعلات عالمية إقليمية و ترابط بين عمليات الإنتاج و شبكات التوزيع. وقد كان نمو شبكات الإنتاج الدولي مدفوعاً بدوافع مختلفة تبعاً لخصائص القطاع، ففي القطاعات التقليدية كثيفة العمالة تم إنشاء روابط إنتاج عمودية من خلال شركات البلدان المتقدمة التي تنقل مراحل الإنتاج من الشمال إلى الجنوب (على سبيل المثال من الولايات المتحدة إلى المكسيك)، أو من الغرب إلى الشرق (كما هو عليه الحال في أوروبا) لاستغلال الاختلافات في تكاليف العوامل². إلا أنه في القطاعات المتقدمة مثل السيارات والأجهزة الإلكترونية أدى البحث عن التكنولوجيات المناسبة والأسواق الكبيرة إلى تعزيز الروابط الإنتاجية شمال-شمال.

كما تم التوصل إليه سابقاً برزت شبكة الإنتاج الدولية كجزء تكاملي من منهج سلسلة القيمة العالمية، حيث تقوم الشركات الرائدة في الشبكة بتنظيم شبكاتها من الشركات الفرعية أو التابعة أو الموردين لإنتاج منتج محدد، و التحكم في الوصول إلى الموارد الرئيسية والأنشطة التي تمنحهم النفوذ على المؤسسات في الشبكة³. وهكذا يمكن أن تكون شبكة الإنتاج الدولي داخلية بالنسبة إلى الشركات متعددة الجنسيات بما في ذلك روابط الملكية بين الشركات والأنشطة الموطنة عبر الحدود داخل الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

حسب الآراء العامة بين خبراء الاقتصاد وصناع القرار فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي نتاج ومصدر كفاءة إنتاجية محفزة بفعل المنافسة بين الدول فيما يخص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. من ناحية أخرى أصبح الوصول إلى الأسواق الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في غاية التعقيد، ويتعلق الدافع وراء ذلك بمجموعة واسعة من العوامل المرتبطة بالبيئة التنافسية التي تعمل فيها الشركات، والعوامل الاقتصادية والمؤسسية في البلد المضيف⁴.

¹ D. Hummels, J. Ishii, K. Yi (2001) **The Nature and Growth of Vertical Specialization in World Trade**. Journal of International Economics, Vol. , No. 1, PP. 75-96.

² S. Baldone, F. Sdogati, L. Tajoli (2001) **Patterns and Determinants of International Fragmentation of Production : Evidence From Outworld Processing Trade Between the EU and Central Eastern European Countries**. Weltwirtschaft Archiv, Vol. 137, No. 1, PP. 80-104.

³ S. Brown, S. Durschlag, J. Hagel (2002) **Loosening Up: How Process Networks Unlock the Power of Specialization**. McKinsey Quarterly Vol. 2, PP. 59-69.

⁴ J. Markusen. K. Maskus (2002) **Discriminating among alternative theories of the multinational enterprise**. Review of International Economics, Vol. 10, No. 4, PP. 694-707.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

1- المحددات الاقتصادية:

هناك محددات أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر التي تعترف بها جميع إصدارات النظريات الاقتصادية ولا سيما مؤشرات السياسات مثل الضرائب وسياسات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، التضخم..) والعوامل المرتبطة بالسوق كحجم السوق، المحددات الموجهة نحو الموارد كتوفر اليد العاملة المؤهلة، الموارد البشرية وتكاليف العمالة، والدوافع نحو الكفاءة الاقتصادية مثل البنية التحتية¹.

1-1- حجم السوق:

من بين المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر تلك العوامل المرتبطة بحجم السوق في الدول المضيفة والتي عادة ما تقاس بالنتائج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي مقسوم على عدد السكان)، وهو أكثر العوامل تفسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر في الدراسات التجريبية وهو المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي². حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر محددًا أساسيًا للشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثير من الشركات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإنجاز، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، كذلك يساعد كبر حجم الناتج المحلي، الشركات التي تعمل في المنتجات القابلة للإنجاز على تحقيق اقتصاديات الحجم وقد أسفرت بعض الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الاستثمار الأجنبي المباشر³، ولهذا حظي نمو حجم السوق البلد المضيف باهتمام واسع وشامل ووصفه عاملاً محددًا وحاسماً لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما جعل جل الدراسات تفسر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر⁴.. كما استخدمت العديد من الدراسات التجريبية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كعامل لقياس حجم السوق داخل البلد، حيث يظهر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد المستخدم كبديل عن حجم السوق قوة شرائية أعلى أين يمكن للشركات تلقي عوائد أعلى على الاستثمار في رأسمالها و جني أرباح كبيرة من استثماراتها، وهكذا يتوقع الباحثين من وجود علاقة إيجابية بين حجم السوق

¹ S. Asongu, U. S. Akpan, S. R. Isihak (2018) Determinants of foreign direct investment in fast-growing economies: evidence from the BRICS and MINT countries. Financial Innovation, PP. 1-17.

² H. Shartz, A. Venables (2000) The geography of international investment, No. 2338, Washington World Bank.

³ H. Janicki, P. Wunava (2004) Determinants Of Foreign Direct Investment : Empirical Evidence From E.U. Accession Candidates. Application Economic, Vol. 36, No. 5, PP. 505-509

⁴ S. Estrin, M. Uvalic (2014) Foreign Direct Investment into transition economies. Economics of Transition, Vol. 22, No. 2, PP. 281-312

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

والاستثمار الأجنبي المباشر¹. يشكل حجم السوق مؤشرا على تطور السوق المحلية و اتساع نطاقه، و هكذا ينبغي أن يجذب اقتصاد يتسم بحجم سوق كبير (إلى جانب عوامل أخرى) مزيدا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنه يوفر إمكانية للمبيعات المحلية و الصادرات، موارد متنوعة نسبيا مما يجعل المصادر المحلية أكثر جدوى، و بالتالي فإن حجم السوق الكبير يوفر فرصا أكبر للمبيعات و كذلك الأرباح للشركات الأجنبية و بالتالي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر². و من بين الأعمال التجريبية التي ساهمت في إبراز دور حجم السوق على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر نجد دراسة (Billington 1999) و التي قام من خلالها بقياس العوامل التي تحدد اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام نموذجين أحدهما متعدد البلدان و الآخر متعدد الأقاليم يتكون من 11 منطقة في المملكة المتحدة، و تبين في هذه الدراسة بأن حجم السوق هو أهم عامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى بعض المحددات الأخرى³. و حاول (Shamsuddin 1994) اختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي في 36 بلدا أقل نموا عام 1983، و تبين أن حجم السوق مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر العوامل أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁴. في ماليزيا اختبر كل من (Choong & Lim 2007) العلاقة بين حجم السوق و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1970-2001، باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، و تطرقا إلى أن حجم سوق البلد المحلي يؤثر تأثيرا إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد الماليزي⁵. و في ذات السياق اختبر (Leitão & Faustino 2010) أثر حجم السوق في البرتغال على قرار الشركات متعددة الجنسيات، و توصلا إلى أن حجم السوق عامل مهم في قرارات المستثمرين الأجانب⁶. و إلى جانب هذا هناك العديد من الأعمال التجريبية التي توصلت إلى نفس النتيجة مثل دراسة (Estrin & Uvalic 2014)⁷ في دول البلقان، دراسة (Jadhav 2012)⁸ في دول BRICS، دراسة (Alemayehu & Addis 2018)⁹ و (Anyanwu 2012)¹. و مع ذلك

¹ P. Jadhav (2012) **Determinants of fdi in BRICS economies : Analysis of economic, institutional and political factor.**Procedia-Social and Behaviore Sciences, Vol. 37, PP. 5-14.

² M. Ramirez(2006) **Economic and institutional determinants of fdi in Chile : A time series Analysis 1960-2001.** Contemporary Economic Policy, Vol. 24, No. 3, PP. 459-471.

³ N. Billington (1999) **The location of foreign direct investment: An empirical analysis.** Applied Economics, Vol. 31, No. 1, PP. 65-76.

⁴ A. F. Shamsuddin (1994) **Economic determinants of foreign direct investment in less developed countries.** The Pakistan Development Review, Vol. 33, No. 1, PP. 41-51.

⁵ C. K. Choong, K. P. Lim (2007) **Foreign direct investment in Malaysia: An economic analysis.** The IUP Journal of Applied Economics, Vol. 6, No. 1, PP. 74-85.

⁶ N. C. Leitão, H. C. Faustino (2010) **Determinants of foreign direct investment in Portugal.** Journal of Applied Business and Economics, Vol. 11, No. 3, PP. 19-26.

⁷ S. Estrin, M. Uvalic (2014) **FDI into transition economies.** Economics of Transition, Vol. 22, No. 2, PP. 281-312.

⁸ P. Jadhav, P. (2012). **Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic, institutional and political factor.** Procedia-Social and Behavioral Sciences, Vol. 37, PP. 5-14.

⁹ G. Alemayehu, Y. Addis (2018) **Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa.** Determinants of Economic Growth in Africa pp 55-93

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

ذلك إلا أن بعض الدراسات وجدت أنه لا يوجد تأثير معنوي لحجم السوق على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.²

2-1- سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف متغيرا هاما في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و من المتوقع أن يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الذي تستفيد فيه الشركات الأجنبية من الأسعار المنخفضة نسبيا في الأسواق المضيفة لشراء مرافق أو في حالة إعادة تصدير الإنتاج لزيادة أرباح البلد الأم عن السلع المرسلة لسوق أخرى. يرى Ramirez 2006 أن انخفاض قيمة عملة البلد المضيف من المرجح أن يزيد من صادراته، الأمر الذي يحفز بدوره الاستثمار الأجنبي في القطاعات الموجهة إلى التصدير.³

و من ضمن الأعمال التجريبية التي اهتمت بدراسة أثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متعددة حيث نجد: دراسة (Ekokodu 2017) التي تقيم أثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، حيث تم إضافة معدل الانفتاح التجاري و ميزان المدفوعات في الدراسة كمتغيرات تكميلية من أجل المقارنة، كما تم أخذ بيانات سنوية تمتد من 1980-2014 مأخوذة من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري، و باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير أظهرت النتائج أن سعر الصرف، الانفتاح الاقتصادي و ميزان المدفوعات له تأثير معنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا. بالرغم من أن جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية فقد أشارت المرونات أن سعر الصرف مع مرونة أعلى لها تأثير أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر، يليه الانفتاح الاقتصادي و ميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس تم استنتاج أن قيام السلطات النقدية النيجيرية بتخفيض قيمة العملة (Naira) سمحت بزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

كما حاول (Brigul & Sevcan 2016)⁴ في دراستهما من أجل اختبار فرضية وجود علاقة متبادلة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا و مستوى سعر الصرف الحقيقي باستخدام بيانات السلاسل

¹ J. Anyanwu (2012) **Why Does Foreign Direct Investment Go Where It Goes? New Evidence from African Countries.** Annals of Economics and Finance, Vol. 13, No. 2, PP. 433-470.

² E. Asiedu (2002) **On the determinants of fdi to developing countris.** World Development, Vol. 30, No. 1, PP. 107-119.

³ M. Ramirez (2006) **Economic and Institutional Determinants of Foreign Direct Investment In Chile : A Time Series Analysis 1960-2001.** Contemporary Economic Policy, Vol. 24, No. 3, PP. 459-471.

⁴ C. Birgul, G. Sevcan (2016) **The relationship Between Foreign Exchange Rate and Foreign Direct Investment In Turkey.** Economics, Management and Financial Markets, Vol. 11, No. 1, PP. 284-293.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

الزمنية للفترة 2007-2015، لاختبار العلاقة في المدى الطويل، حيث تم استخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL). وكشفت النتائج التي تم الحصول عليها من قبل الباحثين من مقدرات الأجل الطويل علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا. من جهة أخرى قام Jung Wan (2015)¹ بقياس العلاقات الدينامكية في الأجل القصير و الطويل بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كوريا، باستخدام بيانات شهرية مستخرجة من البنك الكوري من 1999 إلى 2012، تم تطبيق اختبار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ اختبار وولد والاستجابة الدفعية. وخلصت النتائج أولاً إلى وجود علاقة سببية طويلة الأمد بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، ثانياً وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤكد وجود رد فعل متبادل بين المتغيرين. وفي إيران اختبر كل من Hosein & Maryam (2012) العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف باستخدام التكامل المشترك ل Johansen لبيانات فصلية خلال الفترة 1980-2006، وأظهرت النتائج أن سعر الصرف يساهم في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة².

1-3- التضخم:

تشير الكثير من الدراسات التجريبية إلى أن الاتجاهات التضخمية المرتفعة والمتقلبة تميل دائماً إلى زيادة مستوى عدم اليقين وبالتالي تؤثر سلباً على الاستثمار. يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكنة شراؤها بهذه الوحدة من النقد³. كجزء من تدفقات الاقتصاد الدولي، يضع الاستثمار الأجنبي المباشر دائماً علامة على التنمية الاقتصادية للبلد. إن تدويل الشركة عن طريق الاستثمارات ينطوي على العديد من المخاطر من أدنى إلى أعلى مستوى من المشاركة، واستناداً إلى هذه الاعتبارات يمكن تقييم أن مستوى التضخم هو واحد من أهم الركائز التي تدعم عملية تدويل الشركة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن زيادة التضخم في البلد المضيف يمكن أن ينظر إليه على أنه احتمال الخسائر الناجمة عن الاقتصاد الكلي، والذي يشكل عنصراً هاماً من مجمل مخاطر التداول على المستويات الدولية⁴.

¹ L. Jung Wan (2015) Dynamic Relationships between Exchange Rates and Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Korea. Asian Economic Journal, Vol. 29, No. 1, PP. 73-90.

² S. R. Hosein, M. Maryam (2012) The Impact of Exchange Rate Volatility on Foreign Direct Investment in Iran. Procedia Economics and Finance, Vol. 1, PP. 365-373.

بلعروز بن علي (2004) محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر ص 139³.

⁴ L. L. Mihaela, L. Ciurlau (2016) Rism and The FDI-Symthetic Approach. Annals of Constantin Brancusi University of Targu-Jiu-Economy Series, No. 3, PP. 123-218.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

و من الدراسات التجريبية التي قدمت دليلا حول تأثير التضخم على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نجد منها: دراسة¹ Steve & Hemanta (2004) و التي تم فيها استخدام نماذج الآثار الثابتة والعشوائية لاستكشاف ما إذا كانت المحددات النمطية للاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بطرق تقليدية، و استنادا إلى مجموعة بيانات بانل ل 29 بلدا إفريقيا خلال الفترة 1975-1999. و بينت نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي و معدل التضخم عوامل ذات أهمية كبيرة في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول المعنية. كما قام كل من² Cesaire & Sibe Jacob (2015) في البحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة للبلدان النامية في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية، و قد تم استخدام نموذج الانحدار لبيانات البانل لتقدير المعلمات في 18 بلد في جنوب الصحراء من سنة 2000 إلى 2012، حيث تم جمع البيانات من قاعدة مؤشر التنمية العالمي (WDI)، و توصلت النتائج إلى أن المتغيرات مثل حجم السوق، الأجور و معدل التضخم تؤثر تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان جنوب الصحراء الإفريقية. كما اقترح الباحثين أن تقوم السلطات النقدية في منطقة جنوب الصحراء باستعراض نظام سعر الصرف لديها حتى تتمكن من زيادة السيطرة على التضخم.

و حاول³ Mirel-Daniel (2017) قياس بعض المحددات الاقتصادية الكلية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في بلغاريا و رومانيا منذ بداية الأزمة المالية الأخيرة (2008-2015)، حيث تم استخدام منهج Bayesian بسبب صغر حجم العينة للمتغيرات خلال فترة التحليل: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل البطالة، معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي الفعلي و عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. و أظهرت نتائج التقدير أن المستثمرين الأجانب في كلا البلدين قد اجتذبهم الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى، من جهة أخرى كان معدل التضخم المحدد الأقوى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بلغاريا الذي يشير إلى الاستقرار الاقتصادي للبلد.

¹ O. Steve, S. Hemanta (2004) **Determinants of Foreign Direct Investment in Africa.** Journal Of Developing Societies, Vol. 20, No. 1, PP. 89-106.

² C. Cesaire, P. S. Jacob (2015) **Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa (SSA) : An Opportunity For New Developed Countries.** Analysis Economic, Vol. 30, No. 73, PP. 89-109.

³ S. M. Daniel (2017) **Determinants Of Foreign Direct Investment in Bulgaria and Romania in The Context Of Economic Crisis.** Academic Journal Of Economic Studies, Vol. 3, PP. 68-73.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

4-1- تكلفة العمالة و توافر اليد الماهرة:

تشكل العمالة الرخيصة محددًا آخرًا هامًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ضبط إنتاجية العمل المرتفعة الأجور تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء، ويهدف إلى الإنتاج من أجل اقتصاد البلد المضيف فضلًا عن التصدير من البلدان المضيفة¹. تجذب البلدان التي لديها إمدادات كبيرة من رأس المال البشري الماهر المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولاسيما في القطاعات التي تتسم بكثافة نسبية في استخدام اليد العاملة الماهرة. على سبيل المثال فإن توافر العديد من العمالة الرخيصة في الصين حل محل الموظفين من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الفجوة الكبيرة للأجور على نفس الوظيفة².

في دراسة تجريبية تم استخدام معدل الأجر الاسمي لقطاع الصناعات التحويلية كبديل لتكلفة العمالة، و يتوقع أن يكون وجود إشارة سالبة على المعامل (يعني أن البلدان ذات التكاليف المنخفضة ستجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، مع ذلك يمكن أيضًا أن تكون علاقة إيجابية حيث يمكن اعتبار معدل الأجور إشارة لجودة العمل، وقد يشير ارتفاع معدل الأجور إلى ارتفاع مستوى المهارات التي يسعى إليها المستثمرون الأجانب. و حاول (Billington (1999³) تحليل أثر العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، باستخدام نموذج قياسي وتوصل إلى أن تكاليف العمالة تعتبر من بين أهم العوامل التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أجرى (Manaenkov (2000⁴) دراسة تجريبية حول العوامل المؤثرة على قرارات الشركات متعددة الجنسيات في مجموعة من الأقاليم الروسية، ووجد بأن الإصلاحات الاقتصادية و المؤسساتية تؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أثبت بشكل معنوي أن اليد العاملة الماهرة لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية. و في ذات السياق قام (Vijayakumar et al (2010⁵) باختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول ال BRICS خلال الفترة 1975-2007، باستخدام بيانات مجمعة، و توصلوا إلى أن تكاليف العمالة تعتبر محدد هام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان.

¹ W. Lorre, S. Guisinger (1995) Policy and Non-Policy Determinants of US Equity Foreign Direct Investment. Journal Of International Business Studies, Vol. 26, No. 2, PP. 281-289.

² H. Zhao, G. Zhu (2000) Location Factors and Country of Origin Differences : An Empirical Analysis Of Foreign Direct Investment In China. Multinational Business Review, Vol. 8, No. 1, PP. 60-73.

³ S. Billington (1999) The location of foreign direct investment: an empirical analysis. Applied Economics , Vol. 31, No. 1, PP. 65-66

⁴ D. Manaenkov (2000) What determines the region of location of an FDI Project? An empirical assessment. Working paper no. BSP/00/036E.

⁵ N. Vijayakumar, P. Sridharan & K. C. Rao (2010) Determinants of FDI in BRICS countries: a panel analysis. International Journal of Business Science and Applied Management , Vol. 5, No. 3, PP. 1-13

5-1- البنية التحتية:

يعد توافر الهياكل الأساسية الجيدة و لاسيما الكهرباء، المياه، النقل، الاتصالات السلكية و اللاسلكية محددًا هامًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث للبنية التحتية الجيدة تأثير مباشر على تكلفة الإنتاج حيث أنها تزيد من الاستخدام الفعال للقوى العاملة و تقلل من تكلفة الإنتاج¹. من ناحية أخرى توصل Sachs et al 2004 أن التأثير المشترك للبنية التحتية و انخفاض معدل الاستثمار عادة ما يقلص من إنتاجية الشركة الأمر الذي يعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر². و تعتبر البنية التحتية الجيدة شرط ضروري للمستثمرين الأجانب للعمل بنجاح بغض النظر عن نوع الاستثمار الأجنبي المباشر، و لذلك عندما تتنافس البلدان النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر فإن البلد الأكثر استعدادًا لمعالجة الاختناقات في الهياكل الأساسية سيكفل أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر³.

و من بين الدراسات التجريبية السابقة التي تبين الأثر على الإيجابي لمرافق البنية التحتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نجد: باستخدام بيانات سنوية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من 1960-2005 وجد Ang 2008 أن توسيع قاعدة البنية التحتية مقاسة بالإنفاق الحكومي على النقل و الاتصالات يزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف. كما حاول (Hoang & Bui (2015) قياس أثر جودة البنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول ال ASEAN إضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة 1991-2009، و تطرقا إلى أن البنية التحتية لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد⁴. و في نفس البلدان قام Ismail (2009)⁵ باختبار أثر البنية التحتية و جودة الاتصالات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام نموذج الجاذبية (Gravity Model) خلال الفترة 1995-2003، و توصل إلى أن هذين العاملين يعتبران من أكثر العوامل جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه البلدان.

¹ D. Wheeler, A. Mody (1992) **International investment location decisions.** Journal of International Economics, Vol. 33, No. 1, PP. 57-76.

² D. Sachs, J. McArthur, G. Schmidt-Traub, M. Kuk, C. Bahadur, M. Faye, G. McCord (2004) **Ending Africa's Poverty Trap.** Brookings Papers On Economic Activity, Vol. 69, No. 1, PP. 117-240.

³ F. Campos, Y. Kinoshita (2003) **Why Does Foreign Direct Investment It Goes ? New Evidence From Transition Economies.** IMF Working Paper, No. 228.

⁴ H. H. Hoang, D. H. Bui (2015) **Determinants of foreign direct investment in ASEAN: A panel approach.** Management Science Letters, Vol. 5, No. 2, PP. 213-222.

⁵ N. W. Ismail (2009) **The determinant of foreign direct investment in ASEAN: A semi-gravity approach.** Transition Studies Review, Vol. 16, No. 3, PP. 710-722.

6-1- الموارد البشرية:

اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من قبل الشركات متعددة الجنسيات ليس فقط كوسيلة لنقل الأصول، بل أيضا وسيلة للوصول إلى الموارد المحلية الوفيرة، وبالنظر إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يميل أكثر نحو القطاعات الخدمية و التكنولوجيا الكثيفة، فإنه يفترض أن رأس المال البشري يعتبر كمحدد مهم للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، خصوصا الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة. ويمكن اعتبار مستوى رأس المال البشري في الدول المضيفة مؤشرا على مستوى القدرة الاستيعابية التي تؤدي دورا حاسما في تعظيم فوائد التكنولوجيا الجديدة¹.

تستخدم الدراسات النظرية المتواجدة حاليا نماذج النمو الكلاسيكي بسبب عدم تدفق رؤوس الأموال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، ويقال أن مستوى رأس المال البشري يؤدي دورا حاسما، ووجد أن رأس المال المادي هو أقل إنتاجية نسبيا في البلدان الفقيرة مع مستوى منخفض لرأس المال البشري مما يثبط الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد².

و من بين الدراسات التجريبية السابقة التي تدعم أن رأس المال البشري يعتبر محدد مهم للاستثمار الأجنبي المباشر نجد دراسات متنوعة على غرار (Mady et al (1999) الذين استخدموا دراسة استقصائية لاستكشاف الشركات المتعددة الجنسيات اليابانية للاستثمار في آسيا، وقد قاموا بدراسة حوالي 600 شركة يابانية عن تصوراتهم حول الاستثمار في سبع دول آسيوية هي الصين، الهند، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، إندونيسيا و فيتنام، و بلغ معدل الاستجابة حوالي 30% كشف تحليلهم للبيانات المقطعية أن نوعية العمالة في الاقتصاديات المضيفة كانت أهم العوامل التي تؤثر على قرارات الاستثمار الأجنبي للشركات اليابانية. استخدم (Kim, Park (2013) قيم رأس المال البشري ل 63 بلدا لمدة 15 سنة كمتغير مفسر في نموذج قياسي، وركز على مسألة كيفية تأثير رأس المال البشري الخاص بالبلد المضيف على الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجدوا أن القوى العاملة الماهرة تؤدي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من توافق الآراء العامة على أن رأس المال البشري يلعب دورا مهما في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن بعض الأدلة التجريبية أثبتت عكس ذلك و أبدت وجهة نظر غير حاسمة، حيث قام كل من (Root, Ahmed (1979) بدراسة محدّدات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات التصنيع في البلدان

¹ F. Noorbakhsh, A. Paloni, A. Youssef (2001) **Human capital and FDI inflows to developing countries: New empirical evidence.** World Development, Vol. 29, No. 9, PP. 1593-1610.

² Lucas (1990) **Why Doesn't Capital Flow Rich To Poor Countries ?** American Economic Review, Vol. 80, No. 2, PP. 92-96.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

النامية ل 58 دولة خلال الفترة 1966-1970، حيث تطرقا إلى تأثير رأس المال البشري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له دلالة إحصائية. وباستخدام بيانات ل 54 بلدا أقل تطورا للسنوات 1976، 1979، 1980 قام كل من (Frey, Schneider (1985 باختبار أثر العوامل السياسية و الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و خلاصا إلى أن القوة العاملة الماهرة التي تقاس بمعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية ليس محددًا مهما من الناحية الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من السنوات الثلاث.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات التجريبية التي تأخذ في عين الاعتبار تأثير رأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد باستخدام البيانات قبل فترة الثمانينيات بينت أن العلاقة ليس لها دلالة إحصائية، أما الدراسات التي تستخدم بيانات حديثة نسبيا أي بعد فترة الثمانينيات تجد أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية، و يمكن أن يعزى ذلك إلى التغير في تكوين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، قبل الثمانينيات كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر موجها نحو القطاعات الأولية والتصنيعية غير أنه في السنوات القليلة الماضية تحول الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة متزايدة نحو الخدمات و القطاعات كثيفة التكنولوجيا، و من تم يمكن القول أن رأس المال البشري كان أقل أهمية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الثمانينيات، إلا أن دوره أصبح أكثر أهمية بعد الثمانينيات¹.

1-7- الحوافز الضريبية (معدل الضريبة):

أدى اتجاه العولمة الاقتصادية و المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان في العقود القليلة الماضية إلى زيادة الاهتمام فيما يتعلق بأثر الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر². بينما البلدان التي تتمتع بهياكل النية التحتية فوق المتوسطة أو الغنية إلى حد ما يمكنها تمويل هياكلها الأساسية من خلال فرض ضرائب الشركات، تضطر البلدان التي لديها بنية أساسية فقيرة إلى خفض ضرائب دخل الشركات لزيادة الجاذبية من أجل الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير³. في المقابل كلما كان سوق البلد المضيف أصغر فإن تأثيرات معدلات الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر تكون أكثر

¹ V. Kheng, S. Sum, S. Anwar (2016) Foreign Direct Investment and Human Capital In Developing Countries : A Panel Data Approach, Economic Change Restructuring, PP. 1-25.

³ C. Bellak, M. Leibrecht (2009a) Improving infrastructure or lowering taxes to attract foreign direct investment? in Columbia FDI Perspectives on topical foreign direct investment issues, The Vale Columbia Center on Sustainable International Investment, No. 6, June 3.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

أهمية، السلوك المعتاد للشركات هو البحث عن بيئات جذابة و البحث عن الفرص التي تمكنهم من الحصول على أنواع مختلفة من المزايا التنافسية، ولذلك فإن دور الضرائب جد مهم¹.

تعتبر الدراسات التجريبية المتعلقة بأثر السياسات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور مستمر، حيث وجدت بعض الدراسات القياسية السابقة تأثير متواضع، لكن أظهرت عديد الأعمال الأخيرة زيادة الأدلة التجريبية التي تدل على أن العبء الضريبي المنخفض يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر². قد تكون الاستجابة للسياسات الضريبية قد ازدادت في السنوات الأخيرة إذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي الذي تحركه أساسا التكلفة النسبية للإنتاج أكثر وضوحا. و الدلائل على الحوافز الضريبية غير حاسمة، لكن هناك بعض المؤشرات القائمة على أن النظم البسيطة و الشفافة تميل لتكون الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر³.

لقد كان تأثير الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع العديد من الأوراق البحثية مع نتائج متناقضة، وفي هذا الصدد وجد⁴ Hartman(1984) علاقة سلبية بين المعدل الضريبي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، في حين وجد⁵ Swenson (1994) أثرا إيجابيا، كما خلص Weeler & Mody⁶ (1992) إلى أن هذا المحدد غير مهم. و في نفس السياق وجدت بعض الدراسات القياسية الحديثة علاقة ترابط بين معدل الضريبة و الاستثمار الأجنبي المباشر و التي نذكر منها على وجه الخصوص: دراسة Nid et al⁷ (2016) حيث تبحث هذه الورقة تأثير معدل ضريبة دخل الشركات على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في دول OECD باستخدام نموذج الآثار الثابتة و تقنية GMM في التقدير لاختبار العلاقة بين معدل الضريبة و الاستثمار الأجنبي المباشر، و تم إقرار أن معدل الضريبة يرتبط سلبا مع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، و بينت نتائج الدراسة أن البلدان التي قامت بتخفيض معدلات الضريبة تجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر بعد هذا التخفيض. دراسة⁸ Albert & Don (2006) و التي تدرس علاقات

¹ R. E. Morgan, C. S. Katsikeas (1997) **Theories of international trade, foreign direct investment and firm internationalization: A critique.** Management Decision, Vol. 35, No. 1, PP. 68-78.

² J. R. Hines (1999) **Lessons from behavioral responses to international taxation.** National Tax Journal, Vol. 52, No. 2, PP. 305-322.

³ K. Hassett, R. G. Hubbard (1996) **Tax Policy and Foreign Direct Investment.** NBER Working Paper, No. 5683.

⁴ D. G. Hartman (1984) **Tax policy and foreign direct investment in the United States.** National Tax Journal, Vol. , No. 4, PP. 475-487.

⁵ D. L. Swenson (1994) **The impact of U.S. tax reform on foreign direct investment in the United States.** Journal of Public Economics, Vol. 54, No. 2, PP. 243-266.

⁶ D. Wheeler, A. Mody (1992) **International investment location decisions.** Journal of International Economics, Vol. 33, No. 1, PP. 57-76.

⁷ A. Nid, B. Mine, A. Mehmet (2016) **The Effect of Corporate Tax Rate On FDI : A Panel Study For OECD Countries.** EGe Academic Review, Vol. 16, No. 4, PP. 599-610.

⁸ W. Albert, C. Don (2006) **Taxation and Foreign Direct Investment Inflows : Time Series Evidence From The US.** Global Economic Review, Vol. 35, No. 2, PP. 135-143.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

علاقات المدى الطويل و القصير بين معدل ضريبة دخل الشركات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وجد أن معدل الضريبة يؤثر سلبا على إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر و تدفقات تحويل الأموال على المدى الطويل، و من شأن خفض معدل الضريبة ب 1% أن يزيد في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ب 2.4% و تحويل الأموال ب 4.2% بشكل جماعي، و تشير النتائج إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تستخدم السياسات الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج.

تواجه الشركات المتعددة الجنسيات مستويات مختلفة من معدلات الضرائب في كلا البلد الأم و البلد المضيف، و يمكن لسياسات التعامل مع الأزواج الضريبي أن تؤثر بشكل كبير من آثار هذه الضرائب حافز الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار¹. بشكل مختصر اختلفت المناهج التجريبية الأدبية و عينات البيانات بقدر معقول، حيث لا تزال هناك استفسارات هامة حول مدى تأثير الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الأدبيات قد بدأت كذلك مؤخرا باختبار الضرائب الأخرى ذات العلاقة غير ضرائب دخل الشركة، فعلا سبيل المثال قدم Desai et al (2004) دليلا على أن الضرائب التجارية غير المباشرة لها تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقع في نفس نطاق ضرائب دخل الشركات².

و مع ذلك، فإن الاتفاقيات الضريبية الدولية الثنائية على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر كانت قضية غير مستكشفة تجريبيا إلا مؤخرا.

8-1- تكوين رأس المال الإجمالي:

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تكوين رأس المال الإجمالي من المواضيع التي نوقشت على نطاق واسع في مجال الاقتصاد، فمن المهم أن يكون المعدل السريع و المستدام لتكوين رأس المال هو الأساس للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في كلا البلدان النامية و المتقدمة³. تساعد التحسينات في مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، و يترجم هذا إلى تكوين رأس المال الإجمالي الذي يؤدي بدوره إلى نمو اقتصادي كبير. و في هذا الصدد وجد⁴ Vijakumar et al (2010) دليل ضئيل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ أثر على تكوين رأس المال في البلدان المتطورة، و يلاحظ أن أهم جانب

¹ B. A. Blonigen (2005) A review of the empirical literature on FDI determinants. Atlantic Economic Journal, Vol. 33, NO. 4, PP. 383-403.

² M. A. Desai, F. C. Foley, J. R. Hines (2004) Foreign direct investment in a world of multiple taxes. Journal of Public Economics, Vol. 88, No. 12, PP. 2727-2744.

³ M. D. Ramirez, Z. Kamuves (2014) Economic Infrastructure, Private Capital Formation And FDI Inflows To Hungary. Atlantic Economic Journal, Vol. 42, No. 4, PP. 367-382.

⁴ N. Vijayakumar, S. Perumal, K. C. Rao (2010) Determinants of FDI in BRICS countries: A panel analysis. International Journal of Business Science and Applied Management, Vol. 5, No. 3, PP. 1-13.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

للاستثمار الأجنبي المباشر في عينة مختارة من البلدان يتعلق بتغير الملكية، كما اعتبر (Saho et al (2013)¹ أن تكوين رأس المال الإجمالي أهم محدد الاستثمار الأجنبي المباشر في دول آسيا. كما ساهمت دراسات قياسية أخرى حديثة في استكشاف العلاقة بين تكوين رأس المال الإجمالي و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي نذكر منها: دراسة (Kumar & Suneel (2014)²، حيث أجرى هذان الباحثان تحقيقاً تجريبياً في بعض المحددات الاقتصادية الكلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند، و قد تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1991-2012 لهذا الغرض و الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر سعر المستهلك، الانفتاح التجاري، احتياطي الصرف الأجنبي و تكوين رأس المال الإجمالي. حيث أكدت النتائج أن تكوين رأس المال الإجمالي يعتبر من بين المحددات الهامة و القوية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند. و سعى أيضا (Talat (2015)³ إلى التدقيق في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تكوين رأس المال الإجمالي في تركيا، و باستخدام بيانات تغطي الفترة الزمنية من 1970-2008 أثبت أن تكوين رأس المال الإجمالي يرتبط إيجاباً مع الاستثمار الأجنبي المباشر جنباً إلى جنب مع الدين المحلي و تمويل سوق رأس المال، ولكن يرتبط سلبياً مع سيولة سوق رأس المال. و في ذات السياق قام (Fotini et al (2017)⁴ باختبار محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 24 دولة من OECD و 22 دولة خارج OECD خلال الفترة 1980-2012 باستخدام منهج الآثار الثابتة، حيث أسفرت النتائج أن تكوين رأس المال الإجمالي يعتبر أهم محدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول OECD. و العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تكوين رأس المال ليست سهلة، ففي حالة خصخصة معينة قد يؤدي ذلك إلى زيادة على الإطلاق أو حتى إلى تخفيض، وبالتالي فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تكوين رأس المال قد تكون أيضاً غير واضحة في اقتصاد انتقالي.

2- المحددات المؤسسية:

ليس من الغريب أن يكرس قدر كبير من الأعمال لاستكشاف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ركزت الموجة الأولى من هذه الأعمال فقط على المحددات الاقتصادية و الجغرافية، بما في ذلك حجم السوق، النمو الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي، في البلدان المضيفة، إلا أنه في الآونة الأخيرة اقترحت

¹ P. Sahoo, G. Nataraj, R. K. Dash (2013) **Foreign Direct Investment and Economic Growth In South Asia.** Foreign Direct Investment In South Asia, PP. 201-239.

² P. A. Kumar, K. Suneel (2014) **Macroeconomic Determinants of Foreign Direct Investment in India : An Empirical Investigation (1991-2012).** Journal Of Commerce, Management Thought, Vol. 5, No. 4, PP. 530-544.

³ U. Talat (2015) **The relationship Between Foreign Direct Investment and Capital Formation In Emerging Economies : The Case Of Turkish Economy.** Ibrahim Güran Yumuşak, Vol. 5, No. 1, PP. 41-52.

⁴ E. Fotini, H. Christis, P. Nikolaos & T. Mike (2017) **Foreign Direct Investment Determinants.** Review Of Development Economies, Vol. 21, No. 3, PP. 527-542.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

بعض الأعمال أن العوامل المؤسسية والخطر السياسي لها دور كبير في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. تشجع المؤسسات الأفضل الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب مختلفة. أولها: يرتبط الحكم الراشد بنمو اقتصادي أعلى وهو في حد ذاته محرك هام للاستثمار الأجنبي المباشر، ثانيا: يرتبط الحكم الأفضل عادة بانخفاض الفساد وتكاليف الأعمال، وأخيرا تعزز المؤسسات الجيدة الاستقرار السياسي وتقلل من عدم اليقين السياسي، وبالتالي يتوقع أن يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان التي تتمتع ببيئة اقتصادية مستقرة ومؤسسات قوية¹.

وهناك أسباب قوية تدعو إلى الاعتقاد بأن وجود بيئة مؤسسية سليمة أي البيروقراطية الفعالة، الفساد المتدني وحقوق الملكية المحمية ينبغي أن تجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك ووفقا للدراسات الاستقصائية الأخيرة للأدبيات لا تزال الأدلة لصالح المؤسسات مختلطة، ويرجع عدم وجود أدلة قاطعة إلى المشاكل القياسية، المفاهيمية والمنهجية².

يتطلب الفهم الأفضل لدور المؤسسات في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إطارا مفاهيمي الذي يربط التفكير بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع ما يتعلق أثر المؤسسات على الأنشطة الاقتصادية³.

يعرف North (1990) المؤسسات بأنها قاعدة اللعبة في المجتمع، والمؤسسات هي تلك القيود التي وضعها الإنسان والتي تهيكّل التفاعلات الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك التبادل الاقتصادي، ويمكن للمؤسسات أن تكون رسمية كالدساتير والقوانين وغير رسمية كالاتفاقيات والعادات. يتم إنشاء المؤسسات للحد من عدم اليقين المرتبط بالتفاعل البشري، وتثبيت ما ينبغي أو لا ينبغي أن يفعله الأفراد تحت ظروف مختلفة، وتوفر المؤسسات للمجتمع إطارا عمليا يمكن التنبؤ به للتفاعل⁴.

يرى North أن المؤسسات تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لأنها تؤثر على تكاليف المعاملات والإنتاج، وتكاليف المعاملات هي تلك التكاليف المرتبطة بالتبادل الاقتصادي، وهي تتكون من: (1) تكاليف قياس قيم ما يتم تبادله، (2) تكاليف حماية حقوق الملكية. وتنشأ هذه التكاليف لعدم اكتمال المعلومات المتعلقة بسلوك الطرف الآخر في التبادل الاقتصادي، وبدون مؤسسات ستكون هناك شكوك كبيرة في

¹ P. Julio, R. Pinheiro-Alves, J. Tavares (2013) **Foreign Direct Investment and Institutional Reform : Evidence and Application To Portugal**. Portuguese Economic Journal, Vol. 12, No. 3, PP. 215-250.

² B. Blonigen (2005) **A Review of The Empirical Literature on FDI Determinants**. NBER Working Paper, No. 11299.

³ V. Gastanaga, J. Nugent, B. Pashamova (1998) **Host Country Reforms and Foreign Direct Investment Inflows : How Much Difference Do they Make ?** World Development, Vol. 26, No. 7, PP. 1299-1314.

⁴ D. North (1990) **Institutions, Institutional Change and Economic Performance**. Cambridge University Press. Cambridge, P. 3.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

التبادلات الاقتصادية، ويمكن للطرف الثاني أن يتهرب أو أن يرفض الاتفاقيات إذا وجدت أنها في مصلحته أن يفعل ذلك. وبسبب عدم اليقين ستدرج علاوة الخطر في تكاليف المعاملات لاستيعاب هذه الاحتمالات. وتنشأ المؤسسات سواء الرسمية أو غير الرسمية من أجل وضع القواعد والإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تقلص من أوجه عدم اليقين الذي ينطوي عليه التبادل الاقتصادي. يمكن للمؤسسات غير الرسمية كالاتفاقيات أو المعاهدات أن تقلل من أوجه عدم التأكد هذه، لكن يمكنها أن تفعل فقط في حالة التبادل الشخصي البسيط أين يكون للأطراف المتبادلة قسط كبير من المعلومات عن بعضها البعض، ويجدونها في مصلحتهم للوفاء بالاتفاق. توفر كل من المصلحة الشخصية والعقوبات الاجتماعية آلية التنفيذ في مثل هذه التبادلات، و التقليل من الغش و الكذب إلى غير ذلك...، و مع ذلك فإن التبادلات غير الشخصية المعقدة أين تكون درجة الانتهازية، التلاعب و الغش عالية، لا بد لطرف ثالث لتنفيذ الاتفاقيات و التقليل من أوجه عدم التأكد، كما يمكن للدول عن طريق القواعد، القوانين و الأنظمة القضائية الفعالة و غيرها من المؤسسات الرسمية أن تلعب هذا الدور و تقديم أطراف التبادل مع آلية التنفيذ.

و بالتالي عندما تكون حقوق الملكية ضعيفة الحماية و تكون العقود صعبة التنفيذ فإن علاوة الخطر ستكون مرتفعة، و بالتالي لا بد أن تكون هناك تكاليف المعاملات، مما يعني أن التبادل غير الشخصي المعقد و النشاطات الاقتصادية ستقتصر على التبادل البسيط بين الأشخاص¹.

يمكن للمؤسسات أيضا أن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية من خلال التأثير على تكاليف الإنتاج، و يرى (North 1990) أن المؤسسات تؤثر على البيئة التشغيلية للشركات، و يمكن للمؤسسات غير الفعالة أن ترفع تكاليف الإنتاج عن طريق تعطيل سلسلة التوريد، فالتأخيرات الطويلة في الحصول على جميع أنواع التصاريح يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة و بالتالي يقلل من القدرة التنافسية². بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فإن تأثير المؤسسات يتجاوز تأثيرها المباشر على تكاليف التحويل و الإنتاج. يؤكد كل من Henisz & Williamson (1999)³ و Henisz (2000)⁴ أنه في حالة عدم حماية حقوق الملكية بشكل جيد، يواجه المستثمرين الأجانب نوعين من المخاطر، أولا: قد تجد حكومة البلد المضيف أنه من المغري أن تتصرف بطريقة انتهازية و تستولي على بعض عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر أو حتى تأميمها (الخطر المباشر)،

¹ F. A. Ali, N. R. MacDonald (2010) **Do Institutions Matter For FDI ?** Open Economics Review, Vol. 21, No. 2, PP. 201-219.

² D. North (1990) Op. Cit. P. 5.

³ W. Henisz, E. Williamson (1999) **Comparative Economic Organization Within and Between Countries.** Business and Politics, Vol. 1, No. 3, PP. 261-277.

⁴ W. Henisz (2000) **The Institutional Environment For Multinational Investment.** Journal of Law. Economics and Organization, Vol. 16, No. 2, PP. 334-364.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

ثانيا: يمكن للمنافسين المحليين أو الشركاء بسبب الوصول بشكل أفضل إلى العملية السياسية إقناع الحكومة تفضيلهم على حساب المستثمرين الأجانب.

و نظرا لأهمية المؤسسات، فإنه ليس من المفاجئ ملاحظة أن تركيز المستثمرين الأجانب تحول من مزايا الموقع التقليدية إلى ما يسمى بمزايا الموقع الإبداعية التي تشمل الأصول و المؤسسات المبنية على المعرفة¹. وتكمن أهمية المؤسسات بالنسبة للمستثمرين الأجانب في أنها تمثل العوامل الرئيسية غير المتنقلة في سوق معومة، و أن الشركات متعددة الجنسيات تحتاجها للاستفادة من كفاءتها الأساسية و زيادة و تحسين مزاياها الخاصة².

1-2- الفساد:

لقد تم توثيق العلاقة بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر توثيقا جيدا في الأدبيات 2009 AL-Sadig ، Habib & Zurawicki 2002 ، Mauro 1996,1997 ، Peng & Beamish 2008 ، Voyer & Beamish 2004)، و لفهم أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من فهم معنى الفساد، و في هذا الصدد يتفق الباحثين أن للفساد تعاريف كثيرة يمكن النظر إليها بشكل مختلف تبعا للسياق³. يعرف الفساد حسب (Petrou & Thanos (2014) بأنه استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، و هو يمثل مشكلة كبيرة تؤثر على جميع البلدان⁴، و يعتبر هذا التعريف أكثر دقة خاصة فيما يتعلق بأنشطة المعاملات و المؤسسات بين الحكومات و الأفراد، و انطلاقا من هذا التعريف حدد الباحثين نوعين من الفساد: العام و التنظيمي، حيث يعرف الفساد العام على أنه سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية كما تم ذكره سابقا، أما الفساد التنظيمي فهو الانتهاك الواعي للقواعد القانونية للمنظمة لتحقيق مكاسب شخصية⁵. و تلخص الشفافية الدولية الأثر الاقتصادي للفساد على النحو التالي: الفساد يشكل عقبة رئيسية أمام الديمقراطية و سيادة القانون... القيادة السياسية المسؤولة لا يمكن أن تتطور في مناخ

¹ R. Narula, J. Dunning (2000) Industrial Development, Globalization and Multinational Enterprises. Oxford Development Studies, Vol. 28, No. 2, PP. 141-167.

² A. Bevan, S. Estrin, K. Meyer (2004) Foreign Investment Location and Institutional Development In Transition Economies. International Business Review, Vol. 13, No. 1, PP. 43-64.

³ C. E. Bruyant, R. G. Javalgi (2016) Global Economic Integration in Developing Countries : The Role of Corruption and Human Capital Investment. Journal of Business Ethics, Vol. 136, No. 3, PP. 437-450.

⁴ A. P. Petrou, C. Thanos (2014) The Grbbing Hand or The Helping View of Corruption : Evidence From Bank Foreign Market Entries. Journal Of Wold Business, Vol. 49, No. 3, PP. 444-454.

⁵ G. Holgson, S. Jiang (2007) The Economic of Corruption and The Corruption of Economics : An Institutional Perspective. Journal Of Economic Issues, Vol. 41, No. 4, PP. 1043-1062.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

فاسد... الفساد يؤدي إلى استنزاف الثروة الوطنية... إضافة إلى ذلك فهو يكبح تطوير هياكل السوق العادلة وتشويه المنافسة، وبالتالي ردع الاستثمار¹.

و الفساد له جذوره في الظروف الاقتصادية و المؤسسية للدولة و يعكس المؤسسات القانونية، السياسية، الاقتصادية و الثقافية للبلد². ينمو الفساد على نظام مؤسسي ضعيف، و هذا يعني أنه بالرغم من أن ظاهرة الفساد مشكلة كبيرة في أي مجتمع بغض النظر عن مستوى تنميته، فإن هذه المشكلة هي أكثر انتشارا في البلدان النامية لأنها تتسم ببيئات مؤسسية صعبة تشمل مستويات معيشية متدنية، ضعف قدرة الإدارة و تخلف القاعدة الصناعية، وكذا انخفاض مؤشرات التنمية البشرية³ (HDI). لذلك عند تحليل كيف تستجيب و تنفذ الشركات استراتيجيات للعمل في مواقع أجنبية تتميز بارتفاع في مستويات الفساد، يمكن اعتبار الأسواق الناشئة الإعداد الواضح لذلك.

حسب (1993) Shleifer & Vishny أنه إذا كان البيروقراطيون مهتمين بأنفسهم و لديهم قدرات احتكارية لإدارة الممتلكات العامة، فقد يستغلون هذه القدرات من أجل تحقيق منفعة شخصية بما يضر بالمصالح العامة. لذلك يعتقد أن للفساد آثار سلبية على النمو الاقتصادي لأنه يتيح سوء استغلال الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى معدلات نمو دون المستوى الأمثل، كما أن للفساد آثار مباشرة على الشركات لأنها قد تكون بمثابة ضريبة، و أن المشاركة في أنشطة فاسدة قد تسبب في ارتفاع تكاليف المعاملات أكثر من الضرائب. إن فكرة الفساد التي تزيد تكاليفها أكثر من الضرائب و التي طورت من قبل Shleifer & Vishny (1993) مفادها " أن الشركات التي تشارك في صفقات فاسدة يجب أن تخصص موارد مالية و بشرية لإدارة الفساد، و أن هذه الموارد يمكن أن تستخدم بشكل أكثر إنتاجية في أنشطة أخرى⁴.

بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف فإن الفساد العالي في موقع معين يزيد أيضا من عدم اليقين خاصة بالنسبة للشركات التي توسع عملياتها على الصعيد الدولي⁵. و يمكن أن تشمل نتيجة عدم اليقين المتولدة عن الفساد تخفيض الاستثمار الأجنبي المباشر أو خفض نوعية الاستثمار، و تتفق الأدبيات الرئيسية حول آثار الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل موحد تقريبا أن الفساد يؤثر سلبا على مستويات الاستثمار

¹ C. E. Bruyant, R. G. Javali (2016) Op. Cit.

² J. Svensson (2005) **Eight Questions About Corruption**, Journal Of Economic Perspectives, Vol. 19, No. 3, PP. 19-42.

³ J. D. Collins, K. Uhlenbruk, P. Rodriguez (2009) **Why Firms Engage In Corruption : A Top Management Perspective**, Journal Of Business Ethics, Vol. 87, No. 1, PP. 89-108.

⁴ A. Shaifer, R. Vishny (1993) **Corruption**, Quertely Journal of Economics, Vol. 108, No. 3, PP. 599-617.

⁵ A. Curevo-Cazurra (2008) **Batter The Devil You Don't Know : Type of Corruption and FDI In Transition Economies**, Journal Of International Management, Vol. 14, No. 1, PP. 12-27.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

الأجنبي المباشر¹. من بين الدراسات التجريبية التي اهتمت بمعالجة أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أعمال (Habib & Zurawicki (2002) اللذان قدما دراسة من أجل تحليل أثر الفساد على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية، وأثر الفرق المطلق في مستويات الفساد في البلد المضيف/ الأم على الاستثمار الأجنبي. وتشير دراستهما أن مستوى الفساد المدرك هو معنوي و سالب فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي، وتشير الدراسة أيضا أن وجود اختلافات مطلقة أكبر في مستويات الفساد الملموسة من البلد الأم إلى البلد المضيف تؤثر معنويا على مستوى الاستثمار بين البلدين، وتشير هذه النقطة أن المستثمر اكتسب خبرة في إدارة مستوى الفساد في البلد الأم، وهو مريح إلى حد ما في إدارة نفس المستوى من الفساد في البلد الأجنبي، غير أن زيادة مستويات الفساد في البلد المضيف تخلق بيئة استثمارية غير مألوفة تؤثر على قرار الاستثمار. و حاول أيضا² (Al-Sadig (2009) البحث حول آثار الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد المضيف، حيث وجد أن الفساد هو ضريبة على الأرباح وأن زيادة 1% في مستوى الفساد (مقاسا ب ICRG) يقلل من نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 11-20%، كما أنه وجد أيضا أن وجود مؤسسات ذات نوعية كان له أثر أكبر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منه في حالة الفساد، ولذلك خلص أن بلدا مضييفا قد يكون له قدر كبير من الفساد ولا يزال يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت نوعية مؤسساته مرتفعة.

و في ذات السياق قدم³ (Elvira (2012) منظورا جديدا على دور الفساد في نمو الاستثمار و تقدم تقديرات كمية لأثر الفساد على تدفق الاستثمارات، و الهدف الرئيسي في هذه الدراسة، بدافع من هذه القضايا هو إعادة النظر تجريبيا في آثار الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دمج الصلة من ناحية أخرى بوصفها مفهوما جديدا للاستثمار. و باستخدام بيانات للاقتصاد المونتينيغري من تقرير الشفافية الدولية، البنك الدولي بينت النتائج أن للفساد أثر سلبي معنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و سعى⁴ (Valbona (2016) في البحث عن دور الفساد في إعاقه الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب البلقان خلال الفترة الزمنية 1992-2012 باستخدام نموذج (GMM) المطبق على بيانات بانل الديناميكية. وتشير النتائج إلى أن الفساد له دور سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب دول البلقان، كما تشير النتائج أيضا أن الفساد يرتبط سلبا بمستوى الدخل الفردي في المنطقة، حيث أن البلدان التي تعاني

¹ S. J. Wei (2000) How Taxing Is Corruption On International Investors ? Review Of Economics And Statistics, Vol. 82, No. 1, PP. 1-11.

² A. Al-Sadig (2009) The Effects Of Corruption On Foreign Direct Investment Inflows. CATO Journal, Vol. 29, No. 2, PP. 267-294.

³ P. Elvira (2012) Corruption's Effect On Foreign Direct Investment : The Case Of Montenegro. Economic Review : Journal Of Economics and Business, Vol. 10, No. 2, PP. 13-28.

⁴ Z. Valbona (2016) Corruption, Foreign Direct Investment and International Marketing In The Western Balkans. Thunderbird International Business Review, Vol. 58, No. 3, PP. 277-291.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

من مستويات فساد عالية لها دخل فردي أقل. أما القنوات الأخرى التي يعيق فيها الفساد التنمية الاقتصادية في غرب البلقان فتشمل التشوه في الإنفاق الحكومي، أرصدة حسابات جارية سلبية، التهرب الضريبي، الافتقار إلى المنافسة وانخفاض مستويات الابتكار الاقتصادي.

بالنظر إلى الأدلة المؤيدة للعلاقة السلبية للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، يبدو جليا أن الفساد يشكل عائقا أمام نمو الاقتصاد، ومع ذلك فإن ليس جميع الباحثين يتفقون على أن العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سلبية، فهناك بعض الأبحاث تشير إلى أدلة غير حاسمة. فعلى سبيل المثال: قدم ¹ Peng & Beamish (2008) دراسة تختبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة مسؤولية الشركات الوطنية في البلدان المضيفة باستخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات ونظريات الأعمال الدولية. واستنادا إلى بيانات من حساب وزارة المالية للحكومة اليابانية و مصادر أخرى وجد أن مستوى مسؤولية الشركات الوطنية له علاقة إيجابية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و العلاقة بالنسبة للبلدان المتقدمة سلبية لكنها غير معنوية، يعني أن أثر الفساد غير حاسم. وفي ذات الشأن قام كل من ² Soltinios & Turan (2012) في اختبار العلاقة بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة 15 بلد ناشئ، باستخدام نموذج Gravity لبيانات بانل. و أكدت النتائج أن الفساد ليس له تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-2- الخطر السياسي:

بالنسبة للمستثمرين المحليين و الدوليين، فإن تقييم المخاطر السياسية أمر بالغ الأهمية لتقرير ما إذا كانوا سيواصلون الاستثمار في بلد معين. ويمكن ببساطة تعريف المخاطر السياسية بأنها مخاطر فقدان المال بسبب التغيرات غير المتوقعة التي قد تحدث في حكومة بلد، السياسات أو بيئة تنظيمية، وغالبا ما تكون التغيرات أو الأحداث خارجة عن سيطرة الحكومات مثل أعمال الحرب، الإرهاب أو الانقلابات العسكرية... وهي أمثلة متطرفة للمخاطر السياسية ويمكن أن تؤثر على كلا البلدان المتقدمة والنامية³.

من المنظور المؤسسي التنظيمي، فإن اتخاذ قرار بشأن اختيار الموقع للشركات متعددة الجنسيات هو تحديد المواقع المواتية التي تكون فيها القيود المؤسسية التنظيمية أقل قمعا لنشاط الاستثمار الأجنبي

¹ G. Z. Peng, P. W. Beamish (2008) The Effect Of National Corporate Responsibility Environment On Japanese Foreign Direct Investment. Journal Of Business Ethics, Vol. 80, No. 4, PP. 677-695.

² B. Soltinios, S. Turan (2012) Corruption and Foreign Direct Investment : A Panel Gravity Model Approach, Bulletin Of Economic Research, Vol. 64, No. 4, PP. 565-574.

³ M. A. Ramady (2014) Country Political Risk Contents. Political, Economic And Financial Country Risk, PP. 55-63.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

المباشر حتى يتسنى للشركات المتعددة الجنسيات أن تتفق مع الهيئات التنظيمية في البلدان المضيفة¹. والنظام السياسي والقانوني هو أحد الأبعاد الرئيسية لهذه المؤسسات التنظيمية، وفي هذا الصدد يمكن النظر في أن المخاطر السياسية للبلد المضيف إلى جانب أي نوع آخر من التأثير الخارجي الذي يؤثر على عمليات الشركة، سواء كان ذلك يعني إمكانية مصادرة أو تأميم الاستثمار أو إجراءات حكومية أخرى، أو تغيير في الوضع السياسي والاجتماعي الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي على النشاط الاقتصادي.

و تؤثر الاختلافات في المخاطر السياسية بين البلدين على استقرار أسواقها مما يؤثر على الشركات الأجنبية التي تهدف إلى القيام بأعمال هناك. إن ارتفاع درجة عدم اليقين المرتبطة بالملكية الأجنبية أو زيادة التعرض للأصول في حالة الامتلاك في نهاية المطاف هي بعض العوامل التي يمكن أن تعرقل قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لذلك تشير الحكمة التقليدية إلى أن ارتفاع المخاطر السياسية سيكون لها علاقة سلبية بالاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لأن الشركات المتعددة الجنسيات ستكون أكثر ترددا في الاستثمار بالبلدان التي تنطوي على مخاطر عالية أو لديها بيئة غير مستقرة².

و من بين الأدلة التجريبية التي ساهمت في تفسير وتحليل العلاقة بين المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر نجد دراسة³ (Meon & Sekkat, 2004)، وباستخدام عينة كبيرة من البلدان خلال فترة التسعينات تختبر هذه الدراسة مدى تأثير العوامل المؤسسية على مشاركة أكبر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاقتصاد العالمي، ويركز التأثير في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لمؤشر المخاطر السياسية في المنطقة، والنتائج مبنية على منهج الاقتصاد القياسي وتقدم دعما قويا لفرضية أن المؤسسات قد تعطل مشاركة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي تشير إلى أن تحسين نوعية المؤسسات بما في ذلك مؤشر الخطر السياسي قد يؤدي إلى زيادة محسوسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما حاول⁴ (Busse & Hefeker, 2007) استكشاف العلاقة بين المخاطر السياسية، المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة ل 83 بلدا ناميا ما بين الفترة 1984-

¹ Y. Kang, F. Jiang (2012) **Foreign Direct Investment Location Choise Of Chinese Multinationals In East and Southeast Asia : Traditional Economic Factors And Institutional Perspective.** Journal of World Business, Vol. 47, No. 1, PP. 45-53.

² D. Quer, E. Claver, L. Rienda (2012) **Political Risk, Cultural Distance, and Outward Foreign Direct Investment : Empirical Evidence From Large Chinese Firms.** Asia Pacific Journal Of Management, Vol. 29, No. 4, PP. 1089-1104.

³ P. G. Meon, K. Sekkat (2004) **Does The Quality Of Institutions Limit The MENA's Integration In The World Economy ?** The World Economy, Vol. 27, No. 9, PP. 1475-1498.

⁴ M. Busse, C. Hefeker (2007) **Political Risk, Institutions and FDI.** European Journal Of Political Economy, Vol. 23, No. 2, PP. 397-415.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

2003، مع تحديد المؤشرات الأكثر أهمية بالنسبة لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات. وكشفت النتائج أن الاستقرار الحكومي إضافة إلى القانون عوامل بالغة الأهمية في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. من جهة أخرى قام Cleeve (2012)¹ بتحليل دور العوامل المؤسسية والاستقرار السياسي بما في ذلك مؤشر الخطر السياسي في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وتوصل إلى أن عامل الخطر السياسي مهم في تحديد قرارات المستثمرين الأجانب في المنطقة. وفي نفس البلدان قام كل من Osabutey & Chris (2015)² باختبار أثر المخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام مكونات المخاطر السياسية الـ 12 المنشورة كدليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG) من قبل مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS) مع قطاع الاتصالات النيجيرية كدراسة حالة. وخلصت النتائج إلى أن المخاطر السياسية تؤثر تأثيراً كبيراً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثل نيجيريا، وأن المكونات الـ 12 تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق مختلفة. وبصرف النظر عن تصنيف المخاطر السياسية، فإن التحسن المستمر في المخاطر السياسية المركبة تعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتؤيد معظم الدراسات القائمة على أن المخاطر السياسية محدد هام للاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك فإن الأدلة ليست شاملة، حيث أخفقت بعض الدراسات في إثبات وجود علاقة معنوية بين المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر، ونخص بالذكر: دراسة Noorbakhsh (2001)³ والتي تهدف إلى اختبار أثر الاستقرار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 36 دولة نامية خلال الفترة 1980-1994، حيث أظهرت النتائج أن الديمقراطية والخطر السياسي ليس لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر. كما سعى Jun & Singh (1996)⁴ في دراسته والتي تختبر المخاطر السياسية، المخاطر التشغيلية (المخاطر البيئية للأعمال)، الحقوق السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 31 دولة خلال الفترة 1970-1998، وأكدت النتائج على أن الجوانب المؤسسية بما في ذلك الخطر السياسي له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه غير معنوي. وفي ذات السياق اختبر Asiedu (2002)⁵ أثر المخاطر السياسية على

¹ E. Cleeve (2012) **Political and institutional impediments to foreign direct investment inflows to sub-Saharan Africa**. Thunderbird International Business Review, Vol. 54, No. 4, PP. 469-477

² E. L. Osabutey, O. Chris (2015) **Political Risk and Foreign Direct Investment In Africa : The Case Of Nigerian Telecommunication Industry**. Thunderbird International Business Review, Vol. 57, No. 6, PP. 417-429.

³ F. Noorbakhsh, A. Paloni, A. Youssef (2001) **Human Capital and Foreign Direct Investment Inflows To Developing Countries : New Empirical Evidence**. World Development, Vol. 29, No. 9, PP. 1593-1610.

⁴ K. Jun, H. Singh (1996) **The Determinants Of Foreign Direct Investment In Developing Countries**. Transnational Corporation, Vol. 5, PP. 67-105.

⁵ E. Asiedu (2002) **On The Determinants Of Foreign Direct Investment To Developing Countries : Is Africa Different ?** World Development, Vol. 30, No. 1, PP. 107-119.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في 71 بلدا ناميا خلال الفترة الممتدة ما بين 1988-1997، وأظهرت النتائج أن المخاطر السياسية و مصادرة الملكية ليس لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-2- الديمقراطية:

يصف Jensen (2003) الأسباب "المنطقية للحكمة التقليدية" بأن الديمقراطية لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويكتب " يمكن للقادة الاستبداديين أن يقدموا للشركات المتعددة الجنسيات صفقات دخول أفضل، بسبب الافتقار للضغط الشعبي من أسفل، و قمع نقابات العمال لدفع أجور أدنى"¹. و انسجاما مع النتائج التجريبية فإن البلدان الأكثر ديمقراطية تميل فعلا إلى دفع أجور أعلى، مع مراعاة الاختلافات في إنتاجية العمل، و استنادا إلى مجموعة من أدبيات العلوم السياسية، يعبر Jensen عن الحكمة التقليدية بحجة أن الديمقراطيات الأكثر مصداقية في تعاملها مع الشركات المتعددة الجنسيات، من حيث أنها أكثر قدرة لضمان الاستقرار السياسي حتى في مواجهة التغيرات الأكثر توترا للحكومات. و يقدم Jensen سببين لذلك. أولا، لدى الديمقراطيات عدد أكبر من "لاعبي الفيتو"، و مختلف فروع الحكومة التي توفر الضوابط و التوازنات و تقييد الانتكاسات السياسية. ثانيا، الديمقراطيات لديها "تكاليف جمهور" أعلى، حيث يرجح أن يكون القادة الديمقراطيون مسئولين عن التزاماتهم، ليس فقط أمام الناخبين بل أيضا أمام الشركات المتعددة الجنسيات.

في عديد الأوراق البحثية الأخيرة، يتناول Jensen (2008) حججا مفادها أنه قد توفر الديمقراطيات استقرار سياسي أقل، حيث يمكن للحكومات القائمة أن تجري تغييرات في السياسة في محاولة للتأثير على نتائج الانتخابات أو تقييد الحكومات المستقبلية. غير أن التحليل التجريبي الذي أجراه Jensen يقوده إلى استنتاج أن الديمقراطيات في نهاية المطاف تقلل من هذا الخطر السياسي على الشركات المتعددة الجنسيات، و لاسيما من خلال القيود على السلطة التنفيذية². يقدم كل من Li & Resnick (2003) مناقشة معمقة حول إيجابيات و سلبيات ممكنة للديمقراطية على الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المضيفة المحتملة. على الجانب السلبي قد تعمل الديمقراطيات على إضعاف الوضع الاحتكاري للشركات المتعددة الجنسيات بقدر ما تؤثر سلبا على شركات البلد المضيف، و يفق المؤلفان أيضا أن الديمقراطيات قد تصمم السياسات الصناعية لمواجهة التنافسية للشركات المتعددة الجنسيات على شركات البلد المضيف، و قد تكون أقل ميولا لتقديم حوافز مالية لجذب الشركات المتعددة الجنسيات. و من الجانب

¹ N. Jensen (2003) **Democratic Governance and Multinational Corporation : Political Regimes and Inflows For Foreign Direct Investment**. International Organization, Vol. 57, No. 3, PP. 587-616.

² N. Jensen (2008) **Political Risk, Democratic Institutions, And Foreign Direct Investment**. Journal of Politites, Vol. 70, No. 4, PP. 1040-1052.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

الإيجابي ، قد تكون للديمقراطيات مصداقية أكبر فيما يتعلق باحترام حقوق الملكية و سيادة القانون، وتنفيذ العقود لأسباب مماثلة لتلك التي أشار إليها Jensen فيما يتعلق بالعدد الأكبر من "اللاعبين الفيتو" فضلا عن تنوع المصالح ضمن الهيئات التشريعية¹.

كما يرى كل من (2006) Jakobsen & de Soysa أن الشركات المتعددة الجنسيات الاحتكارية المنشأة في بلد مضيف قد يعرقل دخول الشركات المتعددة الجنسيات الأخرى، مما يترك أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر غامضا في هذا الصدد، كما يرون بأن قدرة شركات البلد المضيف للتأثير على السياسات الحكومية بما في ذلك السياسات الصناعية و الاستثمار الأجنبي المباشر من المرجح أن تكون أضعف في الديمقراطيات. من جهة أخرى سعى كل من (2017) Christopher & Prosper إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الديمقراطية و النمو الاقتصادي لبيانات بانل على ثماني دول من جنوب أفريقيا للفترة الممتدة ما بين 1980-2014، باستخدام (GMM). و تم الوصول من خلال النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، و أن المؤسسات الديمقراطية القوية هي المحرك النمو الاقتصادي لهذه البلدان، و يتوقف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على مستوى الديمقراطية في البلدان المضيضة، و هذا يعني أن البلدان ذات المؤسسات الديمقراطية القوية تكون أكثر قدرة على استيعاب الآثار الإيجابية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصل الباحثين أن البلدان الأفريقية الجنوبية لابد لها أن تدعم سياسة الإصلاح المؤسسي القائم على الديمقراطية من أجل الاستفادة أكثر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أثبت كل من (2008) Busse & Groizard بأن حقوق الديمقراطية تعتبر من أهم العوامل المؤسسية فيما يخص جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4-2- البيروقراطية:

في الوقت الحاضر يمكننا أن نرى أن ظاهرة البيروقراطية و آثارها لها تأثير قوي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هي واحدة من أقدم مؤسسات الحكم و الإدارة في التاريخ، و لم يتم التخلص من هذه الظاهرة لحد الآن. و بصفة عامة يشرح منظوران على الأقل معاني البيروقراطية، أحدهما مفهوم Weber

¹ Q. Li, A. Resnick (2003) Reversal of Fortunes : Democratic Institutions and Foreign Direct Investment Inflows To Developing Countries. International Organization, Vol. 57, No. 1, PP. 175-211.

² J. Jakobsen, I. De Soysa (2006) Do Foreign Direct Investment Push Democracy ? Theory And Empirics, Vol. 59, No. 3, PP. 383-410.

³ M. Christopher, C. Prosper (2017) Foreign Direct Investment, Democracy and Economic Growth In Souther Africa. African Development Review, Vol. 29, No. 1, PP. 92-102.

⁴ M. Busse, J. L. Groizard (2008) Foreign direct investment, regulation and growth. The world Economy, Vol. 31, PP. 861-886.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

المثالي من نوع البيروقراطية باعتباره النوع الأكثر فعالية من التنظيم بالتسلسل الهرمي و وحدة القيادة، تقسيم العمل وتخصص المهام، التوظيف القائم على الجدارة والترويج، القواعد والأنظمة المطبقة عالميا لحوكمة نظم العمل الرسمية، و نظم الاتصال والتفاعل و سجلات القرارات الإدارية و المرجعية. و يشير المعنى الثاني للبيروقراطية إلى أي منظمة كبيرة أو مؤسسة منظمة مع هيكل، عملية و القيم المعيارية، القواعد و اللوائح فضلا عن مزيج من الجدارة و نظم المحسوبية¹.

و في ظل إثبات العلاقة بين البيروقراطية و الاستثمار الأجنبي المباشر قام (Hayakawa et al (2013²) باختبار أثر مختلف مكونات المخاطر السياسية و المالية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 89 بلدا خلال الفترة 1985-2007، و توصلوا إلى أن البيروقراطية تؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك فقد اختبر (Campos & Kinoshita (2008³) أثر الجودة المؤسسية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في بلدان أمريكا اللاتينية والتي تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة 1989-2004، بالتركيز على متغيرين و هما نوعية البيروقراطية وسيادة القانون. و كشفت النتائج على أن نوعية البيروقراطية لها تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أمريكا اللاتينية و التي تمر بمرحلة انتقالية.

2-5- البعد الثقافي:

يعتبر البعد الثقافي من العوامل المؤسسية الأكثر بحثا في البلد المضيف⁴. إن الركيزة المعيارية للبيئة المؤسسية تؤكد على تأثير القيم و المعايير الاجتماعية، الأمر الذي يفرض قيودا على السلوك المشترك بين المنظمات. قد يكون تأسيس الشرعية الاجتماعية أكثر صعوبة من الشرعية التنظيمية، حيث أن الضوابط المعيارية تشدد على قاعدة أخلاقية أعمق، و من المرجح أن تكون داخلية أكثر من الضوابط التنظيمية. ويعتبر البعد الثقافي عائقا رئيسيا أمام الشركات المتعددة الجنسيات التي تكتسب شرعية معيارية في البلدان المضيفة، مما يؤثر على اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، و يشير البعد الثقافي إلى الاختلافات القائمة المحتملة من حيث كيفية مراقبة الأفراد من مختلف البلدان لسلوكيات معينة، مما سيؤثر على مدى إمكانية نقل ممارسات و أساليب العمل من بلد إلى آخر، و هذا عامل آخر في الأدبيات المتعلقة

¹ A. Farazmand (2010) Bureaucracy and Democracy : A Theoretical Analysis. Public Organization Review, Vol. 10, No. 3, PP. 245-258.

² K. Hayakawa, F. Kimura, H. H. Lee (2013) How does country risk matter for foreign direct investment? Developing Economies , Vol. 51, No. 1, PP. 60-78

³ N. Campos, Y. Kinoshita (2008) Foreign direct investment and structural reforms: evidence from Eastern Europe and Latin America. IMF Working Paper, No.26.

⁴ C. Lopy, M. Vidal (2010) External Uncertainty and Entry Choice : Cultural Distance, Political Risk and Language Diversity. International Business Review, Vol. 19, No. 6, PP. 575-588.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

بقرارات الدخول، إذ أنه من الممكن أن يؤدي إلى تكاليف إضافية في الحصول على المعلومات و تعطيل عمليات الاتصال، فضلا عن جعل من الصعب على الشركة التابعة المحلية الاندماج¹.

في حين أن المؤسسات تبلور الثقافة، فإن الثقافة بدورها هي الركيزة الأساسية للترتيبات المؤسسية، وبصورة أدق يمكن اعتبار الثقافة جزءا من المؤسسات غير الرسمية للبيئة التي تقوم عليها المؤسسات الرسمية. عندما يدخل الشركات المتعددة الجنسيات بيئة مؤسسية مع مجموعة مختلفة من القواعد، يجب أن تلي التوقعات الاجتماعية لإثبات المسؤولية الاجتماعية و بناء الشرعية الاجتماعية في البلد المضيف، وترتبط الصعوبة في تحقيق هذه الشرعية الاجتماعية بالبعد الثقافي بين البلد الأصلي و البلد المضيف، و في هذا الشأن تفضل الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في البلدان التي يوجد فيها تقارب ثقافي بين البلد الأم و البلد المضيف².

و من ضمن الأدلة التجريبية التي اهتمت باختبار و دراسة أثر البعد الثقافي على الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أعمال Morschett et al (2010)³ و التي تبحث حول إثر البعد الثقافي على قرار الاستثمار في الخارج، حيث أظهرت النتائج أن للبعد الثقافي أثر إيجابي قوي لإنشاء شركة تابعة مملوكة بالكامل. إضافة إلى ذلك فقد قدم كل من Feils & Manzur (2011)⁴ دراسة مفادها البحث في تحليل فرضيات لآثار التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وجد أنه بعد التكامل الإقليمي هناك زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة عما هو عليه قبل التكامل، وهذا راجع إلى التقارب الثقافي بين الدول المتكاملة.

المبحث الثالث: سياسات التحرير الاقتصادي و للاستثمار الأجنبي المباشر.

عادة ما نجد التحرير الاقتصادي في كثير من الأدبيات الاقتصادية مرادفا لمصطلح الإصلاح الاقتصادي، و يعني تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد و تشجيع القطاع الخاص، بمعنى آخر سحب جزئي لاختصاصات الدولة كمسئولة عن إدارة عوامل الإنتاج و توفير الخدمات و إسنادها إلى قطاعات و جهات أخرى تكون قادرة على إدارتها بتوافق مع المتغيرات الحديثة و إشباع حاجيات الأفراد بشكل يخفف الهدف المطلوب

¹ D. Quer, E. Claver, L. Rienda (2012) **Political Risk, Cultural Distance, and Outward FDI : Empirical Evidence From Large Chinese Firms.** Asia Pacific Journal of Management, Vol. 29, No. 4, PP. 1089-1104.

² L. Cui, F. Jiang (2010) **Behind Ownership Decision Of Chinese Outward FDI : Resources and Institutions.** Asia Pacific Journal of Management, Vol. 27, No. 4, PP. 751-774.

³ D. Morschett, H. Schramm-Klein, B. Swoboda (2009) **Decades Of Research On Market Entry Mode ?** Journal Of International Management, Vol. 16, No. 1, PP. 60-77.

⁴ D. J. Feils, R. Manzur (2011) **The Impact Of Regional Integration On India Outsider FDI.** Management International Review, Vol. 51, No. 1, PP. 41-63.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

للجميع. فالتحرير الاقتصادي في مضمونه يدل على تلك السياسات التي تمكن من إدارة الاقتصاد الوطني وفق نظام وآليات السوق، ويصبح من يقوم بالدور الأساسي في النشاط الاقتصادي هو القطاع الخاص¹.

وترتكز سياسات التحرير الاقتصادي على إزالة كافة القيود على حركة التبادل التجاري، وتحرير القطاع المالي و المصرفي، فضلا عن فتح المجال للقطاع الخاص وتشجيع برامج الخصخصة. وفي هذا الصدد قامت العديد من البلدان بتحرير القطاع المالي، تقليص الحواجز التجارية و خصخصة الشركات المملوكة للدولة إلى حد كبير، و من جهة نظر المستثمرين الأجانب تتأثر القرارات الاستثمارية في البلدان المضيفة بالمخاطر السياسية و الاقتصادية. و يعتقد الكثيرون أن التنفيذ الناجح لسياسات التحرير الاقتصادي من قبل حكومة البلد المضيف هو إشارة إيجابية للمستثمرين الأجانب لأنه ينطوي على مخاطر أقل، و بالتالي فإن هذه السياسات يمكن أن تكون حافزا قويا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تولد فوائد حقيقية للمستثمرين الأجانب من خلال التأثير على المعلومات الرئيسية التي يتخذ عليها قرار الاستثمار في بلد أجنبي².

من جانب آخر تطرقت عديد الأدلة التجريبية التي اهتمت بالعلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى تبادلية العلاقة والتأثير، حيث أن سياسات التحرير تعتبر حافز جد مهم لقرار توطین الاستثمار في البلد المضيف، كما أن المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في استدامة عمليات التحرير في هذه البلدان.

1- التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1- التحرير التجاري:

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية خاصة تلك التي تتناول دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية عدة مصطلحات في هذا الشأن، فقد نجد مصطلح "التحرير التجاري" و مصطلح "الانفتاح التجاري"، وكذلك "تحرير التجارة الخارجية"، و كلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية، أي إطلاق تيارات التبادل الدولي حرة لا يقيدتها في ذلك قيد و لا يعيق حركتها عائق تضعه الدولة أو السلطات العامة، و تتبع سياسة التحرير التجاري مبدأ الحرية الاقتصادية السائد في القرن 19، و من الناحية النظرية فإن التحرير التجاري لبلد ما يحدد بمستوى إنتاجيته أو مستوى تقدمه التكنولوجي حسب نظرية الميزة النسبية، و مدى

عبد القادر بربيش، عبد الرزاق حبار (2008) الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري و أثره على نقل التكنولوجيا الصناعية

¹ المصرفية. الملتقى الدولي الأول حول: الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية يومي 02 و 03 فيفري، ص. 4.

² N. Campos, Y. Kinoshita (2008) **Foreign Direct Investment and Structural Reforms : Evidence From Eastern Europe and Latin America**. The Institute For The Study Of Labor (IZA), Discussion Paper, No. 3332.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

تحرره من الحواجز الجمركية، وكان الاقتصادي الشهير ديفيد ريكاردو أول من أشار إلى وجوب و ضرورة فتح الدولة لأسواقها لحرية التجارة الخارجية من خلال نظرية النفقات النسبية¹.

يرى معظم الاقتصاديين أن التحرير التجاري يؤدي إلى زيادة الرفاهية المستمدة من تحسين تخصيص الموارد المحلية. وتخلق القيود المفروضة على الواردات تحيزا ضد التصدير عن طريق رفع أسعار السلع المستورة بالنسبة للسلع القابلة للتصدير، ومن شأن إزالة هذا التحيز من خلال تحرير التجارة أن يشجع على تحويل المزيد من إنتاج بدائل الاستيراد إلى إنتاج السلع الموجهة للتصدير، وأن أكثر الحجج إلحاحا لمزيد من التحرير التجاري يأتي من التأثيرات على الكفاءة الاقتصادية التي تشجع الاستثمار و النمو الاقتصادي².

و يقصد بالتحرير التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد، و التخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد للتعريفات الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات. و يرى (Acharya 2016) أن تحرير التجارة تتمثل في إزالة أو تخفيض الحواجز لتدفق السلع و الخدمات عبر حدود البلدان أو الاقتصاديات، و هذه الإزالة تتعلق بكلا الحواجز التعريفية وغير التعريفية، و تشمل الحواجز التعريفية الرسوم، أما الحواجز غير التعريفية فتشمل قواعد الترخيص، الحصص و غير ذلك من المتطلبات.

2-1- العلاقة بين التحرير التجاري و للاستثمار الأجنبي المباشر:

لفترة طويلة كانت نظرية التجارة الدولية و نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر منفصلتان نسبيا، غير أن الدراسات التجريبية و جدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة ينبغي أن يكونا مرتبطين، و قد بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر إما أن يكون بديلا عن التجارة أو يكملها، غير أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة أصبحت أكثر تعقيدا في نظام منظمة التجارة العالمية الحالي، حيث شرعت عدة بلدان نامية في تحرير تجارتها و دخلت في ترتيبات تجارية خفضت بشكل كبير من التكاليف التجارية و شجعت

عبد العزيز عبدوس (2011) سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل

¹ شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الجزائر، ص. 45.

² U. H. Manni, M. N. Afral (2012) Effect of Trade Liberalization On Economic Growth of Developing Countries : A Case of Bangladeshi Economy, Journal of Business Economics and Finance, Vol. 1, No. 2, PP. 37-44.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

التجارة، الأمر الذي دفع تركيز صانعي السياسات إلى النظر في ما إذا كانت تحرير التجارة تعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

للتحرير التجاري من الناحية الاقتصادية تأثير رئيسي كبير، إيجابي و متميز على التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر، و علاوة على ذلك من المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة التجارة العالمية و دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر عددا من الآثار السلبية².

يؤدي ضعف الانفتاح التجاري إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي و ردع الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي، و علاوة على ذلك فإن العلاقة الإيجابية بين التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر تقتصر على قطاع الصناعات التحويلية، في حين أن الترابط ضئيل بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات. و بالنظر إلى الازدهار الأخير للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يرجع إلى حد كبير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات غير المتداولة، فإن أهمية التحرير التجاري قد تنخفض و يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت السياسة التجارية للبلد المضيف تحررية و لأن الشركات المتعددة الجنسيات لديها ميل جوهري أكبر نحو التصدير³.

و العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و بحجم التجارة يعني أن البلدان التي ترغب في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي عليها أن تزيد التجارة⁴. و أثبتت معظم الدراسات القياسية أن التحرير التجاري يرتبط ارتباطا إيجابيا بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف ، و لكن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على ما إذا كان الاستثمار الباحث عن السوق أو التصدير الموجه، فوفقا لفرضية "القفز على التعريف" (Tariff Jumping) فإن الاقتصاد الأقل مع القيود التجارية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق (Market Seeking). تفضل الشركات المتعددة الجنسيات الموجهة نحو التصدير التموقع في اقتصاد أكثر انفتاحا لأن الحماية التجارية تشير عموما إلى ارتفاع تكلفة المعاملات المرتبطة بالتصدير. و ينظر معظم الاقتصاديين التجاريين إلى العلاقة المفترضة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حماية التجارة على أنها واضحة إلى حد ما، إذ أن زيادة الحماية التجارية ينبغي أن تجعل الشركات أكثر احتمالا لاستبدال الإنتاج التابع للصادرات لتفادي تكاليف الإنتاج التجاري، وهناك

¹ B. Goldar, R. Banga (2007) Impact of Trade Liberalization On Foreign Direct Investment In India Industries. Asia Pacific Research and Training Network On Trade. Working Paper Series, No. 36.

² P. Nunnenkamp (2002) Determinants of FDI in developing countries: Has globalization changed the rules of the game? No. 1122.

³ G. H. Popescu (2014) FDI and economic growth in Central and Eastern Europe. Sustainability, Vol. 6, No. 11, PP. 8149–8163.

⁴ P. Jadhav (2012) Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic, institutional and political factor. Procedia-Social and Behavioral Sciences, Vol. 37, PP. 5–14.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

دراسات تجريبية كثيرة تفسر المستويات المرتفعة للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الاقتصاديات مما أدى إلى خفض التعريفات حيث أن التعريفات الجمركية تزيد من تكلفة التصدير، و تفضل الشركات المتعددة الجنسيات تجاوز التعريفات ورفع الإنتاج داخل السوق المحمية¹.

نوقشت العلاقة بين سياسة التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد كبير من الدراسات التجريبية و كانت معظمها ذات تأثير إيجابي و دلالة إحصائية، فعلى سبيل المثال عالج Gastanaga et al (1998) فرضية القفز على التعريفات في إطار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لأثار الإصلاحات الاقتصادية للبلد المضيف على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشير النتائج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون أثر تحفيزاً من خلال القفز على التعريفات و أكثر أهمية من الصادرات². و سعى Liargovas & Skandalis (2012) في البحث عن العلاقة بين التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر في 36 بلداً نامياً يضم كل من بلدان أمريكا اللاتينية، آسيا و أفريقيا خلال الفترة 1990-2008، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة، وتوصلاً إلى أن تحرير التجارة على المدى الطويل يساهم بشكل إيجابي و معنوي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و في باكستان قدم Zakari et al (2014)⁴ دليلاً تجريبياً حول العلاقة بين التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1972-2010، و قد توصّلوا إلى أن عامل تحرير التجارة الخارجية في باكستان كان سبباً وراء تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة خلال هذه الفترة. في ماليزيا حاول Ghani (2015)⁵ اختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد خلال الفترة 1970-2009، باستخدام منهج الحدود-الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، و قد أثبت من خلال التقديرات أن من بين العوامل الرئيسية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر درجة الانفتاح التجاري للبلد و ذلك على المدى القصير و الطويل. من جهة أخرى سعى Grangnon (2017)⁶ إلى التحقيق في العلاقة بين سياسة التحرير التجاري متعددة الأطراف و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 171 بلداً خلال الفترة 1995-2012، و بعد تقدير النموذج القياسي توصل إلى أن سياسة تحرير التجارة متعددة الأطراف تؤدي إلى زيادة معتبرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى هذه البلدان، و بين بأن

¹ H. Hwang, C. C. Mai (2002) **The tariff-jumping argument and location theory.** Review of International Economics, Vol. 10 , No. 2, PP. 361-368.

² V. Gastanaga, J. Nugent, & B. Pashamiova (1998) **Host country reforms and FDI inflows: How much difference do they make?** World Development, Vol. 26, No. 7, PP. 1299-1314.

³ P. G. Liargovas & K. S. Skandalis (2012) **Foreign Direct Investment and trade openness: The case of developing economies.** Social Indicators Research, Vol. 106, No. 2, PP. 323-331.

⁴ M. Zakaria, H. A. Naqui, B. A. Fida & S. J. Hussain (2014) **Trade liberalization and foreign direct investment in Pakistan.** Journal of Economic Research, Vol. 19, PP. 225-247.

⁵ M. Ghani (2015) **Trade liberalization and foreign direct investment in Malaysia.** Information Management and Business Review, Vol. 7, No. 6, PP. 11-23.

⁶ S. K. Grangnon (2017) **Multilateral trade liberalization and foreign direct investment inflows.** Economic Affairs, Vol. 37, No. 1, PP. 66-84.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

البلدان التي كانت لديها سياسة تجارية تقييدية أصبحت أكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية بعد قيامها بتحرير سياستها التجارية وفق سياق التحرير التجاري متعدد الأطراف.

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التحرير التجاري تبادلية، حيث يشجع التحرير التجاري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين يزعم كثير من الباحثين أن تحرير التجارة يعزز المنافسة التي تزيد بدورها من الكفاءة والتغيير الفني وتحسين المنتج، تخفيض تكاليف الإنتاج، وتوليد النمو الاقتصادي من خلال زيادة الأرباح التي تشجع نمو الاستثمار وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وكان هناك عدد من الأدلة التجريبية التي أثبتت وجود العلاقة التبادلية بين سياسة التحرير التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام النماذج متعددة المتغيرات (Multivariate Models)، فعلى سبيل المثال حاول (Caudros et al (2004¹) اختبار العلاقة السببية بين سياسة التحرير التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج في ثلاثة بلدان وهي: المكسيك، الأرجنتين والبرازيل باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، و توصلوا إلى أن العلاقة بين التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر تبادلية في كل من المكسيك و البرازيل. و باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في 25 بلدا أفريقيا خلال الفترة 1977-2009، أثبت (Seyoum et al (2014²) وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

2- التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر:

1-2- التحرير المالي:

لقد أسس كل من (R. Mckinnon (1973) في كتاب بعنوان "النقود ورأس المال في التنمية الاقتصادية"، و (E. Shaw (1973) في كتابه "التعمق المالي في التنمية الاقتصادية" لمنهج جديد عرف باسميهما وهو منهج "التحرير المالي"، حيث أوضح هذان الاقتصاديان أن سياسة الكبح المالي التي اتبعتها معظم الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية والتي جعلت من السيطرة على أنظمتها المالية أداة هامة من أدوات إستراتيجيتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، لم تؤدي إلى تحسين تراكم رأس المال ولا إلى النمو الاقتصادي. ومنذ ذلك التاريخ وجدت نظرية التحرير المالي تأييدا واسعا من طرف المؤسسات المالية الدولية، وكذلك من جانب

¹ A. Candros, V. Orts & M. T. Alguacil (2004) **Openness and growth : Re-examining foreign direct investment, trade and output linkages in Latin American**. Journal of Development Studies, Vol. 40, No. 4, PP. 167-192.

² M. Seyoun, R. Wu & J. Lin (2013) **Foreign direct investment and trade openness in Sub-Saharan economies : A panel data granger causality analysis**. South Africa Journal of Economics, Vol. 82, No. 3, PP. 402-421.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

الدول النامية، وزادت دوافع الاهتمام بالتحرير المالي وتطبيقه في العديد من الدول النامية بهدف تنشيط الادخارات المالية وتحسين مستويات الاستثمار¹.

و يقصد بالتحرير المالي إلغاء القيود و الترتيبات و الضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال القصيرة و الطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، و إعطاء السوق مطلق الفعالية في عمليات ضمان وتخصيص الموارد المالية، و تحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض و الطلب، كذلك إلغاء الرقابة المالية الحكومية، و إعطاء البنوك و المؤسسات المالية استقلالها التام، و عدم فرض أية قيود على حرية الدخول و الخروج من صناعة الخدمات المالية. و عليه يمكن القول أن عملية التحرير المالي تعني إلغاء القيود على الائتمان المحلي و تحرير معدلات الفائدة، و إلغاء الضوابط على العمل المصرفي و تدخل الدولة في القطاع المالي.

و يضم التحرير المالي ثلاث جوانب رئيسية، أولها تحرير القطاع المالي المحلي و الذي يشمل تحرير ثلاث متغيرات أساسية هي تحرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقف عليا لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة و تركها تتحدد في السوق بالتقاء عارضي الأموال و الطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك و الإنفاق الاستثماري و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي و لا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين، و تحرير الائتمان و هذا بالحد من الرقابة نحو توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، و كذا وضع سقف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى. كذلك إلغاء الاحتياطات الإجبارية المغالى فيها على البنوك و تحرير المنافسة البنكية بإلغاء و إزالة العراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية و الأجنبية، و إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك و المؤسسات المالية، و إعطاء فرص للبنوك لتحسين أداؤها و تسييرها خاصة في ظل المنافسة الشرسة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين و العمل على جلب أكبر عدد من المدخرين عندما يتحكم في أسعار الفائدة و العمولات.

ثانيا تحرير الأسواق المالية عن طريق إزالة القيود و العراقيل المفروضة ضد امتلاك و حيازة المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت و المؤسسات المالية المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة و الحد من إجبارية توطين رأس المال، أقساط رأس المال و الفوائد. و أخيرا إزالة الحواجز و العقبات التي تمنع البنوك و المؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، و العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر

محمد شكوري (2006) التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

¹الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية و بنوك، جامعة تلمسان، ص. 40.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي، وتحرير تدفقات رأس المال¹.

2-2- العلاقة بين التحرير المالي وللاستثمار الأجنبي المباشر:

لا توجد نظرية محددة تناقش أثر التحرير المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء الفكرة الأساسية القائمة على النهج النيوليبرالي الذي أوضح أن زيادة توافر الأموال في الاقتصاد سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات، عموماً تتنبأ النظرية الاقتصادية بأن الاستثمار وتطوير الوساطة المالية يكملان بعضهما البعض، بحيث أن مزيد من الاستثمارات يرفع معدل النمو الاقتصادي ويحفز التطور المالي². هناك عدد متزايد من الدراسات القياسية التي تعالج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر و التحرير المالي على النمو الاقتصادي، إلا أنه يوجد عدد متواضع من الدراسات النظرية والتجريبية التي تعالج العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتحرير المالي.

يمكن للمستثمرين الأجانب أن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في بلد يتمتع بنظام مالي جيد الأداء، وذلك لأن الأنظمة المالية التي تعمل بشكل جيد ومتحررة تدل على الحيوية والانفتاح من جانب سلطات البلد و مناخ ملائم للسوق. إضافة إلى ذلك تميل السوق المالي المتحرر نسبياً إلى زيادة سيولة الشركات المدرجة، وقد تؤدي في النهاية إلى خفض تكلفة رأس المال مما يجعل البلد جذاباً لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر³. واستناداً إلى الأدلة التجريبية يمكن النظر إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتحرير المالي على أنها علاقة إيجابية، حيث عبر Agarwal & Mohtadi (2004)⁴ في دراستهما عن دور تحرير الأسواق المالية في اختيار تمويل الشركات في 21 بلداً نامياً خلال الفترة 1980-1997، وجداً أن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يرتبطان إيجاباً بمستوى التطور المالي، و تمثلت التطورات المالية في متغيرات سوق الأوراق المالية و متغيرات القطاع المصرفي. و حاول Alfaro et al (2004)⁵، اختبار مختلف الصلات بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الأسواق المالية و النمو الاقتصادي،

محمد أمين بربري، محمد طرشي (2008) التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر. المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، يومي 11 و 12 مارس، جامعة ورقلة-الجزائر، ص ص. 3-4.

² J. Greenwood, B. D. Smith (1997) Financial Market In Development, and The Development of Financial Markets, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol. 21, No. 1, PP. 145-181.

³ M. A. Desai, C. F. Foley & J. R. Hines (2006) Capital controls, liberalizations, and foreign direct investment. The Review of Financial Studies, Vol. 19, No. 4, PP. 1433-1464.

⁴ S. Agarwal, H. Mohtadi (2004) Financial markets and the financing choice of firms: Evidence from developing countries. Global Finance Journal, Vol. 15, No. 1, PP. 57-70.

⁵ L. Alfaro, A. Chanda, S. Kalemlı-Ozcan & S. Sayek (2004) FDI and economic growth: the role of local financial markets. Journal of international economics, Vol. 64, No. 1, PP. 89-112.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

واستكشاف ما إذا كان بإمكان البلدان التي تتمتع بنظم مالية متحررة أن تستغل الاستثمار الأجنبي المباشر بكفاءة أكبر، وتبين من التحليل التجريبي الذي اجري باستخدام بيانات مجمعة للفترة 1975-1995 أن الاستثمار الأجنبي المباشر وحده يؤدي دورا غامضا في المساهمة في النمو الاقتصادي، إلا أن البلدان ذات الأسواق المالية المتحررة تحقق مكاسب كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك وجد Henry¹ (2000) أن تحرير سوق الأوراق المالية، وزيادة الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر في 11 بلدا ناميا من شأنه أن يؤثر على مجموع الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرى أن هذا قد يحدث بسبب الارتباط الإيجابي بين تحرير سوق الأوراق المالية و التغيرات التي قد تقلل من مخاطر التشغيل التي قد تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات في تلك البلدان، و يوجد كذلك ارتباط إيجابي بين تحرير السوق المالي والتطورات الاقتصادية الأخرى التي قد تزيد من التدفق النقدي المتوقع في المستقبل لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفقا للأدبيات تم شرح العلاقة السببية بين التحرير المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا الاتجاهين، حيث أن النظام المالي المتحرر له جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، في المقابل تطرق بعض الباحثين إلى وجود علاقة تبادلية بينهما حيث أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يصاحبها زيادة الأموال المتاحة في الاقتصاد، إلى جانب ذلك سينجم عن ذلك ازدهار في الوساطة المالية من خلال السوق المالي و تحرير القطاع المصرفي، و من المرجح أن تدرج الشركات متعددة الجنسيات التي تشارك في الاستثمار الأجنبي المباشر أسهمها في السوق المالي للبلد المضيف². و في هذا الصدد قام كل من Al Nasser & Soydemir (2010)³ بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سياسة التحرير المالي في 14 بلدا من أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1987-2007، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، و توصلوا إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه البلدان يتحدد من خلال مستوى تحرير القطاع المالي. و استنادا إلى تحليل العلاقة السببية فقد أثبت الباحثان أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من تحرير القطاع البنكي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تحرير السوق المالي تبادلية. و باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية اختبر كل من Issouf & Fulbert (2015) العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تحرير السوق المالي، و أثبتا الباحثان أن هناك علاقة سببية تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تحرير السوق المالي في هذه

¹ P. B. Henry (2000) **Do stock market liberalizations cause investment booms?**. Journal of Financial economics, Vol. 58, No. (1-2), PP. 301-334.

² Desai et al (2006) Op, Cit.

³ O. M. Al Nasser & G. Soydemir (2010) **Domestic and international determinants of foreign direct investment in Latin America**. FMA annual meeting, New York.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

البلدان¹. وفي ذات السياق قام (Fauzel 2016) بنمذجة العلاقة بين التحرير المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الجزر الصغيرة خلال الفترة 1990-2013، باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي المجمعة (PVAR)، وأثبتت النتائج وجود علاقة سببية تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتحرير المالي².

3- الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر:

1-3- الخصخصة:

بدأت موجة الخصخصة تجتاح العالم خلال النصف الثاني من القرن 19، وقد كانت انجلترا من أوائل الدول التي سبقت إلى ذلك، ثم تبعها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، كندا وغيرها. وانتقلت موجة الخصخصة إلى البلدان النامية كالأرجنتين، البرازيل، شيلي، باكستان و تركيا، كما بدأت الدول الاشتراكية سابقا في تبني برامج الخصخصة مثل الاتحاد السوفيتي و جمهورتي التشيك و سلوفاكيا، بولندا و المجر. عموما يعتبر النيوبراليون أن ملكية الدولة غير فعالة، ويعتقدون أن عملية الخصخصة أمر مرغوب، و من ثم فإن نصائحهم للأنظمة ما بعد الاشتراكية تتمثل في تصفية أصول الدولة إلى كيانات خاصة محددة بوضوح وإنشاء المؤسسات اللازمة لدعم حقوق الملكية الخاصة.

وتعني الخصخصة بالمفهوم الضيق تحويل ملكية الأسهم والأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، عادة ما يكون عن طريق البيع، أما بشكل أوسع فهي محاولات زيادة مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الأسواق في إطار اقتصادي اجتماعي وطني، وهو يتراوح بين تناقص المشاركة العامة و تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و خلق فرص للأسواق³. و السبب الرئيسي لذلك كما تشير إليه جميع البحوث ذات الصلة هو أن الملكية الخاصة بغض النظر عن بعض الاعتراضات تمثل شكل الملكية التي تحقق أفضل النتائج الاقتصادية، فمن المهم ملاحظة أنه لا يوجد اقتصاد سوق ما لم تهيمن عليه الملكية الخاصة، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أي شكل من أشكال الاقتصاد لا يعمل أبدا على نحو أكثر فعالية من اقتصاد السوق⁴.

¹ S. Issouf & T. T. Fulbert (2015) **Causality between FDI and Financial Market Development: Evidence from Emerging Markets**. The World Bank Economic Review, Vol. 29, No. 1, PP. 205-216.

² S. Fauzel (2016). **Modeling the relationship between FDI and financial development in small island economies: A PVAR approach**. Theoretical Economics Letters, Vol. 6, PP. 367-375.

³ L. Wang (2013) **Privatization of Higher Education : Theoretical Underpinings**. The Road To Privatization of Higher Education In China, PP. 29-43.

⁴ D. Popov (2004) Privatization and Foreign Direct Investment : The Case of Serbia and Montenegro. Transition Studies Review, Vol. 11, No. 3, PP. 196-209.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

حسب (2014) Weizsacker تصنف الخوصصة إلى أربعة فئات، حيث تشمل الفئة الأولى الحالات التي تقوم فيها الحكومات بتغيير قواعد اللعبة للسماح للمؤسسات الخاصة بالقيام بأنشطة محددة، وقد يؤدي ذلك إلى التنافس بين القطاع العام والخاص، و من أجل موائمة كفاءة القطاع الخاص غالبا ما يأخذ القطاع العام الكفاءة كمقياس للأداء. وتشمل الفئة الثانية جميع الحالات التي تتعاقد فيها الحكومات مع مؤسسات القطاع الخاص لتوفير سلع وخدمات سبق وأن قدمتها الوكالات العامة، و الترتيبات من هذا النوع لها تاريخ طويل يعود لحالة فرنسا لأواخر القرن 19، لكن خلال العقود الأخيرة شهدت انتشارا واسعا في شكل ترتيبات جديدة تتعامل مع خدمات التعليم، الرعاية الصحية، النقل العام،... أما الصنف الثالث فيتعلق بتمويل الهياكل الأساسية ولكنها تتزايد أيضا لمشاريع أخرى (المستشفيات، المدارس،...) من جانب القطاع الخاص، و تشمل هذه الترتيبات ترتيبات البناء و النقل، و عقود الإيجار. و أخيرا تتمثل الفئة الرابعة في نقل الأصول المملوكة للقطاع العام إلى أيدي خاصة مثل شركات الطيران، الاتصالات¹،...

إن تجربة الخوصصة في البلدان التي تجري فيها هذه العملية منذ بضع سنوات، تتحدث لصالح من يرون أن الخوصصة إذا أريد لها أن تحقق نتائج فعالة على الاقتصاد ينبغي الوفاء بشروط معينة كشرط مسبق، وهي:

- تحديد الهدف النهائي للخوصصة قبل الشروع في عملية الخوصصة – هذا الهدف هو تقديمه بطريقة واضحة وشفافة، و أن يكون له قبول من جانب الأغلبية.
- باعتبار أن عملية الخوصصة تجري في ظل ظروف عولمة الاقتصاد العالمي – و بهذه الصفة فإن لها تأثير مهم على المناصب التنافسية لأكبر البلدان نموا.
- تحقيق إجماع اجتماعي أوسع على ضرورة الخوصصة، و اتجاهات و أساليب تطبيقها لضمان نجاح الخوصصة.
- يقوم الاقتصاديون بتشغيل نماذج الخوصصة، لكن الخصخصة قضية سياسية أيضا، لذلك يجب أن يكون هناك قرار سياسي قوي و الموافقة على الشروع في عملية الخوصصة و تطبيقها.

¹ E. Weizsacker, D. Young, M. Finger (2014) Limits To Privatization. Briefs On Pioneers in Science and Practice, Vol. 28, PP. 167-177.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

2-3- العلاقة بين الخوصصة وللاستثمار الأجنبي المباشر:

على مدى العقدين الماضيين، كان من أهم إصلاحات السوق في الاقتصاديات النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية، و التي ساعدت على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خوصصة المؤسسات المملوكة للدولة¹، أي أن خوصصة المؤسسات العامة في البلد المضيف يزيد من حافز الشركات الأجنبية للاستثمار الأجنبي المباشر². إن نجاح عملية الخصخصة في أي بلد سيعتمد إلى حد كبير على قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يشجع المستثمرون الأجانب عملية الخوصصة في البلدان التي اختارت نموذج يضمن الخوصصة الشفافة و الفعالة.

فعندما تشارك البلدان في سياسات اقتصادية تشجع الملكية الخاصة، فإنها تجذب في الوقت ذاته اهتماما كبيرا من المستثمرين الأجانب، و لاسيما من الشركات المتعددة الجنسيات في شكل استثمار أجنبي مباشر، و ينطبق هذا بصفة عامة على البلدان النامية، و يشير البنك الدولي (2003) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح أكثر التدفقات الرأسمالية مرونة و لاسيما بالنسبة للبلدان النامية، و تؤكد بعض الدراسات أن الخوصصة كانت وسيلة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الملاحظ في جميع أنحاء العالم، حيث أشار³ Baer (1994) إلى أن الخوصصة كان لها تأثير مهم في العديد من دول أمريكا اللاتينية، حيث يوثق أن وجود رأس المال الأجنبي قد ازداد مع انخفاض مدى مشاركة الدولة في الاقتصاد. و يبدو أن شدة برنامج الخصخصة تعززها زيادات هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و التي استمرت في الازدياد في بداية 2000. و يعد التحليل التجريبي لدور الخوصصة في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر أمرا مهما إلى كونها تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، و يسهم في عملية النمو الاقتصادي⁴، حيث تظهر الأدلة التجريبية أن العديد من الاقتصاديات النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية تقوم بخوصصة الشركات المملوكة للدولة عبر عدة قطاعات، كما تشهد في نفس الوقت تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

في دراسة أعدها⁵ UNCTAD (2002) أثبتت أن عملية الخوصصة بعد مطلع التسعينات في بعض البلدان و المناطق أدت إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و باستخدام بيانات سنوية

¹ B. R. Dijkstra, A. J. Muthew, A. Mukherjee (2015) **Privatization in Presence of Foreign Competition and Strategic Policies**. Journal of Economics, Vol. 114, No. 3, PP. 271-290.

² A. Mukherjee, K. Suetrong (2009) **Privatization, Strategic Foreign Direct Investment and Host-Country Welfare**. Vol. 53, No. 7, PP. 775-785.

³ W. Baer (1994) **Privatisation in latin america**. World Economy, Vol. 17, No. 4, PP. 509-528.

⁴ N. Boubakri, J. C. Cosset, N. Debab, P. Valey (2009) **The Dynamics of FDI and Privatization : An Empirical Analysis**. International Management Review, Vol. 13, No. 2, PP. 81-92.

⁵ UNCTAD (2002) **World Investment Report**. United Nations, New York and Geneva

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

لثمانية بلدان من آسيا وتسعة بلدان وأمريكا اللاتينية و الكاريبي خلال الفترة 1990-1999، أثبت¹ Gani (2005) أن الخصصة تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. وفي دول أوروبا الشرقية والوسطى حاول² Merlevede & Schoors (2005) اختبار أثر عملية خصخصة المؤسسات العمومية على جذب المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي، وتوصلا إلى أن الخصصة أثرت بشكل إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول. وفي ذات الشأن حاول³ Carstensen & Toubalb (2004) اختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول أوروبا الشرقية والوسطى باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. وقد أثبت الباحثان أن العوامل التقليدية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر كحجم السوق، تكاليف العمالة، اليد العاملة الماهرة وتوافر البنية التحتية لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن العوامل الخاصة بالتحول مثل مستوى الخصصة في البلد تلعب دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى، وتساعد في توضيح الاختلاف في جاذبية البلدان كل على حدا للمستثمر الأجنبي. في بلدان آسيا قام⁴ Li & Park (2006) باختبار العوامل المؤثرة على قرارات توطين الشركات متعددة الجنسيات في الصين، وكان من أهم العوامل جاذبية للمستثمرين الأجانب خصوصية المؤسسات العمومية، والتي كان لها تأثير إيجابي على توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، إلى جانب بعض العوامل الأخرى مثل البنية التحتية الجيدة والجانب المؤسساتاتي.

أظهرت بعض الأدبيات أنه توجد علاقة تبادلية بين سياسة الخصصة والاستثمار الأجنبي المباشر⁵، حيث أن الخصصة تعتبر من أبرز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر بدوره قد يعزز ويساهم في استدامة عملية الخصصة. وفي هذا الصدد فقد أثبت⁶ Mukherjee and Suetrong (2009) في دراسة لها تخص البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الخصصة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يروا أن الخصصة تزيد حافز الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز على زيادة الخصصة.

¹ A. Gani (2005) **Foreign direct investment and privatization.** USPEC Working Paper, No. 6.

² B. Merlevede & K. Schoors (2005) **How to catch foreign fish? FDI and accession countries.** Working Paper, No. 785.

³ K. Carstensen & F. Toubalb (2004) **Foreign direct investment in Central and Eastern European countries: a dynamic panel analysis.** Journal of Comparative Economics, Vol. 32, No. 1, PP. 3-22.

⁴ S. Li & S. H. Park (2006) **Determinants of Locations of Foreign Direct Investment in China.** Management and Organization Review, Vol. 2, No. 1, PP. pp. 95-119

⁵ C. Fershtman & K. L. Judd (1987) **Equilibrium incentives in oligopoly.** The American Economic Review, Vol. 77, PP. 927-940

⁶ A. Mukherjee & K. Suetrong (2009) **Privatization, strategic foreign direct investment and host-country welfare.** European Economic Review, Vol. 53, No. 7, PP. 775-785.

الفصل الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم النظريات الكلاسيكية والحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا أهم المحددات الاقتصادية والمؤسسية والتي لها علاقة بالتحرير الاقتصادي مثل التحرير التجاري، التحرير المالي والخصخصة. وتم التوصل إلى أن النظريات الأولى و الشائعة للاستثمار الأجنبي المباشر النظريات القائمة على المنافسة التامة و النظريات القائمة على عدم كمال السوق، ثم نظرية Hymer (1976) ، نظرية دورة حياة المنتج التي وضعت من قبل الاقتصادي Vernon (1966) ونظرية تكلفة المعاملات التي تبناها كل من (1976) Peter Buckley & Marc Casson، و (1982) Jean Francois Hennant. و النموذج الانتقائي ل Dunning. كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نظريات أخرى قائمة على أبعاد خاصة كنظرية نظرية احتكار القلة ل(Frederik Knickerbocker (1973، إضافة إلى النظريات القائمة على المعرفة والدولة.

وعلى صعيد النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر قد ظهرت نظريات أخرى أكثر أهمية في سياق تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت بالنظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر و سلاسل القيمة العالمية نتيجة للتحرير الاقتصادي و التطور السريع في عمليات الإنتاج الدولي، وهي نهج سلسلة السلعة العالمية، شبكة الإنتاج العالمية والتي ساهمت بشكل كبير في تفسير ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات في تنظيم الإنتاج والتجارة على مستوى العالم، نظرية التجزؤ الدولي حول كيفية قيام الشركات بتجزئة الإنتاج لخفض التكاليف، منهج شبكة الإنتاج الدولي الذي ينبع مفهومه من منطلق التخصص العمودي.

وفي ذات السياق تم مناقشة المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي المحددات الاقتصادية (حجم السوق، سياسات الاقتصاد الكلي، تكلفة العمالة وتوافر اليد الماهرة، البنية التحتية، الموارد البشرية، الحوافز الضريبية...)، إضافة إلى المحددات المؤسسية التي تبين من خلال الأدبيات أن لها دور كبير في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر مثل (الفساد، الخطر السياسي، الديمقراطية، البيروقراطية والبعد الثقافي). من جهة أخرى فإن المحددات التي ترتبط بسياسات التحرير الاقتصادي كسياسة التحرير التجاري، سياسة التحرير المالي، خصوصية المؤسسات العمومية كانت وسيلة نمو للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، وقد بينت الدراسات التجريبية السابقة التي اختبرت العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على تبادلية العلاقة بينهما.

الفصل الثالث:

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل
التطورات الاقتصادية العالمية و أثره على
الدول المضيفة.

مقدمة الفصل:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الواردة أو الصادرة سرعة كبيرة خلال فترة الثمانينيات خاصة مع ظهور بواذر العولمة والتحرير الاقتصادي في ظل خصخصة الشركات المملوكة للدولة على نطاق واسع في البلدان النامية. وكانت الحصة الأكبر من التدفقات للبلدان المتقدمة سواء الواردة أو الصادرة كالولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، هولندا وفرنسا.

لعبت سياسات التحرير التجاري والاستثمار أدورا حاسمة في التوسع في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في العقود الأخيرة، حيث أن الانتشار الواسع لمعاهدات الاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف، اتفاقيات الاستثمار الدولية والمعاهدات ذات الأحكام الاستثمارية غيرت بشكل عميق المشهد الاقتصادي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. وتضمنت سلسلة الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تأسست عليها منظمة التجارة العالمية ما يعرف بالاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات، اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، المؤسسة المالية الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، برامج الشراكة الاقتصادية والتي مفادها حماية الاستثمار الأجنبي المباشر. كما كان للاقتصاد الرقمي تأثير عميق على المشهد الاقتصادي العالمي مما أدى إلى شركات وصناعات جديدة وكعامل رئيسي في دعم سلاسل القيمة العالمية وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي.

خلال السنوات القليلة الماضية شهد الاقتصاد العالمي مجموعة من التطورات والأزمات والتي من بينها الأزمة المالية العالمية 2008، الأزمة النفطية 2014 وخروج المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي BREXIT، وهذا ما قد يؤدي إلى بعض المخاطر الاقتصادية في العالم وانعكاس ذلك كصدمة اقتصادية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وكما هو معروف فإن للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المزايا والفوائد على الدول المضيفة كتعزيز النمو الاقتصادي، تحفيز الاستثمار المحلي من خلال اعتماد تكنولوجيا جديدة والمشاركة في توفير البنية التحتية مما قد يزيد من ربحية الشركات المحلية، تحسين القدرة التصديرية للصادرات المحلية ولاسيما الصادرات كثيفة التكنولوجيا، اكتساب المهارات التكنولوجية والإدارية وأساليب التسيير الحديثة، تنمية رأس المال البشري من خلال التدريب والتعليم، خلق فرص العمل من خلال التوظيف و التأثير على مستويات الأجور. يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على الشكل التالي:

المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات العالمية الراهنة.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

مر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوره بمجموعة من المراحل مع ظهور الشركات متعددة الجنسيات، وقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الواردة أو الصادرة سرعة كبيرة خلال فترة الثمانينيات خاصة مع ظهور بوادر العولمة والتحرير الاقتصادي في ظل خصخصة الشركات المملوكة للدولة على نطاق واسع في البلدان النامية. وكانت الحصص الأكبر من التدفقات للبلدان المتقدمة سواء الواردة أو الصادرة كالولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، هولندا وفرنسا. وفي الآونة الأخيرة ظهرت بلدان نامية كأكبر البلدان مصدرة ومتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر على غرار الصين، هونغ كونغ، البرازيل...

1- التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد الأشكال الحديثة لأنشطة الأعمال الدولية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر فروع للمشاريع الاستعمارية والإمبريالية لبعض البلدان الأوروبية بين القرنين السادس والتاسع عشر، وبصفة خاصة ظهرت الشركات متعددة الجنسيات كظاهرة الثورة الصناعية تزامنا مع انتشار الرأسمالية و وسائل أسرع في النقل والاتصالات¹. وخلال هذه الفترة قامت عديد الشركات البريطانية والفرنسية بتوسيع الاستثمار والأعمال في المستعمرات فضلا عن مناطق أخرى، وذلك في قطاعات الزراعة، السكك الحديدية، التنقيب عن النفط والمياه، البنوك والتأمينات...

1-1- الفترة 1870-1920:

خلال هذه الفترة تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية التي تنحدر أساسا من دول أوروبا الغربية الغنية مثل فرنسا، ألمانيا، هولندا والمملكة المتحدة إلى مستعمرات في أمريكا اللاتينية والشمالية، والدول الصناعية مثل روسيا وأستراليا، وقد ظهر جزء كبير من هذه الاستثمارات في شكل استثمارات مباشرة حيث لم تكن هناك أي عوائق حول هجرة رؤوس الأموال والأشخاص، كما شهدت هذه الفترة أيضا العديد من عمليات الاندماج والاستحواذ التي أدت إلى تركيز الشركات متعددة الجنسيات على الاحتكار (Monopolistic) على سبيل المثال شركة steel الأمريكية (1901) و American Tobacco Company (1980)، وفي عام 1913 قبل

¹ J. Markusen (1995) The Boundaries of Multinational Enterprises, and the Theory of International Trade. Journal of Economic Perspectives, Vol. 9, No. 2, PP. 169-189.

الحرب العالمية الأولى بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية 44 مليار دولار، 41% كانت للمملكة المتحدة وثلاث بلدان أوروبية أخرى كفرنسا، ألمانيا وبلجيكا والتي سجلت 20%، 13%، 12% على التوالي¹.

على الصعيد العالمي نشأت معظم الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى من عدد قليل من بلدان أوروبا الغربية مثل هولندا، المملكة المتحدة وفرنسا، ففي عام 1914 بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه البلدان 82%، 49%، 23% على التوالي، و من جهة أخرى بلغت التدفقات الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت هذه التدفقات موجهة إلى البلدان المجاورة مثل كندا، المكسيك، كوبا، بنما وبعض دول الكاريبي². وبشكل عام كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية قوية خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين خلال ما يسمى بالعصر الذهبي للعملة المالية (Golden age of financial globalization)) الذي كان مدعما من طرف قاعدة الذهب و التجارة الحرة المستند على نظام الصرف الأجنبي. في عام 1914 بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العالم 45 مليار دولار، ثلثا التدفقات كانت للبلدان النامية، وكانت معظم هذه الدول هي الأرجنتين، البرازيل، الصين، الهند، المكسيك، روسيا وجنوب أفريقيا.

2-1- الفترة 1920-1940:

مع النمو الهائل للاستثمار الأجنبي الأمريكي الصادر في عشرينات القرن الماضي انهارت الاحتكارات الأوروبية و برزت أمريكا الجنوبية كأكبر منطقة للاستثمار الأمريكي متبوعة بكندا، أوروبا، الكاريبي والمكسيك، و بحلول عام 1929 امتلكت الشركات الأمريكية المستثمرة الجزء الأكبر من الموارد المعدنية المنتجة في أمريكا الجنوبية كالنحاس، الرصاص، الزنك، الحديد و الذهب في دول مثل تشيلي، بوليفيا، البرازيل و البيرو، كما استكشفت النفط في كولومبيا، البرازيل و الإكوادور، المكسيك و فنزويلا و الشرق الأوسط، و أصبحت تشارك في إنتاج النفط في كل من الدول العشر الأوائل المنتجة لنفط³.

شهدت سنوات الثلاثينيات خلال القرن العشرين عدد ضخيم من القيود على التجارة و الاستثمار بما في ذلك التعريفات و مراقبة الصرف، كما عانى العالم الرأسمالي من الكساد العظيم و الذي يعيق النمو الاقتصادي فضلا عن توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما شهدت هذه الفترة أيضا انعكاسا في الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي بين 1930 و 1939، حيث انخفض الاستثمار في المحافظ الاستثمارية من 7.2 مليار دولار إلى 3.8 مليار دولار كما هو موضح في الجدول (1.3). بالرغم من انخفاض الاستثمار في المحافظ بشكل

¹ J. Dunning (1970) Studies in International Investment. London, Allen and Unwin, p. 22.

² M. Twomey (2000) A Century of Foreign Investment in Third World. London and New York, Routledge, P. 55.

³ P.Tolentino (2000) Multinational Corporations: Emergence and Evolution. London, Routledge, P. 59.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

حاد من 4.3 مليار دولار عام 1930 إلى 3.1 مليار دولار عام 1933 إلا أنه عاد التعافي بسرعة ليعود إلى 4.3 مليار دولار عام 1939.

الجدول رقم (1.3): الاستثمار الأجنبي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1914-1939 بالمليار دولار أمريكي.

1939	1933	1930	1919	1914	
الاستثمارات الأمريكية الخارجية					
7	7.8	8	3.9	2.7	الاستثمار المباشر
3.8	6	7.2	2.6	0.9	استثمار المحفظة
10.8	13.8	15.2	6.5	3.6	إجمالي المدى الطويل
الاستثمار المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية					
2	1.8	1.4	0.9	1.3	الاستثمار المباشر
4.3	3.1	4.3	1.6	5.4	استثمار المحفظة
6.3	4.9	5.7	2.5	6.7	إجمالي المدى الطويل

Source : B. Eichengreen (1989) The U.S. Capital Market and Foreign Lending, 1920–1955. In Developing Country Debt and the World Economy, Jeffrey Sachs, University of Chicago Press. p. 238.

و مع ذلك فقدت ارتفعت مخزونات الاستثمار الأجنبي الصادرة تقريبا بنسبة 36% في الثلاثينات ب 22.3 مليار دولار عام 1929 إلى 30.4 مليار دولار عام 1938 كما هو موضح في الجدول (2.3)، وجاءت معظم هذه الزيادة من جانب المملكة المتحدة التي زادت استثماراتها الأجنبية من 8.7 مليار دولار في 1929 إلى 12.7 مليار دولار في عام 1938 مسجلة نمواً بأكثر من 45% خلال هذه الفترة عندما كانت المملكة المتحدة مصدر أكثر من ثلث الاستثمارات الأجنبية العالمية الصادرة، و خلال نفس الفترة ازدادت أيضا الاستثمارات الصادرة من كندا، فرنسا، ألمانيا و اليابان و هولندا ولكنها انخفضت إلى حد ما في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

¹ M.Twomey (2000) Op. Cit, P. 46.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الجدول رقم (2.3): الاستثمار الأجنبي الصادر و مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1929-1938 بالمليار دولار أمريكي.

الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بالمليار دولار		مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بالمليار دولار		البلدان
1938	1929	1938	1929	
0.4	0.2	1	0.6	كندا
1.4	-	2.1	1.7	فرنسا
0.2	-	.1	0.5	ألمانيا
0.9	-	0.7	0.5	اليابان
1.5	-	2.7	1.1	هولندا
5.8	-	12.7	8.7	المملكة المتحدة
4	3.6	6.4	7.1	الولايات المتحدة
14.6	-	30.4	22.3	المجموع

Source : M. Twomey (2000) A Century of Foreign Investment in Third World. London and New York, Routledge, p. 33.

3-1- الفترة 1950-1970:

نما الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير خلال الفترة 1950-1960، حيث تعافى من الدمار والاضطرابات جراء الحرب العالمية الثانية، وبدأت اقتصاديات السوق المتقدمة بالنمو بقوة، حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مالية في العالم من خلال بروز الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية في الاقتصاد العالمي و التوسع في الخارج، و تفرعت عدة شركات أمريكية مثل: (1908) Genral Motors، (1837) Ford Motors، (1837) John Deere، (1911) IBM، (1916) Boeing، و قفز عدد الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية مطلع القرن العشرين من 988 بحلول 1950 إلى 1891 بحلول 1959 و إلى 3646 خلال القرن العشرين. في عام 1960 قدر حوالي نصف الاستثمارات المباشرة الصادرة بنحو 60 مليار دولار في العالم من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن المستثمرين الدوليين الآخرين كالمملكة المتحدة، هولندا وفرنسا قدرت مساهمتهم ب 18%، 10%، 6% على التوالي¹.

على الرغم من نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة خلال الخمسينات إلا أن معظمه كان موجهاً إلى البلدان المتقدمة مثل: استراليا، كندا، نيوزلندا و أوروبا الغربية، ففي عام 1970 على سبيل المثال بلغ

¹ R. Lipsey (2001) Foreign Direct Investment and the Operations of Multinational Firms: Concepts, History, and Data. NBER Working Paper No. 8665.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد 41.2 مليار دولار (الأسعار الثابتة لعام 1989)، وذهب منها 7.2 مليار دولار إلى الدول النامية. في عام 1970 ذهبت معظم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول النامية إلى أمريكا اللاتينية ب 58% تليها أفريقيا ب 17%، آسيا ب 15%، ثم الشرق الأوسط ب 7%. في الوقت الذي تم فيه توجيه الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى الدول المتقدمة، فإن الاستثمارات الأجنبية اليابانية كانت موجهة بشكل كبير إلى الدول النامية خصوصا إلى دول شرق آسيا، كما تحصلت بلدان أمريكا اللاتينية على حصة كبيرة من الاستثمارات اليابانية خلال الستينات¹.

كما شهدت سنوات السبعينات تحولات ملحوظة في الاستثمارات القطاعية، ففي عام 1971 كان نحو 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجه نحو التصنيع، يليه القطاع الاستخراج ب 23%، و قطاع الخدمات 18%، وبحلول عام 1975 انخفضت حصة قطاع التصنيع إلى 53% و ارتفعت قطاعات الاستخراج و الخدمات إلى 27% و 20% على التوالي. أما في عام 1978 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستخراج إلى 13% في حين ارتفعت قطاعات الصناعة و الخدمات إلى 64% و 23% على التوالي.

4-1- بعد 1980:

بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الواردة أو الصادرة بالوضوح بشكل كبير في فترة الثمانينات متزامنة مع ظهور بواذر العولمة و التحرير الاقتصادي. في الخمسينات و الستينات اتبعت عديد الحكومات من البلدان الأقل نموا التي خرجت حديثا من الحكم الاستعماري استراتيجيات التأميم والحماية التجارية، و في الثمانينات و تزامنا مع انتشار النيوبرالية في جميع أنحاء العالم حيث مهدت هذه التحديات الطريق تدريجيا نحو النظر في الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي لرأس المال والمعرفة الحديثة، التكنولوجيا و العمالة الماهرة. كما شهدت أيضا سنوات الثمانينات و التسعينات خصخصة الشركات المملوكة للدولة على نطاق واسع في العديد من البلدان النامية، و كذلك الاشتراكية سابقا، وتم شراء العديد من هذه الشركات من قبل الشركات متعددة الجنسيات الغربية. و علاوة على ذلك فقد تغيرت البنية الدولية للاستثمارات متعددة الجنسيات بشكل كبير خلال فترة التسعينات و القرن الحالي، حيث قامت عديد البلدان النامية طوعا أو ببناء على طلب الهيئات متعددة الأطراف بما في ذلك البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية بتحرير أنظمتها الاستثمارية من خلال اعتماد مجموعة من

¹ M. Towomey (2000) Op. Cit, 63.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

التدابير و السياسات، مثل منح الإعفاءات الضريبية و الإعفاءات الجمركية على الصادرات و الواردات، وإلغاء القيود على الاستثمار الأجنبي و جذب المستثمرين الأجانب.

2- اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي:

شهد العالم ارتفاعا هائلا من التدفقات الواردة و الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ أوائل الثمانينيات (انظر الملاحق (3.1) و(2.3))، فقد تضاعفت التدفقات الواردة في سنوات الثمانينات من 54 مليار دولار إلى 205 مليار دولار. و بحلول عام 1995 وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى 342 مليار دولار بزيادة قدرها 66% في غضون خمس سنوات، وبحلول عام 2000 تضاعفت التدفقات الواردة مرة أخرى لتصل إلى 1.36 تريليون دولار. و على النقيض انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية سنة 2005 إلى 950 مليار دولار ويرجع ذلك أساساً إلى هشاشة الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى زيادة المخاطر الجغرافية و زيادة عدم اليقين في السياسة بالنسبة للمستثمرين¹. و بحول عام 2010 انتعشت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حيث بلغت 1.39 تريليون دولار أمريكي لتصل بعد ذلك إلى 1.76 تريليون دولار أمريكي عام 2015. و على نفس المنوال فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر قفزة نوعية من مبلغ 52 مليار دولار سنة 1980 إلى 1.47 تريليون دولار عام 2015.

2-1 اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد:

منذ الحرب العالمية الثانية هيمنت البلدان المتقدمة على كلا التدفقات الواردة و الصادرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و لكن يبدو أن هذا الاتجاه ينعكس لصالح البلدان النامية خصوصا في الوقت الحالي فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة تمثل نصف التدفقات العالمية و 30% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر. في عام 1980 استحوذت أفضل عشر بلدان متقدمة على نسبة 87% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، حيث تصدرت ثلاث بلدان منها و هي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة و كندا بأكثر من 60% كما هو موضح في الجدول (3.3) ، و في عام 1985 انخفضت حصة أكبر عشر بلدان متقدمة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 73% بعدما كانت أكبر ثلاث جهات متلقية الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة و فرنسا حوالي نصف إجمالي التدفقات الواردة.

¹ UNCTAD (2016) World Investment Report 2016. Geneva, United Nations, P. 2.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الجدول رقم (3.3): أفضل 10 بلدان متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي و الحصص خلال الفترة 1980-1990 (بالمليار دولار أمريكي، و الحصص %).

المرتبة	1980	القيمة	الحصص %	1985	القيمة	الحصص %	1990	القيمة	الحصص %
1	US	16.9	31.1	US	20.5	36.7	US	48.4	23.6
2	GRB	10.1	18.6	GBR	5.67	10.2	GBR	30.5	14.9
3	CAN	5.81	10.7	FRA	2.21	3.9	FRA	16.5	8
4	FRA	3.33	6.1	AUS	2.1	3.7	NDL	11.1	5.4
5	NDL	2.52	4.6	MEX	1.98	3.5	ESP	10.8	5.3
6	MEX	2.1	3.8	ESP	1.97	3.5	BEL	8.05	3.9
7	BRA	1.9	3.5	CHN	1.96	3.5	AUS	7.9	3.8
8	AUS	1.87	3.4	NDL	1.62	2.9	CAN	7.58	3.7
9	BEL	1.54	2.8	BRA	1.42	2.5	ITA	6.34	3.1
10	ESP	1.49	2.7	CAN	1.37	2.4	SGP	5.57	2.7
	Top 10 Total	47.6	87.5		40.8	73.1		153	54.7
	World Total	54.4			55.8			205	

Source : C. Dowlah (2018) Op. Cit. p. 27

الجدول رقم (4.3): أفضل 10 بلدان متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي و الحصص خلال الفترة 2000-2015 (بالمليار دولار أمريكي، و الحصص %).

المرتبة	2000	القيمة	الحصص %	2005	القيمة	الحصص %	2010	القيمة	الحصص %	2015	القيمة	الحصص %
1	US	314.0	23	GBR	183.8	19.8	US	198.0	14.9	US	379.8	21
2	DEN	198.2	14.5	US	104.8	11.3	CHN	114.7	8.6	HKG	174.8	9
3	GBR	121.9	8.9	CHN	72.41	7.8	BRA	83.75	6.3	CHN	135.6	7
4	BEL	88.74	6.5	DEN	47.45	5.1	HKG	72.32	5.4	IRL	100.5	5
5	CAN	66.79	4.9	NDL	39.05	4.2	DEN	65.64	4.6	NDL	72.65	4
6	NDL	63.85	4.7	BEL	34.37	3.7	GBR	58.2	4.4	CHE	68.84	4
7	HKG	54.58	4	HKG	34.06	3.7	SGP	55.08	4.1	SGP	65.26	3
8	CHN	40.71	3	FRA	33.23	3.5	PVI	51.26	3.2	BRA	64.65	3
9	ESP	39.57	3	CAN	25.69	2.7	BEL	43.23	3	PVI	51.61	3
10	DNK	33.82	2.4	ESP	25.02	2.7	IRL	42.8	3	CAN	48.64	2
	Top 10 Total	1022.3	74.9		599.9	64.7		785.0	57.60		1162.6	61
	World Total	1363.2			927.4			1328.2			1762.6	6

Source : C. Dowlah (2018) Op. Cit. p. 27

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

في عام 1990 تصدرت نفس البلدان الثلاثة قائمة أفضل عشر دول مجتمعة بحصة تفوق 45% عندما كان لدى أكبر عشر مستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 75% من الإجمالي العالمي. و بينما كان هناك بلدا ناميا واحدا فقط ضمن العشرة الأوائل من متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1980 وهي البرازيل فإنه بحلول عام 1985 كان هناك ثلاثة بلدان نامية وهي المكسيك، الصين و البرازيل. و في عام 1995 برزت الصين كثاني أكبر بلد متلق للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عندما كان لدى أكبر عشر متلقين للاستثمار الأجنبي المباشر مجتمعة حصة 62% من التدفقات العالمية الواردة.

في عام 2000 ارتفعت حصة أكبر عشر بلدان مستفيدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 75% في حين تجاوزت حصة المستفيدين الثالث الأوائل الولايات المتحدة الأمريكية كما هو موضح في الجدول (4.3)، ألمانيا و المملكة المتحدة 45% من الإجمالي العالمي. في عام 2005 انخفضت حصة أكبر عشر بلدان مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى حوالي 65% عندما بلغت الحصة مجتمعة في البلدان الثلاثة المستفيدة المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الصين حوالي 40%. و في عام 2010 برزت الصين وهونغ كونغ الصين كثاني و ثالث أكبر مستفيدين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي، بعدما حصلت العشر بلدان المستفيدة من 58%، و انخفضت حصة البلدان الثلاثة الأوائل إلى 29%. و في 2015 كان لدى أفضل عشر بلدان مستفيدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مجتمعة 61% من الإجمالي العالمي، و حصل المستفيدون الثلاثة الأوائل (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين و هونغ كونغ الصين) على 37%، و تشير الاتجاهات الحديثة على أنه رغم هيمنت البلدان المتقدمة إلا أنه انخفض مستحوذو الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير خلال الفترة 1980-2015، و ظلت الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على طول الفترة. كما ظهرت بعض البلدان النامية مرتفعة الدخل كأفضل مستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1980، و برزت كل من المكسيك و البرازيل كسادس و سابع أكبر المستفيدين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي على التوالي، و في عام 1985 كان خامس و سابع و تاسع أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر المكسيك، الصين والبرازيل على التوالي. في 2000 و 2005 كانت الصين و هونغ كونغ الصين من بين أفضل عشر دول مستفيدة، و في 2010 كان خمسة من أفضل عشر بلدان مستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية كالصين، هونغ كونغ، سنغفورة، البرازيل و روسيا، و في عام 2015 ظهرت أربعة بلدان نامية في قائمة أفضل عشر بلدان وهي الصين، هونغ كونغ، سنغفورة و البرازيل.

2-2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادرة:

بما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كانت موجهة إلى عدد قليل من المستفيدين الكبار، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كانت في قبضة البلدان المتقدمة و التي تعتبر المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، ففي عام 1980 عندما كان لدى البلدان العشر الأوائل حصة 93% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الصادرة نشأ ما يقارب 20% من الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، في حين كان للمملكة المتحدة وهولندا المركز الثاني والثالث كما هو موضح في الجدول (5.3). وفي عام 1985 انخفضت حصة البلدان العشر الأولى في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بشكل طفيف إلى 87% و تصدرت مرة أخرى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن بحصة قليلة، كما تصدرت اليابان قائمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عام 1990 بحصة 21% من إجمالي العالمي، في حين كانت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الثانية والثالثة على التوالي، ليتغير السيناريو عام 1995 وتظهر هونغ كونغ كأكبر رابع مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، كما حصل نفس البلد على ترتيب أفضل عشر بلدان عام 2000 عندما تصدرت المملكة المتحدة القائمة بحصة قدرها 20% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الصادرة كما في الجدول (6.3). وفي 2005 انخفضت حصة البلدان العشر الأوائل إلى 71% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الصادرة عندما تصدرت هولندا القائمة بحصة 13%، تليها المملكة المتحدة وألمانيا ب 10% و 9% على التوالي.

الجدول رقم (5.3): أفضل عشر بلدان مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1980-1990 (بالمليار دولار أمريكي، الحصة %).

المرتبة	1980	القيمة	الحصة %	1985	القيمة	الحصة %	1990	القيمة	الحصة %
1	US	19.23	37	US	13.4	22	JPN	50.77	21
2	GBR	7.88	15	GBR	11.1	18	FRA	38.3	16
3	NDL	4.83	9.3	JPN	6.44	10	US	30.98	13
4	DEN	4.70	9	DEN	5.65	9.1	DEN	24.23	10
5	CAN	4.10	7.9	CHE	4.57	7.4	GBR	17.95	7
6	FRA	3.14	6	CAN	3.86	6.2	SWE	14.75	6
7	JPN	2.38	4.6	NDL	3.09	5	NDL	14.37	6
8	ZAF	0.75	1.4	FRA	2.23	3.6	ITA	7.61	3
9	ITA	0.74	1.4	AUS	1.89	3	CHE	7.18	3
10	SWE	0.62	1.2	SWE	1.89	2.9	BEL	6.31	3
	Top 10	48.4	93		54	87		212.5	87
	World Total	52.1			62.10			243.9	

Source : C. Dowlah (2018) Op. Cit. p. 31

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الجدول رقم (6.3): أفضل عشر بلدان مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2015 (بالمليار دولار، الحصة %).

المرتبة	2000	القيمة	الحصة%	2005	القيمة	الحصة%	2010	القيمة	الحصة%	2015	القيمة	الحصة%
1	GBR	232.7	20	NDL	106	13	US	277.7	20	US	299.9	26
2	FRA	161.9	14	GBR	88.56	10	DEU	125.4	9.2	JPN	128.6	7.3
3	US	142.6	12	DEN	74.54	9.4	HKG	85.7	6.3	CHN	127.5	7
4	BEL	83.36	7.1	FRA	68.06	8.6	CHE	85.7	6.3	NDL	113.4	6
5	NDL	75.63	6.5	CHE	51.12	6.4	CHN	68.81	5	IRL	101.6	6
6	ESP	58.21	5	JPN	45.78	5.8	NDL	68.36	5	DEN	94.31	5
7	DEN	56.56	4.9	ESP	41.83	5.3	JPN	56.26	4.1	BVI	76.17	4
8	HKG	54.08	4.6	ITA	39.36	4.9	PVI	53.36	4	CHE	70.28	3.9
9	CAN	44.68	3.8	BEL	32.66	4.1	FRA	48.16	3.9	CAN	67.18	3.2
10	CHE	44.68	3.8	SWE	27.71	3.5	GBR	48.01	3.5	HKG	55.14	3
		954.4	82			71		917.5	68		1134.3	64
		1166.1						1366.2			1762.6	

Source : C. Dowlah (2018) Op. Cit. p. 31

في 2010 جاءت عدة بلدان نامية في قائمة العشر بلدان المتصدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة، فقد برزت هونغ كونغ كالثالث أكبر بلد مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة بينما احتلت الصين وجزر فيرجن البريطانية المرتبة الخامسة والثامنة على التوالي، إلا أن حصة البلدان العشر الأوائل انخفضت إلى 68% في نفس السنة. في عام 2015 انخفضت حصة البلدان العشر الأوائل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة إلى 64%، لكن هيمنت البلدان النامية ظلت مستمرة حيث ظهرت الصين كالثالث مصدر لها بقيمة 183 مليار دولار، وتجاوزت الصين و هونغ كونغ الاستثمارات الصادرة في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

3- اتجاه مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي:

كما هو الحال بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، سجل المخزون العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر نموا هائلا بين 1980_2015، حيث قفز مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 701 مليار دولار إلى 25 تريليون دولار وارتفع بأكثر من 35 مرة، وقفز مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 559 مليار دولار إلى 25 تريليون دولار بزيادة قدرها 44 مرة. واستحوذت مرة أخرى البلدان المتقدمة على أكبر حصة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر على طول الفترة، ورغم أن نصيب البلدان النامية ظل في ارتفاع منذ عام 2000 فإنه في عام 2015 كان أكثر من ثلث مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي موجه

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

للدول النامية، في حين أن خمس مخزونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الصادرة نشأت من تلك البلدان كما هو موضح في الجدولين (7.3)، (8.3) و الشكل (1.3).

الجدول رقم (7.3): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد خلال الفترة 1980-2015 (مليار دولار).

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	
24983.21	20189.65	11457.44	7458.45	3565.32	2197	986.61	701.1	World
8374.43	6042.54	2635.51	1644.21	843.34	509.47	370.37	295.5	Developing Countries
33.5	29.9	22.9	22	23.6	23.1	37	42	Share in Total Stocks %
16007.4	13443.85	8565.67	5791.25	3136.65	1685.88	616.24	406.6	Developed Countries

Source : C. Dawlah (2018) Op. Cit. P.32

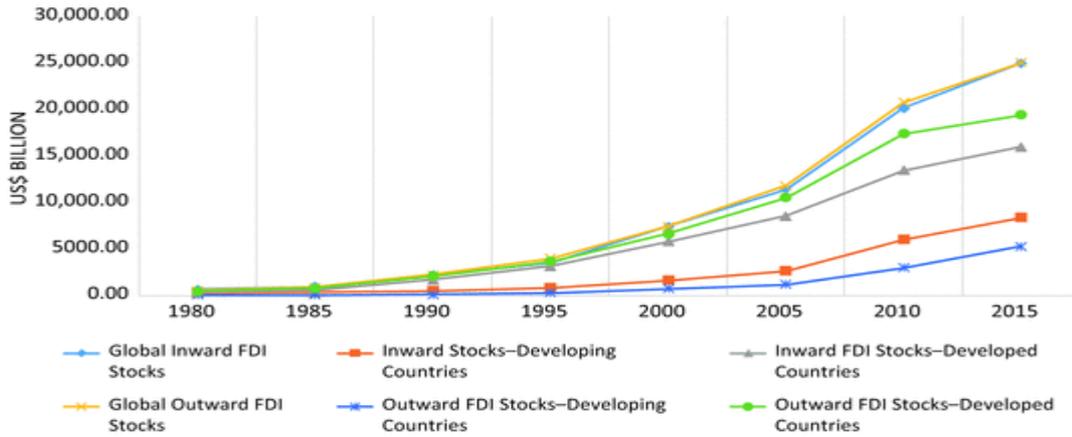
الجدول رقم (8.3): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر خلال الفترة 1980-2015 (مليار دولار).

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	
25044.92	20803.74	11856	7436.84	3992.7	2253.92	901.81	558.97	World
5296.35	3007.9	1187.79	734.81	311.4	139.42	83.23	70.77	Developing Countries
21.1	14.5	10	9.9	7.8	6.2	9.2	12.7	Share in Total Stocks %
19440.80	17424.49	10526.09	6682.41	3677.67	2113.95	818.58	488.21	Developed Countries

Source : C. Dawlah (2018) Op. Cit. p. 32

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الشكل رقم (1.3): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد والصادر خلال الفترة 1980-2015 (مليار دولار).



Source : C. Dawlah (2018) Op. Cit. P. 35.

من بين أفضل خمس بلدان قادت نحو 60% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين 1980-2000 كانت الخمس بلدان جميعها متقدمة في الثمانينات على غرار الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، فرنسا و ألمانيا. في عام 1990 صنعت دول نامية القائمة كهونغ كونغ (الجدول رقم (9.3))، ومن بين البلدان النامية الأخرى التي أدرجت في قائمة الخمسة الأوائل الصين ولكن ذلك كان في عام 2015 عندما احتلت المركز الرابع، ومع ذلك انخفضت حصة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لأفضل خمس بلدان الأولى تدريجياً إلى 44% عام 2015 (الجدول رقم (10.3)).

الجدول رقم (9.3): حصة أفضل خمس بلدان فيما يخص مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد خلال الفترة 1980-1995 (المليار دولار أمريكي).

المرتبة	1980	الحصة	1985	الحصة	1990	الحصة	1995	الحصة
World Total	701		987		2197		3565	
1	HKG	178	US	220	US	540	US	1006
2	US	83	HKG	183	DEN	227	DEN	313
3	GBR	63	CAN	65	GBR	204	FRA	233
4	CAN	54	GBR	64	HKG	202	HKG	228
5	DEN	37	FRA	42	CAN	113	CAN	123
Top Five Total	415		574		1285		1902	
Share of Top Five in Total%	59		58		59		52	

Source : C. Dawlah (2018) Op. Cit. P. 34

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الجدول رقم (10.3): حصة أفضل خمس بلدان فيما يخص مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد خلال الفترة 2000-2015 (المليار دولار أمريكي).

المرتبة	2000	الحصة	2005	الحصة	2010	الحصة	2015	الحصة
	World Total	7458		11457		20190		24983
1	US	2783	US	2818	US	3422	US	5588
2	DEN	471	GRB	851	HKG	1087	HKG	1573
3	GRB	463	DEN	640	GRB	1057	GRB	1457
4	HKG	435	CAN	639	CAN	984	CAN	1221
5	CAN	325	HKG	494	DEU	956	DEU	1121
	Top Five Total	4478		5442		7506		10960
	Share of Top Five in Total%	60		48		37		44

Source : C. Dawlah (2018) Op. Cit. P. 34

الجدول رقم (11.3): حصة أفضل خمس بلدان فيما يخص مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر خلال الفترة 1980-1995 (المليار دولار أمريكي).

المرتبة	1980	الحصة	1985	الحصة	1990	الحصة	1995	الحصة
	World Total	559		902		2254		3993
1	US	215	US	386	US	732	US	1364
2	GRB	80	GRB	100	DEU	309	DEU	506
3	NDL	53	DEU	60	GRB	229	FRA	373
4	DEU	43	NDL	53	JPN	201	GRB	305
5	FRA	39	JPN	44	FRA	120	JPN	238
	Top Five Total	430		644		1591		2786
	Share of Top Five in Total%	77		71		71		70

Source : C. Dawlah (2018) Op. Cit. P. 34

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

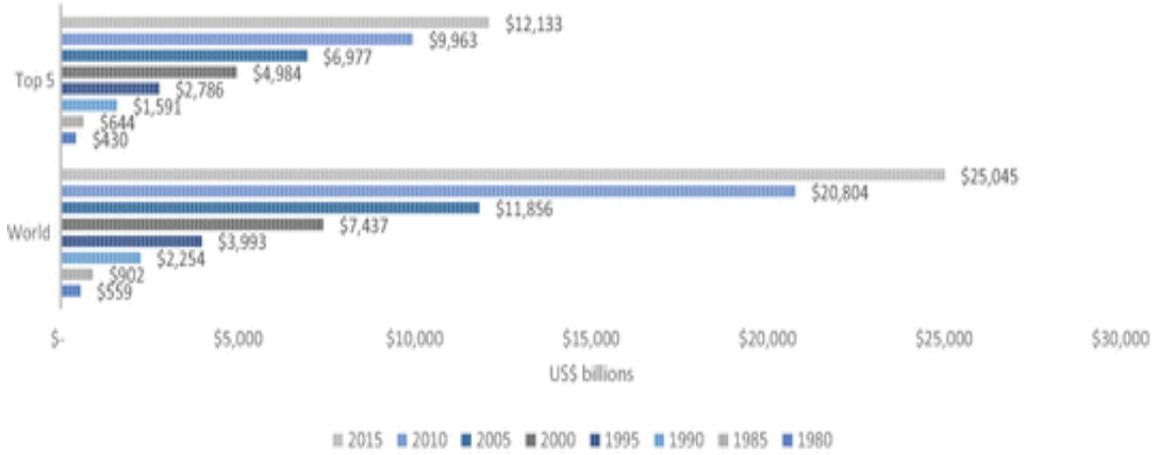
الجدول رقم (12.3): حصة أفضل خمس بلدان فيما يخص مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر خلال الفترة 2000-2015 (المليار دولار أمريكي).

المرتبة	2000	الحصة	2005	الحصة	2010	الحصة	2015	الحصة
	World Total	7437		11856		20804		25045
1	US	2694	US	3638	US	4810	Us	5983
2	GRB	923	GRB	1216	GRB	1575	DEU	1812
3	DEN	484	DEU	794	DEN	1365	GRB	1538
4	CAN	443	CAN	692	FRA	1173	HKG	1486
5	HKG	379	NDL	637	CHN	1041	FRA	1314
	Top Five Total	4924		6977		9963		12133
	Share of Top Five in Total%	66		59		48		48

Source : C. Dawlah (2018) Op. Cit. P. 34

و فيما يتعلق بمخزونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الصادرة كانت حصة البلدان الخمسة الأولى عالميا في حدود 70% خلال الفترة 1980-2000 ثم انخفضت إلى 48% بحلول عام 2015 كما هو مبين في الجدولين رقم (11.3) و (12.3) في عام 1980 من بين أفضل خمس بلدان متصدرة لمخزونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة أربعة بلدان متقدمة و هي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، هولندا و الدنمارك، و بلدا ناميا و هو البرازيل، ولكن بين عام 1985 و 1995 كانت جميع البلدان الخمسة الأولى من البلدان المتقدمة، و في عام 2000 و 2015 كانت هونغ كونغ البلد النامي الوحيد، و في عام 2010 برزت الصين فقط كبلد نامي ضمن أفضل خمس بلدان في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بينما كانت جميع البلدان الأخرى متقدمة كما هو موضح في الشكل (2.3).

الشكل رقم (2.3): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر والوارد خلال الفترة 1980-2015.



Source : C. Dawlah (2018) Op. Cit. P. 35

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات العالمية الراهنة.

لعبت سياسات التحرير الاقتصادي دورا هاما في تنشيط أداء الشركات متعددة الجنسيات، حيث أن الانتشار الواسع لمعاهدات الاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف، اتفاقيات الاستثمار الدولية والمعاهدات ذات الأحكام الاستثمارية غيرت بشكل عميق المشهد الاقتصادي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. وتضمنت سلسلة الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تأسست عليها منظمة التجارة العالمية ما يعرف بالاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات، اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، المؤسسة المالية الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، برامج الشراكة الاقتصادية والتي مفادها حماية الاستثمار الأجنبي المباشر. كما كان للاقتصاد الرقمي تأثير عميق على المشهد الاقتصادي العالمي مما أدى إلى شركات وصناعات جديدة وكعامل رئيسي في دعم سلاسل القيمة العالمية وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. خلال السنوات القليلة الماضية شهد الاقتصاد العالمي مجموعة من التطورات والأزمات والتي من بينها الأزمة المالية العالمية 2008، الأزمة النفطية 2014 وخروج المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي BREXIT، وهذا ما قد يؤدي إلى بعض المخاطر الاقتصادية في العالم وانعكاس ذلك كصدمة اقتصادية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي:

1-1- ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التشكيل الاقتصادي الجديد:

في مطلع الثمانينات أعادت عدة عوامل بعيدة المدى تشكيل الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التقسيم الجغرافي للإنتاج في ظل سلاسل القيمة العالمية الناشئة حديثاً، حجم متزايد من عمليات الاندماج والاستحواذ، الخصخصة الواسعة للشركات المملوكة للدولة (المؤسسات المصرفية والمالية وشركات المرافق) بعد انهيار الاقتصادات الاشتراكية السابقة، وتحرير نظام الإنتاج والتجارة العالمي تحت رعاية منظمة التجارة العالمية (WTO) وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي (IMF).

لعبت سياسات التحرير التجاري والاستثمار أدواراً حاسمة في التوسع في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في العقود الأخيرة، حيث جاء الكثير من هذه التغييرات لحماية مصالح المستثمرين الأجانب وكذلك فتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي، حيث تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى هذه الحماية والضمانات لأنها المصدر الرئيسي للابتكار في الاقتصاد العالمي، وبالتالي لديها مصلحة متأصلة في قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية (IPR) للحصول على عوائد مناسبة من استثماراتهم في مجال البحث والتطوير (R&D). كما أن للشركات متعددة الجنسيات أيضاً مصالح حيوية في تحرير ضوابط رأس المال وضوابط النقد الأجنبي من قبل الحكومات المحلية لأنها تقوم باستثمارات أجنبية و نقل لرؤوس الأموال.

ترى البلدان المضيفة وخاصة منها النامية للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي للحصول على رأس المال، التكنولوجيا الجديدة، المهارات الإدارية الحديثة وتحسين الكفاءة والقدرة التنافسية الدولية لشركاتها. وبالتالي وجدت الحكومات المحلية في هذه البلدان أن من مصلحتها تحرير أنظمة التجارة والاستثمار الدولية وإنشاء أنظمة سياسات ملائمة للاستثمار والتجارة لتشجيع الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في اقتصاداتها، كما دفعتهم المصلحة إلى الانضمام إلى الهيئات الثنائية، الإقليمية والمتعددة الأطراف لأن أنشطة الشركات متعددة الجنسيات لا يمكن تنظيمها بشكل فعال من خلال سياسات أحادية تنطبق فقط على أقاليمها¹. ونتيجة لذلك كان هناك انتشار واسع لمعاهدات الاستثمار الثنائية (BITs)، اتفاقيات الاستثمار الدولية (IIAs) والمعاهدات ذات الأحكام الاستثمارية (TIPs) في العقود الأخيرة. و تركز معاهدات الاستثمار

¹ T. Brewer & S. Young (1998) The Multilateral Investment System and Multinational Enterprises. London and New York, Oxford University Press, PP. 7-23.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الثنائية عمومًا على تشجيع الاستثمار وتيسيره، تسوية المنازعات وتهدف إلى حماية المستثمرين الأجانب من التدابير الحكومية التي قد تلحق الضرر بمصالحهم، وتشمل المعاهدات ذات الأحكام الاستثمارية على العموم مجموعة متنوعة من الاتفاقيات الدولية مع قواعد حماية الاستثمار، التعاون والترويج، اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs)، الاتفاقيات الإقليمية للتجارة والاستثمار، اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAs) واتفاقيات إنشاء المناطق التجارية الحرة إلى غير ذلك من الاتفاقيات والمعاهدات، فخلال سنة 2015 كان هناك 2964 معاهدة استثمار ثنائية، 3304 اتفاقية استثمار دولية و 358 معاهدة ذات الأحكام الاستثمارية¹.

إن الانتشار الواسع لمعاهدات الاستثمار الثنائية، اتفاقيات الاستثمار الدولية والمعاهدات ذات الأحكام الاستثمارية قد غيرت بشكل عميق المشهد العالمي للاستثمار الأجنبي والتجارة خلال العقود الماضية، ففي عام 2016 وحده تم إبرام تسع اتفاقيات استثمار دولية جديدة، سبعة معاهدات استثمار ثنائية، ومعاهدتين ذات الأحكام الاستثمارية، بما في ذلك اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPPA)، والتي تسعى إلى الجمع بين 12 اقتصادا من مختلف القارات: أستراليا، بروناي دار السلام، كندا، تشيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو، سنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام أي حوالي 40% من الاقتصاد العالمي تحت مظلة اتفاقية تجارية تفضيلية واحدة (PTA). و المفاوضات لا تزال متواصلة أيضا بشأن المعاهدات الإقليمية الكبرى مثل الشراكة الاستثمارية والتجارية عبر الأطلسي (TTIP) والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP).

في مطلع التسعينات جمعت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بين كندا، المكسيك والولايات المتحدة في ظل كتلة اقتصادية واحدة، و جمع اتفاقية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APECA) بين التجارة والاستثمار في اقتصادات البلدان المطلة على المحيط الهادئ. وعلى عكس ما كان عليه الحال سابقا عندما تركزت المفاوضات التجارية والتحرير حول تجارة البضائع، فاليوم تشمل بشكل متزايد مجالات الاستثمار الأجنبي، التجارة في الخدمات، مواءمة المعايير، وضوابط المنافسة، التعاون الجمركي، حقوق الملكية الفكرية، تسوية المنازعات والتكامل الأعمق للاقتصاد العالمي. كما شهدت سنوات التسعينات أيضا استبدال الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) بمنظمة التجارة العالمية، والتي وضعت جميع مجالات التجارة الدولية تحت إشراف هيئة مراقبة التجارة العالمية المنشأة حديثًا. و تضمنت سلسلة الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تأسست عليها منظمة التجارة العالمية ما يعرف بالاتفاقية العامة للتجارة

¹ UNCTAD (2016) World Investment Report 2016. Geneva, United Nations, PP. 116-117.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

والخدمات (GATS) والتي حررت تجارة الخدمات عبر جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، واتفاقية تداوير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMA)، والتي حظرت القيود المفروضة الواردات و الصادرات من قبل المستثمرين. وبالمثل فإن وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA) التابعة للبنك الدولي، المؤسسة المالية الدولية (IFC)، الدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي (FIAS)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مجتمع تنمية أفريقيا الجنوبية (SADC) و برامج الشراكة الاقتصادية (EPP) جميعها خلقت مناخ ملائم لحماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر¹.

كانت نتائج الحجم الهائل من التحرير في الأنظمة التجارية والاستثمارية مثيرة للغاية، فعلى سبيل المثال في السنوات الماضية فتح أسرع البلدان نمو الهند والصين قطاعات جديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد سمحت الصين للشركات الأجنبية في عام 2015 بالتملك الكامل لأعمال التجارة الالكترونية كبرنامج رائد لفتح قطاع خدمات معين، و خففت قيودها على الاستثمار الأجنبي في سوق العقارات إضافة إلى تخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أنشطة التصنيع. من جهة أخرى قامت الهند هي الأخرى بتحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر أما المستثمرين الأجانب عام 2015 حيث زاد سقف الاستثمار الأجنبي المباشر من 26% إلى 49% في قطاع التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، السماح بنسبة تصل إلى 100% من الاستثمار الأجنبي المباشر لتصنيع الأجهزة الطبية، زيادة عتبات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد التي تتطلب موافقة مسبقة، تخفيف قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر في 15 قطاعا رئيسيا يشمل الزراعة، الطيران المدني، البناء، التصنيع والتعدين².

2-1- الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الاقتصاد الرقمي:

كان للاقتصاد الرقمي (Digital Economy) تأثير عميق على المشهد الاقتصادي العالمي، وقد أدى ذلك إلى شركات وصناعات جديدة و كعامل رئيسي في دعم سلاسل القيمة العالمية وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وهذا ما يولد فرصا وتحديات جديدة لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتمركز جغرافية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الرقمي بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة ولكن من غير احتكارها، ففي الفترة 2013-2017 حصلت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على أكثر من 100 مليار دولار من الاستثمارات في عمليات الاندماج والاستحواذ (M&A) الواردة في الأصول الرقمية،

¹ C. Dowlah (2004) **Backwaters of Global Prosperity—How Forces of Globalization and GATT/WTO Trade Regimes Contribute to the Marginalization of the World's Poorest Nations.** Westport, CT and London, Praeger, PP. 35-49.

² UNCTAD (2016) **World Investment Report 2016.** Geneva, United Nations, P. 105.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

وتمثلان معاً 49% من إجمالي عمليات الاندماج والاستحواذ الرقمية عبر الحدود، تليها أربعة قطاعات حصلت على أكثر من 20 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في عمليات الاندماج والاستحواذ الواردة في الأصول الرقمية، وتتألف من هولندا، الصين، ألمانيا والكيان الصهيوني. ثم تلت الهند، اليابان، سنغافورة، فرنسا، فنلندا، السويد، النمسا وكندا أكثر من 10 مليارات دولار من الاستثمارات في عمليات الاندماج والاستحواذ الواردة في الأصول الرقمية كما هو مبين في الجدولين رقم (13.3) و(14.3). و يتمركز أكبر 20 اقتصاداً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأصول الرقمية في الاقتصاديات الأكثر تقدماً، إلا أنها تشمل بعض الاقتصاديات النامية على غرار الصين، تايوان، جنوب أفريقيا، الهند و عمان.

يظهر خمسة عشرة من بين أفضل عشرين اقتصاداً كوجهات جذابة لعمليات الاندماج والاستحواذ الرقمي وكمصدر رئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة. تعد الاقتصاديات الخمسة التي تعتبر وجهات جذابة (مضيفاً) ولكنها لا تظهر في أفضل 20 مصدرًا لعمليات الاندماج والاستحواذ الرقمي هي سنغافورة، فنلندا، النمسا، إيطاليا وبيرو. و الاقتصادات الخمسة التي تعد أكبر 20 مصدرًا للاستثمارات في عمليات الاندماج والاستحواذ الرقمية ولكنها لا تظهر في أفضل 20 وجهة جذابة هي كوريا الجنوبية، إيرلندا، جنوب إفريقيا، الدنمارك وسلطنة عمان. و تثير هذه الحالات مسألة اقتصادية وسياسية مهمة لأننا نتوقع عادة أن تكون العوامل التي تحدد جاذبية المستثمرين الأجانب الرقميين هي نفسها التي تحدد القدرة على توليد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الرقمي الصادر. و أحد التفسيرات المحتملة هو أن البلدان تتبع مسار التطوير الرقمي الذي يقوم فيه البلد أولاً بتطوير العوامل التي تجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الرقمي الوارد (الموارد البشرية، البنية التحتية الرقمية الجيدة)، وفي مرحلة لاحقة بعد نضوج هذا الاستثمار تأتي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الرقمي الصادر.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الجدول رقم (13.3): أفضل 20 اقتصاد مصدر لتدفقات لاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة الرقمية خلال الفترة 2013-2017 (بالمليون دولار أمريكي).

الرتبة	البلد	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الرقمي الصادر	النسبة الإجمالية
1	الولايات المتحدة الأمريكية	157976	25
2	اليابان	142285	23
3	ألمانيا	48277	8
4	الصين	48037	8
5	هولندا	43720	7
6	فرنسا	42207	7
7	المملكة المتحدة	30537	5
8	كندا	20347	3
9	كوريا الجنوبية	13920	2
10	ايرلندا	10963	2
11	استراليا	8555	1
12	سويسرا	5864	1
13	تايوان	5406	1
14	جنوب أفريقيا	4991	1
15	السويد	4118	1
16	هونغ كونغ	3605	1
17	الدنمارك	3509	1
18	الهند	2828	0
19	الكيان الصهيوني	2713	0
20	سلطنة عمان	2195	0
	بقية دول العالم	20437	3
	الإجمالي	621857	100

Source: V. M. Gestrin & J. Staudt (2018) The digital economy, multinational enterprises and international investment policy, OECD, Paris, P. 14.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الجدول رقم (14.3): أفضل 20 اقتصاد مضيف لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الرقمية خلال الفترة 2013-2017 (بالمليون دولار أمريكي).

الرتبة	البلد	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الرقمي الوارد	النسبة الإجمالية
1	الولايات المتحدة الأمريكية	174658	28
2	المملكة المتحدة	130343	21
3	هولندا	36636	6
4	الصين	34121	5
5	ألمانيا	28735	5
6	الكيان الصهيوني	23732	4
7	الهند	18620	3
8	اليابان	17611	3
9	سنغافورة	14297	2
10	فرنسا	13970	2
11	فنلندا	13019	2
12	السويد	12474	2
13	النمسا	10486	2
14	كندا	10241	2
15	سويسرا	8626	1
16	إيطاليا	8151	1
17	تايوان	7979	1
18	أستراليا	5623	1
19	هونغ كونغ	5038	1
20	بيرو	4347	1
	بقية دول العالم	41978	7
	الإجمالي	620685	100

Source: V. M. Gestrin & J. Staudt (2018) The digital economy, multinational enterprises and international investment policy, OECD, Paris, P. 14.

لم يحدث الاقتصاد الرقمي بعد تغييرات كبيرة في نظام الاستثمار الدولي أو في الطرق التي تبني بها معظم الشركات متعددة الجنسيات عملياتها الدولية، ويستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في لعب دور مهم للشركات خارج الاقتصاد الرقمي كوسيلة للتوسع الدولي. ومع ذلك تشير البيانات الحديثة إلى زيادة حادة في عمليات الاستحواد عبر الحدود لأصول الشركات الرقمية من قبل شركات خارج الاقتصاد الرقمي اعتبارًا من عام 2016. ويمكن لنظام الاستثمار الدولي أن ينطوي على الأقل على ثلاثة تداعيات وهي:

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

أولاً: يكن أن تصبح الشركات متعددة الجنسيات غير الرقمية قنوات متزايدة الأهمية عبر الحدود للبيانات والتقنيات الرقمية، مثلما كانت في الماضي بمثابة قنوات مهمة عبر الحدود للسلع والخدمات، التدفقات المالية والتقنيات الأكثر تقليدية.

ثانياً: ستصبح البنية التحتية الرقمية مثل الاتصالات عبر الحدود وسعة التخزين الرقمية عاملاً محددًا مهماً بشكل متزايد لقرارات الشركات متعددة الجنسيات لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر وجهود الحكومات لتعزيز وتيسير الاستثمار.

ثالثاً: ستؤثر السياسات المتعلقة بجمع، تخزين واستخدام البيانات الرقمية بشكل متزايد في الطرق التي تنظم بها الشركات متعددة الجنسيات كثيفة الرقمنة شبكات إنتاجها الدولية والأنماط التي تختارها (يعني الاستثمار الأجنبي المباشر أو الترخيص) للمشاركة في الأسواق الأجنبية¹.

2- ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية:

1-2- الأزمة المالية العالمية 2008 (أزمة الرهن العقاري) والاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير الأزمة المالية إلى عدم الوساطة المالية السريعة بسبب الذعر المالي، و من بين الأزمات العالمية التي هزت العالم الأزمة المكسيكية (1994-1995)، وقد زاد من انزعاج العالم من الأزمة الآسيوية 1997 التي انتشرت إلى روسيا والبرازيل 1998، غير أن الأزمة التي اندلعت حديثاً مع أزمة الرهن العقاري في عام 2007 وما أعقبها من إخفاق في معاهد مالية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المناطق، تطورت أزمة 2008 بسرعة لتصبح أزمة مالية عالمية وانكماشاً وتراجعا في التجارة الدولية، وهي أكثر خطورة من سابقتها حسب الخبراء حيث اعتبرت من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي واجهها النظام الرأسمالي منذ أزمة الكساد في الثلاثينيات².

إن جوهر الأزمة المالية العالمية 2008 يرجع إلى عملية شراء العائلات الأمريكية للمنازل عوض استئجارها، وقد حملت القيادة السياسية الأمريكية شعاراً بتوفير منزل لكل مواطن مما شجع على انتشار المكاتب العقارية والبنوك الاستثمارية في المحال العقاري. ونظراً لأن أسعار العقارات في ارتفاع مستمر مما دفع بالأسر الأمريكية إلى تملك هذه المنازل ورهنها في مقابل الحصول على قروض من البنوك لإنفاقها لشراء

¹ V. M. Gestrin & J. Staudt (2018) The digital economy, multinational enterprises and international investment policy. OECD, Paris, PP. 8-16.

² A. K. Karmakar (2014) Contagious Financial Crises in The Recent Past and Their Implication For India. Analytical Issues in Trade. Development and Finance, PP. 499-533.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

منازل، ولقد شجع الازدهار الكبير الذي عرفته سوق العقارات الأمريكية في الفترة 2001-2006 البنوك على منح القروض العقارية إذ بلغت 700 مليار دولار أمريكي. وبسبب زيادة الطلب على القروض ارتفعت أسعار الفائدة مما أدى إلى زيادة الأقساط الشهرية، وأصبح المقترض عاجزا عن الوفاء ولاسترجاع البنك لأمواله يتم رهن المنزل، ومع تكرار ذلك مع العديد من المقترضين انهارت أسعار العقارات وبالتالي عجزت البنوك عن تحصيل مستحقاتها، وتوالت حالات الإفلاس مما أدى إلى اندلاع أزمة مالية. وفي منتصف شهر سبتمبر 2008 أعلن بنك ليمان براذرز وهو رابع أكبر بنك استثماري أمريكي عن إفلاسه بعدما شهد خسائر مالية ضخمة بلغت 4 مليار دولار أمريكي، كما أصيبت المؤسسات المالية الأمريكية والعالمية بصدمة عنيفة أعقبها تراجع كبير في مؤشرات البورصات الكبرى، وقد جاءت هذه الأزمة في ظل الانفتاح الاقتصادي وظهور بؤادر العولمة المالية مما ساعد على انتشار هذه الأزمة في باقي دول العالم لتصبح أزمة مالية عالمية¹. وترجع أهم أسباب هذه الأزمة إلى التوسع في منح القروض عالية المخاطر²، ارتفاع حالات التخلف عن السداد على الرهونات العقارية، تسنيد الديون العقارية وبيعها في الأسواق المالية³، ضعف الرقابة على المؤسسات المالية⁴، وتصنيف وكالات التصنيف الائتماني السندات العقارية تصنيف مرتفع الأمان⁵.

ووفقا لصندوق النقد الدولي انخفض إجمالي الناتج العالمي عام 2009 بنسبة 1.3% عند قياسه من حيث تعادل القوة الشرائية (PPP)، بينما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5% من حيث تعادل القوة الشرائية، وبشكل عام تضايقت الاقتصاديات المتقدمة بشكل كبير، ووجد نمو سلب في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ذات الدخل المتوسط، وهذه البلدان عوقبت بشكل كبير لعدم تعلم الدروس في التسعينيات وتسببت في عجز كبير في الحساب الجاري، في حين أن النتيجة المباشرة للأزمة في البلدان الصاعدة والنامية كان هناك انخفاضا حادا في قيمة عملاتها مقابل الدولار مع نمو اقتصادي متواضع بنسبة 1.6%⁶.

ناصر مراد (2009) الأزمة المالية: الأسباب، الآثار وسياسات مواجهتها. الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و
الحكومة المالية يومي 20 و 21 أكتوبر، سطيف-الجزائر، ص. 4.

ساعد مرابط (2009) الأزمة المالية العالمية: الجذور والتداعيات. الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة
المالية يومي 20 و 21 أكتوبر، سطيف-الجزائر، ص. 10.

صباغ رفيقة (2014) الأزمات المالية وأثرها على الدول النامية: دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس
التعاون الخليجي. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، خصص: تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، ص. 108-109.

⁴ ناصر مراد (2009)، مرجع سابق، ص. 5.

⁵ ساعد مرابط (2009)، مرجع سابق، ص. 12.

⁶ A. K. Karmakar, D. Mukhopadhyay (2011) Global Financial Meltdown and The Indian Economy. Modern Indian Economy, Deep and Deep Publication, NewDelhi, PP. 310-330.

كما زادت الأزمة المالية العالمية إلى ظهور اختلالات مالية إقليمية في منطقة اليورو (أزمة منطقة اليورو 2010-2011) إلى حدوث أزمة ديون سيادية لبعض أعضاء منطقة العملة الموحدة مثل: أيسلندا، أيرلندا، اليونان، البرتغال، إسبانيا وإيطاليا. وخلال النصف الثاني من 2011 بدأت الأزمة في منطقة اليورو تؤثر سلبا على الاقتصاديات الرئيسية هناك، وأدت إلى إضعاف ثقة المستثمرين من خلال قنوات نقل العدوى والمساهمة في عدم اليقين في الانتعاش الاقتصادي العالمي، حيث ظلت البطالة مرتفعة وقد سجلت إسبانيا أعلى معدل بطالة بين الدول الأوروبية ب 21.7%¹.

قد أحدثت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت في عام 2008 أثرا بالغا على سيناريو الاستثمار الدولي، وقد أضعف قدرة الشركات على الاستثمار بسبب انخفاض فرص الوصول إلى الموارد المالية سواء داخليا أو خارجيا، وتأثر ميلها إلى الاستثمار تأثيرا شديدا بتوقعات النمو المتقلص والمخاطر المتزايدة، وبدأت هذه الأزمة في العالم المتقدم وانتشرت بسرعة إلى الاقتصاديات النامية والانتقالية، وكان هناك تباين كبير في أثرها الاقتصادي حسب المنطقة والبلد. وأظهرت تقديرات UNCTAD أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عانت في الثلث الأول من 2008 تقلص في كثير من البلدان المتقدمة، وذلك أساسا نتيجة للمشاكل التي طال أمدها وتعمقها والتي تؤثر على المؤسسات المالية وأزمة السيولة في الأسواق المالية، وكان الانخفاض في التدفقات كبيرا بصفة خاصة في بلدان مثل: فنلندا، ألمانيا، المجر، إيطاليا والمملكة المتحدة، ومع ذلك لا يزال هناك بعض التفاؤل لأن الأزمة المالية و الفترة الاقتصادية الصعبة الوشيكة قد تهيئان فرص جديدة للشركات لشراء أصول الصفقة، مما يمكن أن يساعد على تعزيز عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود. أما فيما يخص الاقتصاديات النامية والانتقالية فقد أشارت التقديرات الأولية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت أكثر مرونة رغم نقل الأثر الأسوأ للأزمة الاقتصادية العالمية لهذه البلدان، ووفقا لأخبار الاستثمار لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2009)، في عام 2008 استمر الاستثمار الدولي في العديد من الاقتصاديات الناشئة، فعلى سبيل المثال، زادت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود في أكبر الاقتصاديات الناشئة (البرازيل، روسيا، الهند، إندونيسيا، الصين وجنوب أفريقيا) بنسبة 5%، في حين انخفضت بنسبة 26% في بلدان مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وأدى استمرار تدهور الوضع الاقتصادي العالمي في عام 2012 ولاسيما تعميق الأزمة في منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة إلى إضعاف المبادرات الاستثمارية للمستثمرين عبر الحدود، وكان القطاع الرئيسي هو الأكثر تضررا من حيث القيمة النسبية سواء في المشاريع الجديدة أو في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، مما يشكل انكماشا كبيرا في البلدان النامية. وقد عانى قطاع التصنيع

¹ A. K. Karmakar (2014) Op, Cit.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

من أكبر انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما في شكل مشاريع جديدة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية و الانتقالية، غير أن قطاع الخدمات اتضح أنه الأقل تضررا حيث تمكنت قطاعات الأعمال، النقل، التخزين، الاتصالات من الحفاظ على حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما سجل قطاع البناء في 2008 زيادة في قيمة وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يدل على أن الشركات الدولية لا تزال تسعى إلى الفرص النشطة لتوسيع أنشطتها الخدمية خاصة في البلدان النامية¹.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بأنها أكثر مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر جاذبية في العالم حيث تعتبر البيئة المناسبة لدى المستثمرين الأجانب، حيث تعتبر الولايات المتحدة الوجهة الرائدة للاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمر الرئيسي في الاقتصاديات الأخرى، وتستقطب الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين اقتصاديات العالم، ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية مساهمة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي و العمالة. و خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 و التي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مصدر هذه الأزمة، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 50% من 306 مليار دولار أمريكي إلى 153 مليار دولار أمريكي، و قد أثرت هذه النكسة في الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا خاصا على عمليات الاندماج والاستحواذ، حيث انخفض مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أمريكا سنة 2008 بنسبة 30% أي من 3551 مليار دولار أمريكي إلى 2486 مليار دولار أمريكي.

إن مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي هائلة، حيث أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الخارج قد تفوق أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين عامي 2002 و 2011 مما يشير إلى أن الأسهم الأمريكية في الخارج تتجاوز الأسهم الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية، و خلال الأزمة المالية 2008 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي بالخارج بنسبة 32% من 394 مليار دولار أمريكي إلى 308 مليار دولار أمريكي، و في عام 2009 إلى 267 مليار دولار أمريكي.

ورغم هذا قام صناع السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على المناخ الملائم للأعمال والاستثمار، و التعامل بفعالية مع الأزمة المالية و أثارها الاقتصادية، فضلا عن الاستفادة من المساهمات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الناتج و العمالة، و من أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر أبرمت

¹ UNCTAD (2013) The World Investment Report :Global Value Chains : Investment And Trade For Development, United Nations, NewYork, P. 7.

الولايات المتحدة الأمريكية عددا من اتفاقيات الاستثمار الدولية بما في ذلك معاهدات الاستثمار الثنائية (BITs) ، ومعاهدات الازدواج الضريبي¹ (DTTs).

2-2- الأزمة النفطية 2014 والاستثمار الأجنبي المباشر:

أثارت التغيرات في أسعار النفط العالمية قلقا كبيرا لدى صانعي السياسات و المشاركين في السوق نظرا لتأثيرها الحاسم على الاقتصاد². انخفض سعر النفط أكثر من النصف في أقل من خمسة أشهر منذ بداية عام 2014، بعد خمس سنوات من الاستقرار تقريبا، حيث انخفض سعر برميل النفط الخام من ما يفوق 100 دولار أمريكي في سبتمبر 2014 إلى ما دون 46 دولار في يناير 2015، وهناك عدة أسباب لهذا الانخفاض السريع خاصة فيما يتعلق بظروف العرض و الطلب و التوقعات في سوق النفط و التي تعرف بالأسباب التقليدية، إضافة إلى عوامل أخرى اقتصادية و غير اقتصادية، كان أولها دور جانب العرض والإمدادات الجديدة للنفط³، دور جانب الطلب⁴، و السبب الأخير يتثل في جانب السياسة النقدية⁵.

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا في تلك الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على النفط، بسبب انخفاض هذه المادة في الأسواق العالمية بعد النصف الثاني من عام 2014، مما انعكس سلبا على إنتاج الشركات متعددة الجنسيات في هذا المجال، و تعتبر البلدان النامية و الأقل نموا الأكثر تضررا من انهيار أسعار النفط.

بالنسبة لبلدان أفريقيا، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى قيمة سلبية قدرها 587 مليون دولار عام 2015، أي بانخفاض قدره 139%. و انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في نيجيريا أكبر اقتصاد في بلدان غرب أفريقيا من 4.7 مليار دولار أمريكي عام 2014 إلى 3.1 مليار دولار أمريكي عام 2015 بسبب انهيار أسعار النفط و تراجع العملة المحلية، و بعض التأخرات في مشاريع النفط البحرية و الذي كلفها ملايين الدولارات من قبل شركة Royal Dutch Shell. كما تأثر الاقتصاد الأنغولي هو الآخر بشدة من جراء هذا الانخفاض حيث يمثل النفط حوالي 52%.

¹ L. Kormeki (2013) **Performance of Inward and Outward Foreign Direct Investment During Financial Crises**. Management Issues in Finance and Banking, PP. 21-50.

² M. I. Elian, K. M. Kisswani (2017) **Oil Price Changes and Stock Market Returns : Cointegration Evidence From Emerging Market**. Economic Change and Restructuring, PP. 1-21.

³ N. Yoshino, F. T. Hesary (2016) **Introductory Remarks : What's Behind The Recent Oil Price Drop ?** Monetary Policy and The Oil Market, PP. 1-5.

⁴ Energy Information Administration (EIA) 2015. This Week in Petroleum, 28 January.

⁵ N. Yoshino, F. Taghizadeh-Hesay (2014) **Monetary Policies and Oil Price Fluctuations Following The Subprime Mortgage Crisis**. International Journal Of Monetary Economics and Finance, Vol. 27, No. 3, PP, 157-174.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

من عائدات الحكومة و95% من عائدات التصدير إضافة إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع التضخم. كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى موزمبيق بنسبة 24% عام 2015 لتصل إلى 3.7 مليار دولار أمريكي بسبب انهيار أسعار الغاز.

في بلدان آسيا تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خاصة في بلدان غرب آسيا المنتجة للنفط جراء الأزمة النفطية 2014. في البحرين انخفضت التدفقات من 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 1.5 مليار دولار أمريكي بشكل سلبي مما يعني سحب معظم الاستثمارات الأجنبية، و كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مستقرة عند 11 مليار دولار أمريكي في الإمارات العربية المتحدة، 8 دولار أمريكي في العربية السعودية و 1 دولار أمريكي في قطر، و انخفضت التدفقات الواردة في العراق الكويت من 4.78 و 0.95 مليار دولار عام 2014 إلى 3.46 و 0.29 مليار دولار عام 2015، أي بانخفاض قدره 27% و 69% على التوالي.

في بلدان أمريكا اللاتينية و الكاريبي، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2015 بسبب انخفاض التدفقات في قطاع الطاقة، حيث انخفضت التدفقات في كولومبيا بنسبة 26% سنة 2015، و بالمثل تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بوليفيا بنسبة 22% بسبب انخفاض الاستثمار في قطاع المحروقات وانخفاض أسعار التصدير، في المقابل ارتفعت التدفقات في الاكوادور ب 37% رغم انخفاض الاستثمارات الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إلى النصف و ذلك راجع إلى زيادة الاستثمار في قطاع الخدمات و التصنيع. ساهم تباطؤ أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في مجال الطاقة إلى انخفاض ب 35% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترينيداد و طوباغو، أين تسيطر أكثر من 80% من خزونات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على التعدين و النفط. و على صعيد آخر انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الشمالية و نخص بالذكر كندا، حيث سجلت انخفاضا قدره 17% سنة 2015 لتصل قيمة الاستثمارات إلى 49 مليار دولار، حيث تركزت نسبة هذا الانخفاض قطاع الطاقة و التعدين ب 60%.

على صعيد البلدان الأوروبية و التي تمر بمرحلة انتقالية فقد أثرت الأزمة النفطية 2014 على معظم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة في هذه البلدان. حيث سجلت روسيا الاتحادية انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر قدره 66% عام 2015 عند مستوى 9.8 مليار دولار أمريكي و ذلك في ظل انهيار أسعار النفط، حيث قامت إحدى أكبر الشركات الأمريكية الناشطة في صناعة النفط و الغاز (ConocoPhillips) في روسيا بسحب استثماراتها بالكامل من البلد عن طريق بيع حصتها من المشاريع المشتركة، وهذا القرار راجع

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

إلى التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب في قطاع الطاقة في البلاد بسبب تراجع أسعار النفط. وكان أيضا للاقتصاديات الأوروبية الأخرى المعتمدة على الطاقة آثارا سلبية لانخفاض أسعار النفط، حيث انهارت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كازخستان إلى النصف عام 2015 لتصل إلى 4 مليار دولار أمريكي، بسبب قيام الشركات متعددة الجنسيات بتجميد أنشطتها في مجال النفط والغاز¹.

3-2- الاستثمار الأجنبي المباشر والBREXIT:

أثار استفتاء جوان 2016 وقرار مواطني المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي موجات صدمة عبر أوروبا وفرضت عددًا من المخاطر الاقتصادية على بريطانيا، وإن حالة عدم اليقين الناتجة عن هذا الحدث ومجموعة واسعة من إمكانيات إجراءات الخروج بحد ذاتها ستعكس انعكاساتها كصدمات اقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي، وخاصة فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وهو الأمر القائم على فرضية أن المملكة المتحدة ستكون وجهة أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي².

أظهرت بعض الأدبيات أن كل انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة سيؤثر على اقتصادها عبر عدة قنوات، حيث تكون هذه الآثار على العمالة والأجور في الأجل القصير³، التغييرات في تراكم رأس المال على المدى المتوسط⁴، والتغييرات في معدل النمو التكنولوجي على المدى الطويل⁵. وسوف يترجم انخفاض هذه العناصر إلى أحد العوامل الرئيسية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر أي الناتج المحلي الإجمالي، وهو الانخفاض الذي سيؤدي إلى خسارة إضافية لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق. و سيؤثر انخفاض رأس المال بشكل رئيسي على القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد، كما أن انخفاض معدلات النمو التكنولوجي ورأس المال البشري سيتترجم إلى انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول استراتيجية.

تمثل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة المتحدة اتجاهًا غير متوازن يرتبط بالصدمات الاقتصادية العالمية التي ظهرت في أوائل سنة 2000، والأزمة المالية العالمية التي بدأت أواخر

¹ UNCTAD (2016) **World Investment Report 2016**. Geneva, United Nations, PP. 40-80.

² M.Tomasz (2018) **Trade Openness and FDI in the UK After Brexit**. Brexit and the Consequences for International Competitiveness pp 183-203.

³ B. S. Javorcik (2015) **Does FDI Bring Good Jobs to Host Countries?** World Bank Research Observer. Vol. 30, No. 1, PP. 74-94.

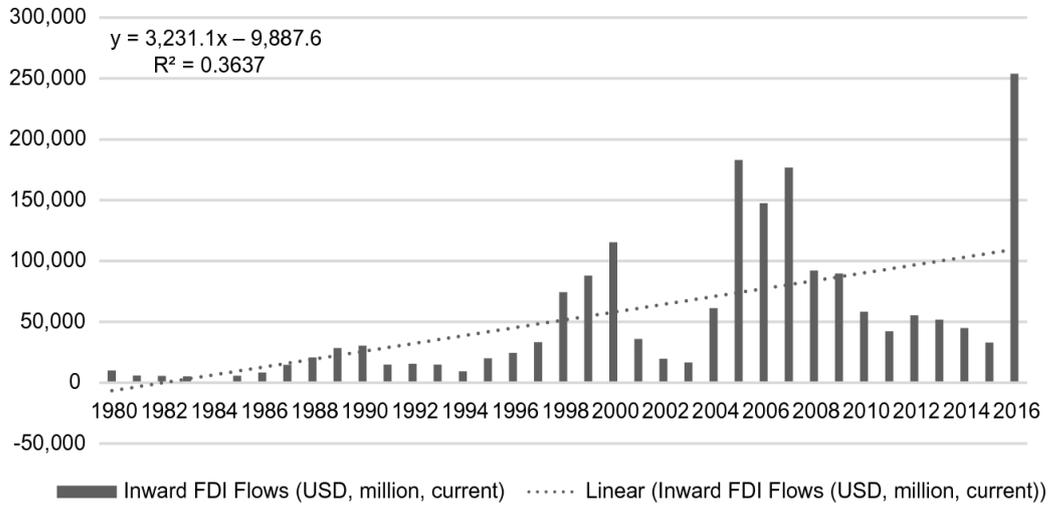
⁴ K. Pilbeam, N. Oboleviciute (2012) **Does Foreign Direct Investment Crowd In or Crowd Out Domestic Investment? Evidence from the European Union**. The Journal of Economic Asymmetries, Vol. 9, No. 1, PP. 89-104.

⁵ D. Temiz, A. Gökmen (2014) **FDI Inflow as an International Business Operation by MNCs and Economic Growth: An Empirical Study on Turkey**. International Business Review, Vol. 23, No. 1, PP. 145-154.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى أوروبا (الشكل رقم (3.3)). لذلك من الممكن أن نذكر فرضية مفادها أن صدمة اقتصادية سلبية في شكل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سوف يلاحظ انعكاساتها في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة المتحدة، وتأتي المفاجأة في القيمة الكبيرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة عام 2016 ب 253825.77 مليون دولار أمريكي، و يمتلك رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اتجاهها إيجابيا الذي يبدو أنه يغير ذروته في عام 2014 ب 1628518.6 مليون دولار أمريكي. (الشكل رقم (4.3)).

الشكل رقم (3.3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة خلال الفترة 1980-2016 (بالمليون دولار أمريكي).

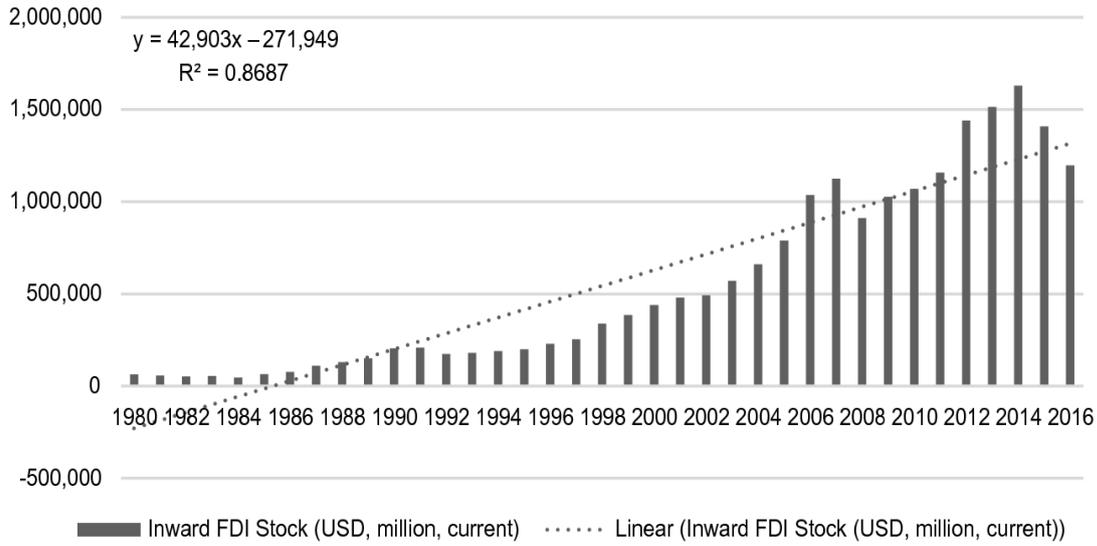


Source : UNCTAD (2017) <http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>? PP. 5-27.

20/11/2017.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الشكل رقم (4.3): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة خلال الفترة 1980-2016 (بالمليون دولار أمريكي).

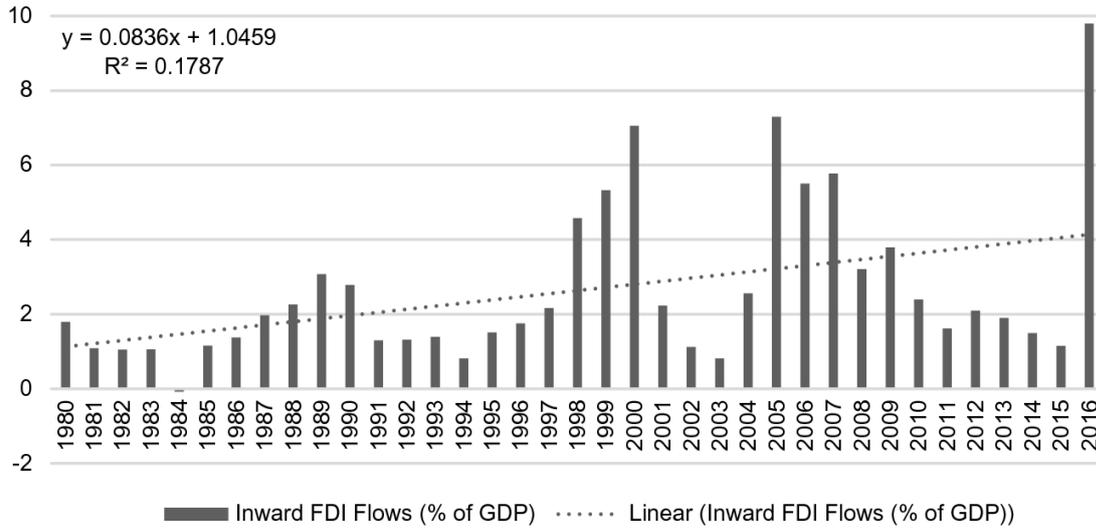


Source : UNCTAD (2017) <http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>? PP. 5-27.
20/11/2017.

و يمكن الوصول إلى استنتاجات مماثلة عند النظر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و إلى المخزون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، كما هو عليه (الشكل رقم (5.3))، حيث تتأثر البيانات المتعلقة بالتدفقات بشكل معنوي بقيمة عام 2016 ، والتي تقابل 9.79 % في حين أن المتوسط للفترة 1980 - 2016 هو 2.43 % بالقرب من الإجمالي العالمي البالغ 2.29 % . انخفضت قيمة أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة منذ عام 2013 (55.62%) وبلغت 46.15% في عام 2016 ، أعلى من الإجمالي العالمي البالغ 35.07% . لذلك يمكن الاستنتاج بأن الاستثمار الأجنبي المباشر كحجر أساس أكثر أهمية في المملكة المتحدة على ما هو في العالم في المتوسط. (الشكل رقم (6.3))

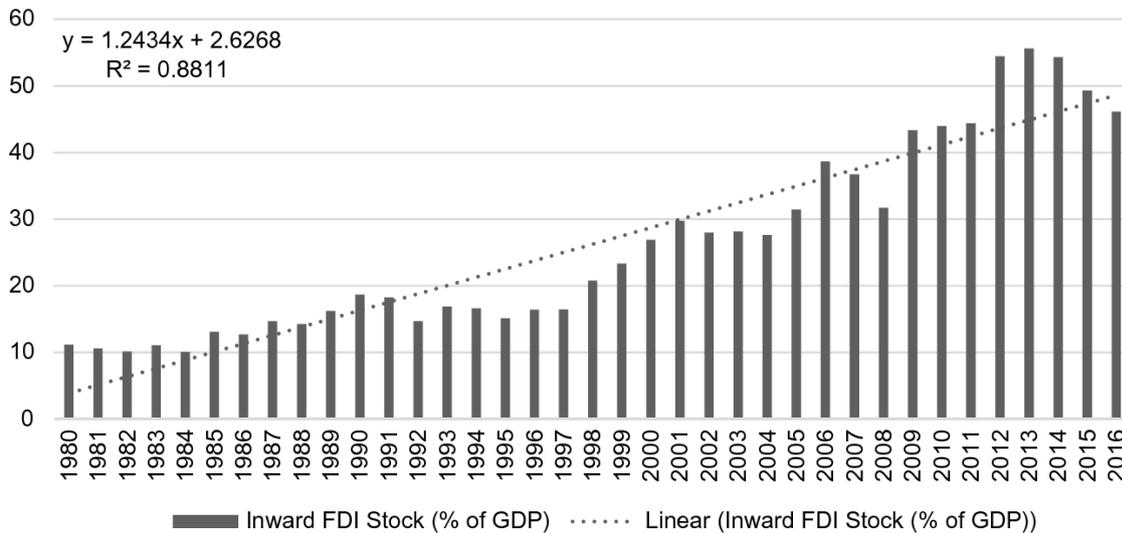
الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الشكل رقم (5.3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2016.



Source : UNCTAD (2017) <http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?> PP. 5-27. 20/11/2017.

الشكل رقم (6.3): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2016.

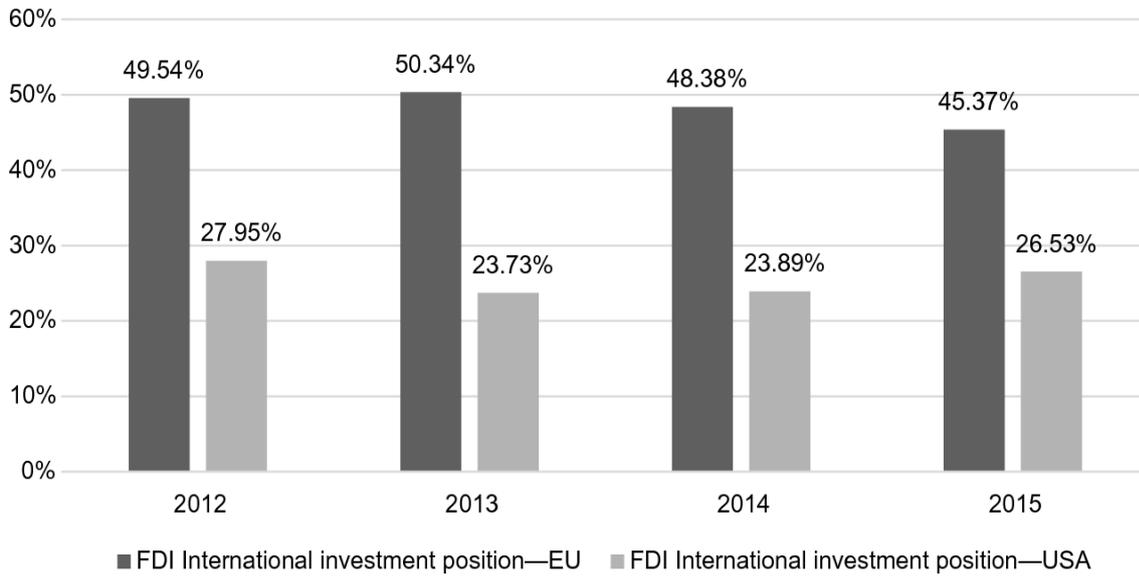


Source : UNCTAD (2017) <http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?> PP. 5-27. 20/11/2017.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

من خلال تحليل مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة للفترة 2012-2015 (الشكل رقم (7.3))، يمكن ملاحظة أن ما يقارب نصف رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة يأتي من دول الاتحاد الأوروبي (45.37% في عام 2015)، لذلك تعتمد المملكة المتحدة بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر. و يأخذ بعين الاعتبار أن ثاني أكبر مصدر لمخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمثل حوالي ربع النشاط المقاس (26.53% في عام 2015). وتعتبر أهمية الاتحاد الأوروبي كمصدر لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر تتضاءل إلى حد ما عند دراسة التدفقات بينما تزداد أهمية الولايات المتحدة الأمريكية (الشكل رقم (8.3)).

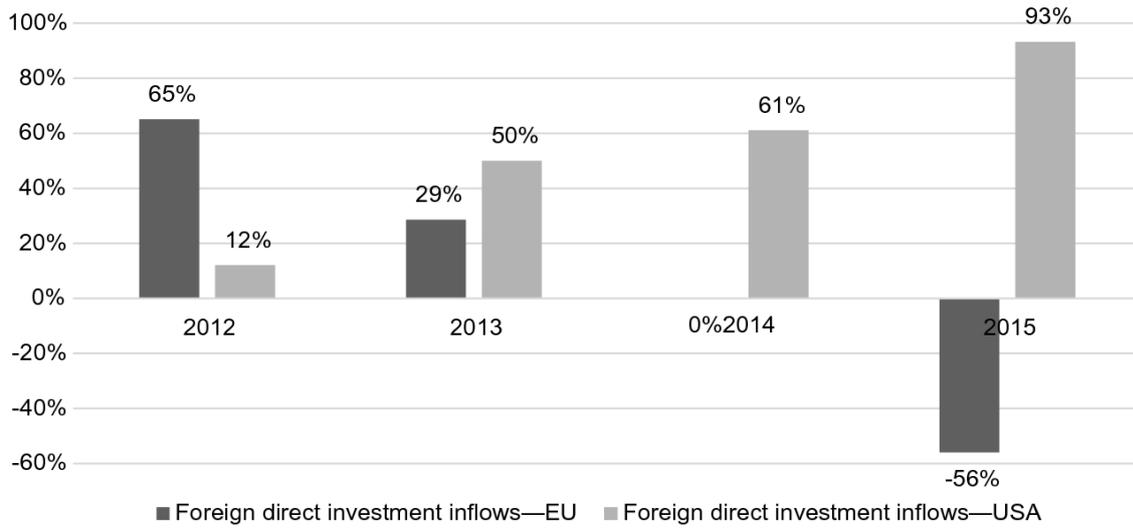
الشكل رقم (7.3): أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي في المملكة المتحدة حسب المصدر (نسبة مئوية).



Source :

<https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/balanceofpayments/bulletins/foreigndirectinvestmentinvolvingukcompanies/2015.01/25/2018>.

الشكل رقم (8.3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي في المملكة المتحدة حسب المصدر (نسبة مئوية).



Source :

<https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/balanceofpayments/bulletins/foreigndirectinvestmentinvolvingukcompanies/2015.01/25/2018>.

وقد أظهر تحليل البيانات هذا أنه على الرغم من أن المملكة المتحدة تمثل وجهة عالمية هامة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن جاذبيتها النسبية قد أخذت في الانخفاض، وبالنظر إلى أن حوالي نصف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة يأتي من الاتحاد الأوروبي، فإنه من الممكن جدا القول بأن مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي سيكون لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وبالتالي على اقتصادها. وكما تم ذكره سابقا يمكن أن يكون لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تأثير إيجابي أو سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ولتحليل الصدمة يتم تقديم بعض الأدلة التجريبية على ذلك¹.

هناك أدلة مباشرة قليلة نسبيا تتعلق بالأثر القابل للقياس لعضوية الاتحاد الأوروبي على الاستثمار الأجنبي المباشر والواقع أن كثير من الدراسات الاقتصادية التي أعدت لتقييم الأثر المحتمل الناجم عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، قد استخدمت إما تقديرات قد أجريت في دراسات سابقة، أو أنها قد جمعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع آثار تجارية². ومن الطرق التي سعت فيها الدراسات الاقتصادية إلى تقدير الأثر المحتمل لعضوية الاتحاد الأوروبي على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الناتج

¹ S. Dhingra, G. Ottaviano, T. Sampson, J. Van Reene (2016) **The Impact of Brexit on Foreign Investment in the UK**. BREXIT 2016 Policy Analysis from the Centre for Economic Performance (pp. 24–33). London: Centre for Economic Performance, London School of Economics and Political Science.

² C. Emmerson, P. Johnson, I. Mitchel, D. Phillips (2016) **Brexit and The UK Public Finances (IFS Report 116)**. Institute For Fiscal Studies, London, PP. 32-34.

المحلي الإجمالي كان استخدام نمذجة الجاذبية (Gravity Model))، و تسعى هذه الطريقة إلى عزل الأثر الناشئ عن العلاقات التجارية المختلفة عن طريق التحكم في آثار المتغيرات التفسيرية الأخرى مثل المسافة، العلاقات التجارية جنبا إلى جنب مع حجم المعنية في كل من الناتج المحلي الإجمالي و السكان، و باستخدام هذه الطريقة تم توليد تقديرات مختلفة لتأثير عضوية الاتحاد الأوروبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وجد (Brenton et al (1999) آثار غير محدودة فقط بالنسبة لمعظم الدول في نموذجها، في حين وجد² (Straathof et al (2008) أن عضوية الاتحاد الأوروبي زادت من تدفقات الاستثمار الوارد إلى هولندا بنسبة 18% مقارنة ب 17% لباقي دول الاتحاد الأوروبي. وقد أنتج (Bruno et al (2016) مجموعة من الآثار الإيجابية المقدرة لعضوية الاتحاد الأوروبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة، حيث تراوحت بين 14 و 38% اعتمادا على تقنيات الاقتصاد القياسي³. منظمة (OECD (2016) رسمت تقديرات متعددة للانخفاض المتوقع في الاستثمار الأجنبي المباشر في نماذجها المختلفة، وهي تراوح ما بين 10 و 45% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. و أنتج NIESR مجموعة من التنبؤات اعتمادا على نوع العلاقات التجارية لما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المشكلة بين المملكة المتحدة و الاتحاد الأوروبي، و تراوحت هذه النسبة بين 9.7% في حالة انضمام المملكة المتحدة إلى المنظمة الاقتصادية الأوروبية و 17.1% إذا اتبعت النموذج السويسري للتفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (Bilateral FTAs)، و 23.7% في حالة الرد على القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية⁴ (WTO). ويرى (Erkan et al (2018)⁵ أنه بحلول 2030 فإن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يقلل نمو الناتج المحلي الإجمالي التراكمي بنسبة 18% مقارنة إذا ما استمرت بريطانيا في الاتحاد الأوروبي. كما تم العثور على آثار سلبية باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الكلي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

و ساهم (Welfens & Baier⁶ (2018) في تقديم نظرة جديدة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الصناعية الرائدة التي يقدم أساسا مفيدا لتقييم بعض الآثار المحتملة الناتجة عن مغادرة المملكة

¹ P. Brenton, F. Di Mauro, M. Lucke (1999) **Economic Integration and Foreign Direct Investment : An Empirical Analysis of Foreign Investment in EU and in Central and Eastern Europe.** Emprica, Vol. 26, No. 2, PP. 95-121.

² S. Stroathof, G. J. Linders, A. Lejour, J. Mohlmann (2008) **The Internal Market and The Dutch Economy : Implications and Economic Growth.** CPG Netherlands Document, No. 168.

³ R. Bruno, N. Campos, S. Estrin (2016) **Gravitating Towards Europe : An Econometric Analysis of The Foreign Direct Investment Effects Of EU Membership.** The Impact of Brexit On Foreign Direct Investment in UK, P. 9.

⁴ M. Ebell, J. Wauen (2016) **The Long-Term Economic Impact of Leaving The EU.** National Institute Economic Review, Vol. 236, No. 1, PP. 121-138.

⁵ H. Erken, R. Hayat, C. Prins, M. Heijmerikx & I. de Vreede (2018) **Measuring the permanent costs of Brexit.** National Institute Economic Review, Vol. 244, No. 1, PP. 46-55.

⁶ P. J. J. Welfens & F. J. Baier (2018) **BREXIT and Foreign Direct Investment: Key Issues and New Empirical Findings.** International Journal of Financial Studies, Vol. 6, No. 2, PP. 1-21.

المتحدة من الاتحاد الأوروبي باستخدام نموذج الجاذبية، الذي يسمح بدراسة حالة الـ BREXIT و الدور الواسع لعضوية الاتحاد الأوروبي و المتغيرات الأخرى، خلال الفترة 1985-2012 لمجموعة بيانات تحتوي على 34 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. و توصلوا في الأخير إلى أنه في حالة خروج المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي فإنها ستفقد حوالي نصف تدفقاتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بلدان أوروبية أخرى على المدى الطويل (على مدى عشرين سنة تقريبا). كما ناقش¹ Dhingra et al (2018) العواقب التي قد تواجه المملكة المتحدة بعد خروجها من عضوية الاتحاد الأوروبي على مستويات التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر، و توصلوا إلى أن الاقتصاد البريطاني من المحتمل أن يشهد ركوضا جراء انخفاض الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم التراجع سيعتمد على طبيعة العلاقات الاقتصادية لما بعد BREXIT و بقية العالم، و كيف تتعامل مع المفاوضات التجارية المستقبلية.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

أظهرت العديد من الدراسات التجريبية على مدار العقود الماضية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بشكل إيجابي في تحسين أداء اقتصاديات الدول المضيفة له. فللاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المزايا والفوائد كتعزيز النمو الاقتصادي، تحفيز الاستثمار المحلي من خلال اعتماد تكنولوجيا جديدة والمشاركة في توفير البنية التحتية مما قد يزيد من ربحية الشركات المحلية، تحسين القدرة التصديرية للصادرات المحلية ولاسيما الصادرات كثيفة التكنولوجيا، اكتساب المهارات التكنولوجية والإدارية وأساليب التسيير الحديثة، تنمية رأس المال البشري من خلال التدريب والتعليم، خلق فرص العمل من خلال التوظيف و التأثير على مستويات الأجور.

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي لا تزال موضوع نقاش مكثف من جانب الخبراء الاقتصاديين و صناع السياسات و الوكالات المتعددة الأطراف، و القادة السياسيين.

الفكرة القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو الاقتصادي "فرضية النمو الذي يقوده الاستثمار الأجنبي المباشر" مبررة في نماذج النمو النيوكلاسيكي و نماذج النمو الحديثة (الداخلي)، فنموذج النمو الكلاسيكي الأساسي هو نموذج (1956) Solow و على غرار جميع النماذج النيوكلاسيكية، يعتمد نموذج Solow الذي يتبع دالة Cobb-Douglas للإنتاج على التأكيد أن النمو الاقتصادي طويل الأجل، الزيادة المطردة في الإنتاج الكلي يأتي من تراكم رأس المال و التقدم التكنولوجي. و دور الاستثمار الأجنبي المباشر في

¹ S. Dhingra, G. Ottaviano, V. Rappoport, T. Sampson & C. Thomas (2018) UK Trade and FDI: A Post-Brexit Perspective. Regional Science, Vol. 97, No. 1, PP. 9-24.

النمو الاقتصادي في نظرية النمو الحديثة (نظرية النمو الداخلي) هي أكثر وضوحاً لأنها على خلاف نموذج Solow، فإن نظرية النمو الحديثة تعالج التقدم التكنولوجي وهو قلب النمو الاقتصادي¹، ويعرف تكوين رأس المال في نظرية النمو الحديثة ليشمل الاستثمار في رأس المال البشري والمهارات و نفقات البحث والتطوير ورأس المال المادي، تشير المقترحات النموذجية لهذه النماذج أن الاستثمار الأجنبي المباشر من المرجح أن يعزز النمو الاقتصادي، لأنه يمارس أثراً إيجابياً على تراكم رأس المال من خلال زيادة آثار الاستثمار ويزيد عوامل الإنتاج الكلية للبلدان المضيفة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال نقل ونشر التكنولوجيا، ومن ثم فإنه من خلال التأثير على مستوى تراكم رأس المال وعوامل الإنتاج الكلية يتعين على الاستثمار الأجنبي المباشر أن يزيد من الناتج ومنه يعجل بالنمو الاقتصادي².

فعلى سبيل المثال يشرح (Findlay (1978) في نموذج ديناميكي بسيط سبل نقل التكنولوجيا بين البلدان المتخلفة و المتقدمة و دور الاستثمار الأجنبي المباشر كمحفز للتكنولوجيا، و يرى بأن معدل التقدم التكنولوجي هو دالة متزايدة للفجوة النسبية في التنمية بين البلد الأم و البلد المضيف، و درجة انفتاح البلد المضيف على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقاس بحصة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس المال المحلي، و يشير كذلك إلى أن التحول التكنولوجي يتطلب تأثيراً مظاهراً في البيئة المحلية قبل أن يتسنى نقله إلى الشركات المحلية، و تؤدي الشركات المتعددة الجنسيات دوراً هاماً في هذا الصدد، و كلما كان أثر المظاهرة أكثر وضوحاً زادت تحويل التكنولوجيا إلى القطاع المحلي³.

حاول⁴ (Borensztein et al (1998) اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في 69 بلداً نامياً خلال الفترة 1970-1989 باستخدام بيانات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية، و أكدت نتائجهم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي عندما يحقق البلد المتلقي مستوى معين من رأس المال البشري، و أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قناة لنقل التكنولوجيا التي تساهم في النمو الاقتصادي أكثر من الاستثمار المحلي. و باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) لاختبار آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في 14 دولة بلداً من أفريقيا الشرقية خلال الفترة 1980-2013، أشار⁵ (Zakarias (2016) أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير معنوي موجب على النمو

¹ J. Y. Wang (1990) Growth, Technology Transfer, and The Long Run Theory of International Capital Movements. Journal of International Economics, Vol. 29, No. 3-4), PP. 255-271

² R. E. Lucas (1988) On The mechanics of Economic Development. Journal of Monetary Economics, Vol. 22, No. 1, PP. 3-42.

³ M. Seyoum, R. Wu, J. Lin (2014) Foreign Direct Investment and Economic Growth : The Case of Developing African Economies. Social Indicators Research, Vol. 122, No. 1, PP. 25-64.

⁴ E. Borensztein, J. De Gregorio & J. W. Lee (1998) How does foreign direct investment affect economic growth?. Journal of international Economics, Vol. 45, No. 1, PP. 115-135.

⁵ S. M. Zekarias (2016) The impact of foreign direct investment (FDI) on economic growth in Eastern Africa: Evidence from panel data analysis. Applied Economics and Finance, Vol. 3, No. 1, PP. 145-160.

الاقتصادي في هذه البلدان. و خلال الفترة 1996-2005 اختبر كل من¹ (2010) Anwar & Nguyen العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في فيتنام باستخدام نموذج (GMM) لتقدير النموذج، وتشير النتائج إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها آثار إيجابية و معنوية على النمو الاقتصادي، وبذلك قلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأجنبية و المحلية. وباستخدام نموذج الآثار الثابتة لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في دول آسيا خلال الفترة 1986-2008، أكد² (2011) Tiwari أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز عملية النمو الاقتصادي في دول آسيا.

بالرغم من أهمية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و الأثر الإيجابي بينهما، إلا أن بعض الباحثين وجدوا نتائج غير حاسمة بغياب أثر معنوي بين المتغيرين، كما أدت دراسات قياسية أخرى إلى سلبية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، ففي دراسة³ Temiz & Gokmen (2014) و باستخدام بيانات سنوية من 1992-2007 و طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) اكتشفا العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا، حيث بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، و بالتالي لا يوجد دليل على فرضية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي النمو الاقتصادي. و في دراسة⁴ (2014) Belloumi و التي اختبر فيها العلاقة بين التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1970-2008، حيث أظهرت النتائج التجريبية أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى حاول⁵ (2012) Ahmed اختبار تأثير رأس المال البشري، قوة العمل، رأس المال المادي كمتغيرات متحكممة، الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي على نمو الإنتاجية خلال الفترة 1999-2008 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير، و أشارت نتائجه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم سلبا في عوامل الإنتاجية الكلية، و بالتالي فإنها تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. في

¹ S. Anwar, L. P. Nguyen (2010) Foreign Direct Investment and Economic Growth In Vietnam. Asian Pacific Business Review, Vol. 16, No (1-2), PP. 83-202.

² A. K. Tiwari (2011) Economic Growth and Foreign Direct Investment In Asia : A Panel Data Approach. Economic Analysis and Policy, Vol. 41, No. 2, PP. 173-187.

³ D. Temiz & A. Gokmen (2014) FDI Inflows As An International Business Operation By MNCs And Economic Growth : An Empirical Study On Turkey. International Business Review, Vol. 23, No. 1, PP. 145-154.

⁴ M. Belloumi (2014) The relationship Between Trade, Foreign Direct Investment And Economic Growth in Tunisia : An Application of ARDL Model. Economic Systems. Vol. 38, No. 2, PP. 261-287.

⁵ E. M. Ahmed (2012) Are The Foreign Direct Investment Inflow Spillover Effects On Malaysia's Economic Input Driven ? Economic Modelling, Vol. 29, No. 4, PP. 1498-1504.

باكستان سعى¹ (2013) Saqib et al إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1981-2010، و توصلوا إلى أن الاستثمار الأجنبي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في باكستان خلال هذه الفترة. و في نفس السياق اختبر² (2014) Mazenda أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا باستخدام نمذجة متجه تصحيح الخطأ والتكامل المتزامن ل Johansen (VECM) خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 2002، و أظهرت هذه النتيجة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

يعتبر الاستثمار متغيرا وسيطا هاما بالنسبة للنمو الاقتصادي، و بالتالي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي تناقش على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية، ففي نموذج النمو النيوكلاسيكي يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الاستثمار و/أو كفاءته، و لهذا فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعتمد على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. على غرار النمو، يعتمد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي على عدة عوامل: السياسة الاقتصادية للبلد المحلي، أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتلقاه البلد المضيف و قوة المؤسسة المحلية و وضعيتها المالية، سيكون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي إيجابيا أو سلبي إذا كان للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إحلالي (Substitution) أو تكاملية (Complementary)، و هناك فرضيتين في هذا الصدد، (1) الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الاستثمار المحلي (Crowds in)، (2) الاستثمار الأجنبي المباشر يزاحم الاستثمار المحلي³ (Crowds out).

فوفقا لفرضية التحفيز (Crowding in) يتوقع أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي لأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستؤدي إلى تداعيات إيجابية على الاقتصاد المحلي، و تحدث هذه التداعيات لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يخفض تكاليف اعتماد تكنولوجيات جديدة، مما يعزز بدوره معدل النمو⁴. قد ينتج الاستثمار الأجنبي المباشر تداعيات استثمارية تتجاوز الزيادة المباشرة في مخزون رأس المال من خلال الترابط بين الشركات، و قد يكون لعمل الشركة المتعددة الجنسية تأثير على ربحية الاستثمار

¹ N. Saqib, M. Masnoon & N. Rafique (2013) **Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth of Pakistan.** Advances in Management & Applied Economics, Vol. 3, No. 1, PP. 35-45.

² A. Mazenda (2014) **The Effect Of Foreign Direct Investment On Economic Growth : Evidence From South Africa Mediterranean.** Journal Of Social Sciences, Vol. 5, No. 10, PP. 95-108.

³ P. Sahoo, G. Nataraj, R. K. Dash (2013) **Impact of Foreign Direct Investment and Domestic Investment in South Asia: Time Series and Panel Evidence.** Foreign Direct Investment in South Asia, pp. 241-267.

⁴ E. Borensztein, J. D. Gregorio, J. W. Lee (1998) Op, Cit.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

المحلي، فعلى سبيل المثال، يمكن للمستثمرين الأجانب أن يشاركوا مباشرة في توفير البنية التحتية اللازمة مثل النقل، اللوجستيات والاتصالات، مما يزيد من ربحية الشركات المحلية، وتؤدي الشركات المحلية إلى زيادة الاستثمار المحلي، وعلاوة على ذلك قد توفر الشركات المتعددة الجنسيات فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية من خلال توفير الآلات، التكنولوجيا، التدريب، المهارات الإدارية والتمويل¹. قد يولد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا طلبا على المدخلات المتخصصة، مما يزيد من الإنتاجية الحدية للاستثمارات في تلك المدخلات، فزيادة الإنتاجية تزيد من الأرباح وتحفز على زيادة الاستثمار في البلد المضيف، وعلاوة على ذلك من المرجح أن تكون العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي تكاملية (Complementary) عندما يكون الاستثمار في قطاع مطور من الاقتصاد². ويؤدي عمل الشركات المتعددة الجنسيات إلى زيادة الإيرادات الحكومية، مما يزيد الاستثمار العام وبالتالي الاستثمار المحلي³.

وصنف (2007) Gallagher & Zarsky أربع قنوات لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي، تعمل هذه القنوات من خلال الروابط الخلفية والأمامية، ويحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي من خلال الروابط الخلفية التي تنشأ عن طريق توفير المدخلات للمستثمرين الأجانب من قبل الشركات المحلية، ويمكن تشكيل روابط أمامية عندما توفر الشركات الأجنبية السلع والخدمات للصناعات المحلية لاستخدامها كمدخلات لتعزيز الكفاءة. وقد يحدث التحفيز (Crowding in) نتيجة انتشار المعرفة من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية التي تحصل على التكنولوجيات الجديدة، بالإضافة إلى ذلك فإن الطلب على المدخلات المحلية مثل العمالة والموردين يخلق طلبا محليا على السلع والخدمات المنتجة محليا، وهذا يزيد الاستثمار من خلال آثار المضاعف⁴ (Investment Multiplier). وأخيرا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الأجنبية واستثمارات المحفظة المالية إلى تخفيض أسعار الفائدة أو زيادة الائتمان المتاح لتمويل الاستثمار المحلي الجديد⁵.

من جهة أخرى تحدث مزاحمة (Crowding out) الاستثمار المحلي بعدة طرق. قد لا تكون الشركات المحلية قادرة على منافسة المستثمرين الأجانب نظرا لأن الشركات الأجنبية قد تكون أكثر كفاءة أو قد تشكل

¹ H. Sun (1998) **Macroeconomic impact of direct foreign investment in China: 1979–1996**. World Economy, Vol. 21, No. 5, PP. 675–694

² M. R. Agosin, R. Mayer (2000) **Foreign investment in developing countries: does it crowd-in domestic investment?** UNCTAD discussion paper, no. 146.

³ P. Sahoo, G. Nataraj, R. K. Dash (2013) Op, Cit.

⁴ K. P. Gallagher, L. Zarsky (2007) **The enclave economy: foreign investment and sustainable development in Mexico's silicon valley**. The MIT Press, Cambridge, London, P. 25.

⁵ A. Harrison, I. Love, M. McMillan (2004) **Global capital flows and financing constraints**. Journal Development Economics, Vol. 75, No. 1, PP. 269–301

احتكارات و تباع بأسعار أرخص من الشركات المحلية¹. ويرجع السبب في ذلك أن الشركات الأجنبية لديها إمكانية الوصول إلى المدخلات والأسواق المحلية، ويؤدي ذلك إلى إزاحة (Displacement) الاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك عندما يقترض المستثمرون الأجانب من الأسواق المالية المحلية لتمويل استثماراتهم، قد ترتفع أسعار الفائدة في الأسواق المحلية وتزاحم الشركات المحلية، ويؤدي عمل الشركات المتعددة الجنسيات إلى رفع معدل الفائدة وتكلفة المعاملات المحلية، وهو ما يزيد من تكلفة الاستثمار ويقلل الربح في البلد المضيف مما ينقص الاستثمار المحلي، وعلاوة على ذلك يمكن للمستثمرين الأجانب أن يحدثوا تداعيات أو آثار سلبية على المعرفة إذا بدؤوا في توظيف أصحاب المشاريع المحليين والعمال الماهرين بعيدا عن الشركات المحلية². هذا الأثر يزاحم الاستثمار من خلال آثار الاستثمار السلبية (Negative Investment Multipliers).

و هناك عدد معتبر من الأدلة التجريبية التي اختبرت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي فعلى سبيل المثال قام كل من Kumar & Pradhan (2002)³ بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي لعينة من 107 بلدا ناميا خلال الفترة 1980-1999، وأشارت النتائج أن أثر المزاحمة يبدو أنه يسيطر على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بينما سبع بلدان أخرى لها أثرا تحفيزيا في هذا المجال⁴. وحاول كل من Braunstein & Epstein (2003)⁵ اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي خلال الفترة 1986-1999 باستخدام بيانات مجمعة (Panel) على مستوى المقاطعات في الصين، وتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزاحم الاستثمار المحلي في الصين، وتشير الدراسة أن الفوائد الاجتماعية تبدد على الأقل على مستوى المقاطعات بسبب المنافسة الشديدة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين المناطق في الصين. كما اختبر كل من Misun & Tomsik (2002)⁶ فرضية "مزاحمة وتحفيز" الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي في جمهورية التشيك، المجر و بولندا في التسعينات، حيث وجدا دليل لأثر مزاحمة في

¹ M. R. Agosin, R. Mayer (2000) Op, Cit.

² K. P. Gallagher, L. Zarsky (2007) Op, Cit, P. 25.

³ N. Kumar & J. P. Pradhan (2002) **Foreign direct investment, externalities and economic growth in developing countries: Some empirical explorations and implications for WTO negotiations on investment.** RIS discussion paper, no.27.

⁴ N. Kumar, P. Pradhan (2002) **Foreign Direct Investment, Externalities and Economic Growth in Developing Countries : Some Empirical Explorations.** Multinational and Foreign Investment in Economic Development, PP. 42-84.

⁵ E. Braunstein & G. Epstein (2002) **Bargaining power and foreign direct investment in China: can 1.3 billions consumers tame the multinationals?** CEPA working paper, no. 13.

⁶ J. Mišun & V. Tomšik (2002) **Does foreign direct investment crowd in or crowd out domestic investment?** Eastern European Economics, Vol. 40, No. 2, PP. 38-56.

بولندا خلال الفترة (1990-2000)، أثر تحفيزي في المجر خلال الفترة (1990-2000) وكذلك في جمهورية التشيك خلال الفترة (1993-2000).

وفي سياق العلاقة الديناميكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي اختبر¹ Apergis et al (2006) هذه العلاقة باستخدام تقنية التكامل المتزامن لبيانات مجمعة لـ 30 بلدا من أمريكا، آسيا، أوروبا وأفريقيا خلال الفترة 1992-2002، ويثبت النموذج ثنائي المتغيرات وجود علاقة إيجابية طويلة المدى، وهو أمر واضح بالنسبة للبلدان الآسيوية، الأفريقية في النموذج متعدد المتغيرات ولكن غير واضح للبلدان أمريكا وأوروبا، وتشير السببية إلى رد فعل ثنائي الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وعلاوة على ذلك تقدم الدراسة دليلاً أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحفز الاستثمار المحلي في نموذج أحادي المتغيرات لكن تزاخمه في نموذج متعدد المتغيرات. وفي ذات السياق حاول² Tang et al (2008) اختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1988-2003 باستخدام نظام VAR متعدد المتغيرات مع نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وتقنيات تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتقسيم التباين، حيث وجدوا علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، بينما هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، وعلاوة على ذلك للاستثمار الأجنبي المباشر أثر تكاملي على الاستثمار المحلي، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر حفز النمو الاقتصادي من خلال دوره التكميلي للاستثمار المحلي في الصين. وسعى كل من³ Driffield & Hugher (2003) إلى اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال الفترة 1984-1997 في المملكة المتحدة، وأشارت النتائج إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي مختلط، بينما يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على الاستثمارات في الصناعة التحويلية في القطاع المحلي، يكون له أثر سلبي على باقي الصناعات الأخرى.

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المحلية:

إن الأثر الإيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي كان راسخاً في الأدبيات الاقتصادية، حيث أن الصادرات تسهل تخصيص الموارد بشكل أفضل، أسلوب إدارة كفاء، وفورات الحجم وكفاءة الإنتاج⁴،

¹ N. Apergis, C. P. Katrakilidis & N. M. Tabakis (2006) Dynamic linkages between FDI inflows and domestic investment: a panel cointegration approach. Atlantic Economic Journal, Vol. 34, No. 4, PP. 385-394.

² S. Tang, E. A. Selvanathan & S. Selvanathan (2008) Foreign direct investment, domestic investment and economic growth in China: A time series analysis. World Economy, Vol. 31, No. 10, PP. 1292-1309.

³ N. Driffield & D. Hughes (2003) Foreign and domestic investment: regional development or crowding out? Regional Studies, Vol. 37, No. 3, PP. 277-288.

⁴ T. O. Awokuse (2003) Is the export-led growth hypothesis valid for Canada? Canadian Journal of Economics, Vol. 36, No. 1, PP. 126-136

وبالتالي من المتوقع أن يكون للزيادة في الاستثمار في قطاع التصدير حتى على حساب قطاعات أخرى أثر إيجابي على الاقتصاد، و علاوة على ذلك فالصادرات تمكن الواردات من المواد الخام الأساسية و السلع الرأسمالية، مما يزيد الاستثمار في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج¹.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة كبيرة في تحسين القدرة التنافسية للصادرات و حجم الصادرات، و لاسيما صادرات الصناعات كثيفة التكنولوجيا في البلدان المضيفة، و تبين مجموعة كبيرة من البحوث التي أجراها الأونكتاد و البنك الدولي أن البلدان التي اكتسبت قوة صناعية مؤخرًا (كاليابان وكوريا الجنوبية،...) حصلت على التكنولوجيا من الخارج، و الاستثمار الأجنبي المباشر هو أرخص وسيلة و أكثرها فعالية للحصول على التكنولوجيا من الخارج بدلًا من الشراء المباشر للسلع الرأسمالية أو الترخيص، و من الضروري إجراء مفاوضات مناسبة بين البلد المضيف و المستثمر الأجنبي فيما يتعلق بشروط الاستثمار بما في ذلك المحتوى المحلي و نقل أنشطة البحث و التطوير كجزء من الاستثمار الأجنبي المباشر و التكنولوجيا التي يتعين نقلها. من أجل الارتقاء بالصادرات إلى سلع ذات قيمة مضافة أعلى تحتاج البلدان المضيفة إلى الانتقال إلى مدخلات و تكنولوجيا جديدة أكثر تقدمًا، حيث يمكن لهذه البلدان أن تحقق هذه الأهداف عن طريق تحسين و تعميق قدرات الشركات المحلية عن طريق الاستفادة من شبكات الشركات متعددة الجنسيات و قنوات التجارة أو بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنشطة التصدير. و بالنظر إلى الآثار المفيدة مثل خلق فرص عمل جديدة و نقل التكنولوجيا و تعزيز القدرات المحلية و تعزيز الخبرة في مجال التسويق، يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة لأن الشركات المتعددة الجنسيات تجلب التكنولوجيا التي تساعد البلد المضيف على تحسين قدرته على التصدير و النمو الاقتصادي².

عموماً، يمكن أن يكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلد المضيف مباشر و غير مباشر، و تشير الآثار المباشرة للصادرات من جانب الشركات المتعددة الجنسيات المنتسبة نفسها، فمثلاً يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي مباشرة صادرات البلد المضيف، لأن المنتج الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر موجه للتصدير. من ناحية أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي موجه بالأساس إلى سوق البلد المضيف، لذلك لا يساهم بشكل مباشر في صادرات البلد المضيف³.

¹ P. B. Rana, J. M. Dowling (1990) **Foreign capital and Asian economic growth**, Asian Development Review, Vol. 8, No. 2, PP. 77-102.

² P. Sahoo, G. Nataraj, R. K. Dash (2013) **Impact of Foreign Direct Investment on Domestic Exports: Time Series and Panel Evidence from South Asia**, Foreign Direct Investment in South Asia pp 269-308.

³ K. H. Zhang (2006) **How does foreign direct investment affect economic growth in China?** Economics of Transition, Vol. 9, No. 9, PP. 679-693

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

يمكن تقسيم الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلدان المضيفة ولاسيما البلدان النامية التي تعاني من فائض العمالة إلى ثلاث فئات وفقا لخصائص الإنتاج: (1) التجهيز المحلي للمواد الأولية، (2) صادرات جديدة من المنتجات النهائية كثيفة العمالة، (3) تجهيزات عمالية كثيفة والتخصص المكون داخل الصناعات الدولية المتكاملة عموديا. أما فيما يتعلق بالآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الدول المضيفة فهو ينطوي على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التنافسية لشركات البلد المضيف ونشر التكنولوجيا الجديدة، وقد تزيد الشركات المتعددة الجنسيات المنافسة في أسواق البلدان المضيفة وتجبر الشركات القائمة على اعتماد أساليب أكثر كفاءة، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحسن كفاءة شركات البلد المحلي من خلال نشر التكنولوجيا والممارسات الإدارية الجديدة. ويتعلق الأثر غير المباشر الآخر بهيكل الربط بين الشركات المحلية والأجنبية، وتؤدي الشركات المتعددة الجنسيات التي تشارك في الاستثمار الأجنبي المباشر دورا رئيسيا في توجيه المنتجات من البلدان المضيفة إلى الأسواق الدولية من خلال شبكات التوزيع العالمية التي تملكها، ولذلك تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من العوامل الهامة في نجاح صادرات اقتصاد ما. وأكثر من ذلك يمكن للشركات المحلية زيادة صادراتها عن طريق رصد أنشطة التصدير التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات والاستفادة من الهياكل الأساسية للنقل، الاتصالات والخدمات المالية التي تتطور لدعم تلك الأنشطة¹.

و يمكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات (الاتصالات، الخدمات المصرفية) أن تدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنويع الإنتاج والصادرات، غير أن الآثار الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف وربما على صادراته تتوقف على نوع الاستثمار، وكذلك على الظروف الاقتصادية الداخلية للبلد المضيف.

وقد حظي دور الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء صادرات البلدان المضيفة باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، ولاسيما في سياق التحرير الاقتصادي وظهور بؤادر العولمة. وقد توصلت الدراسات القياسية السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد المحرك الأساسي للصادرات، فمثلا دراسة² (Aitken et al 1997)، والتي تم من خلالها إجراء دراسة على شركات التصنيع المكسيكية خلال الفترة 1986-1990، حيث وجدوا أن قرار تصدير الشركات المكسيكية يرتبط إيجابيا بوجود الشركات الأجنبية التي تقاس باستخدام متغيرين منفصلين: إنتاج الشركات متعددة الجنسيات وصادراتها، ووجدوا كذلك أن وجود الشركات المتعددة

¹ M. Haddad, A. Harrison (1993) Are there positive spillovers from direct foreign investment? Journal of Development Economics, Vol. 42, No. 1, PP. 51-74

² B. Aitken, Hanson & A. E. Harrison (1997) Spillovers, foreign investment, and export behavior. Journal of International economics, Vol. 43, No.(1-2), PP. 103-132.

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الجنسيات مع أنشطتها الإنتاجية و التصديرية تقلل من تكاليف التصدير بالنسبة للشركات المحلية¹. و في دراسة أخرى اختبر² (2004) Metwally العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات و النمو الاقتصادي في ثلاث بلدان هي: مصر، الأردن و عمان خلال الفترة 1981-2000 باستخدام نموذج المعادلات الآنية (SEM)، و أشارت النتائج أن تصدير السلع و الخدمات يتأثر بشدة من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى هذه البلدان.

بالإضافة إلى ذلك أكدت دراسات أخرى على دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في شرح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات، فمثلا يجادل كل من³ (2005) Pradhan & Abraham أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير من المتوقع أن يولد روابط قوية للاقتصاد المحلي مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو السوق المحلي في البلد المضيف على وجه التحديد لأنه يحفز على استغلال مزايا الموقع التي تقدمها البلدان المضيفة مثل: خفض تكلفة العمالة، المواد الأولية إلى غير ذلك، و تبين تجربة دول مثل الصين و المكسيك أنها استطاعت زيادة حصتها السوقية الدولية عموما عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير. غير أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات يختلف وفقا لمصدر الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد كان Kojima أول من ناقش أهمية مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر في ترويج الصادرات، و يوضح الإطار النظري الذي وضعه (1973) Kojima أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي هو بديل للتجارة، لكن الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني يعزز التجارة في البلد المضيف⁴.

و لقد جاءت بعض الدراسات التي أجريت مؤخرا خاصة بعد سياسات التحرير تشير أن الشركات الأجنبية تظهر أداء أحسن للصادرات مقارنة بالشركات المحلية، حيث قارن⁵ (2002) Aggarwal أداء صادرات الشركات المتعددة الجنسيات و الشركات المحلية من خلال تحليل محددات كثافة صادراتها، و اختبرت الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و أداء الصادرات باستخدام نموذج (Tobit) ل 916 شركة صناعية هندية خلال الفترة 1996-2000، و خلصت الدراسة إلى أن تدابير التحرير في التسعينات عززت بشكل جوهري الدور التصديري للشركات المتعددة الجنسيات. و في ذات السياق اختبر

¹ B. Aitken, G. H. Hanson, A. E. Harison (1997) **Spillovers, Foreign Investment, and Export Behavior**. Journal of International Economies, Vol. 43, No. (1-2), PP. 103-132.

² M. M. Metwally (2004) **Impact of EU Foreign Direct Investment On Economic Growth in Middle Easter Countries**. European Business Review, Vol. 16, No. 4, PP, 381-389.

³ J. P. Pradhan, V. Abraham (2005) **Attracting Export-Oriented Foreign Direct Investment : Can India Win The Race ?** Gujarat Institute of Development Research, Working Paper No. 156.

⁴ K. Kojima (1973) **A Macroeconomic Approach To Foreign Direct Investment**. HostotSubashi Journal of Economics, Vol. 14, No. 1, PP. 1-21.

⁵ A. Aggarwal (2002) **Liberalization, Multinational Enterprise and Export Performance : Evidence From India Manufacturing**. Journal Development Studies, Vol. 38, No. 3, PP. 119-137.

¹ Banga(2003) أثار تنوع الصادرات من الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات مجمعة ل 52 شركة هندية خلال الفترة 1995-2000، وأشارت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي قد أدى إلى تنوع صادرات الهند بشكل مباشر وغير مباشر، و من ناحية أخرى لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر الياباني أي تأثير على صادرات الهند.

وفيما يخص العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر فكان هناك الكثير من الأدلة التجريبية التي قامت باختبار هذه العلاقة، و في هذا الصدد حاول Zhang & Felmingham (2001)² اختبار العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أداء الصادرات على مستوى بعض المقاطعات الصينية خلال الفترة 1986-1999، باستخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ. وتوصلا إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات. وفي المغرب سعى Balaimoune (2004)³ إلى اختبار العلاقة السببية الصادرات، النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1973-1999، باستخدام اختبار السببية ل Granger، و توصل إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و حجم الصادرات المحلية. كما ساهم كل من Dash & Sharma (2011)⁴ في إثبات العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في أربع دول من شرق آسيا باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1990-2007، و توصلوا في الأخير إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والوارد والصادرات في ثلاثة دول و هي: الهند، بنغلاديش وباكستان.

4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا:

التكنولوجيا مفهوم مجرد و واسع النطاق حيث يستخدم الأدب مصطلحي "المعرفة" و "التكنولوجيا" بالتبادل، و يرى (Blalok & Gertler (2004) التكنولوجيا بأنها تلك الممارسات الإدارية و أساليب الإنتاج والمهارات التي من خلالها تقوم الشركة بتحويل رأس المال، العمل و المواد إلى منتج. هناك مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها نقل هذه التكنولوجيا، حيث تكون أول قناة عن طريق اتفاقيات التراخيص

¹ R. Banga (2003) **Impact of Government Policies and Investment Agreements On FDI Inflows.** Indian Council For Research On International Economic Relations, NewDelhi, Working Paper No. 116.

² Q. Zhang & B. Felmingham (2001) **The relationship between inward direct foreign investment and China's provincial export trade.** China economic review, Vol. 12, No. 1, PP. 82-99.

³ M. N. Balioune-Lutz (2004) **Does FDI contribute to economic growth? Knowledge about the effects of FDI improves negotiating positions and reduces risk for firms investing in developing countries.** Business Economics, Vol. 39, No. 2, PP. 49-57.

⁴ R. K. Dash & C. Sharma (2011) **FDI, trade, and growth dynamics: New evidence from the post-reform India.** The International Trade Journal, Vol. 25, No. 2, PP. 233-266.

الدولية (Eaton & Kortun 1996) على الرغم من أنه مؤخرا تم القول بأن هذه توفر مصدرا أقل أهمية حيث أن أحدث التكنولوجيات وأكثرها قيمة ليست متاحة على الترخيص، أما القناة الثانية فتكون عبر التجارة الدولية خصوصا من خلال المنتجات الوسيطة و المعدات الرأسمالية (Markusen 1989, Groeeman & Helpman 1991)، و من المهم ملاحظة أن الحصة الكبيرة من التجارة الدولية تكون بين الشركات المتعددة الجنسيات و الفروع التابعة لها. أما القناة الثالثة فتكون عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وهي أحد القنوات الرئيسية وأكثرها فعالية لنقل التكنولوجيا عبر الحدود¹.

عموما يقصد بنقل التكنولوجيا على أنها تلك العملية التي يتم بموجبها نقل التكنولوجيا بين البلدان والشركات، و بعبارة أخرى تعرف نقل التكنولوجيا كنوع مباشر من التداعيات التي تحدث إراديا من مصدر التكنولوجيا (الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات التابعة لها) إلى المتلقي (الشركات المحلية) عن طريق التزود بالألات و التجهيزات أو تكون في أشكال أخرى كالبرمجيات، المعارف و المهارات التقنية التي توفرها أنشطة التدريب و التعليم.

و ترى البلدان النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى نقل التكنولوجيا و هي قناة رئيسية للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، و تأمل هذه البلدان حيث تكون التكنولوجيا و القدرات المحلية منخفضة جدا أن تتمكن الشركات المتعددة الجنسيات من إنشاء محطات في البلد المضيف من توفير التكنولوجيا إلى شركائهم، كما أنها قد تسمح لهذه الشركات بالوصول إلى شبكاتها الدولية، و بهذه الطريقة يمكن لهذه البلدان أن تحسن تكنولوجياتها و تضطلع بأنشطة التكنولوجيا الفائقة، و بذلك يمكن للشركات المحلية أن تعزز إنتاجيتها².

في الوقت الراهن ينظر إلى التكنولوجيا باعتبارها عاملا رئيسيا محددًا للتطور الصناعي في جميع البلدان، ووفقا ل³ Pack & Westphal (1986) التطور الصناعي ما هو إلا عملية يتم من خلالها تراكم القدرات المعرفية والتكنولوجية من خلال التعلم و ترجمتها إلى ابتكارات جديدة في مجال الإنتاج. و أحد الأمثلة الهامة على ذلك هو كوريا الجنوبية التي حققت تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي إلى صناعي خلال السنوات الماضية من خلال التكنولوجيا والتطور التكنولوجي، و بذلك فقد اتجهت عديد الحكومات من البلدان النامية بدراسة و فحص التجربة الكورية لكي تنجح بلدانها من خلال تطبيق سياسات

¹ J. Stephan (2006) Technology Transfer Via Foreign Direct Investment and Eastern Europe Palgrave MacMillan, London, GB, P. 8.

² A. J. Glass, K. Saggi (2002) Multinational Firms and Technology Transfer. Scandinavian Journal of Economics, Vol. 104, No. 4, PP. 495-513.

³ H. Pack, L. E. Westphal (1986) Industrial Strategy and Technological Change : Theory Versus Reality. Journal of Development Economics, Vol. 22, No. 1, PP. 87-128.

واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا¹. و من هذا الجانب فإن الآثار و التداعيات التكنولوجية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر و تراكم المعارف تعتبر عاملا رئيسيا في تحسين إنتاجية الشركات المحلية، و تكمن زيادة هذه الأنشطة من خلال أنشطة البحث و التطوير، و الابتكار أو عن طريق نشر المعارف من مصادر خارجية، و باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تدفق المعارف و التقنيات المتقدمة إلى البلدان المضيفة، فإن نشر المعرفة من الاستثمار الأجنبي المباشر يعد عاملا جديا و بارز خاصة بالنسبة للدول النامية للوصول إلى أحدث التكنولوجيات، و يمكن أن يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التكنولوجيات المتمثلة في السلع و الخدمات، المعرفة كونها أصول غير ملموسة، و مع ذلك فإن الاستفادة منها ليست عملية تلقائية و تتطلب أن يكون لدى المتلقي بعض القدرات لاستيعاب هذه التكنولوجيات و اعتمادها². و لذلك فإن الشركات المتعددة الجنسيات التي تستخدم التكنولوجيا العالية تفضل عموما الاستثمار في البلدان ذات القدرات الرفيعة المستوى من حيث رأس المال البشري، تحسين البنية التحتية والإنتاج، أي أن سياسات التحرير تعتبر شرطا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة، و لكنها غير كافية لجذب مزيد من الشركات المتعددة الجنسيات ذات التكنولوجيا العالية و الاستفادة³.

تتمثل إحدى الحجج الرئيسية المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر في قدرتها نقل التكنولوجيا في الدول المضيفة و هو ما يعرف بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تعميق رأس المال (capital-deepening)، مما يعني أن التكنولوجيا المتقدمة التي ترافق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة تزيد من مستويات الإنتاجية وكذلك الدخل في البلدان المضيفة. ولقد تلقت هذه الادعاءات العديد من المصادقات منذ الستينيات، حيث أظهرت بعض دراسات الاقتصاد القياسي و التي من بينها دراسة⁴ Romer(1986) ،⁵ Javorcik (2004) ،⁶ Kokko et al (1996) كيف ولد الاستثمار الأجنبي المباشر التعليم عن طريق العمليات الخارجية للشركات متعددة الجنسيات وبالتالي دفع النمو و التكنولوجيا. و سعى Görg & Greenaway⁷ إلى إثبات العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و تحسين عامل

¹ L. Kim (1998) **Technology policies and Strategies For Developing Countries : Lessons From The Korean Experience.** Technology Analysis and Strategy Management, Vol. 10, No. 3, PP. 311-323.

² Y. Kinoshita (2001) **R&D Technology Spillovers Via Foreign Direct Investment. Innovation and Apportive Capacity.** Center For Economic Policy Research, Working Paper No. 349.

³ S. Lall, R. Narula (2004) **Foreign Direct Investment and Its Role in Economic Developing : Do We Need a New Agenda ?** European Journal of Development Research, Vol. 16, No. 3, PP. 447-464.

⁴ P. Romer (1986) **Increasing Returns and Long-Run Growth.** Journal of Political Economy , Vol. 94, No. 5, PP. 1002-1037.

⁵ S. B. Javorcik (2004) **Does foreign direct investment increase the productivity of domestic firms? In search of spillovers through backward linkages.** American economic review, Vol. 94, No. 3, PP. 605-627.

⁶ A. Kokko, R. Tansini & M. C. Zejan (1996) **Local technological capability and productivity spillovers from FDI in the Uruguayan manufacturing sector.** The Journal of Development Studies, Vol. 32, No. 4, PP. 602-611.

⁷ H. Gorg & D. Greenaway (2004) **Much ado about nothing? Do domestic firms really benefit from foreign direct investment?.** World Bank Research Observer, Vol. 19, No. 2, PP. 171-197.

الإنتاجية، حيث أظهرت نتائجه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قامت بتحسين الإنتاجية و الهياكل التنظيمية من خلال التقليد، المهارات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة. و في المكسيك و كوستاريكا بين (2005) Hoekman et al أن تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة ساهمت في تحويل التكنولوجيا إلى البلدين. وفي ذات السياق حاول (2006) Kinishita & Lu¹ اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في 42 بلدا ناميا خلال الفترة 1970-2000، وتوصلا إلى أن البلدان التي تتوفر على بنية تحتية جيدة استفادت من التطور التكنولوجي من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. في كينيا قام (2016) Osano & Koine² بمعالجة الدور الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، حيث أثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية، إدارة المعرفة، نقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي من جهة، و من جهة أخرى بينت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة أدى إلى تقنية في البلاد حيث نقل التكنولوجيا الجديدة للمستثمرين المحليين من خلال تبادل المعرفة في الابتكار الجديد في الإنتاج والبحث والتطوير، كما أدى إلى زيادة المنافسة التي أدت إلى فعالية هذا القطاع.

5- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري:

يلعب رأس المال البشري دورا رئيسيا في عملية النمو و التنمية الاقتصادية، و بالتالي فإنه يحسن الرفاهية الاجتماعية للناس، إن وضع رأس المال البشري واضح نظريا و عمليا، حيث أنه يبدو أكثر أهمية مقارنة بعوامل الإنتاج، و أوضح (2000) Rashid أهمية رأس المال البشري بالإشارة إلى دالة الإنتاج، حيث كشف أنه من الواضح أن الموارد تفسر عموما من خلال المعرفة البشرية لسبب أن المصدر الأولي و المركزي لكل الثروة هو العمل البشري³. و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كمساهم مهم في تنمية رأس المال البشري في الاقتصاديات المضيفة، و يمكن اعتبار مستوى رأس المال البشري في البلدان المضيفة مؤشرا على مستوى القدرة الاستيعابية التي تؤدي دورا حاسما في تعظيم فوائد التكنولوجيا الجديدة⁴، و كدليل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على تنمية رأس المال البشري في الاقتصاديات المضيفة، يجادل

¹ Y. Kinishita & C. Lu (2006) On the Role of Absorptive Capacity: FDI Matters to Growth. William Davidson Institute Working Paper, No. 845.

² H. M. Osano & P. W. Koine (2016) Role of foreign direct investment on technology transfer and economic growth in Kenya: a case of the energy sector. Journal of Innovation and Entrepreneurship, PP. 1-25.

³ M. Azam, S. Khan, Z. B. Zainal, N. Karuppial, F. Khan (2015) Foreign Direct Investment and Human Capital : Evidence From Developing Countries. Vol. 12, No. 3, PP. 154-162.

⁴ K. Miyamoto (2003) Human capital formation and foreign direct investment in developing countries. Working paper No.211

(1998) Borensztein et al أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة، غير أنه من أجل الاستفادة من هذه التكنولوجيا تحتاج القوى العاملة المحلية إلى تدريب وتعليم مناسبين لتحسين مهارتهم، وهذا يعني أن الطلب والعرض على العمالة الماهرة في البلد المضيف قد يزداد نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد¹.

يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر الطلب على العمالة الماهرة من خلال ثلاث قنوات، أولها نقل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات الفرعية، حيث يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر تكنولوجيا إنتاج جديدة تطلب عمالة ماهرة لشركات منتسبة في الاقتصاديات المضيفة، أما القناة الثانية هي إمكانية أن تحصل الشركات المملوكة محليا أيضا على هذه التكنولوجيا الجديدة من خلال الآليات السوقية وغير السوقية، ويمكن للشركات المحلية أن تدفع للشركات المتعددة الجنسيات حق استخدام تكنولوجيا جديدة أو الحصول عليها بصورة غير مباشرة من خلال تداعيات الإنتاجية، وتحدث هذه التداعيات عندما تراقب وتشارك الشركات المتعددة الجنسيات مع فروعها وعندما ينتقل موظفي الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية، وبناء على ذلك يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الشركات المحلية على اعتماد تكنولوجيا جديدة مما يزيد من الطلب على العمالة الماهرة. وتنطوي القناة الثالثة على الاستثمار في رأس المال المادي، ولتبنى استخدام التكنولوجيا المتقدمة تحتاج الشركات المتعددة الجنسيات أو المحلية إلى الاستثمار في رأس مال مادي جديد (الحواسيب، مكاتب الإنتاج...)، ولأن العمالة الماهرة ورأس المال المادي غالبا ما يكمل بعضهما البعض فإن إدخال تكنولوجيا تزيد من الطلب على العمالة الماهرة. ومن جانب العرض يجادل (2002) Slaughter أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى زيادة المعروض من العمالة الماهرة، ويأتي هذا من حقيقة أن الشركات المتعددة الجنسيات في البلد المضيف توفر التدريب لموظفيها المحليين، وتدعم تنمية مهاراتهم ماليا في المؤسسات التعليمية المحلية².

على المستوى الوطني يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يزيد أيضا عرض العمالة بصورة غير مباشرة من خلال عدد من القنوات، أولا مع ازدياد الطلب على العمالة الماهرة فإن الأجور الماهرة ستزيد بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وعلى المدى الطويل فإن زيادة الأجور الماهرة تحفز العمال في الاقتصاديات المضيفة على الارتقاء بمهاراتهم من خلال التعليم والتدريب، ثانيا، يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الإيرادات الضريبية للحكومات المستضيفة بسبب زيادة النشاط الاقتصادي والإنتاج، مما يسمح لهذه

¹ E. Borensztein, J. De Gregorio, J. W. Lee (1998) How does foreign direct investment affect economic growth? Journal of International Economic, Vol. 45, No. 1, PP. 115-135.

² M. J. Slaughter (2002) Skill upgrading in developing countries: Has inward FDI played a role? Working Paper No. 192

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

الحكومات بزيادة استثماراتها في التعليم. ثالثا يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أقل تقلبا نسبيا لرأس المال بالنسبة للاقتصاديات المضيفة مقارنة بمصادر أخرى مثل: المعونات، الأسهم، السندات وهكذا يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في وضع سياسات اقتصادية كلية سليمة و مستدامة، وأخيرا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد أيضا للاقتصاديات المضيفة على معالجة مشكلة "هجرة الأدمغة" من خلال فرص العمل وزيادة التنمية المهنية وتطور المهارات.

في حين تشير الدراسات القياسية السابقة أن رأس المال البشري يعتبر كمحدد هام للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه يعتبر أحد المساهمين الرئيسيين في تنمية رأس المال البشري في الاقتصاديات المضيفة، واستنادا إلى التحليل الشامل للدراسات التجريبية، توصل¹ Fosfuri (2001) إلى أن العاملين في الشركات المتعددة الجنسيات يحسنون مهاراتهم نتيجة لأنشطة التدريب التي تقوم بها هذه الشركات. عموما تجد معظم الدراسات القياسية أن الاستثمار الأجنبي المباشر محدد هام إحصائيا لتنمية رأس المال البشري في الاقتصاديات المضيفة، حيث حاول كل من² Sharma & Gani (2004) اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري مقاسا بمؤشر التنمية البشرية للبلدان المتوسطة والضعيفة الدخل خلال الفترة 1975-1999، وأشارت نتائج نموذج الآثار الثابتة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الموارد البشرية في كلا المجموعتين من البلدان. وفي نفس السياق حلل³ Gittens (2006) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري في البلدان النامية باستخدام طريقة (GMM)، وقد تم قياس رأس المال البشري بمعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية لبيانات مجمعة خلال الفترة 1970-2000، حيث أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية. كما سعى⁴ Azman et al (2015) إلى إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات المتحكمة على رأس المال البشري مقاسا بإجمالي الالتحاق بالمدارس الثانوية في 34 بلدا ناميا خلال الفترة 1981-2013، حيث أشارت نتائج نموذج الآثار الثابتة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد له تأثير معنوي إيجابي على تنمية رأس المال البشري. وباستخدام بيانات مجمعة اختبر كل من⁵ Basu & Yao (2009) العلاقة بين تكوين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، حيث أظهرت

¹ A. Fosfuri, M. Motta, T. Ronde (2001) Foreign direct investment and spillovers through workers' mobility. Journal of International Economic, Vol. 53, No. 1, PP. 205-222.

³ D. Gittens (2006) The effects of foreign direct investment on the accumulation of human capital in developing countries: are there implications for future growth? PhD, Fordham University.

⁴ N. Azman, S. Khan, Z. B. Zainal, N. Karupiah & F. Khan (2015) Foreign Direct Investment and Human Capital : Evidence From Developing Countries, Vol. 12, No. 3, PP. 154-162.

⁵ B. Basu & J. Yao (2009) Foreign direct investment and skill formation in China. International economic journal, Vol. 23, No. 2, PP. 163-179.

النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير معنوي على تكوين رأس المال البشري على الأقل خلال الفترة 1995-2001، عندما يتم تقدير العلاقة للمقاطعات الساحلية و غير الساحلية يتم الحفاظ على العلاقة الإيجابية.

6- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف و الأجور:

خلال العقود الماضية حاولت جميع الاقتصاديات في العالم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لخلق فرص العمل و تعزيز القدرة الشرائية من خلال ارتفاع الأجور، و يتطلب فهم تحديد مستويات العمالة بوجود عامل تتسبب فيه اختلاف العمالة بطبيعتها مثل: السن، التعليم، قوانين العمل، مستويات الأجور، التغيرات في أسعار الفائدة، الإنتاجية ومعدلات التبادل التجاري، غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أسهمت إسهاما كبيرا في توسيع القطاع الإنتاجي و ابتكارات تقنيات الإنتاج.

يملك الاستثمار الأجنبي المباشر القدرة على توليد فرص العمل من خلال التوظيف المباشر للأشخاص مما يعني أنها تحسن العمالة المحلية الإجمالية من خلال أنواع الوظائف التي يتم إنشاؤها و التوزيع الإقليمي للعمالة الجديدة و مستويات الأجور و توزيع الدخل و المهارات (Mickiewicz, Radosevic, 2000). و أرفقت هذه الآثار المباشرة بآثار غير مباشرة، حيث تحدث الآثار غير المباشرة من خلال انتقال العمالة المدربة من الشركات الأجنبية إلى قطاعات أخرى فضلا عن إنشاء روابط بين الموردين ومقدمي الخدمات، و من خلال زيادة الدخل، مما يمكن من زيادة فرص العمل من خلال مستويات أعلى للاستهلاك و الادخار و الاستثمار. و يؤدي إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي إلى نقل ثقافة الأعمال التي تشمل قيم الشركات، الهياكل التنظيمية و الممارسات الإدارية.

إن الشركات التي تسعى إلى تصدير السلع المنتجة بتكلفة زهيدة تأثر إيجابا على الاقتصاد المضيف لأنها تخلق فرص العمل و تزيد من الإنتاج دون تهديد الشركات المحلية، و من المفترض أن يتضمن الاستثمار الأجنبي العمودي عنصرا من عناصر التكامل بين الشركات المحلية و الأجنبية، و تعرض المضاعفات الأخرى للتنبؤ بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف حسب أسلوب الدخول المختار، حيث من المفترض أن يكون هناك أثر إيجابي على معدلات التوظيف في البلد المضيف أكثر افتراضا في حالة "الاستثمار الجديد" (Greenfield Investment) الذي يتوقف على إنشاء مشاريع جديدة لأنها تخلق قدرة إنتاجية جديدة و تزيد من الطلب على اليد العاملة¹.

¹ Z. Brincikava & L. Darmo (2014) The Impact Of Foreign Direct Investment Inflows On Employment. European Scientific Journal, Vol. 1, No. 1, PP. 245-252.

حسب¹ Coniglio et al (2014) فإن الشركات المتعددة الجنسيات تخلق وظائف أكثر من فرص العمل المحلية حتى ولو كانت العمالة المولدة أقل مهارة، إضافة إلى وجود علاوة للأجور في البلدان المضيفة نظراً لأن الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد سياسات أجور سخية.

حظيت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف الإجمالي على الصعيد العالمي والإقليمي باهتمام ضئيل من جانب الأدبيات التجريبية، وتبين الدراسات القياسية في هذا المجال أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي في الواقع إلى تحسين مستويات العمالة على الصعيد المحلي، حيث تشير دراسة² Vacaflares (2011) إلى اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص العمل في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1980-2006، ووجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي و معنوي على خلق وظائف جديدة في البلدان المضيفة، و يكتسي هذا الأثر أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاديات الأقل نمواً. كما اكتشفت دراسة³ Liu (2012) العلاقات المحددة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة في الصين خلال الفترة 1985-2008، حيث تم استخدام تقنية التكامل المتزامن واختبار السببية لGranger، وكشفت النتائج وجود علاقة معنوية بين نمو الاستثمار الأجنبي المباشر والتوظيف في المجال الصناعي. وفي نفس البلد اختبر³ Zhao (2001) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الأجور النسبية للعمالة، وتوصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الأجور النسبية للعمالة الماهرة في الشركات المملوكة للدولة.

¹ N. D. Coniglio, F. Proto & A. Sevic (2014) Foreign Direct Investment, Employment and Wages in Sub-Saharan Africa. United Nations Industrial Development Organization. Working Paper, No. 05.

² D. E. Vacaflares (2011) Was Latin America Correct In Relying in Foreign Direct Investment To Improve Employment Rates ? Applied Econometrics and International Development, Vol. 11, No. 2, PP. 101-122.

³ Y. Zhao (2001) Foreign direct investment and relative wages: The case of China. China Economic Review, Vol. 12, No. 1, PP. 40-57.

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، حيث شهد العالم ارتفاعا هائلا من التدفقات الواردة والصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ أوائل الثمانينيات إلى غاية 2015. فبعدها كانت السيطرة الكبيرة من البلدان المتقدمة على التدفقات الواردة والصادرة بعد الحرب العالمية الثانية، كان للبلدان النامية نصيبها في الوقت الحالي بفعل تغير السياسات الاقتصادية، وبروز بلدان كالصين، البرازيل، المكسيك وهونغ كونغ كأفضل بلدان مستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي نفس الوقت اعتبرت الصين وهونغ كونغ من أبرز البلدان النامية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

كانت نتائج الحجم الهائل من التحرير في الأنظمة التجارية والاستثمارية مثيرة للغاية مع ظهور الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والشراكات الاقتصادية، ومعاهدات حماية الاستثمار الأجنبي، التي خفضت القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى فتح قطاعات جديدة تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أبرز البلدان التي استفادت من هذه الإجراءات الصين والهند، أين سمحت الصين بالتملك الكامل لأعمال التجارة الإلكترونية وتخفيف القيود على سوق العقارات وأنشطة التصنيع. كما قامت الهند بتخفيف القيود أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التأمين والمعاشات التقاعدية، قطاع الزراعة، التصنيع والبناء. كان للاقتصاد الرقمي تأثير على الساحة الاقتصادية العالمية، حيث ولد فرصا وتحديات جديدة لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمركزت جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة، إلا أنها تشمل بعض الاقتصادات النامية على غرار الصين، جنوب أفريقيا والهند...

تم أيضا في هذا الفصل مناقشة التطورات والأزمات الاقتصادية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية والتي كان لها أثرا ملموسا على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، حيث أدت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى التأثير على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات الاندماج والاستحواذ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المتضررين. كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا ملحوظا في الاقتصادات النفطية عام 2015 مباشرة بعد الأزمة النفطية التي شهدتها سوق النفط في النصف الثاني من عام 2014، وكانت البلدان النامية والأقل نموا الأكثر تضررا من انهيار الأسعار بفعل اعتمادها المفرط على قطاع المحروقات في نشاطها الاقتصادي. من جهة أخرى أثار استفتاء جوان 2016 وقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي عددا من المخاطر الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أظهرت

الفصل الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وأثاره على الدول المضيفة

معظم الدراسات التجريبية أن خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي سيكون له تأثير سلبي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أثبتت الدراسات التجريبية السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية على الاقتصاديات المضيفة، ويتضح ذلك من خلال المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي، تحفيز الاستثمار المحلي من خلال اعتماد تكنولوجيا جديدة والمشاركة في توفير البنية التحتية مما قد يزيد من ربحية الشركات المحلية، تحسين القدرة التصديرية للصادرات المحلية ولاسيما الصادرات كثيفة التكنولوجيا، اكتساب المهارات التكنولوجية والإدارية وأساليب التسيير الحديثة، كما تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تنمية رأس المال البشري من خلال التدريب والتعليم، خلق فرص العمل من خلال التوظيف وزيادة الأجور.

الفصل الرابع

الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير

الاقتصادي في الجزائر

(دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2017)

مقدمة الفصل:

قامت الجزائر بوضع خارطة طريق إلى الإصلاح الاقتصادي و إعادة توجيه الاقتصاد لقوى السوق وسياسات التحرير بداية من التسعينات، و اتخذت الحكومة قرارات مهمة تمثلت في تحرير قطاع التجارة الخارجية، وإزالة كافة القيود و الحواجز على الأنشطة المصرفية انطلاقا من قانون النقد و القرض 90-10 الذي يعتبر الحجر الأساس للإصلاحات المالية في الجزائر. كما تم إصدار قانون لإخضاع المؤسسات العامة لقوى السوق من خلال تبني نظام الخصخصة، من خلال الاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي من قبل المؤسسات المالية الدولية للانتقال إلى اقتصاد السوق. كل هذا من أجل استقطاب حجم معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى تقييم وتحليل أداء الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التدفقات الواردة والصادرة قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية والتعرف على أهم الدول المستثمرة في الجزائر وأهم الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع القطاعي لهذه الشركات، إضافة إلى تقييم وتحليل حصيلة سياسات التحرير التجاري من خلال الوقوف على أداء الصادرات والواردات الجزائرية، والاطلاع على رصيد الميزان التجاري خلال فترة الإصلاحات. إضافة إلى تقييم واقع التحرير المالي من خلال تحليل بعض مؤشرات النظام المالي والبنكي والتي تخص معدل الفائدة، تطور الكتلة النقدية، القروض المحلية المقدمة من قبل القطاع المصرفي، القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل البنوك، ثم بعد ذلك الوقوف إلى بعض الدوافع والأسباب التي أدت إلى الخصخصة في الجزائر والإطار القانوني لها.

كما سنتطرق في هذا الفصل والذي يعتبر الجانب الأهم والأساسي إلى قياس العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تخص متغيرات التحرير التجاري، التحرير المالي، الخصخصة إضافة إلى بعض المتغيرات الأساسية التي تؤثر وتتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر كالنمو الاقتصادي ورأس المال البشري، وذلك خلال الفترة 1995-2017، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة المتعددة المتغيرات كمنهج اختبار الحدود-الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لاختبار التكامل المتزامن اعتمادا على طريقة (2005) Narayan بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، وكذا اختبار السببية ل (1995) Toda-Yamamoto لاختبار اتجاه العلاقة السببية طويلة الأجل بين سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وعلى إثر هذا يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الجزائر كغيرها من بين الدول النامية التي أدركت الجانب الإيجابي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد الفشل الاقتصادي الذي سببته الأزمة النفطية عام 1986، من خلال المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، زيادة الصادرات وإحلال الواردات، تنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا، لذلك أقبلت الجزائر خلال التسعينات على رسم خارطة طريق حول الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية كالانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين البيئة الاستثمارية على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي، توسيع مشاركة رأس المال الخاص، ووضع مجموعة من الحوافز والامتيازات للمستثمر الأجنبي.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل 1995:

الجدول رقم (1.4): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1980-1994 (بالمليون دولار أمريكي)

المخزونات الواردة	التدفقات الواردة	السنوات
1525	349	1980
1538	13	1981
1485	54-	1982
1485	0	1983
1486	1	1984
1486	0	1985
1492	5	1986
1495	4	1987
1508	13	1988
1521	12	1989
1561	40	1990
1641	80	1991
1671	30	1992
1671	0	1993
1671	0	1994

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

عرفت الجزائر قبل سنة 1995 تدفقات ضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث لم تتجاوز 350 مليون دولار أمريكي في السنة خلال الفترة 1980-1994، وفي بعض الأحيان كانت منعدمة أو سلبية، حيث بلغت التدفقات الواردة سنة 1980 ما قيمته 349 مليون دولار أمريكي أي ما يقابل نسبة 0.83 من الناتج المحلي الأجمالي، أما في عام 1982 فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قيمة سلبية بلغت 54 مليون دولار أمريكي، أما خلال الفترة 1983-1994 فقد شهدت تدفقات جد ضعيفة حيث لم تتجاوز 50 دولار أمريكي ومرات تكون منعدمة و شهدت هذه الفترة أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 التي كان لها على التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. على مستوى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر هو الآخر كان ضعيفا خلال الفترة 1980-1994، حيث بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 1980 ما قيمته 1525 مليون دولار أمريكي، ليصل إلى 1671 مليون دولار أمريكي سنة 1994.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد 1995:

2-1- ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2017:

الجدول رقم (2.4): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2017 (بالمليون دولار)

السنوات	التدفقات		المخزونات	
	الواردة	الصادرة	الواردة	الصادرة
1995	0.0	0.0	1670.6	183.0
1996	270.0	0.0	1940.6	183.0
1997	260.0	0.0	2200.6	183.0
1998	606.6	1.0	2807.2	184.0
1999	291.6	7.6	3098.8	191.6
2000	280.1	13.7	3378.9	205.3
2001	1113.1	9.3	4492.0	214.6
2002	1065.0	98.6	5556.9	313.2
2003	637.9	28.3	6194.8	341.6
2004	881.9	253.5	7076.7	595.0
2005	1145.3	-20.2	8222.0	574.8
2006	1888.2	34.0	10110.2	608.8
2007	1743.3	150.6	11853.5	759.4
2008	2631.7	318.0	14485.2	1077.4
2009	2753.8	214.8	17239.0	1292.2
2010	2301.2	220.5	19450.2	1512.7

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

2046.2	22120.6	533.5	2580.4	2011
2004.9	23620.0	-41.3	1499.4	2012
1736.6	25213.9	-268.3	1684.0	2013
1718.4	26819.6	-18.3	1506.7	2014
1821.6	26232.3	103.2	-584.0	2015
1868.0	27871.0	46.0	1635.0	2016
1893.0	29053.0	-4.0	1203.0	2017

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

يظهر لنا من خلال الجدول (1.4) أن الجزائر سجلت مستويات متواضعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1995-2017، فلقد شهدت الفترة 1995 و 1997 حجم ضعيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حيث قدرت التدفقات سنة 1996 ب 270 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع ربما إلى الآثار التي تركتها الأزمة النفطية سنة 1986 و انهيار أسعار النفط الأمر الذي انعكس سلبا على ميزان مدفوعات الدول المنتجة للنفط عامة و الجزائر خاصة، إضافة إلى المشاكل السياسية والاجتماعية والأمنية التي شهدتها الجزائر فترة التسعينات، أما الفترة الممتدة ما بين 1998-2001 فلقد شهدت صحوة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث بلغت التدفقات حوالي 606 مليون دولار أمريكي سنة 1998 و 1113.1 مليون دولار أمريكي سنة 2001 و ذلك بسبب دخول الجزائر اقتصاد السوق و بداية تنفيذ سياسات التحرير الاقتصادي و الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الفترة الممتدة ما بين 2002 إلى غاية 2014 فقد شهدت تحسنا ملحوظا على مستوى التدفقات الواردة بسبب قيام الدولة بسلسلة من الإجراءات و التدابير بهدف تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها ترقية قوانين الاستثمار 03/01 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و إجراء بعض التعديلات التشريعية و التنظيمية، بالإضافة إلى إنشاء بنى تحتية و هياكل قاعدية سهرت الدولة على إنجازها في برامجها التنموية التي سطرتهما في 2001-2014 تحت ما يسمى ببرامج الإنعاش الاقتصادي، كما شهدت هذه الفترة استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي التي تعتبر بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، انخفاض معدلات التضخم و استقرار نسبي لمعدل الصرف، انخفاض المديونية الخارجية. فلقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002 ما يقارب 1065 مليون دولار أمريكي لينخفض سنتي 2003 و 2004 إلى 637.9 و 881.9 مليون دولار أمريكي على التوالي، بفعل عودة الاضطرابات الأمنية والسياسية و شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2005 ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى قمته سنة 2009 ب 2753.8 مليون دولار أمريكي و ذلك راجع إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الجزائر من ناحية، و من ناحية أخرى إلى المشاريع الاستثمارية التي أطلقتها الدولة ضمن البرنامج التكميلي

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

لدعم النمو (2005-2009)، من سنة 2010 إلى غاية 2014 شهدت التدفقات انخفاضا نتيجة للأزمة المالية 2008 التي أثرت بشكل سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول الأوروبية نتيجة الركود و الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي في هذه الدول. و شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر انخفاضا شديدا سنة 2015 حيث سجلت قيمة سلبية لتبلغ 584 مليون دولار أمريكي نتيجة الأزمة النفطية التي شهدتها أسواق النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 حيث بلغ هذا الانخفاض 139%. أما في سنة 2016 فقد جذبت الجزائر 1635 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و يعود ذلك جزئيا إلى تحسين سياسات الاستثمار والتحسين في الإنتاج النفطي، و في عام 2017 انخفضت التدفقات الواردة بنسبة 26% لتصل إلى 1203 مليون دولار أمريكي على الرغم من مجموعة الحوافز التي يوفرها قانون الاستثمار الجديد، وبناءا على تقدير الاستثمار العالمي لسنة 2018 (UNCTAD) تم تعزيز تنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل Huawei الصين في مطار هواري بومدين في الجزائر العاصمة وسامسونغ الكورية التي انفتحت أول مصنع لتصنيع الهواتف الذكية، كما أن التعديلات المقترحة على قانون الطاقة يمكن أن تزيد المشاركة الأجنبية في قطاع النفط بشكل كبير في المستقبل إذا تم تنفيذها بنجاح.

بالنسبة لمخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة فقد شهدت تزايدا ملحوظا خلال الفترة 1995-2017، وذلك حسب طبيعة تدفقات الاستثمارات الواردة حيث بلغت سنة 1995 ما قيمته 1670 مليون دولار أمريكي، لتصل إلى 29053 مليون دولار أمريكي. و فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر فكان آداؤه ضعيف جدا حيث لم يتجاوز 600 مليون دولار أمريكي في السنة للفترة 1995-2017، ونفس الشيء بالنسبة لمخزون الاستثمار الأجنبي الصادر هو الآخر سجل أرقاما ضعيفة لم تكن في المستوى.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

2-2- التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2013-2017.

الجدول رقم (3.4): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و 2017.

الدول	التكلفة (مليار دولار أمريكي)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
ألمانيا	0.380	7	7
جنوب أفريقيا	0.350	1	1
فرنسا	0.330	12	10
سويسرا	0.330	4	4
إيطاليا	0.232	1	1
المملكة المتحدة	0.212	2	2
أخرى	0.892	28	28
الإجمالي	14.293	82	69

Source : FDI Markets.

خلال الفترة ما بين 2013 و 2017 قدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بنحو 69 شركة، كما تستثمر تلك الشركات فيما يزيد على 80 مشروع في الجزائر، كذلك تم تقدير التكلفة أو النفقات الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال نفس الفترة بقيمة تزيد عن 14 مليار دولار أمريكي. وتركزت شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2013 و 2017 في عدد محدود من الدول أولها الصين التي حظيت بتكلفة استثمارية بلغت 3.539 مليار دولار أمريكي ب 5 شركات و 10 مشاريع، و كانت أهم وأقوى شركة صينية مستثمرة في الجزائر وهي شركة China State Construction Engineering Corporation، تليها سنغافورة بتكلفة استثمارية بلغت 3.151 دولار أمريكي من خلال ثلاثة مشاريع استثمارية و شركة واحدة وهي شركة Indorama، و جاءت اسبانيا في المرتبة الثالثة بقيمة استثمارية بلغت 2.565 دولار أمريكي من خلال 10 مشاريع و 6 شركات و كانت أبرز الشركات الإسبانية الناشطة في الجزائر شركة Grupo Ortiz Construcción y Servios Del Mediterraneo، ثم تأتي تركيا بتكلفة استثمارية بلغت 2.313 دولار أمريكي من خلال تبنيها أربع مشاريع و أبع شركات أهمها شركة Tosyali Holding و شركة Taypa Tekstil.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الجدول رقم (4.4): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين 2013-2017

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (بالمليار دولار أمريكي)	%
آسيا والمحيط الهادي	6.965	48.7
أوروبا الغربية	4.056	28.4
الدول الأوروبية الناشئة	2.328	16.3
أفريقيا	0.554	3.9
الشرق الأوسط	0.317	2.2
أمريكا الشمالية	0.059	0.4
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	0.013	0.1

Source : FDI Markets

الجدول رقم (5.4): أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2013-2017.

الشركات	البلدان	التكلفة (بالمليار دولار أمريكي)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3.300
Indorama	سنغافورة	3.151
Grupo Ortiz Construcción Y Servicios Del Mediterraneo	اسبانيا	2.209
Tosyali Holding	تركيا	1.397
Taypa Tekstil	تركيا	0.900

Source : FDI Markets.

المبحث الثاني: سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر

مع بداية التسعينات قامت الجزائر بوضع خارطة طريق سياسة التحرير الاقتصادي وإعادة توجيه الاقتصاد لقوى السوق، و اتخذت الحكومة قرارات مهمة تمثلت في تحرير قطاع التجارة الخارجية، وإزالة كافة القيود و الحواجز على الأنشطة المصرفية انطلاقا من قانون النقد و القرض 90-10 الذي يعتبر الحجر الأساس للإصلاحات المالية في الجزائر. كما تم إصدار قانون لإخضاع المؤسسات العامة لقوى السوق من خلال تبني نظام الخصخصة، من خلال الاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي من قبل المؤسسات المالية الدولية للانتقال إلى اقتصاد السوق. في هذا الجزء سنقف حول تقييم وتحليل حصيلة سياسات التحرير التجاري من خلال الوقوف على أداء الصادرات والواردات الجزائرية، والاطلاع على رصيد الميزان التجاري خلال فترة الإصلاحات. إضافة إلى تقييم واقع التحرير المالي من خلال تحليل بعض مؤشرات النظام المالي

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

والبنكي والتي تخص معدل الفائدة، تطور الكتلة النقدية، القروض المحلية المقدمة من قبل القطاع المصرفي، القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل البنوك، ثم بعد ذلك الوقوف إلى بعض الدوافع والأسباب التي أدت إلى الخصخصة في الجزائر والإطار القانوني لها.

1- سياسة التحرير التجاري في الجزائر:

باشرت الجزائر بالقيام بعدد الإصلاحات التي استهدفت القطاع التجاري باتجاه الحرية التجارية، من خلال تطبيق مجموعة من المراسيم التشريعية الخاصة بهذا التحرير، وإنشاء مؤسسات وطنية مكلفة بتسيير وترقية قطاع التجارة الخارجية بغية الانفتاح على العالم الخارجي¹.

1-1- تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر:

عرف الميزان التجاري عجزا في سنتي 1994 و 1995 و هو تاريخ بداية تطبيق تحرير قطاع التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تطبيق برامج صندوق النقد الدولي للاستقرار الكلي و الذي تتراوح مدته السنتين، حيث كان الغرض منه إعادة التوازن لميزان المدفوعات، حيث بلغ العجز لسنة 1994 ما قيمته 1025 مليون دولار أمريكي أي بمعدل 89.05%، ليخفص هذا العجز في السنة الموالية و يبلغ قيمة 299 مليون دولار أمريكي بمعدل تغطية 97.22%. و يرجع سبب العجز إلى ارتفاع حصيلة الواردات من المواد الأولية و سلع التجهيز الصناعي نتيجة قواعد التحرير التجاري و تخفيض الرسوم الجمركية، و هو ما دفع بوجود مؤسسات الاستيراد و التصدير التابعة للخواسب إلى تكثيف العمليات في مجال الاستيراد بهدف تعظيم الأرباح، مع ضعف نشاط التصدير، هذا إضافة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية. إلا أنه بعد سنة 1996 عرف الميزان التجاري تحسنا، حيث بلغ رصيده سنة 1996 حوالي 4.227 مليار دولار أمريكي، و في سنة 2000 بلغ حوالي 10.374 مليار دولار أمريكي، و في سنة 2003 بلغ 10.828 مليار دولار أمريكي، و قد استمر هذا الارتفاع من 2003 إلى غاية 2012، و ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية و تدعيمها بتشريعات و قوانين جديدة في مجال عملية الاستيراد و التصدير، و كذا تطوير نظام الجمارك و تحديثه للتحكم بشكل كبير في عمليات التجارة الخارجية. في سنة 2013 تراجع الميزان التجاري للجزائر إلى 9.946 مليار دولار أمريكي بانخفاض قدره 48.51% تم تراجع بعد ذلك إلى 4.626 دولار أمريكي عام 2014 بنسبة قدرها 53.48% و هذا راجع إلى بداية تدهور أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 و تراجع حجم الصادرات. في سنة 2017

بغداوي جميلة، بوكرشاوي براهيم، ناوبس أسماء (2016) أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

¹مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 2، العدد رقم 2، ص ص 22-41.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

بلغ الميزان التجاري بقيمة 11.170 دولار أمريكي مقارنة بفائض 34.39% سنة 2016 نتيجة لانخفاض في حصيلة الصادرات ب 15.78% مقارنة بالواردات التي سجلت انخفاض طفيف بنسبة 2.4%.

2-1- التوزيع السلعي للصادرات والواردات:

1-2-1- بالنسبة للصادرات.

بالنسبة للتوزيع السلعي للصادرات نلاحظ سيطرة شبه تامة لقطاع المحروقات على مجمل صادرات الجزائر فنسبته تتراوح ما بين 93.11% سنة 1996 إلى 96.71% سنة 2013 و 96% سنة 2014، وهو ما يعني أن الجزائر طيلة فترة التحرير التجاري لم ترق منتجاتها الصناعية على اختلافها إلى مستوى التصدير، حيث تبقى صادرات الجزائر خارج المحروقات لا يتجاوز 5%. وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل مفرط على عائدات النفط دون مساهمة باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الجزائري إلى مخاطر عديدة في حالة التدهور المتكرر لأسعار البترول في الأسواق الدولية، وهذا ما يثير جدلا واسعا حول أهمية الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في البلاد، و انعكاس ذلك على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الواردة إلى الجزائر. بالنسبة لصادرات الجزائر خارج المحروقات سنة 2017 فقد بلغت قيمة إجمالية قدرها 1899 مليون دولار أمريكي، وقد استحوذت نصف المنتجات (الأسمدة، البنزين، الجلود و الأغلفة...) على 73% بقيمة 1384 مليون دولار أمريكي، ثم تأتي المواد الغذائية (التمور، المياه المعدنية، سمك التونة الأحمر...) بنسبة 18% بقيمة 384 مليون دولار أمريكي، المواد الخام (فوسفات الكالسيوم الطبيعي، الصوف، الدهون و الزيوت الحيوانية...) بنسبة 4% بقيمة 73 مليون دولار أمريكي، وأخيرا سلع المعدات الصناعية و سلع الاستهلاك غير الغذائية بنسبة 5% و بقيمة 94 مليون دولار أمريكي (الملاحق رقم (1.4)، (2.4)، (3.4)، (4.4)، (5.4)).

1-2-2- بالنسبة للواردات.

بالنسبة للتوزيع السلعي للواردات يتضح أن هناك تطور مستمر في نسبة استيراد سلع التجهيز الصناعي و التي تراوحت ما بين 25.92% سنة 1994 و 33.18% سنة 1998 و نسبة 36.12% سنة 2003، لتعرف تراجعا طفيفا سنة 2014 بنسبة 32% وهو ما يدل على وجود نمو مخزون لرأس المال و يأتي ذلك نتيجة اعتماد الدولة لقانون جديد للاستثمار لفتح المجال أمام القطاع الخاص. و نجد في المرتبة الثانية السلع الغذائية، حيث أن نسبتها بلغت 28.65% سنة 1994 ثم 26.94% سنة 1998، لتصل إلى 19% سنة 2003، و تعرف بعد ذلك تراجعا طفيفا ب 18.87% عام 2014، و يبدو من خلال تطور النسب أن واردات

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

السلع الغذائية في تناقص مستمر و هو راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية و عودة الفلاحين إلى الأرياف والمناطق المعزولة لمزاولة نشاطهم، إضافة إلى تطبيق الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و مساهمة عامل المناخ الملائم لذلك. أما في المرتبة الثالثة فنجد المواد نصف مصنعة و التي سجلت نسبة 22.88% سنة 1994 ثم بدأت في التناقص لتصل إلى 18.31% سنة 1998 و 19% سنة 2002، لتبلغ بعد ذلك 21.84% سنة 2014، و هو ما يدل على النتائج السلبية التي تربت عن تحرير القطاع التجاري، و دخول السلع الأجنبية المنافسة مع السلع المحلية. بالنسبة لواردات المواد الخام فقد تراجع نسبتها ب 6.29% سنة 1994 و 5.94% سنة 1998، و في سنة 2002 بلغت النسبة 4.61% لتصل إلى 3.35% و 3.23% سنة 2013 و 2014 على التوالي. و تجدر الإشارة أن من إجمالي الواردات عام 2017 البالغ 45957 مليون دولار أمريكي، تمثل الواردات الرئيسية 41.28% أي بقيمة بلغت 18970 مليون دولار أمريكي، حيث استحوذت في المقال الأول معدات التجهيزات الصناعية (السيارات السياحية، تجهيزات الهواتف، الآلات الأوتوماتيكية...) على ما قيمته 5619 مليون دولار أمريكي، تليها مستوردات نصف المنتجات (قضبان الحديد والصلب، المازوت، بزين عالي الجودة...) بقيمة 4765 مليون دولار أمريكي، مستوردات المنتوجات الغذائية (القمح، الحليب المجفف، السكر...) بقيمة 6138 مليون دولار أمريكي، مستوردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية (الأدوية و المنتجات الصيدلانية غير الأدوية) بقيمة 1893 مليون دولار أمريكي ، وأخيرا تأتي مستوردات المنتجات الخام بقيمة 556 مليون دولار أمريكي (انظر الملاحق (6.4)، (7.4)، (8.4)، (9.4)، (10.4)).

3-1- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:

للجزائر علاقات اقتصادية و تجارية متنوعة خاصة بعد تطبيق سياسة التحرير التجاري تمتد إلى أغلب بلدان العالم، و سيتم توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الجدول رقم (6.4): التوزيع الجغرافي للمصادر والواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2016 (بالمليون دولار أمريكي).

الصادرات بالمليون دولار أمريكي		الواردات بالمليون دولار أمريكي			المناطق الاقتصادية	
التطور%	السنة		التطور%	السنة		
	2016	2015		2016		2014
-27.15	16739	22976	-12.79	17922	25485	دول الاتحاد الأوروبي
18.21	6251	5288	-14.50	6295	7363	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
116.22	80	37	-25.80	909	1225	الدول الأوروبية الأخرى
-0.30	1678	1683	1.24	2857	2822	دول أمريكا الجنوبية
-3.24	2331	2409	-1.96	11618	11850	آسيا
-	-	71	-	-	-	أوقيانوسيا
-32.69	385	572	0.83	1934	1918	الدول العربية
-11.74	1368	1550	2.50	679	680	الدول المغاربية
-37.80	51	82	-33.70	238	359	الدول الأفريقية
-16.69	28883	34668	-9.62	46727	51702	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك.

يتضح من خلال الجدول أن معظم مبادلاتنا الخارجية مازال الاستقطاب على شركائنا التقليديين، والواقع أن دول منظمة التعاون الاقتصادي تشكل الطرف المهم في التعامل ب 57% من الواردات و 77% من الصادرات.

1-3-1- الاتحاد الأوروبي:

و تمثل الشريك الأول للجزائر، حيث انخفضت الصادرات الجزائرية الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي من 22.97 مليار دولار أمريكي سنة 2015 إلى 16.73 مليار دولار أمريكي سنة 2016 بنسبة 27.15%، ونجد في مقدمة هذه الدول: إيطاليا 15.96%، فرنسا 12.92%، اسبانيا 11.91%. أما بانسبة للواردات فقد انخفضت من 25.48 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 17.92 مليار دولار أمريكي سنة 2016 بنسبة 12.79%، وتأتي في مقدمة هذه الدول فرنسا 9.35%، إيطاليا 8.17%، ألمانيا 7%.

1-3-2- دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

تأتي في المرتبة الثانية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بحصة بلغت 18.69% من صادرات الجزائر إلى هذه الدول، و 12.93% من واردات الجزائر إلى هذه الدول. ونلاحظ بأن صادرات الجزائر إلى

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

هذه البلدان ارتفعت ب 18.21% في حين أن الواردات انخفضت ب 14.5%. و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك للجزائر في هذه الدول تليها تركيا بمعدلات 3.95% و 4.35% بالنسبة للواردات من هذه البلدان، و 5.64% و 9.76% لصادرات الجزائر إلى هذه البلدان.

3-3-1- باقي دول العالم.

• الدول الأوروبية الأخرى:

شهدت صادرات الجزائر سنة 2016 ارتفاعا مع باقي الدول الأوروبية الأخرى ب 80 مليون دولار أمريكي سنة 2016 مقابل 37 مليون دولار أمريكي سنة 2015. كما شهدت الواردات من هذه الدول انخفاضا ب 25.8% سنة 2016.

• بلدان أمريكا الجنوبية:

عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه البلدان انخفاضا طفيفا سنة 2016 بانخفاض قدره 0.3% حيث بلغت 1.67 مليار دولار أمريكي مقارنة ب 1.68 مليار دولار أمريكي سنة 2015. أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت ب 1.24% سنة 2016 لتصل إلى 2.085 مليار دولار أمريكي بعدما كانت 2.82 مليار دولار أمريكي سنة 2014.

• دول آسيا:

نلاحظ أن صادرات الجزائر نحو هذه الدول عرفت انخفاضا قليلا حيث انتقلت من 2.4 مليار دولار أمريكي سنة 2015 إلى 2.34 مليار دولار أمريكي سنة 2016 بنسبة قدرها 3.24%. أما بالنسبة للواردات فقد انخفضت هي الأخرى بنسبة 1.96% سنة 2016.

• الدول العربية:

عرفت الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية تدهورا ملحوظا ما بين 2015 و 2016 حيث انخفضت من 572 مليون دولار أمريكي سنة 2015 إلى 385 مليون دولار أمريكي أي بنسبة قدرت ب 32.69% رغم التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العربية الكبرى AFTA إلا أن التجارة البينية العربية تبقى ضعيفة و دون المستوى. أما على مستوى الواردات فلم يكن هناك تغير كبير من 2014 إلى 2016.

• البلدان المغربية:

عرفت الفترة 2015 و 2016 انخفاضا لصادرات الجزائر إلى بلدان المغرب العربي بنسبة 11.74% حيث بلغت 1.36 مليار دولار أمريكي سنة 2016 مقابل 1.55 مليار دولار أمريكي سنة 2015. أما على

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

مستوى الواردات من هذه البلدان فقد ارتفعت إلى 697 مليون دولار أمريكي سنة 2016 مقارنة ب 680 مليون دولار أمريكي سنة 2014. ومع ذلك فهي لم ترقى إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى وجود اتفاقية لإقامة تكتل اقتصادي.

بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر لسنة 2017 يتبين أن التجارة الخارجية للجزائر تبقى مع نفس الشركاء التقليديين، فالنسبة للصادرات تعتبر إيطاليا الممول الرئيسي لصادرات الجزائر بنسبة 15.96% أي بقيمة 5548 مليون دولار أمريكي، تليها فرنسا بنسبة 12.92% و ما قيمته 4492 مليون دولار أمريكي، اسبانيا بنسبة 11.91% ما يقارب 4142 مليون دولار أمريكي، الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 9.76% أي ما يعادل قيمة 3394 مليون دولار أمريكي، البرازيل بنسبة 6% و ذلك بقيمة 2082 مليون دولار أمريكي و تركيا بنسبة 5.64% بقيمة 1960 مليون دولار أمريكي كما هو مبين في الجدول رقم (6.4) والشكل رقم (1.4).

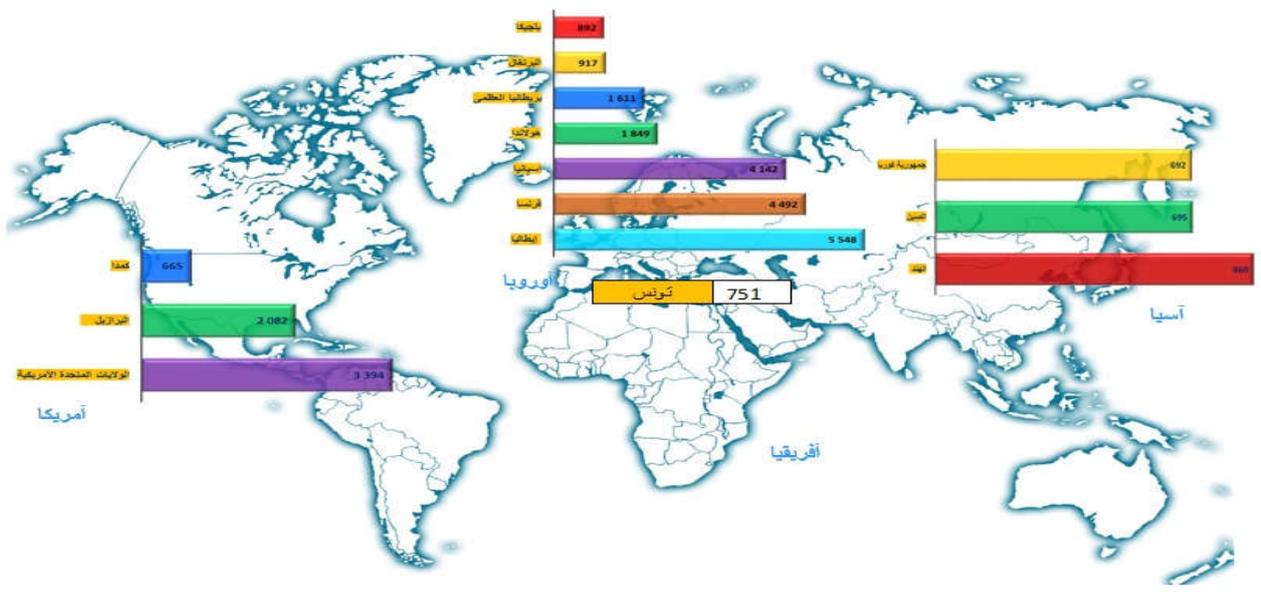
الجدول رقم (6.4): صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2017

الهيكل	الحجم	البلد المستورد
15.96%	5548	إيطاليا
12.92%	4492	فرنسا
11.91%	4142	إسبانيا
9.76%	3394	الولايات المتحدة الأمريكية
5.99%	2082	البرازيل
5.64%	1960	تركيا
5.32%	1849	هولندا
4.63%	1611	المملكة المتحدة
2.64%	917	البرتغال
2.57%	892	بلجيكا
2.47%	860	الهند
2.16%	751	تونس
2.00%	695	الصين
1.99%	692	كوريا الجنوبية
1.91%	665	كندا
87.88%	30550	المجموع الفرعي
100	34763	المجموع

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية للجمارك

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الشكل رقم (1.4): صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2017



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أما بالنسبة للواردات لسنة 2017 فقد احتلت الصين المرتبة الأولى بنسبة 18.08% أي ما يعادل قيمة 8309 مليون دولار أمريكي، ثم فرنسا بنسبة 9.35% بقيمة 4245 مليون دولار أمريكي، إيطاليا بنسبة 8.17% بما يقارب 3754 مليون دولار أمريكي، ألمانيا بنسبة 7% أي بقيمة 3215 مليون دولار أمريكي، إسبانيا 6.81% و بقيمة 3128 مليون دولار أمريكي و تأتي تركيا في المرتبة السادسة بنسبة 4.35% أي ما يقارب 1998 مليون دولار أمريكي، كما هو موضح في الجدول رقم (7.4) و الشكل رقم (2.4).

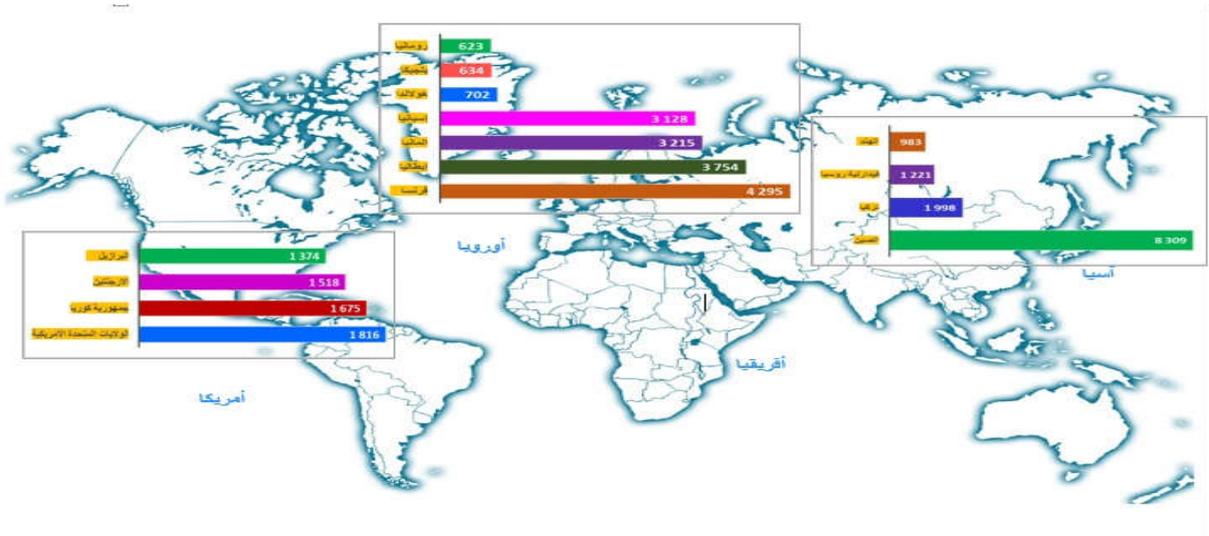
الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الجدول رقم (7.4): واردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2017.

الهيكل %	الحجم	البلد المصدر
18.08%	8309	الصين
9.35%	4295	فرنسا
8.17%	3754	إيطاليا
7.00%	3215	ألمانيا
5.81%	3128	إسبانيا
4.35%	1998	تركيا
3.95%	1816	الولايات المتحدة الأمريكية
3.64%	1675	كوريا الجنوبية
3.30%	1518	الأرجنتين
2.99%	1374	البرازيل
2.66%	1221	روسيا
2.14%	983	الهند
1.53%	702	هولندا
1.38%	634	بلجيكا
1.36%	623	رومانيا
76.59%	35245	المجموع الفرعي
100	45957	المجموع

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية للجمارك

الشكل رقم (2.4): واردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2017



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

2- سياسة التحرير المالي في الجزائر:

بعد أن قامت السلطات الجزائرية بتحويل نظامها الاقتصادي بشكل عام و المالي بشكل خاص من نظام قائم على التخطيط إلى نظام قائم على اقتصاد السوق، سعت من خلال ذلك إلى تبني إجراءات التحرير المالي لتكوين نظام مالي وبنكي فعال قادر على رفع أداء الاقتصاد الجزائري وجذب الاستثمارات.

1-2- إجراءات التحرير المالي في الجزائر:

نتيجة للأزمة التي وقعت في الجزائر سنة 1986، و التي سببت اختلالات عميقة في مختلف القطاعات والأنظمة، و على رأسها النظام المالي و البنكي الذي عجز عن توفير التمويل للاقتصاد خاصة مع ارتفاع أعباء الدين الخارجي التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات و التي تراجعت نتيجة لانخفاض أسعار البترول. لقد تطورت خدمة الدين من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 و إلى 7 مليار دولار سنة 1989، مما دفع بالسلطات إلى اتخاذ إجراءات للانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق من خلال الانطلاق بمجموعة من الإصلاحات المالية و التي بدأت بالإصلاح النقدي سنة 1986 صم بعد ذلك جاء إصلاح 1988 بفكرة مفادها خلق سوق مالي جزائري وصولا لإصلاح 1990 و المتمثل في قانون النقد و القرض و الذي تم تعديله سنة 2001، 2003 و 2010، كما تم تعديله في أواخر عام 2017 من قبل رئيس الوزراء الجزائري.

و من خلال ما سبق فقد لجأت الجزائر إلى المؤسسات الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من أجل الحصول على المساعدات المالية، و كان أول تعهد للحكومة الجزائرية على التزامها بتطبيق نظام اقتصاد السوق من خلال خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 الذي أكد فيه على الانطلاق في تحرير القطاع المالي تدريجيا. حيث تعهدت الجزائر على تنفيذ برامج التكييف و الاستقرار الهيكلي في الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، و التي كانت لأول مرة في ماي 1989 و مع البنك الدولي في سبتمبر لنفي السنة. و بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية للبنوك التجارية الجزائرية القائمة بالإضافة إلى تقليص دور الخزينة في تمويل عجز المؤسسات الاقتصادية التي منحت الاستقلالية الكاملة في اتخاذ مختلف القرارات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور، تغيير سياسة الإعانات و الدعم، إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة، بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص في المشاركة في التجارة الخارجية. و من هنا

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

باشرت الجزائر فعلا في التطبيق التدريجي لمختلف إجراءات التحرير المالي، حيث لا تزال هذه العملية مستمرة إلى وقتنا الراهن¹.

2-2- واقع التحرير المالي في الجزائر:

يعد النظام المالي المتطور أساس تراكم رأس المال و بالتالي تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة، أي أنه سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد و من تم تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، و هذا ما تسعى إليه الجزائر عند اعتمادها لسياسات التحرير المالي كبديل تام للكبح المالي، لأن هذا الأخير يقتضي على مواكبة تطورات تكنولوجيا الخدمات، و التي بدورها تؤثر على أداء القطاع المالي و من تم ينتقل إلى باقي القطاعات الأخرى، بحيث يساعد التحرير المالي على زيادة الاستثمار و النمو من خلال تيسير تبادل السلع و الخدمات و تعبئة المدخرات و تخصيصها.

2-2-1- تحرير أسعار الفائدة.

توجهت معظم الدول النامية إلى تحرير سعر الفائدة بشكل تدريجي حيث يسمح هذا التحرير بتفعيل دور القطاع المصرفي في تعبئة الموارد و بالتالي ضمان الأداء الاقتصادي للمدخرات المحلية، و توظيفها بالشكل الذي يدعم النمو الاقتصادي.

و قد استطاعت الدول تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة و ذلك بعد رفعها لقيمة أسعار الفائدة المحددة لديها، و نجد التوجه الفعلي نحو تحرير أسعار الفائدة عند الدول العربية ابتداء من سنة 1991 و تمحور ذلك عند تبني الجزائر لبرامج صندوق النقد الدولي، إلا أن هذا التحرير عرف توجيهين اثنين حيث تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع في وقت مبكر في غالبية الدول النامية في حين اعتمد التحرير التدريجي لأسعار الفائدة على الإقراض و ذلك من خلال وضع حدود قصوى لها أو تحديد الهوامش بين أسعار الفائدة و من تم تحريرها. و في الجزائر اتبعت السلطات النقدية التحرير التدريجي لأسعار الفائدة للوصول إلى أسعار فائدة موجبة مع إبرام اتفاقيات الاستعداد الائتماني 1989-1991، و اتفاقيات القرض الموسع في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998، ثم بعد ذلك تحرير أسعار الفائدة من 10% إلى 15% خلال الفترة 1990-2000، و تحقق أعلى مستوياتها سنة 1998 حيث بلغت 15% ليسجل القطاع المالي بعدها معدلات فائدة مختلفة غلبت عليها المعدلات السالبة بسبب ارتفاع معدلات التصخم، و عمدت الجزائر بعدها

فهيمة بديسي، مريم سرارمة (2017) أثر التحرير المالي على النظام المالي و البنكي الجزائري-إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري- مجلة العلوم الانسانية، المجلد رقم. 4، العدد رقم. 2، ص ص. 1-16.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

إبقاء على أسعار فائدة منخفضة، و الجدول التالي يبين تطور أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 1995-2017.

الجدول (8.4): أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 1995-2017 (%).

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
المعدل	-7.90	-4.04	8.13	15.10	-0.09	-10.31	10.02	7.17
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	-0.18	-3.78	-6.99	-2.31	1.48	-6.37	21.60	-6.96
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	-
المعدل	-8.66	0.48	8.06	8.31	15.52	6.39	3.41	-

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2-2-2- تطور الكتلة النقدية (M2).

كان من أهداف برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1994-1998 هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال رفع أسعار الفائدة، بهدف تحقيق تخفيض نمو الكتلة النقدية من 21% إلى 14% خلال فترة البرنامج.

الجدول (9.4): تطور نمو الكتلة النقدية (M2) في الجزائر خلال الفترة 1995-2017 (%).

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النسبة	9.46	14.64	18.25	19.57	13.94	14.13	54.04	18.05
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة	16.30	10.45	11.69	19.64	23.09	16.03	4.84	13.54
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	-
النسبة	19.90	10.93	8.41	14.42ك	0.29	0.81	8.38	-

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول (9.4) نلاحظ أن التزام السلطات النقدية الجزائرية ببنود الاتفاق قد سمح بتحقيق الهدف، فمتوسط معدل نمو الكتلة النقدية بلغ 14% خلال الفترة 1994-1998 لتتخفف نمو الكتلة النقدية إلى 13% سنة 2000، و يرجع سبب ذلك إلى اتباع الجزائر سياسة تقشف صارمة تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة و تقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة. أما ارتفاع حجم السيولة المحلية M2 سنة 2001 و التي بلغت 54%

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

فيرجع سببها إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية و الانطلاق في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001. و بلغت نسبة الكتلة النقدية عام 2003 قيمة 16.30% لتتخفف إلى 10.45% و 11.69% سنتي 2004 و 2005 و تواصل نمو الكتلة النقدية عام 2006 ليبلغ 19.64% نتيجة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات و تراكم احتياطي الصرف الأجنبي، و استمرت الزيادة في حجم الكتلة النقدية عام 2007 لتبلغ 23.09% و ذلك نتيجة للتراكم المتزايد للادخار المالي من قبل مؤسسات قطاع المحروقات و التي كان أغلبها ودائع تحت الطلب. لتعرف نمو الكتلة النقدية تراجعاً حاداً سنة 2009 و ذلك بفعل بؤادر الأزمة المالية العالمية 2008 نتيجة تأثر أسعار البترول بسبب انخفاض الطلب عليه و بالتالي انخفاض الودائع المتعلقة بمؤسسات قطاع المحروقات الأمر الذي أثر على حجم المعروض النقدي عام 2009، لتواصل هذا الانخفاض في سنوات 2015، 2016 و 2017 و بلغت حوالي 0.29%، 0.81% و 8.38% بفعل التراجع المستمر لأسعار النفط بداية من النصف الثاني لسنة 2014 والذي ساهم بشكل كبير في تفاقم أزمة السيولة.

2-2-3- القروض المحلية المقدمة من قبل القطاع المصرفي.

الجدول (10.4): القروض المحلية المقدمة من قبل القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1995-2017 (%).

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النسبة	45.04	38.32	38.59	41.38	45.81	28.27	36.26	37.80
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة	31.23	21.65	7.33	3.64	-3.63	-12.69	-8.95	-6.62
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	-
النسبة	-4.51	-2.11	3.00	18.00	39.97	54.38	67.92	-

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

خلال الفترة 1995-2002 نلاحظ القروض البنكية الموجهة للاقتصاد عرفت نمواً كبيراً، حيث بلغت 45.04% سنة 1995 و استمرت في معدل 38% سنتي 1996 و 1997 لتبلغ 45.81% سنة 1999، و هذا راجع إلى الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، و تميزت بالإجراءات الخاصة بالحد من عجز الميزانية. و عرفت القروض الموجهة للاقتصاد نمواً كبيراً بدءاً من سنة 2015 حيث بلغت 39.97% لتصل إلى 67.92% سنة 2017 و هو من أهم أسباب الإنشاء النقدي نتيجة تسهيل و تشجيع تقديم القروض لمختلف المؤسسات المنتجة بمختلف القطاعات الصناعية، الزراعية و الخدمية من قبل البنوك العامة و الخاصة وذلك لتشجيع الإنتاج خارج قطاع المحروقات.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

4-2-2- القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل البنوك.

الجدول (11.4): القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل البنوك في الجزائر خلال الفترة 1995-2017 (%).

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النسبة	5.19	5.36	3.90	4.55	5.36	5.94	7.97	12.16
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة	11.19	10.97	11.84	12.09	12.96	12.77	16.24	15.19
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	-
النسبة	13.69	14.00	16.48	18.32	21.68	22.84	24.75	-

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يبقى التمويل الموجه للقطاع الخاص متواضعا و يمثل نسبة قليلة، و ذلك يعكس توجه البنوك للإقراض منخفض المخاطر من خلال إقراض الحكومة و مؤسسات القطاع العام و كذا تمويل العجز الموازي. من خلال الجدول (411). نلاحظ أن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كانت ضعيفة جدا مع بداية سنوات تطبيق سياسة التحرير المالي حيث لم تتجاوز نسبة إقراض البنوك 10% خلال الفترة 1995-2001، و بلغت سنة 2002 حوالي 12.16% و لم تعرف هذه النسبة تطورا ملحوظا إلا بعد الأزمة النفطية 2014 لتبلغ 21.84%، و 22.84% و 24.75% سنوات 2015، 2016 و 2017 على التوالي و هذا راجع إلى سياسات تشجيع القطاع الخاص من أجل زيادة الاستثمارات و تنوع الاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية النفطية، و محاولة إغراء المستثمرين الأجانب على توطين استثماراتهم داخل الوطن.

3- سياسة الخوصصة في الجزائر:

في ظل التوجه العالمي نحو الخوصصة و الذي شمل الدول النامية منها و المتقدمة، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على خوض تجربة التحول نحو القطاع الخاص، نتيجة الأداء السلبي للقطاع العام سواء من جانب القطاع المالي أو من جانب إنتاجية عوامل الإنتاج مما كلف الدولة موارد مالية ضخمة، و تسبب في هدر طاقات هائلة لفترة طويلة من الزمن دون الوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية تناسب مع حجم الاستثمارات في القطاع العام. و كان التوجه نحو الخوصصة في الجزائر نتيجة للأوضاع

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بعد أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986، و نتيج لذلك فقد عاشت مؤسسات القطاع العام على مر الفترات السابقة مشكلة تدني معدلات العائد على رأس المال المستثمر¹.

1-3- أسباب الخوصصة في الجزائر:

يمكن تقسيم الدوافع التي أدت إلى تبني سياسة الخوصصة في الجزائر إلى قسمين، أسباب داخلية وأخرى خارجية.

1-1-3- الأسباب الداخلية.

من بين الأسباب الداخلية وهو التسيير غير الفعال للموارد البشرية و المادية للمؤسسة العمومية التي مازالت تعيش بعض الاختلالات المالية، و ضعف استخدام طاقتها الإنتاجية مما يعكس و يفسر التسيير غير الفعال لمواردها من حيث وضعية وسائل الإنتاج التي تتماشى مع عدم التحكم في التكنولوجيا المستعملة وانعدام سياسة صناعية حقيقية، إلى جانب وضعية العامل البشري الذي يعتبر المتصرف في العوامل المادية و المعنوية حتى يؤدي النظام التقني دوره في المؤسسة. و كذلك الاختلال المالي من خلال العجز الحادث في الميزانية، فقد شهدت ميزانية الدولة عجزا متكررا منذ عام 1986، و هو تاريخ انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، و الذي كان له دورا بالغا على ميزانية الحكومة، و يعتبر التضخم من العوامل التي ساهمت في زيادة النفقات العامة في الجزائر، و يرجع ذلك إلى ارتفاع الكتلة النقدية، خاصة إذا كان هذا الارتفاع لا يقابله ارتفاع في مستوى الإنتاج، و بالتالي يحدث لا توازن في الاقتصاد الوطني.

2-1-3- الأسباب الخارجية.

من بين الأسباب الخارجية أزمة الديون الخارجية التي أصبحت تمثل أزمة حقيقية ليس فقط للدول المدينة، بل كذلك بالنسبة للدول الدائنة و النظام الاقتصادي و المالي الدولي، و ذلك بعد إعلان المكسيك عن عدم قدرته على تسديد ديونه في سنة 1982، فمنذ هذه الفترة غيرت البنوك المقرضة و الدول الدائنة من سياساتهم و أصبحت تطلب ضمانات على قروضها، و قامت بتكوين مؤونات جديدة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها. السبب الثاني و هو الأزمة العالمية حيث كان هناك انخفاض في معدلات النمو

خبابة حسان (2006) الخوصصة في الجزائر: مبرراتها و عوائقها. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المجلد رقم 6، العدد رقم 6، ص ص. 131-147.¹

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

العالمية، وقد صاحب هذا الانخفاض أزمة الكساد التي عمت على الاقتصاد العالمي خاصة انخفاض معدلات النمو بالنسبة للدول المتقدمة¹.

2-3- الإطار القانوني للخصخصة في الجزائر:

تعتبر الخصخصة في الجزائر حقيقة اقتصادية توضح كيفية الانتقال إلى اقتصاد السوق، و بروز فكرة الخصخصة في القانون الجزائري و مناقشتها كان نتيجة تتابع الأفكار المتعلقة بالتحول ذاك، فهي ليست نتيجة صدفة كما يظن البعض، لهذا وجب الاهتمام بهذا الموضوع و دراسته و تكييفه وفق المعطيات والبنية الاقتصادية لاقتصادنا و مجتمعنا حتى يتحقق ما عجز عنه النظام الاقتصادي السابق، أي تحسين كيفية استخدام وسائل الإنتاج للمؤسسة الجزائرية و التحكم فيها من جميع النواحي مثل المنافسة والاحتكار. و من هذا المبدأ نجد أن سياسة الخصخصة في الجزائر أخذت شكلا و بعدا مختلفا، فقد كانت أحيانا جزئية و أحيانا كلية من حيث الملكية، و لم يتبعها أي قرار رسمي لصالح المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا محليين أو أجانب، و بدأت عملية الخصخصة في الجزائر تتجسد خاصة بعد الانفجار الاجتماعي في أكتوبر 1988 أين صدرت مجموعة من القوانين التي جسدت هذا الموضوع و نجد منها: قانون التخطيط، القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، القانون التجاري و قانون صناديق المساهمة.

بالإضافة إلى هذا ظهرت مصادر قانونية أخرى و هذا بعد ظهور دستور 23 فبراير 1989، و التي شملت ظهور مجموعة قوانين جديدة من بينها:

1-2-3- النصوص القانونية.

وهي النصوص التشريعية التي صدرت بشأن الخصخصة: المرسوم التشريعي 08-94 المؤرخ في 26 ماي 1994 و لاسيما المادتين 24 و 25 منه.

- المرسوم التشريعي 415-94 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 الذي يحدد كيفية تطبيق المادة 24 من المرسوم التشريعي 8-94.

- الأمر 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية.

- الأمر 12-97 المؤرخ في 19 مارس 1997 المعدل و المتمم للأمر 22-95.

مبارك شيماء (2016) استراتيجية الخصخصة في المؤسسة الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد رقم. 26، ص ص. 431-449¹.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

- المرسوم التنفيذي 27-329 المؤرخ في 10 سبتمبر 1997 الذي يحدد شروط منح امتيازات خاصة و الدفع بالتقسيط لصالح مقتني المؤسسات العمومية المخصصة.

- نصوص تنظيمية أخرى تتناول مسائل تحديد شروط و طرق ممارسة حق اكتساب السهم النوعي بعد خصخصة المؤسسة العمومية أو تحديد شروط و طرق انتقال ملكية أسهم المؤسسات العمومية و القيم المنقولة الأخرى للجماهير.

2-2-3- الخوصصة في ظل القانون 95-22.

تعني الخوصصة انتقال ملكية المؤسسة العمومية لشخص من أشخاص القانون العام إلى شخص من أشخاص القانون الخاص، ويتم الانتقال عن طريق البيع أو التنازل عن أصول المؤسسة أو جزء منه أو عن تسيير المؤسسة و يدفع المقابل من قبل مكتسب الملكية¹.

في نهاية ديسمبر عام 1999، تم الانتهاء من الخوصصة على المستوى المؤسسي لكنها كانت تعاني من بعض التأخير في تنفيذها. وهذا ما قاد السلطات العامة إلى تعديل مجموعة القوانين في بداية العقد الأول من القرن العشرين. وفي 20 أوت عام 2001 تم اعتماد مرسوم جديد تحت رقم 04-01، والذي غير بشكل أكبر جراءة الإطار التنظيمي الذي تم وضعه في عام 1995، وهو يحدد تنظيم وإدارة وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة، ويؤكد هذا النص من جديد بوضوح أن جميع أصول المؤسسات الاقتصادية العامة قابلة للتحويل والتأجير، وهي جميعها مؤهلة للخصخصة، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين.

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بعدها تم التطرق إلى تحليل و تقييم أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتحليل سياسات التحرير الاقتصادي، في هذا الجزء سنتطرق إلى الجانب القياسي والذي يعتبر الجزء الأهم والأساسي في قياس العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والذي سنبنى عليه نتائج الدراسة الحالية، والتي تخص متغيرات التحرير التجاري، التحرير المالي، الخوصصة إضافة إلى بعض المتغيرات الأساسية التي تؤثر وتتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر كالنمو الاقتصادي ورأس المال البشري، وذلك خلال الفترة 1995-2017، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة المتعددة المتغيرات كمنهج اختبار الحدود-الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لاختبار التكامل المتزامن اعتمادا على

طبي حسين، التونسي فائزة (2018) واقع الخصخصة في الجزائر: دراسة سوسولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية، الجلد رقم 7، العدد 1 رقم 28، ص ص. 140-147.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

طريقة Narayan(2005) بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، وكذا اختبار السببية ل Toda-Yamamoto (1995) لاختبار اتجاه العلاقة السببية طويلة الأجل بين سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1- منهجية الدراسة:

نستخدم في هذه الدراسة كما تم التطرق اليه سابقا مجموعة من الاختبارات القياسية لتحقيق النتائج المرجوة، و تتمثل في الاختبارات القبلية كاختبارات جذر الوحدة والاستقرارية لتفحص مسار السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها، ثم القيام بالاختبارات الأساسية انطلاقا من اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات ثم اختبار السببية، وفي الأخير إجراء الاختبارات البعدية والمتمثلة في اختبارات تشخيص البواقي والاستقرارية.

1-1- اختبارات جذر الوحدة والاستقرارية Unit Root Tests and Stationary:

قبل الشروع في قياس أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series و سلاسل زمنية غير مستقرة Non-Stationary Time Series أي تحتوي على اتجاه. وتعتبر السلسلة الزمنية المستقرة إذا كان وسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن.

إن اختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المثلى لجعل السلسلة مستقرة، و من أجل فهم هذه الاختبارات يمكن التمييز بين نوعين من النماذج غير المستقرة:

✓ النموذج Trend Stationary TS: تبرز عدم استقرارية تحديدية Deterministic و تأخذ الشكل $y_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن، ε_t حد الخطأ، و أكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى، و يكتب من الشكل $y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$ وهذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه $E(y_t)$ مرتبط بالزمن، لكن يمكن جعله مستقرا بتقدير المعالم $\hat{\alpha}_0, \hat{\alpha}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية.

✓ النموذج Differency Stationary DS: و تبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، حيث تأخذ الصيغة $y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ، و يمكن جعلها مستقرة باستخدام الفروقات أي

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

من أهم اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في تحديد ما إذا كانت السلاسل مستقرة أو غير مستقرة نجد

$$\Delta^d y_t = \beta + \varepsilon_t$$

من الدرجة الأولى في هذه النماذج (d=1)، وتكتب من الشكل $\Delta y_t = \beta + \varepsilon_t$.

اختبار ديكي-فولر (DF)، اختبار ديكي-فولر المطور (ADF)، اختبار فليبس-بيرون (PP) واختبار (KPSS).

1-1-1 اختبار ديكي فولر (DF) Dikey-Fuller Test:

تعمل اختبارات ديكي-فولر (1979) على البحث في الاستقرار أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وهي أولى الاختبارات التي قام بها ديكي-فولر وتم تطويرها فيما بعد إلى اختبارات موسعة تم تسميتها باختبار ديكي فولر المطور Augmented Dikey-Fuller. ويستلزم اختبار ديكي فولر العادي إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله أيضا بتخلف زمني لفترة واحدة كمتغير مستقل، واختبارات جذر الوحدة تعد الآن وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية. ولعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، والذي يكتب على الشكل التالي:

حيث أن α معامل المتغير المستقل، ε_t حد الخطأ العشوائي والذي يفترض أن تتحقق فيه الشروط التالية:

$$E(\varepsilon_t) = 0, \text{Var}(\varepsilon_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2, \text{Cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$$

فإذا كانت ($\alpha=1$) فهذا يعني وجود مشكلة جذر الوحدة، ويعاني من مشكلة عدم استقرار بيانات السلسلة، وبالتالي وجود اتجاه عام في السلسلة. ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بطرح $t-1$ من طرفي المعادلة للحصول على الفروق الأولى للمتغير y_t حيث $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ لتصبح:

$$\Delta y_t = (\alpha - 1)y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (1)$$

$$\phi = (\alpha - 1) / (1) \Delta y_t = \phi y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وتصبح الفرضية العدمية ($H_0: \phi = 0$)، والفرضية البديلة ($H_0: \phi < 0$)، ويلاحظ أنه في حالة $\phi = 0$ فإن سلسلة الفروق الأولى تكون مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الدرجة الأولى (1)، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال عنها أنها متكاملة عند المستوى أو من الدرجة صفر (0). ومن الشائع جدا عند إجراء اختبار ديكي-فولر العادي استخدام ثلاثة صيغ من الانحدار إضافة إلى الصيغة المكتوبة أعلاه (1):

$$\Delta y_t = c + \phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (2)$$

$$\Delta y_t = c + bt + \phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (3)$$

والفرق بين هذه الصيغ الثلاثة يكمن في أن الأولى بدون قاطع وبدون اتجاه والصيغة الثانية بالقاطع وبدون اتجاه، أما الثالثة فتحتوي على قاطع واتجاه معا. وهذه الصيغ تأخذ نفس فرضية العدم السابقة.

2-1-1- اختبار ديكي-فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller Test (ADF):

في حالة وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي-فولر المطور والمعروف باختبار ADF، وفي النماذج السابقة عند استخدام ديكي-فولر العادي فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء طور ديكي-فولر (1981) هذا الاختبار.

إن اختبار ADF يركز على الفرضية $H_1: |\phi| < 1$ وعلى تقدير النماذج التالية بواسطة المربعات الصغرى العادية OLS:

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (4)$$

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots (5)$$

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots (6)$$

ويمكن أن نحدد قيمة p من خلال الاستعانة بالأدوات الإحصائية والمتمثلة في معايير المعلومات مثل معياري Akaike & Schwarz. ويحمل اختبار ديكي-فولر المطور نفس خصائص اختبار ديكي فولر العادي، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية Δy_{t-j+1} ، حيث $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$ ،

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

$\Delta y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$ وهكذا، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي¹.

3-1-1- اختبار فيليبس-بيرون (PP) Phillips-Perron Test:

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعلا حيث يأخذ في الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء. ويسمح اختبار فيليبس-بيرون (1988) بتجاوز مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين للأخطاء التي يعاني منها اختبار ديكي-فولر العادي، ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:

أولا: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية النماذج القاعدية الثلاثة لاختبار ديكي-فولر و حساب الإحصائيات المرافقة.

ثانيا: تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ حيث e_t البواقي المقدر.

ثالثا: تقدير المعامل المصحح S_t^2 (المسمى بالتباين طويل الأجل) والمنشأ من هيكلية التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

و من أجل تقدير هذا التباين طويل الأجل من الضروري تحديد عدد التأخرات τ المقدر بدلالة المشاهدات الكلية n .

$$t_{\hat{\theta}_1}^* = \sqrt{k} * \frac{(\hat{\theta}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}}{\sqrt{k}} \text{ رابعا: حساب إحصائية PP}$$

حيث: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$ (الذي يساوي الواحد في الحالة التقاربية- إذا كان e_t يمثل تشويشا أبيض). يتم

مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon².

¹ محمد شبيخي (2011) طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات و تطبيقات، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى، ص. 206-210.

² R. Bourbonnais (2015) Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9e édition, Dunod, Paris, p. 250.

2-1- اختبار التكامل المتزامن باستخدام اختبار الحدود-الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:

سيتم اختبار التكامل المتزامن باستخدام اختبار الحدود (Bounds test) لتكامل المتزامن أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) المقترح من قبل¹ Pesaran, Shin & Smith (2001). وهناك العديد من المزايا المهمة لاستخدام منهج ARDL مقارنة باختبارات التكامل المشترك الأخرى². أولاً: يمكن استخدام أسلوب ARDL بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة عند المستوى أو الفرق الأول أو كلاهما. ثانياً: يعتبر هذا الأسلوب مناسباً لحجم العينات الصغيرة. ثالثاً: يقدم أسلوب ARDL تقديرات غير متحيزة على المدى الطويل حتى عندما تكون بعض المتغيرات داخلية³. وتتمثل الخطوة الأولى في نهج ARDL في تحديد نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) على النحو التالي:

$$\Delta FDI_t = a_{10} + \beta_{10}t + \sum_{i=1}^n \beta_{11} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{12} \Delta FNL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{13} \Delta TRL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{14} \Delta PRV_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{15} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{16} \Delta HC_{t-i} + \delta_{11} FDI_{t-1} + \delta_{12} FNL_{t-1} + \delta_{13} TRL_{t-1} + \delta_{14} PRV_{t-1} + \delta_{15} GDP_{t-1} + \delta_{16} HC_{t-1} + \varepsilon_{t1} \dots (7).$$

$$\Delta FNL_t = a_{20} + \beta_{20}t + \sum_{i=1}^n \beta_{21} \Delta FNL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{22} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{23} \Delta TRL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{24} \Delta PRV_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{25} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{26} \Delta HC_{t-i} + \delta_{21} FNL_{t-1} + \delta_{22} FDI_{t-1} + \delta_{23} TRL_{t-1} + \delta_{24} PRV_{t-1} + \delta_{25} GDP_{t-1} + \delta_{26} HC_{t-1} + \varepsilon_{t2} \dots (8)$$

$$\Delta TRL_t = a_{30} + \beta_{30}t + \sum_{i=1}^n \beta_{31} \Delta TRL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{32} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{33} \Delta FNL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{34} \Delta PRV_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{35} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{36} \Delta HC_{t-i} + \delta_{31} TRL_{t-1} + \delta_{32} FDI_{t-1} + \delta_{33} FNL_{t-1} + \delta_{34} PRV_{t-1} + \delta_{35} GDP_{t-1} + \delta_{36} HC_{t-1} + \varepsilon_{t3} \dots (9)$$

$$\Delta PRV_t = a_{40} + b_{40}t + \sum_{i=1}^n \beta_{41} \Delta PRV_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{42} \Delta TRL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{43} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{44} \Delta FNL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{45} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{46} \Delta HC_{t-i} + \delta_{41} PRV_{t-1} + \delta_{42} TRL_{t-1} + \delta_{43} FDI_{t-1} + \delta_{44} FNL_{t-1} + \delta_{45} GDP_{t-1} + \delta_{46} HC_{t-1} + \varepsilon_{t4} \dots (10).$$

¹ M. H. Pesaran, Y. Shin & R. J. Smith (2001) **Bounds testing approaches to analysis of level relationship**. Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3, PP. 289-326.

² Y. Wolde-Rufael (2006) **Electricity Consumption and Economic Growth: A Time Series Experience for 17 African Countries**. Energy Policy, Vol. 34, No. 10, pp. 1106-1114.

³ P. K. Adom (2011) **Electricity consumption-economic growth nexus: the Ghanaian case**. International Journal of Energy Economics and Policy, Vol. 1, No. 1, PP. 18-31.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

$$\Delta GDP_t = a_{50} + b_{50}t + \sum_{i=1}^n \beta_{51} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{52} \Delta TRL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{53} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{54} \Delta FNL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{55} \Delta PRV_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{56} \Delta HC_{t-i} + \delta_{51} GDP_{t-1} + \delta_{52} TRL_{t-1} + \delta_{53} FDI_{t-1} + \delta_{54} FNL_{t-1} + \delta_{55} PRV_{t-1} + \delta_{56} HC_{t-1} + \varepsilon_{t5} \dots (11)$$

$$\Delta HC_t = a_{60} + b_{60}t + \sum_{i=1}^n \beta_{61} \Delta HC_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{62} \Delta TRL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{63} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{64} \Delta FNL_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{65} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{66} \Delta PRV_{t-i} + \delta_{61} HC_{t-1} + \delta_{62} TRL_{t-1} + \delta_{63} FDI_{t-1} + \delta_{64} FNL_{t-1} + \delta_{65} GDP_{t-1} + \delta_{66} PRV_{t-1} + \varepsilon_{t6} \dots (12)$$

حيث تمثل Δ عامل الفروقات، a_{10}, \dots, a_{60} حدود الثابت، $b_{10}t, \dots, b_{60}t$ تمثل حدود الاتجاه $\beta_{11}, \dots, \beta_{66}$ تمثل معاملات الأجل القصير، $\delta_{11}, \dots, \delta_{66}$ تمثل معاملات الأجل الطويل، $\varepsilon_{t1}, \dots, \varepsilon_{t6}$ عبارة عن حدود الخطأ. بعد تحديد نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، فإن المرحلة الموالية هي اختبار المعنوية على المتغيرات المتباطئة في المعادلات (7)، (8)، (9)، (10)، (11)، (12) باستخدام اختبار فيشر (F). وتحدد فرضية العدم لعدم وجود تكامل مشترك على النحو التالي:

$$H_0: \delta_{11} = \delta_{12} = \delta_{13} = \delta_{14} = \delta_{15} = \delta_{16} = 0; \delta_{21} = \delta_{22} = \delta_{23} = \delta_{24} = \delta_{25} = \delta_{26} = 0; \delta_{31} = \delta_{32} = \delta_{33} = \delta_{34} = \delta_{35} = \delta_{36} = 0; \delta_{41} = \delta_{42} = \delta_{43} = \delta_{44} = \delta_{45} = \delta_{46} = 0; \delta_{51} = \delta_{52} = \delta_{53} = \delta_{54} = \delta_{55} = \delta_{56} = 0; \delta_{61} = \delta_{62} = \delta_{63} = \delta_{64} = \delta_{65} = \delta_{66} = 0.$$

و بمجرد حساب الاختبار F يجب مقارنة ذلك بالقيم الحرجة. كما تستخدم هذه الدراسة القيم الحرجة التي اقترحها¹ Narayan (2005) والتي تم إنشاؤها خصيصاً لحجم العينات الصغيرة (أقل من 30). إذا كانت إحصائية F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة ذات الحد الأدنى، فلا يتم رفض الفرضية العدمية وبالتالي لا يوجد تكامل متزامن. إذا تجاوزت إحصائية F المحسوبة الحد الأعلى، فيتم رفض الفرضية العدمية مما يعني وجود تكامل متزامن بين المتغيرات. أما إذا وقعت F الإحصائية بين الحد الأدنى والحد الأعلى فهنا يكون القرار غير حاسم.

3-1- اختبار سببية Toda-Yamamoto:

لاستنتاج العلاقة السببية بين التحرير التجاري، التحرير المالي، الخصخصة، النمو الاقتصادي، رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر تم تطبيق اختبار Toda-Yamamoto للسببية طويلة الأجل، ويتجنب هذا الإجراء مشاكل اختبار العلاقة السببية ل Granger فيما يتعلق بخصائص الحجم الخاصة باختبارات

¹ P. K. Narayan (2005) The saving and investment nexus for China : evidence from cointegration test. Applied Economics. , Vol. 37, No. 17, PP. 1979-1990.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

جذر الوحدة و التكامل المتزامن¹. ويشمل اختبار Toda-Yamamoto تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) في المستويات، وهي طريقة تقلل المخاطر المرتبطة بالتحديد غير الصحيح لرتبة تكامل السلسلة الزمنية المعنية و التكامل المشترك بين المتغيرات². و يتطلب الإجراء تقدير VAR المطور حتى عندما لا يكون هناك تكامل متزامن مما يضمن التوزيع التقاربي Asymptotic distribution لاختبار وولد المطور MWald، و يتشابه هذا اختبار سببية Granger لكن يتم زيادة تأخرات إضافية اعتمادا على الحد الأقصى لدرجة تكامل السلاسل المأخوذة بعين الاعتبار. وهو أساسا إجراء من خطوتين، أولا: لا بد من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وأيضا الحاجة إلى البحث عن الحد الأقصى لرتبة التكامل (dmax) و فترة الإبطاء الزمني المثلى (k)، وبالتالي تصبح فترة الإبطاء الجديدة ل (dmax+k)³ var.

ولتطبيق اختبار Toda & Yamamoto للسببية، نلخص النموذج في نظام VAR التالي:

$$\begin{aligned} FDI_t = & A_1 + \sum_{i=1}^k \theta_{1i} FDI_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \theta_{2j} FDI_{t-j} + \sum_{i=1}^k \delta_{1i} HC_{t-1} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} \delta_{2j} HC_{t-j} + \sum_{i=1}^k \gamma_{1i} TRL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \gamma_{2j} TRL_{t-j} + \\ & \sum_{i=1}^k \pi_{1i} FNL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \pi_{2j} FNL_{t-j} + \sum_{i=1}^k \varphi_{1i} GDP_{t-i} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} \varphi_{2j} GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^k \rho_{1i} PRV_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \rho_{2j} PRV_{t-j} + \mu_{1t} \dots (13) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} TRL_t = & A_1 + \sum_{i=1}^k \epsilon_{1i} FDI_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \epsilon_{2j} FDI_{t-j} + \sum_{i=1}^k \kappa_{1i} HC_{t-1} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} \kappa_{2j} HC_{t-j} + \sum_{i=1}^k L_{1i} TRL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} L_{2j} TRL_{t-j} + \\ & \sum_{i=1}^k M_{1i} FNL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} M_{2j} FNL_{t-j} + \sum_{i=1}^k N_{1i} GDP_{t-i} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} N_{2j} GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^k S_{1i} PRV_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} S_{2j} PRV_{t-j} + \mu_{1t} \dots (14) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} FNL_t = & A_1 + \sum_{i=1}^k \Omega_{1i} FDI_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \Omega_{2j} FDI_{t-j} + \sum_{i=1}^k \lambda_{1i} HC_{t-1} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} \lambda_{2j} HC_{t-j} + \sum_{i=1}^k \psi_{1i} TRL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \psi_{2j} TRL_{t-j} + \\ & \sum_{i=1}^k \omega_{1i} FNL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \omega_{2j} FNL_{t-j} + \sum_{i=1}^k \nu_{1i} GDP_{t-i} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} \nu_{2j} GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^k \Phi_{1i} PRV_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \Phi_{2j} PRV_{t-j} + \mu_{1t} \dots (15) \end{aligned}$$

¹ H. Y. Toda & T. Yamamoto (1995) Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. Journal of econometrics, Vol. 66, No. (1-2), PP. 225-250.

² Y. Wolde-Rufael (2006) Op, Cit.

³ B. Bhattacharya & J. Mukherjee (2016) Foreign Direct Investment Indicators in India : A Causality Analysis. International Trade and Finance. PP, 373-384.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

$$\begin{aligned} PRV_t = & A_1 + \sum_{i=1}^k I_{1i} FDI_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} I_{2j} FDI_{t-j} + \sum_{i=1}^k Y_{1i} HC_{t-1} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} Y_{2j} HC_{t-j} + \sum_{i=1}^k Q_{1i} TRL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} Q_{2j} TRL_{t-j} + \\ & \sum_{i=1}^k W_{1i} FNL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} W_{2j} FNL_{t-j} + \sum_{i=1}^k \vartheta_{1i} GDP_{t-i} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} \vartheta_{2j} GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^k \chi_{1i} PRV_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \chi_{2j} PRV_{t-j} + \mu_{1t} \dots (16) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} GDP_t = & A_1 + \sum_{i=1}^k Z_{1i} FDI_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} Z_{2j} FDI_{t-j} + \sum_{i=1}^k V_{1i} HC_{t-1} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} V_{2j} HC_{t-j} + \sum_{i=1}^k X_{1i} TRL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} X_{2j} TRL_{t-j} + \\ & \sum_{i=1}^k \Pi_{1i} FNL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \Pi_{2j} FNL_{t-j} + \sum_{i=1}^k \varsigma_{1i} GDP_{t-i} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} \varsigma_{2j} GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^k \beta_{1i} PRV_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \beta_{2j} PRV_{t-j} + \mu_{1t} \dots (17) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} HC_t = & A_1 + \sum_{i=1}^k T_{1i} HC_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} T_{2j} HC_{t-j} + \sum_{i=1}^k D_{1i} FDI_{t-1} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} D_{2j} FDI_{t-j} + \sum_{i=1}^k E_{1i} TRL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} E_{2j} TRL_{t-j} + \\ & \sum_{i=1}^k C_{1i} FNL_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} C_{2j} FNL_{t-j} + \sum_{i=1}^k \tau_{1i} GDP_{t-i} + \\ & \sum_{j=k+1}^{dmax} \tau_{2j} GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^k \sigma_{1i} PRV_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \sigma_{2j} PRV_{t-j} + \mu_{1t} \dots (18) \end{aligned}$$

يتم تحديد الفرضيات الصفرية لكل معادلة على الشكل التالي:

$$H_{013}: \delta_{1i} = \gamma_{1i} = \pi_{1i} = \varphi_{1i} = \rho_{1i} = 0 \text{ (عدم وجود علاقة سببية)}$$

$$H_{014}: \epsilon_{1i} = \varkappa_{1i} = M_{1i} = N_{1i} = S_{1i} = 0 \text{ (عدم وجود علاقة سببية)}$$

$$H_{015}: \Omega_{1i} = \lambda_{1i} = \psi_{1i} = \nu_{1i} = \Phi_{1i} = 0 \text{ (عدم وجود علاقة سببية)}$$

$$H_{016}: I_{1i} = Y_{1i} = Q_{1i} = W_{1i} = \vartheta_{1i} = 0 \text{ (عدم وجود علاقة سببية)}$$

$$H_{017}: Z_{1i} = V_{1i} = X_{1i} = \Pi_{1i} = \beta_{1i} = 0 \text{ (عدم وجود علاقة سببية)}$$

$$H_{018}: D_{1i} = E_{1i} = C_{1i} = \tau_{1i} = \sigma_{1i} = 0 \text{ (عدم وجود علاقة سببية)}$$

يجب أن يستند القرار المتعلق برفض أو قبول الفرضية الصفرية إلى اختبار وولد المطور MWALD. إذا

كانت قيمة $P < 0.05$ فيجب رفض الفرضية الصفرية لعدم وجود سببية، والعكس بالعكس إذا كانت

$P > 0.05$.

1-4- اختبارات التشخيص و الاستقرارية:

من أجل ضمان أن النموذج المستخدم في تحليل التكامل المشترك فعال، تستخدم هذه الدراسة بعض الاختبارات التشخيصية، فمن أجل اختبار الارتباط التسلسلي يتم استخدام اختبار Breusch-Godfrey. ويستخدم اختبار Breusch-Godfrey بدلاً من اختبار Durbin-Watson الشهير لأنه قابل للتطبيق عند استخدام المتغيرات التابعة المتخلفة في النموذج ويمكن أن يأخذ في الاعتبار درجات أعلى من الارتباط التسلسلي. و من أجل اختبار تجانس التباين يتم استخدام اختبار ARCH، بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ل¹ Jarque-Bera.

من الضروري كذلك ضمان الاستقرار الديناميكي لأي نموذج له هيكل انحدار ذاتي *Autoregressive*، سيتم التحقق من استقرار النموذج باستخدام المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ). ويعد هذان الاختبارين مهمين في هذا المجال لأنه يبين وجود أي تغير هيكل في البيانات.²

2- التعريف بمتغيرات الدراسة:

1-2- وصف البيانات:

في هذا الجزء نحاول تحليل بعض مؤشرات التحرير الاقتصادي (مؤشر التحرير التجاري، مؤشر التحرير المالي و مؤشر الخصوبة) و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى المستخدمة في الدراسة (النمو الاقتصادي، رأس المال البشري)، وذلك على النحو التالي:

1-1-2- التحرير التجاري (TRL):

لقد جعل من تحرير التجارة الخارجية من السهل على الشركات متعددة الجنسيات إنشاء شبكات إنتاج دولية، بحيث يتم شحن حصة أكبر من الإنتاج إلى العملاء الدوليين أو الشركات التابعة في بلدان أخرى بدلاً من بيعها للعملاء المحليين. ويتم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت السياسة التجارية للبلد المضيف متحررة ولأن الشركات متعددة الجنسيات لديها ميل أكبر إلى التصدير. والعلاقة الإيجابية بين الاستثمار

¹ D. Asteriou & S. G. Hall (2007) Applied Econometrics: a modern approach, revised edition, Hampshire, Palgrave Macmillan. P. 68.

² M. R. Mafizur & M. AbulKashem (2017) Carbon Emissions, Energy Consumption And Industrial Growth in Bangladesh: Empirical Evidence From ARDL Cointegration And Granger Causality Analysis. Energy Policy, Vol. 110, PP. 600-608.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الأجنبي المباشر وحجم التجارة تعني أن البلدان التي ترغب في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن تزيد التجارة، و تجد معظم الدراسات أن سياسة التحرير التجاري تؤثر تأثيرا إيجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر. و وفقا لفرضية "القفز على التعريف" (Tariff- Jamping) فإن الاقتصاد الأقل انفتاحا مع القيود التجارية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر. تستخدم معظم أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي كدليل على التحرير التجاري (Bhavan et al 2011، AW & Tang 2010، Lietao & Faustino 2010، Lietao 2010). كما أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على التجارة وزيادة الحرية التجارية، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي بصورة كبيرة في زيادة توسيع حجم صادرات البلد المضيف و انفتاحه على العالم الخارجي، و من هذا المنطلق فقد كانت هناك عديد الدراسات التي اهتمت بهذا الشأن على غرار (Aitken et al 1997، Metwally 2004، Aggarwal 2002). وتم تمثيل التحرير التجاري (TRL) في هذه الدراسة لقياس التأثير المتبادل بينه و بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمؤشر الانفتاح التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2017.

2-1-2- التحرير المالي (FNL):

يضمن النظام المالي الرسمي الذي يسهل الوصول إليه ويعمل بكفاءة ، توفر خدمات متنوعة للادخار والائتمان والدفع والاستثمار للأفراد والشركات، من خلال توسيع فرص التمويل وتعزيز روح المبادرة ، تشجع بيئة مصرفية مفتوحة المنافسة من أجل توفير الوساطة المالية الأكثر كفاءة بين الأسر والشركات وكذلك بين المستثمرين ورجال الأعمال، وبشكل متزايد ، يتم تكميل الدور المركزي الذي تلعبه البنوك من خلال خدمات مالية أخرى تقدم وسائل بديلة لزيادة رأس المال أو تنويع المخاطر. و كما هو الحال في النظام المصرفي يكمن الدور المفيد للحكومة في تنظيم هذه المؤسسات في ضمان الشفافية والنزاهة وتشجيع الكشف عن الأصول والخصوم والمخاطر. و منه فإن التنظيم المصرفي والمالي من قبل الدولة التي تتجاوز ضمان الشفافية والأمانة في الأسواق المالية يمكن أن يعوق الكفاءة ويزيد من تكاليف تمويل النشاط الريادي ويحد من المنافسة، وإذا تدخلت الحكومة في سوق الأسهم ، على سبيل المثال ، فإنها تتناقض مع خيارات ملايين الأفراد بالتدخل في تسعير رأس المال - وهي الوظيفة الأكثر أهمية في اقتصاد السوق. و بالتالي فإن سياسة التحرير المالي مهمة جدا في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تؤثر على هيكل تكاليف المشاريع الاستثمارية (Nasser & Gomez, 2009). كما تعد محركا للنمو الاقتصادي بتوفير فرص عمل أفضل للعملاء والشركات (Kinda, 2010). من ناحية أخرى تزيد الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأموال المتوفرة في الاقتصاد، وتؤدي إلى ازدهار الوساطة المالية من خلال الأسواق المالية والنظام المصرفي، و من المرجح أن

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

تسجل الشركات المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر حصتها في السوق المالي المحلي، مما يساهم عملية التحرير المالي (Khan & Hye, 2014). ويتم قياس درجة التحرير المالي في الجزائر من أجل دراسة التأثير المتبادل بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مؤشر الحرية المالية كنسبة مئوية خلال الفترة 1995-2017.

2-1-3- الخوصصة (PRV):

إن نجاح عملية الخوصصة في أي بلد سيعتمد إلى حد كبير على قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يشجع المستثمرون الأجانب عملية الخصخصة في البلدان التي اختارت نموذج يضمن الخوصصة الشفافة و الفعالة، و يمكن للدول الانتقالية التي تتقدم بسرعة أكبر في الخصخصة أن تجتذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك ترتبط السياسات الحكومية الفعالة لإنجاز الخصخصة على نطاق واسع بتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. (Estrin & Uvalic 2014) و يعد التحليل التجريبي لدور الخوصصة في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر أمراً مهماً إلى كونها تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، و يساهم في عملية النمو الاقتصادي. كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حافزاً هو الآخر لزيادة عملية الخصخصة. و لتمثيل دور الخوصصة في الجزائر تم الاعتماد على مؤشر حرية الأعمال خلال الفترة 1995-2017، حيث تعتبر قدرة الفرد على تأسيس وتشغيل مشروع دون تدخل من طرف الدولة أحد أكثر المؤشرات الأساسية للحرية الاقتصادية. تعد الأنظمة المرهقة والزائدة عن الحاجة هي العوائق الأكثر شيوعاً أمام السلوك الحر لأي نشاط، فمن خلال زيادة تكاليف الإنتاج الصعب على رجال الأعمال تحقيق النجاح في السوق.

2-1-4- النمو الاقتصادي (GDP):

ومن بين العوامل التقليدية الأكثر تحديداً للاستثمار الأجنبي المباشر هي العوامل ذات الصلة بحجم سوق البلد المضيف، والتي يقيسها الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، هي أقوى العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في دراسات الاقتصاد القياسي. و هو المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، و قد يرتبط كبر حجم سوق البلد المضيف بارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب زيادة الطلب المحتمل و انخفاض التكاليف بسبب اقتصاديات الحجم (Resmini 2000)، و يشير تحليل البيانات التجريبية إلى أن معاملات حجم السوق المقاسة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي عوامل مهمة تحدد مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مما يعني أن معظم الاستثمار في الاقتصاديات الناشئة يحفزها غرض يسعى إلى السوق (Choong and Lim 2007). و استخدمت العديد من الدراسات نصيب الفرد من

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد بالنسبة لحجم السوق لبلد أو دخل البلد، حيث يظهر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر قوي لقياس حجم السوق. من جهة أخرى هناك تأثير سببي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية من خلال عامل التقدم التكنولوجي لأنه يمارس أثرا إيجابيا على تراكم رأس المال من خلال زيادة آثار الاستثمار ويزيد عوامل الإنتاج الكلية للبلدان المضيفة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال نقل ونشر التكنولوجيا، ومن ثم فإنه من خلال التأثير على مستوى تراكم رأس المال وعوامل الإنتاج الكلية يتعين على الاستثمار الأجنبي المباشر أن يزيد من الناتج ومنه يعجل بالنمو الاقتصادي. يتم قياس النمو الاقتصادي في هذه الدراسة التي تخصص بيانات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2017 بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي سنة الأساس 2010).

2-1-5- رأس المال البشري (HC):

بالنظر إلى فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وضعت البلدان المضيفة عددا من السياسات لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مثل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، تيسير التجارة، تحرير القطاع المالي وتطوير مناطق الصادرات. بالإضافة إلى هذا يمكن لعوامل أخرى كـ رأس المال البشري أن تساهم أيضا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر مستوى التعليم في البلدان المضيفة عامل هام محدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أبرزت عديد الدراسات الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في النمو الاقتصادي. ومن الناحية العملية يبدو أن هناك علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر، فمن جهة من المرجح أن تجذب البلدان ذات المستويات الأعلى من رأس المال البشري الاستثمار الأجنبي المباشر، وينبع هذا من حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر إنتاجية في البلدان التي يكون فيها مستوى رأس المال البشري أعلى ومن جهة أخرى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا في تنمية رأس المال البشري في الاقتصادات المضيفة. وقد نوقشت هذه العلاقة السببية في عديد الدراسات القياسية من قبل الباحثين، على غرار ((Noorbakhsh et al 2001)، (Sharma & Gani 2004)، (Kim, Park 2013)، (Salik 2016)) وكل هذه الدراسات توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري يتأثران إيجابيا ببعضهما البعض. و تتفق معظم هذه الدراسات أنه من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما يتم حث البلدان النامية على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، ويمكن لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أن تساهم في كفاءة البلدان النامية، ومع ذلك إذا كانت جودة التعليم المحلي غير جيدة فمن المرجح أن يؤدي التدريب أثناء العمل الذي توفره الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

المضيقة إلى زيادة الفعالية في الإنتاج. يتم قياس رأس المال البشري في هذه الدراسة بنسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية في الجزائر خلال الفترة 1995-2017.

6-1-2- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محور الدراسة التي تهدف من خلالها قياس الأثر المتبادل بينه أو العلاقة السببية بينه و بين المتغيرات الأخرى المذكورة أعلاه، و المتمثلة في متغيرات التحرير الاقتصادي (التحرير التجاري (TRL)، التحرير المالي (FNL)، الخصخصة (PRV)) و هي المتغيرات الأساسية في الدراسة إلى بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على غرار النمو الاقتصادي (GDP) و رأس المال البشري (HC)، و تم تجاهل بعض المتغيرات الأخرى كالضرائب، الإنفاق العام، سعر الصرف، التضخم، الفساد و ذلك لصغر حجم العينة. يتم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2017.

2-2- الإحصاءات الوصفية للبيانات ومصفوفة الارتباط:

الجدول رقم (12.4): الإحصاءات الوصفية للبيانات.

	FDI	FNL	TRL	PRV	GDP	HC
Mean	1.026	37.150	60.206	69.366	4104.146	80.207
Median	0.990	30.200	60.800	70.020	4282.328	77.213
Maximum	2.033	51.23	72.830	74.820	4846.418	99.860
Minimum	-0.244	30.000	39.600	62.120	3223.558	58.337
Std. Dev	0.566	9.883	8.079	3.273	539.1301	15.806
Skewness	-0.031	0.640	-0.352	-0.714	-0.378	0.045
Kurtosis	2.743	1.412	3.072	3.192	1.661	1.442
Jarque-Bera	0.066	3.985	0.482	1.994	2.266	2.331
Probability	0.967	0.136	0.785	0.368	0.321	0.311
Sum	23.605	854.470	1384.760	1595.440	94395.36	1844.781
Observations	23	23	23	23	23	23

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بلغ المتوسط الحسابي ب 1.026 بانحراف معياري قدره 0.566 ووسيط 0.990، كما بلغت أعلى قيمة 2.033 و أدنى قيمة ب -0.244، بلغت قيمة Jarque-Bera

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

ب0.066 باحتمال قدره 0.967 وهو ما يدل أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً. بالنسبة لمتغير التحرير المالي (FNL) بلغ متوسطه الحسابي 37.150 بانحراف معياري قدره 9.883 ووسيط 30.200، كما بلغت أعلى قيمة ب 51.23 وأدنى قيمة ب 30، أما قيمة Jarque-Bera فبلغت 3.883 باحتمال قدره 0.136. بالنسبة لمتغير التحرير التجاري (TRL) بلغ متوسطه الحسابي 60.206 بانحراف معياري قدره 8.079 ووسيط ب 60.800، أما أعلى قيمة لهذا المتغير فقد بلغت 72.830 وأدنى قيمة ب 39.600، وبلغت قيمة Jarque-Bera 0.482 باحتمال قدره ب 0.785 وهو ما يدل على أن البيانات الخاصة بالتحرير التجاري تتبع التوزيع الطبيعي. بالنسبة لمتغير الخصخصة (PRV) بلغ متوسطه الحسابي 69.366 بانحراف معياري قدره 3.273، ووسيط قدره ب 70.020، كما بلغت أعلى قيمة لهذا المتغير ب 74.820 وأدنى قيمة ب 62.120، وجاءت قيمة Jarque-Bera في حدود 1.994 باحتمال قدره 0.368. بالنسبة لمتغير النمو الاقتصادي مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (GDP) فقد بلغ متوسطه الحسابي 4104.146 بانحراف معياري 539.130 ووسيط قدره 4282.328، وجاءت أعلى قيمة ب 4846.418 وأدنى قيمة ب 3223.558، كما بلغت قيمة Jarque-Bera 2.266 باحتمال قدره 0.321. أما بالنسبة لمتغير رأس المال البشري (HC) فقد بلغ متوسطه الحسابي 80.207 بانحراف معياري قدره 15.806 ووسيط 77.213، وجاءت أعلى قيمة لهذا المتغير ب 99.860 وأدنى قيمة له ب 58.337، كما بلغت قيمة Jarque-Bera ب 2.331 باحتمال قدره 0.311.

الجدول رقم (13.4): مصفوفة الارتباط.

	FDI	FNL	TRL	PRV	GDP	HC
FDI	1	-	-	-	-	-
FNL	0.102	1	-	-	-	-
TRL	0.363	-0.592	1	-	-	-
PRV	0.450	0.180	-0.061	1	-	-
GDP	0.079	-0.914	0.659	-0.400	1	-
HC	0.034	-0.799	0.682	-0.533	0.930	1

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

3- تحليل نتائج الدراسة:

في هذا الجزء سيتم تحليل نتائج اختبارات جذر الوحدة، ثم نتائج كل من اختبار الحدود-ARDL للتكامل المتزامن واختبار العلاقة السببية ل Toda-Yamamoto طويلة الأجل بين المتغيرات.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

1-3- نتائج اختبارات جذر الوحدة:

الجدول رقم (14.4): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF

القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغيرات
	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	
I(0)	-5.184*	-5.039*	-5.447*	-1.109	-3.179**	-3.102	FDI
I(1)	-3.312*	-3.722**	-3.827**	1.743	-0.821	-3.202	HC
I(1)	-5.970*	-5.851*	-4.342**	0.048	-1.995	-2.574	TRL
I(1)	-4.463*	-4.584*	-4.565*	-1.330	-1.320	-1.562	FNL
I(1)	-2.015**	-2.687	-2.963	3.605	-1.623	-0.248	GDP
I(1)	-4.157*	-4.237*	-4.654*	-0.986	-0.155	-0.977	PRV

*تشير إلى مستوى معنوية 1%، **تشير إلى مستوى معنوية 5%، تم اختيار فترة الإبطاء بشكل أوتوماتيكي.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الجدول رقم (15.4): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام PP

القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغيرات
	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	
I(0)	-9.728*	-9.467*	-13.117*	-1.022	-3.130**	-3.030	FDI
I(1)	-3.249*	-3.819*	-3.731**	1.912	-0.781	-2.465	HC
I(1)	-6.361*	-6.338*	-6.404*	0.583	-1.859	-2.475	TRL
I(1)	-4.463*	-4.584*	-4.565*	-1.354	-1.320	-1.621	FNL
I(1)	-1.941**	-2.654	-2.875	3.116	-1.593	-0.338	GDP
I(1)	-4.157*	-4.237*	-4.662*	-0.986	-0.155	-0.973	PRV

*تشير إلى مستوى معنوية 1%، **تشير إلى مستوى معنوية 5%، تم اختيار فترة الإبطاء بشكل أوتوماتيكي.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتبين من خلال الجدول رقم (14.4) و (15.4) أعلاه بأن القيمة الإحصائية لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة مستقرة عند المستوى أي من الشكل I(0). أما فيما يخص سلاسل التحرير المالي (FNL)، التحرير التجاري (TRL)، الخصخصة (PRV)، النمو الاقتصادي (GDP) ورأس المال البشري (HC) فإن القيمة الإحصائية ل ADF و PP أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يعني قبول الفرضية العدمية أي أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى، ولكن بعد أخذ الفرق الأول تم

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن المتغيرات الخمسة مستقرة عند الفرق الأول، أي من الشكل (1)A.

من خلال نتائج اختبار استقرارية المتغيرات تبين أن رتبة تكامل المتغيرات هي مزيج بين (0)A و (1)A ولا وجود ل (2)A و من هنا يمكن استخدام التكامل المتزامن للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، و اختبار العلاقة السببية ل Toda-Yamamoto.

3-2- نتائج اختبار التكامل المتزامن:

بعدما تم التأكد من أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة هي عبارة عن مزيج بين (0)A و (1)A و عدم وجود سلاسل من الشكل (2)A، فإن الخطوة الموالية هي اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك بمقارنة القيم الحرجة للحد الأعلى (1)A والحد الأدنى (0)A ل Narayane (حجم العينة أقل من 30) مع القيمة الإحصائية ل F، وتشير الجداول التالية إلى نتائج ARDL-اختبار الحدود للتكامل المشترك لكل معادلة.

3-2-1- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

الجدول رقم (16.4): نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

القرار	اختبار الحدود			الابطاء الأمثل	احصائية F
	الحد الأدنى (0)A	الحد الأعلى (1)A	مستوى المعنوية		
وجود علاقة	3.157	4.412	%10	(2.2.2.1.2.1)	5.274
تكامل متزامن	3.818	5.253	%5		
	5.347	7.242	%1		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (المعادلة 07) تتجاوز القيمة الإحصائية ل F (5.274) القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 10% و 5%. مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل متزامن بين التحرير المالي، التحرير التجاري، الخصخصة، النمو الاقتصادي، رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

2-2-3- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة التحرير المالي (FNL):

الجدول رقم(17.4): نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة التحرير المالي (FNL).

القرار	اختبار الحدود			الابطاء الأمثل	احصائية F
	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	مستوى المعنوية		
وجود علاقة	3.157	4.412	%10	(1.2.2.2.2.2)	9.472
تكاملي متزامن	3.818	5.253	%5		
	5.347	7.242	%1		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة التحرير المالي (المعادلة 08) تتجاوز القيمة الإحصائية ل F (9.472) القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات المعنوية 10%، 5% و 1%، مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التحرير التجاري، الخصخصة، النمو الاقتصادي، رأس المال البشري والتحرير المالي كمتغير تابع.

3-2-3- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة التحرير التجاري (TRL):

الجدول رقم(18.4): نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة التحرير التجاري (TRL).

القرار	اختبار الحدود			الابطاء الأمثل	احصائية F
	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	مستوى المعنوية		
وجود علاقة	3.157	4.412	%10	(1.2.1.2.2.2)	8.421
تكاملي متزامن	3.818	5.253	%5		
	5.347	7.242	%1		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة التحرير التجاري (المعادلة 09) تتجاوز القيمة الإحصائية ل F (8.421) القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات 10%، 5%، و 1% وهذا ما يؤدي بنا في هذه الحالة إلى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التحرير المالي، الخصخصة، النمو الاقتصادي، رأس المال البشري والتحرير التجاري كمتغير تابع.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

4-2-3- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة المخصصة (PRV):

الجدول رقم(19.4): نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة المخصصة (PRV).

القرار	اختبار الحدود			الابطاء الأمثل	احصائية F
	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	مستوى المعنوية		
وجود علاقة	3.157	4.412	%10	(2.1.2.1.2.1)	8.052
تكاملاً متزامناً	3.818	5.253	%5		
	5.347	7.242	%1		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة المخصصة (المعادلة 10) تتجاوز القيمة الإحصائية ل F (8.052) القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات 10%، 5%، 1% وهذا ما يؤدي بنا في هذه الحالة إلى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التحرير المالي، التحرير التجاري، النمو الاقتصادي، رأس المال البشري والمخصصة كمتغير تابع.

5-2-3- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP):

الجدول رقم(20.4): نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP).

القرار	اختبار الحدود			الابطاء الأمثل	احصائية F
	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	مستوى المعنوية		
وجود علاقة	3.157	4.412	%10	(2.1.0.2.2.1)	5.729
تكاملاً متزامناً	3.818	5.253	%5		
	5.347	7.242	%1		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي (المعادلة 11) تتجاوز القيمة الإحصائية ل F (5.729) القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات 10%، 5%، وهذا ما يؤدي بنا في هذه الحالة إلى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التحرير المالي، التحرير التجاري، المخصصة، رأس المال البشري والنمو الاقتصادي كمتغير تابع.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

6-2-3- اختبار الحدود-ARDL لمعادلة رأس المال البشري (HC):

الجدول رقم(21.4): نتائج اختبار الحدود-ARDL لمعادلة رأس المال البشري (HC).

القرار	اختبار الحدود			الابطاء الأمثل	احصائية F
	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	مستوى المعنوية		
وجود علاقة	3.157	4.412	%10	(2.2.0.2.2.0)	16.059
تكامل متزامن	3.818	5.253	%5		
	5.347	7.242	%1		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة رأس المال البشري (المعادلة 12) تتجاوز القيمة الإحصائية ل F (16.059) القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات 10%، 5%، 1% وهذا ما يؤدي بنا في هذه الحالة إلى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التحرير المالي، التحرير التجاري، النمو الاقتصادي، الخصخصة ورأس المال البشري كمتغير تابع.

3-3- نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto:

بعد تحديد رتب استقرارية السلاسل الزمنية ذات الصلة، تم اختبار العلاقة السببية باستخدام اختبار Toda & Yamamoto. و بناء على نتائج اختبار ADF و PP كانت المتغيرات النمو الاقتصادي (GDP)، الانفتاح التجاري (TRL)، التطور المالي (FNL)، الموارد البشرية (HC)، و الخصخصة (PRV) مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1). و خلافا على ذلك فإن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كانت مستقرة عند المستوى I(0)، و بالتالي فإن رتبة التكامل القصوى (dmax) هي 1. بعد ذلك تم اختيار فترة الإبطاء الزمني المثلى (k) بناء على معايير المعلومات ل AIC، SC، HQ، LR، FPE و هي 2 كما هو موضح في الجدول (22.4). و بعد تحديد رتبة التكامل القصوى (dmax) و فترة الإبطاء الزمني المثلى (k) تصبح رتبة VAR الجديدة (1+2). بعد تقدير المعادلات (13)، (14)، (15)، (16)، (17)، (18) تحصلنا على نتائج اختبار السببية ل Toda & Yamamoto الموضحة في الجداول أدناه.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الجدول رقم (22.4): تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-342.63	NA	10597320	33.20	33.50	33.26
1	-277.00	87.49*	739124.1	30.38	32.47	30.83
2	-218.59	44.50	261073.2*	28.24*	32.12*	29.08*

*تشير إلى فترة الإبطاء الزمني الأمثل.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews10.

3-3-1- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

الجدول رقم (23.4): نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

القرار	الاحتمال	Chi-Sq	الفرضية العدمية
لا يوجد علاقة سببية من HC إلى FDI	0.188	3.341	HC لا يسبب FDI
يوجد علاقة سببية من TRL إلى FDI	0.000	14.345	TRL لا يسبب FDI
لا يوجد علاقة سببية من FNL إلى FDI	0.752	0.569	FNL لا يسبب FDI
يوجد علاقة سببية من GDP إلى FDI	0.018	8.144	GDP لا يسبب FDI
لا يوجد علاقة سببية من PRV إلى FDI	0.088	4.858	PRV لا يسبب FDI

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews10

بالنسبة لنتائج اختبار السببية ل Toda-Yamamoto في معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (المعادلة 13) كما هو في الجدول (23.4) فإن قيمم احتمال (p) لإحصائية وولد المطورة MWald لمتغيرات رأس المال البشري، التحرير المالي والخصخصة تشير إلى 0.118، 0.752 و 0.088 على التوالي وهي أكبر من 0.05، و بالتالي في هذه الحالة نقبل بالفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية، أي لا يوجد علاقة سببية طويلة الأجل من رأس المال البشري، التحرير المالي والخصخصة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى عكس ذلك فإن قيمم احتمال (p) لإحصائية وولد المطورة MWald لمتغيرات التحرير التجاري والنمو الاقتصادي فهي تشير إلى 0.000 و 0.018 على التوالي، وبالتالي رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل من التحرير التجاري والنمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

2-3-3-2- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة التحرير التجاري (TRL):

الجدول رقم (24.4): نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة التحرير التجاري (TRL):

القرار	الاحتمال	Chi-Sq	الفرضية العدمية
يوجد علاقة سببية من FDI إلى TRL	0.004	10.714	FDI لا يسبب TRL
يوجد علاقة سببية من HC إلى TRL	0.000	49.055	HC لا يسبب TRL
يوجد علاقة سببية من FNL إلى TRL	0.000	49.560	FNL لا يسبب TRL
يوجد علاقة سببية من GDP إلى TRL	0.000	44.331	GDP لا يسبب TRL
يوجد علاقة سببية من PRV إلى TRL	0.000	14.205	PRV لا يسبب TRL

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews10

بالنسبة لنتائج اختبار السببية ل Toda-Yamamoto في معادلة التحرير التجاري (المعادلة 14) كما هو في الجدول (24.4) فإن قيمم احتمال (p) لإحصائية وولد المطورة MWald لمتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، التحرير المالي، النمو الاقتصادي والخصخصة تشير إلى 0.004، 0.000، 0.000، 0.000 وهي كلها أكبر بكثير من 0.05، وبالتالي في هذه الحالة نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية طويلة الأجل من الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، التحرير المالي، النمو الاقتصادي والخصخصة إلى التحرير التجاري.

3-3-3-3- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة التحرير المالي (FNL):

الجدول رقم (25.4): نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة التحرير المالي (FNL):

القرار	الاحتمال	Chi-Sq	الفرضية العدمية
لا يوجد علاقة سببية من FDI إلى FNL	0.750	0.573	FDI لا يسبب FNL
يوجد علاقة سببية من HC إلى FNL	0.022	7.585	HC لا يسبب FNL
يوجد علاقة سببية من TRL إلى FNL	0.027	7.250	TRL لا يسبب FNL
يوجد علاقة سببية من GDP إلى FNL	0.002	11.702	GDP لا يسبب FNL
يوجد علاقة سببية من PRV إلى FNL	0.000	27.798	PRV لا يسبب FNL

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews10

بالنسبة لنتائج اختبار السببية ل Toda-Yamamoto في معادلة التحرير المالي (المعادلة 15) كما هو في الجدول (25.4) فإن قيمم احتمال (p) لإحصائية وولد المطورة MWald لمتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر تشير إلى 0.750 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التحرير المالي. على ذلك فإن قيمم احتمال (p) لإحصائية وولد

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

المطورة MWald لمتغيرات رأس المال البشري، التحرير التجاري، النمو الاقتصادي والخصخصة فهي تشير إلى 0.022، 0.027، 0.002 و 0.000 هي أكبر من 0.05، و بالتالي رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود العلاقة السببية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية طويلة الأجل من هذه المتغيرات إلى التحرير المالي.

4-3-3- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة الخصخصة (PRV):

الجدول رقم (26.4): نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة الخصخصة (PRV):

القرار	الاحتمال	Chi-Sq	الفرضية العدمية
يوجد علاقة سببية من HC إلى PRV	0.000	696.876	HC لا يسبب PRV
يوجد علاقة سببية من TRL إلى PRV	0.000	815.921	TRL لا يسبب PRV
يوجد علاقة سببية من FNL إلى PRV	0.000	810.754	FNL لا يسبب PRV
يوجد علاقة سببية من GDP إلى PRV	0.000	245.689	GDP لا يسبب PRV
يوجد علاقة سببية من FDI إلى PRV	0.000	1962.318	FDI لا يسبب PRV

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews10

بالنسبة لنتائج اختبار السببية ل Toda-Yamamoto في معادلة الخصخصة (المعادلة 16) كما هو في الجدول (26.4) فإن قيم احتمال (p) لإحصائية وولد المطورة MWald لمتغيرات رأس المال البشري، التحرير التجاري، التحرير المالي، النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر تشير إلى 0.000، 0.000، 0.000، 0.000 وهي كلها أكبر بكثير من 0.05، و بالتالي في هذه الحالة نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية طويلة الأجل من رأس المال البشري، التحرير التجاري، التحرير المالي، النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخصخصة.

5-3-3- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP):

الجدول رقم (27.4): نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP):

القرار	الاحتمال	Chi-Sq	الفرضية العدمية
يوجد علاقة سببية من FDI إلى GDP	0.000	56.993	FDI لا يسبب GDP
يوجد علاقة سببية من HC إلى GDP	0.000	44.928	HC لا يسبب GDP
يوجد علاقة سببية من TRL إلى GDP	0.000	46.142	TRL لا يسبب GDP
يوجد علاقة سببية من FNL إلى GDP	0.000	60.389	FNL لا يسبب GDP
يوجد علاقة سببية من PRV إلى GDP	0.000	38.721	PRV لا يسبب GDP

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews10

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

بالنسبة لنتائج اختبار السببية ل Toda-Yamamoto في معادلة النمو الاقتصادي (المعادلة 17) كما هو في الجدول (27.4) فإن قيمم احتمال (p) لإحصائية وولد المطورة MWald لمتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، التحرير التجاري، التحرير المالي، المخصصة تشير إلى 0.000، 0.000، 0.000، 0.000 وهي كلها أكبر بكثير من 0.05، و بالتالي في هذه الحالة نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية طويلة الأجل من الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، التحرير التجاري، التحرير المالي و المخصصة إلى النمو الاقتصادي.

6-3-3- اختبار سببية Toda-Yamamoto لمعادلة رأس المال البشري (HC):

الجدول رقم (28.4): نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto رأس المال البشري (HC):

القرار	الاحتمال	Chi-Sq	الفرضية العدمية
لا يوجد علاقة سببية من FDI إلى HC	0.283	2.520	HC لا يسبب FDI
لا يوجد علاقة سببية من TRL إلى HC	0.478	1.436	HC لا يسبب TRL
لا يوجد علاقة سببية من FNL إلى HC	0.753	0.567	HC لا يسبب FNL
لا يوجد علاقة سببية من GDP إلى HC	0.120	4.234	HC لا يسبب GDP
لا يوجد علاقة سببية من PRV إلى HC	0.739	0.604	HC لا يسبب PRV

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews10

بالنسبة لنتائج اختبار السببية ل Toda-Yamamoto في معادلة رأس المال البشري (المعادلة 18) كما هو في الجدول (28.4) فإن قيمم احتمال (p) لإحصائية وولد المطورة MWald لمتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، التحرير التجاري، التحرير المالي، النمو الاقتصادي والمخصصة تشير إلى 0.120، 0.753، 0.478، 0.283، 0.739 وهي أكبر من 0.05، و بالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من الاستثمار الأجنبي المباشر، التحرير التجاري، التحرير المالي، النمو الاقتصادي والمخصصة إلى رأس المال البشري.

إذا بناء على نتائج اختبار السببية ل Toda-Yamamoto للمعادلات (13)، (14)، (15)، (16)، (17) و(18) توصلنا إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل ثنائية الاتجاه بين التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل في كلا الاتجاهين بين التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وجود علاقة سببية طويلة الأجل أحادية الاتجاه من المخصصة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وجود علاقة سببية طويلة الأجل ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وغياب علاقة سببية طويلة الأجل في كلا الاتجاهين بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

4-3- نتائج اختبارات التشخيص والاستقرارية:

لتقييم النتائج المتحصل عليها في اختبار الحدود-ARDL بالنسبة للمعادلات (07)، (08)، (09)، (10)، (11) و(12) من الناحية القياسية لابد من اختبار الارتباط التسلسلي، تجانس التباين، و التوزيع الطبيعي للأخطاء. ومن الضروري كذلك ضمان الاستقرار الديناميكي لأي نموذج له هيكل انحدار ذاتي Autoregressive، سيتم التحقق من استقرار النماذج الستة (المعادلات) باستخدام المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ). و يعد هذان الاختبارين مهمين في هذا المجال لأنه يبين وجود أي تغير هيكل في البيانات.

3-4-1- نتائج اختبارات التشخيص والاستقرارية بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

الجدول رقم (29.4): نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

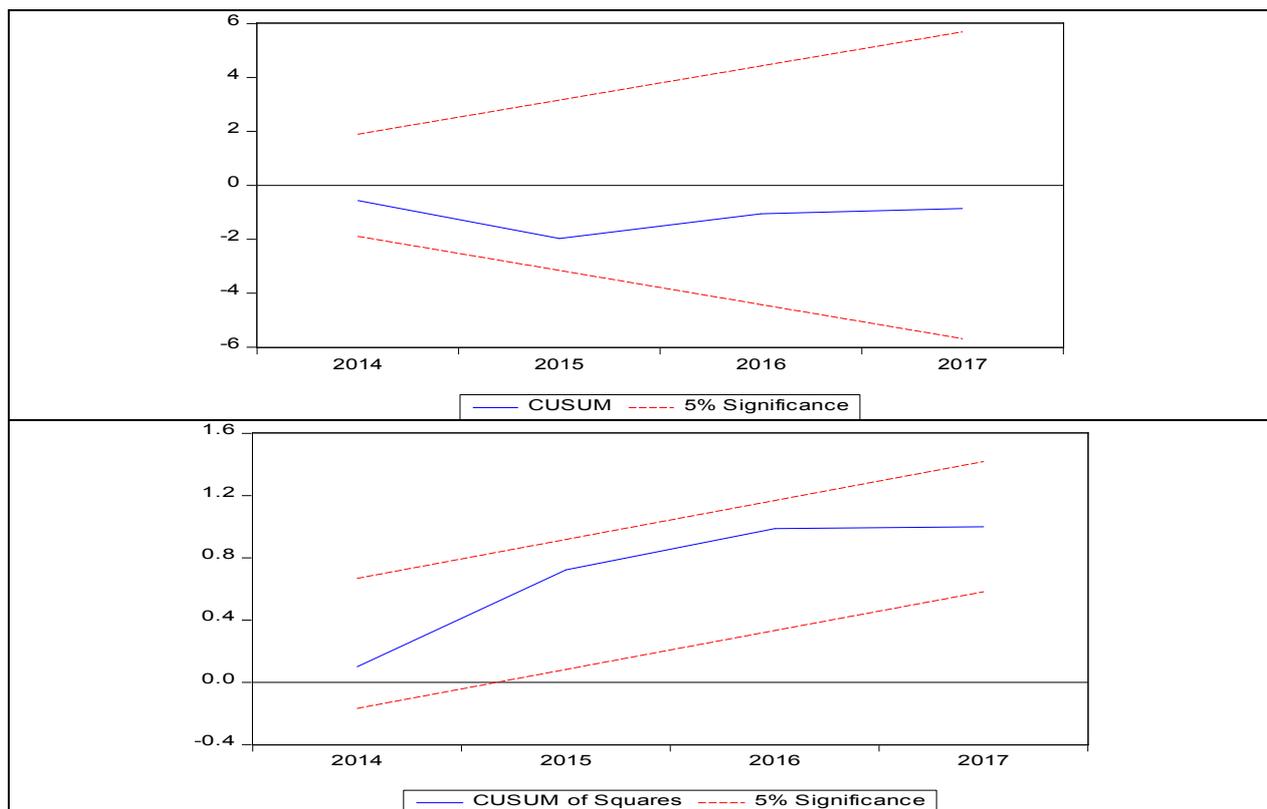
الاختبارات	الارتباط التسلسلي للأخطاء (Breusch-Godfrey)	تجانس التباين (ARCH)	التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)
الاحتمال	0.09	0.35	0.75

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (المعادلة 07) و استنادا إلى اختبار Breusch-Godfrey لاختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء يتبين بأن قيمة الاحتمال P-value (0.09) أكبر من 5%، لذلك لا يتم رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء. ويشير اختبار ARCH (0.35) إلى أن التباين متجانس. كما أن احتمال إحصائية Jarque-Bera (0.75) هي الأخرى أكبر من 5% مما يدل على أن بواقي المعادلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الشكل رقم (3.4): اختبار الاستقرار بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (المعادلة 07) و من خلال الشكل رقم (3.4) نلاحظ بأن اختبار كل من CUSUM و CUSUMSQ يقعان داخل الحدود الحرجة (كما هو موضح بالخطوط الحمراء المنقطة) عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي تؤكد هذه النتائج على استقرار النموذج وأنه لا يوجد أي تغيير هيكلي تم تحديده في المعاملات بمستوى معنوية 5%. و منه نستنتج هذا النموذج (المعادلة 07) مستقر خلال فترة الدراسة (1995 - 2017).

3-4-2- اختبارات التشخيص والاستقرارية بالنسبة لمعادلة التحرير المالي (FNL):

الجدول رقم (30.4): نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة التحرير المالي (FNL)

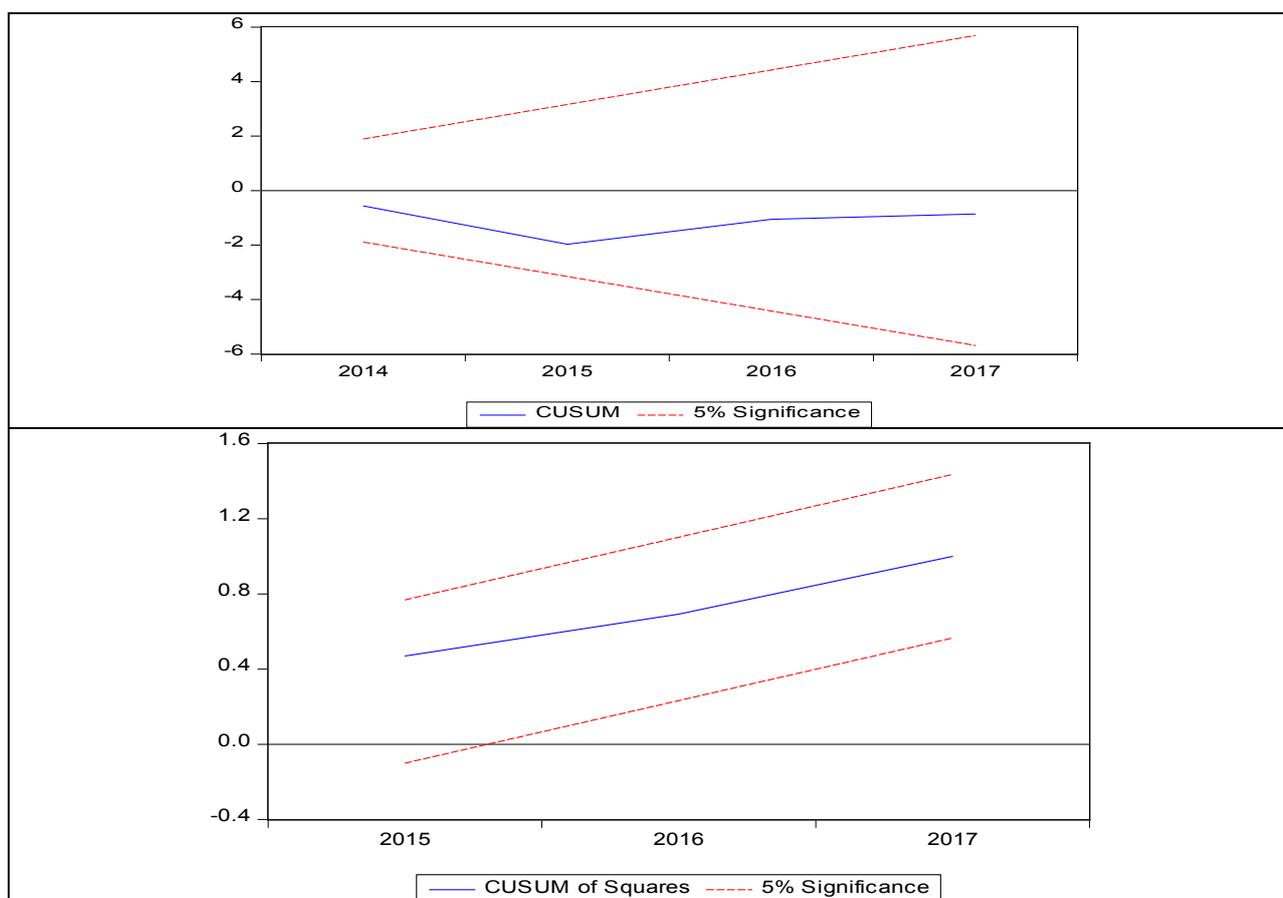
الاختبارات	الارتباط التسلسلي للأخطاء (Breusch-Godfrey)	تجانس التباين (ARCH)	التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)
الاحتمال	0.58	0.24	0.94

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

بالنسبة لمعادلة التحرير المالي (المعادلة 08) و استنادا إلى اختبار Breusch-Gdfrey لاختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء يتبين بأن قيمة الاحتمال P-value تشير إلى (0.58) وهي أكبر من 5%، لذلك يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء. ويشير اختبار ARCH إلى (0.24) وهو ما يعني أن تباين الخطأ متجانس. كما أن احتمال إحصائية Jarque-Bera (0.94) هي الأخرى أكبر من 5% مما يدل على أن بواقي المعادلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم (4.4): اختبار الاستقرار بالنسبة لمعادلة التحرير المالي (FNL).



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة التحرير المالي (المعادلة 08) و من خلال الشكل رقم (4.4) نلاحظ بأن اختبار كل من CUSUM و CUSUMSQ يقعان داخل الحدود الحرجة (كما هو موضح بالخطوط الحمراء المنقطعة) عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي تؤكد هذه النتائج على استقرار النموذج وأنه لا يوجد أي تغيير هيكلية تم تحديده في المعاملات بمستوى معنوية 5%. و منه نستنتج هذا النموذج (المعادلة 08) مستقر خلال فترة الدراسة (1995 - 2017).

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

3-4-3- اختبارات التشخيص والاستقرارية بالنسبة لمعادلة التحرير التجاري (TRL)

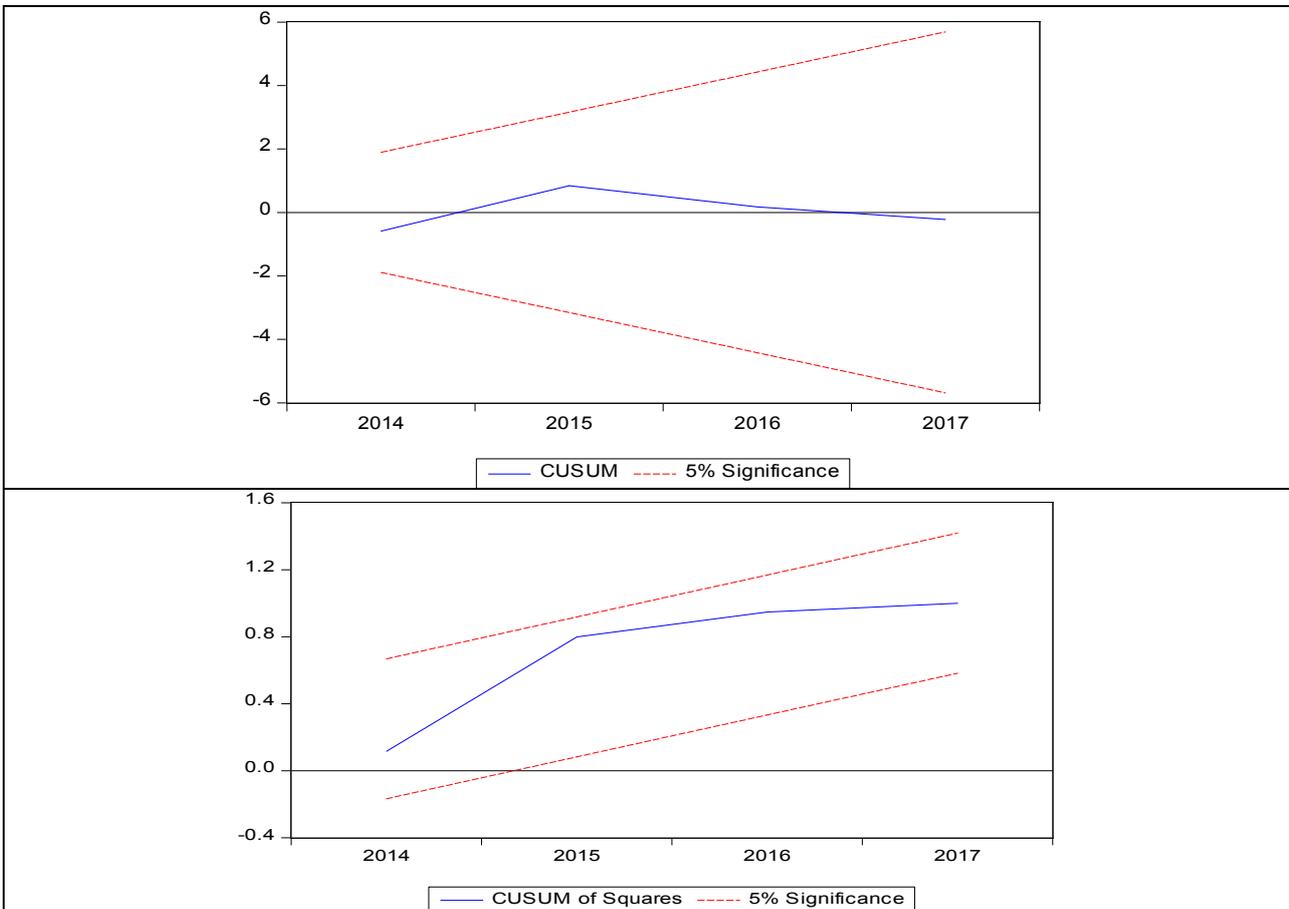
الجدول رقم (31.4): نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة التحرير التجاري (TRL)

الاختبارات	الارتباط التسلسلي للأخطاء (Breusch-Godfrey)	تجانس التباين (ARCH)	التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)
الاحتمال	0.25	0.10	0.84

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة التحرير التجاري (المعادلة 09) و استنادا إلى اختبار Breusch-Godfrey لاختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء يتبين بأن قيمة الاحتمال P-value تشير إلى (0.25) وهي أكبر من 5%، لذلك يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء. ويشير اختبار ARCH إلى (0.10) وهو ما يعني أن تباين الخطأ متجانس. من جهة أخرى فإن احتمال إحصائية Jarque-Bera (0.84) هي الأخرى أكبر من 5% مما يدل على أن بواقي المعادلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم (5.4): اختبار الاستقرارية بالنسبة لمعادلة التحرير التجاري (TRL).



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

بالنسبة لمعادلة التحرير التجاري (المعادلة 09) و من خلال الشكل رقم (4.4) نلاحظ بأن اختبار كل من CUSUM و CUSUMSQ يقعان داخل الحدود الحرجة (كما هو موضح بالخطوط الحمراء المنقطعة) عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي تؤكد هذه النتائج على استقرار النموذج وأنه لا يوجد أي تغيير هيكلية تم تحديده في المعاملات بمستوى معنوية 5%. و منه نستنتج هذا النموذج (المعادلة 09) مستقر خلال فترة الدراسة (1995 - 2017).

4-4-3- اختبارات التشخيص والاستقرارية بالنسبة لمعادلة الخصخصة (PRV):

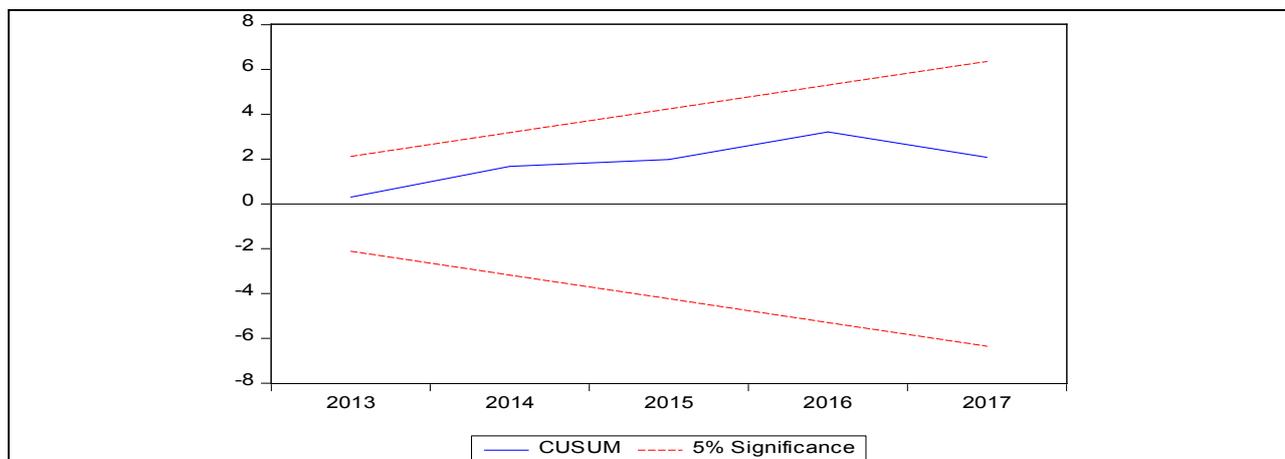
الجدول رقم (32.4): نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة الخصخصة (PRV)

الاختبارات	الارتباط التسلسلي للأخطاء (Breusch-Godfrey)	تجانس التباين (ARCH)	التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)
الاحتمال	0.64	0.64	0.66

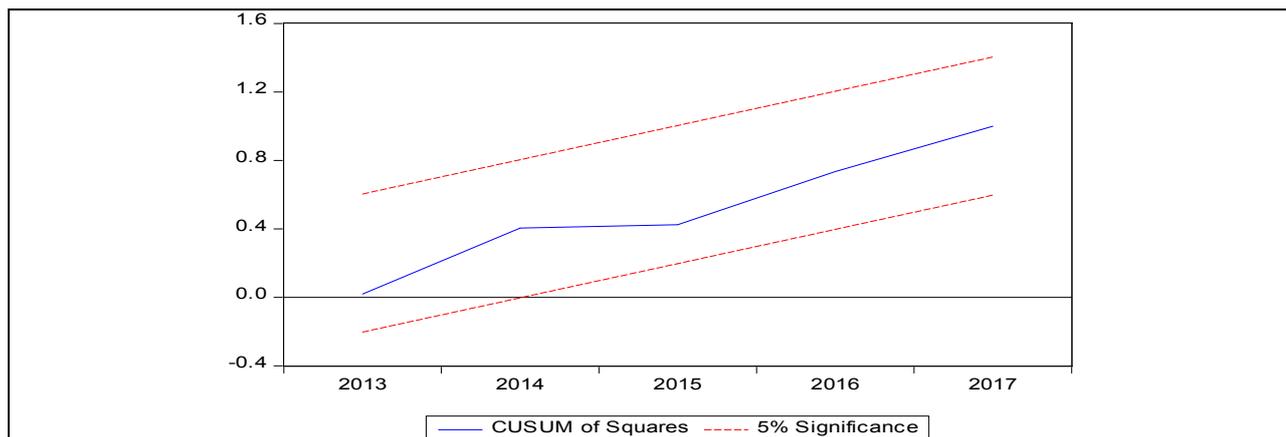
المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة الخصخصة (المعادلة 10) و استنادا إلى اختبار Breusch-Godfrey لاختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء يتبين بأن قيمة الاحتمال P-value تشير إلى (0.64) وهي أكبر من 5%، لذلك يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء. ويشير اختبار ARCH إلى (0.64) وهو ما يعني أيضا قبول الفرضية العدمية القائلة بأن تباين الخطأ متجانس. كما أن احتمال إحصائية Jarque-Bera (0.66) هي الأخرى أكبر من 5% مما يدل على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم (6.4): اختبار الاستقرارية بالنسبة لمعادلة الخصخصة (PRV).



الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة الخوصصة (المعادلة 10) و من خلال الشكل رقم (4.4) نلاحظ بأن اختبار كل من CUSUM و CUSUMSQ يقعان داخل الحدود الحرجة (كما هو موضح بالخطوط الحمراء المنقطعة) عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي تؤكد هذه النتائج على استقرار النموذج وأنه لا يوجد أي تغيير هيكلي تم تحديده في المعاملات بمستوى معنوية 5%. و منه نستنتج هذا النموذج (المعادلة 10) مستقر خلال فترة الدراسة (1995 - 2017).

3-4-5- اختبارات التشخيص والاستقرارية بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP):

الجدول رقم (33.4): نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP)

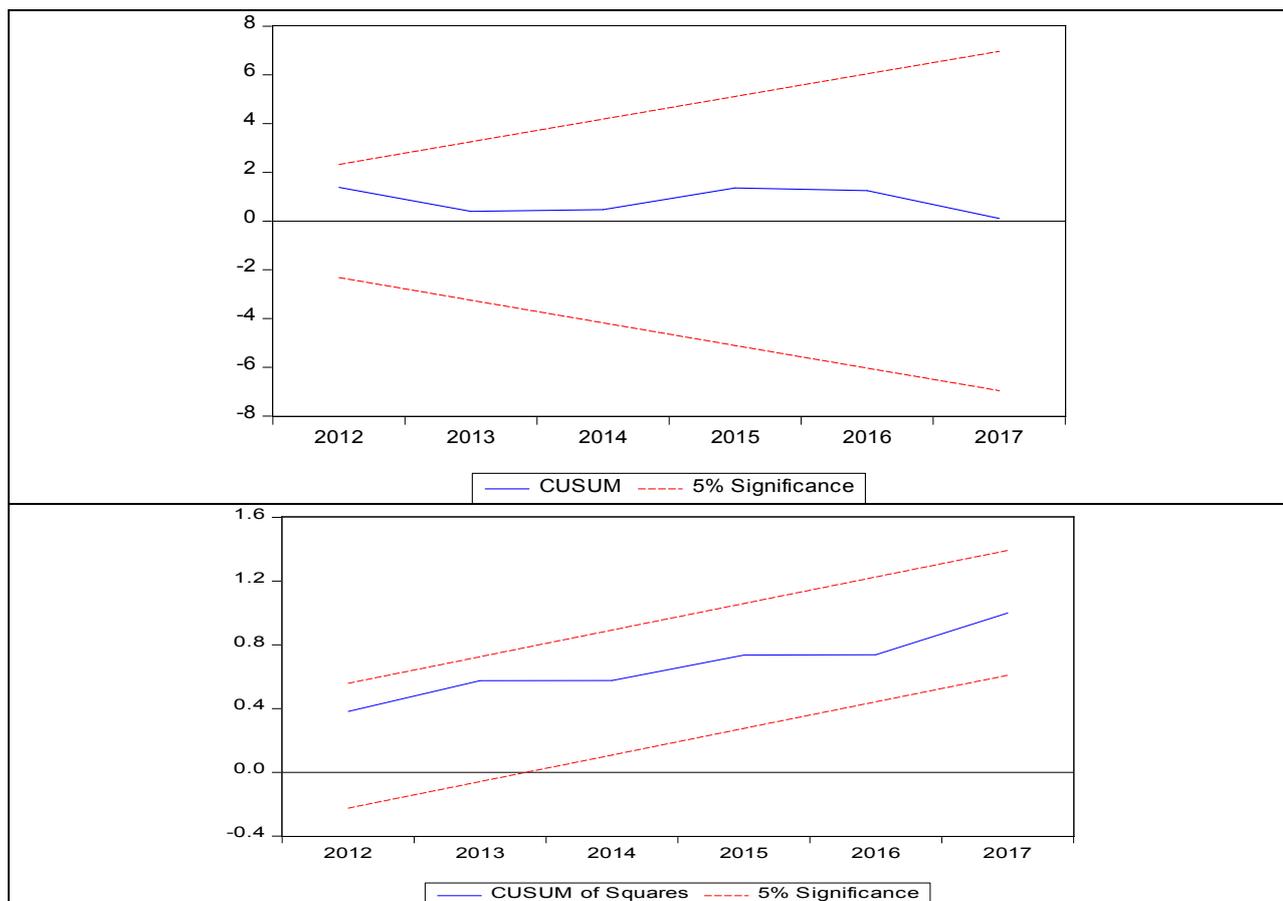
الاختبارات	الارتباط التسلسلي للأخطاء (Breusch-Godfrey)	تجانس التباين (ARCH)	التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)
الاحتمال	0.22	0.34	0.12

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي (المعادلة 11) و استنادا إلى اختبار Breusch-Godfrey لاختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء يتبين بأن قيمة الاحتمال P-value تشير إلى (0.22) وهي أكبر من 5%، لذلك يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء. ويشير اختبار ARCH إلى (0.34) وهو ما يعني أيضا قبول الفرضية العدمية القائلة بأن تباين الأخطاء متجانس. كما أن احتمال إحصائية Jarque-Bera (0.12) هي الأخرى أكبر من 5% مما يدل على أن البواقي في هذه المعادلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الشكل رقم (7.4): اختبار الاستقرار بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي (GDP).



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي (المعادلة 11) و من خلال الشكل رقم (4.4) نلاحظ بأن اختبار كل من CUSUM و CUSUMSQ يقعان داخل الحدود الحرجة (كما هو موضح بالخطوط الحمراء المنقطعة) عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي تؤكد هذه النتائج على استقرار النموذج وأنه لا يوجد أي تغيير هيكلي تم تحديده في المعاملات بمستوى معنوية 5%. و منه نستنتج هذا النموذج (المعادلة 11) مستقر خلال فترة الدراسة (1995 - 2017).

6-4-3- اختبارات التشخيص والاستقرار بالنسبة لمعادلة رأس المال البشري (HC):

الجدول رقم (35.4): نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة لمعادلة رأس المال البشري (HC)

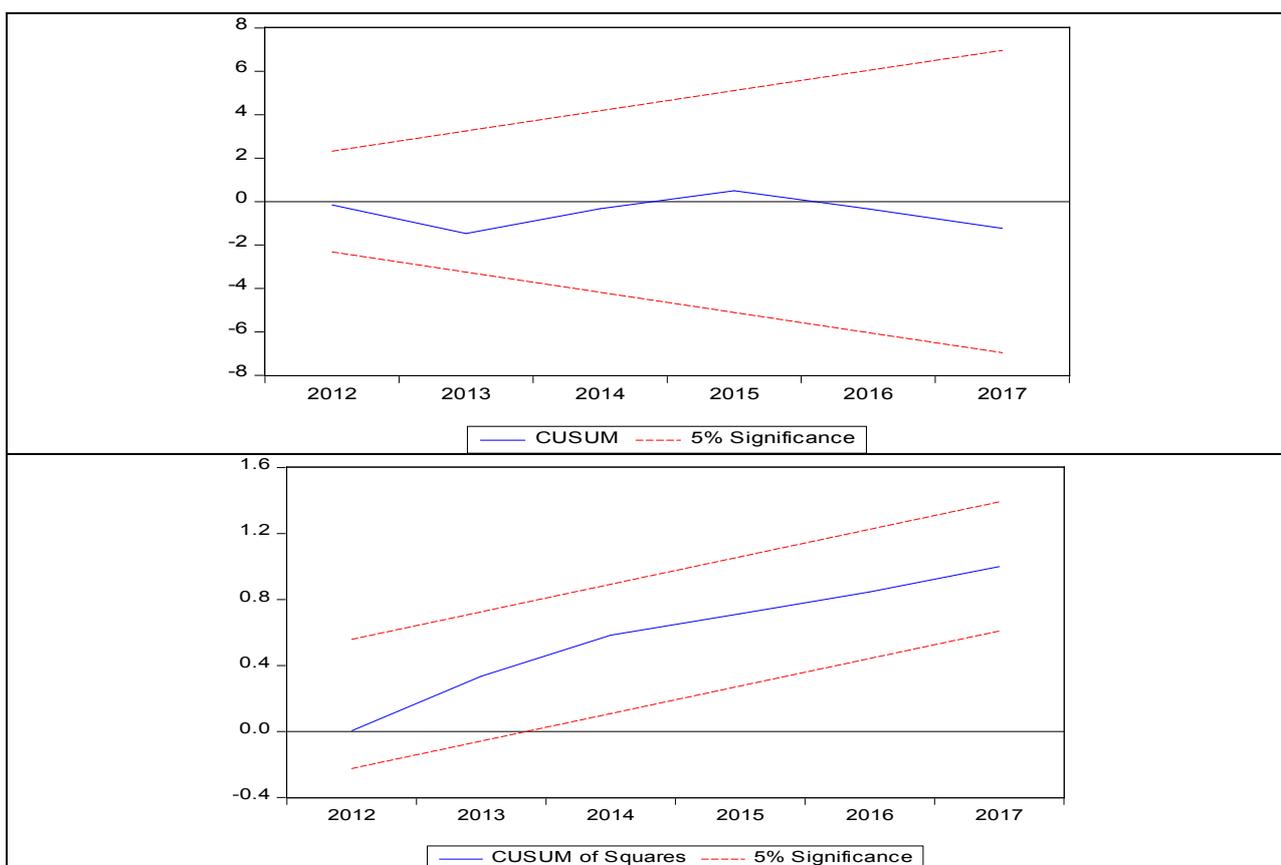
الاختبارات	الارتباط التسلسلي للأخطاء (Breusch-Godfrey)	تجانس التباين (ARCH)	التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)
الاحتمال	0.12	0.79	0.88

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

بالنسبة لمعادلة رأس المال البشري (المعادلة 12) و بالاستناد إلى اختبار Breusch-Gdfrey لاختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء يتبين بأن قيمة الاحتمال P-value تشير إلى (0.12) وهي أكبر من 5%، لذلك يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء. ويشير اختبار ARCH إلى (0.79) وهو ما يعني أيضا قبول الفرضية العدمية القائلة بأن تباين الأخطاء متجانس. كما أن احتمال إحصائية Jarque-Bera (0.88) هي الأخرى أكبر من 5% مما يدل على أن البواقي في هذه المعادلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم (8.4): اختبار الاستقرار بالنسبة لمعادلة رأس المال البشري (HC).



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لمعادلة رأس المال البشري (المعادلة 12) و من خلال الشكل رقم (4.4) نلاحظ بأن اختبار كل من CUSUM و CUSUMSQ يقعان داخل الحدود الحرجة (كما هو موضح بالخطوط الحمراء المنقطعة) عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي تؤكد هذه النتائج على استقرار النموذج وأنه لا يوجد أي تغيير هيكلي تم تحديده في المعاملات بمستوى معنوية 5%. و منه نستنتج هذا النموذج (المعادلة 12) مستقر خلال فترة الدراسة (1995 - 2017).

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

إذا من خلال نتائج اختبارات التشخيص والاستقرارية يتبين أن النماذج الستة المقدره لا تعاني من المشاكل القياسية كالارتباط التسلسلي للأخطاء، عدم تجانس التباين والتوزيع الطبيعي للأخطاء. من جهة أخرى فقد بين اختبار الاستقرارية لكل من CUSUM و CUSUMSQ على أن المعادلات المقدره وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL كلها مستقرة ولا يوجد بها أي تغير هيكل في المعلمات عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي يمكننا الاعتماد على هذا النموذج المتعدد المتغيرات لتفسير الظاهرة المدروسة، ومناقشة النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها.

4- مناقشة نتائج الدراسة:

4-1- العلاقة بين التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر:

وجود علاقة سببية تبادلية بين التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يدل على إثبات صحة الفرضية الأولى، ويمكن تفسير اتجاه العلاقة السببية من التحرير التجاري إلى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجراءات تحرير التجارة الخارجية التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي وعلى وجه الخصوص برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1995 كتخفيض قيمة العملة المحلية وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية، وعليه كان هذا التخفيض مهم جدا لتطبيق سياسات التحرير التجاري، وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدخول المرتقب في منظمة التجارة العالمية. ولكن بالرغم من إجراءات التحرير التجاري التي قامت بها الجزائر من خلال الانفتاح على العالم الخارجي والانتقال إلى اقتصاد السوق، إلا أن طبيعة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر كانت أغلبها إلى قطاع المحروقات الذي يسير الصادرات الجزائرية، بحث يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الموارد الطبيعية، وبالتالي فإن معظم الشركات الأجنبية تنشط في مجال النفط والغاز.

من ناحية أخرى هناك تأثير سببي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التحرير التجاري في الجزائر، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في مجال المحروقات أدت إلى زيادة حجم الصادرات في البلد، وبالتالي زيادة درجة الانفتاح التجاري.

وتتوافق هذه النتيجة إلى حد ما مع بعض النتائج التي الحصول عليها في الدراسات السابقة كدراسة (2015) Liargovas & Skandalis في بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا، دراسة (2015) Ghani في ماليزيا، دراسة (2004) Caudros et al والتي توصلت إلى وجود علاقة تبادلية بين التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك، الأرجنتين و البرازيل، إلا أن طبيعة الاختلاف بين الاقتصاديات المذكورة والاقتصاد

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الجزائري أن هذه الاقتصاديات استطاعت جذب حجم معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل التنوع الاقتصادي و تحرير أنظمتها التجارية والاستثمارية الدولية وأنشأت سياسات ملائمة للاستثمار والتجارة لتشجيع الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في اقتصادياتها، والانضمام إلى الهيئات الثنائية، الإقليمية والمتعددة الأطراف، اتفاقيات إنشاء المناطق الحرة على خلاف الاقتصاد الجزائري الذي ظل يعتمد على مصدر وحيد للتصدير.

4-2- العلاقة بين التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر:

عدم وجود علاقة سببية تبادلية بين التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا يدل على نفي الفرضية الثانية، أي أن سياسة التحرير المالي لم تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا رغم التطورات التي شهدتها القطاع المالي الجزائري نتيجة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض (90-10) الذي يعتبر نقطة جوهريّة في مجال النشاط البنكي في الجزائر، من خلال إصدار مجموعة من الإصلاحات خاصة بعد سنة 1995 و إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، وكذا دخول الجزائر في عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

من جهة أخرى فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تساهم في التحرير المالي، أي أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يكن له أي زيادة في توفير الأموال في الاقتصاد و ازدهار الوساطة المالية، و ذلك بسبب غياب سوق للأوراق المالية في الجزائر، مما حل دون تعزيز عملية التطور المالي وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي، حيث أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يرقى إلى المستوى المرغوب بالرغم من الجهود المبذولة من تحرير البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات. و بالتالي يمكن القول أنه بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى القطاع المالي إلا أنه لا يزال يحتاج إلى مزيد من التطور و الفعالية و مواكبة التطورات العالمية من خلال السعي إلى تطوير سوق الأوراق المالية و إتاحة التمويلات للقطاع الخاص لتقوية الوساطة المالية و الاستفادة من التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتختلف هذه النتيجة بشكل كبير مع النتائج التي تم الحصول عليها في الدراسات السابقة في بلدان أخرى مثل دراسة (Al-Nasser & Soydemir (2010) بلدان أمريكا اللاتينية، دراسة (Hanif & Shariff (2014) في بلدان جنوب شرق آسيا، دراسة (Issouf & Fulbert (2015) في بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية،

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

دراسة (2016) Fauzel، ودراسة (2016) Dima في رومانيا، ويكمن الفرق بين هذه الاقتصاديات والاقتصاد الجزائري هو أن هذه البلدان تتمتع بنظام مالي جيد و متحرر ما أدى في النهاية إلى خفض تكاليف رأس المال، الأمر الذي جعل هذه البلدان جذابة لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ذلك فإن الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوردية إلى هذه الاقتصاديات كان لها دور في ازدهار الوساطة المالية من خلال السوق المالي و تحرير القطاع المصرفي، على عكس الجزائر التي لم تتمكن من المضي قدما في التجسيد العملي للإصلاحات المصرفية و تطوير قطاعها المالي بالشكل المطلوب الذي يجعل منها قبلة للمستثمرين الأجانب، و ضعف أداء بورصة الجزائر من ناحية أخرى.

4-3- العلاقة بين الخصخصة و الاستثمار الأجنبي المباشر:

عدم وجود علاقة سببية من الخصخصة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخصخصة في الجزائر، وتفيد هذه النتيجة إلى صحة جزء من الفرضية الثالثة. ويعود سبب غياب علاقة سببية من الخصخصة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى فشل عمليات الخصخصة التي باشرتها الحكومة الجزائرية بالنظر إلى نتائجها غير المرضية، و هذا لعدة أسباب معقدة و التي لها علاقة بغياب الشفافية في عمليات الخصخصة، غياب الشروط اللازمة لانجاح برنامج الخصخصة التي ترجع إلى صعوبة تمويل القطاع الخاص و عدم فعالية القطاع البنكي، عدم فعالية إجراءات الخصخصة لانتشار ظاهرة الفساد، وصعوبة تقييم المؤسسات محل الخصخصة. كل هذه الأسباب أدت إلى كبح تشجيع الملكية الخاصة، وبالتالي عدم جاذبية الشركات متعددة الجنسيات و تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط في قطاع المحروقات المملوك للدولة.

و تختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن الخصخصة تؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر كما كانت عليه جل الدراسات التجريبية في البلدان النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل دراسة (2004) Carstensen & Toubal في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى، دراسة (2005) Gani في بلدان أمريكا اللاتينية و آسيا، دراسة (2005) Merlevede & Schoors في بلدان أوروبا الشرقية، دراسة (2006) Li & Park في الصين ودراسة (2009) Mukherjee & Suetrong في البلدان النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن دور الخصخصة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه البلدان والأقاليم خاصة بلدان أوروبا الشرقية والوسطى و بلدان أمريكا اللاتينية إلى التطبيق الفعلي لإصلاحات السوق واختيار نموذج يضمن الخصخصة الشفافة والفعالة، الأمر الذي أدى إلى جذب اهتمام المستثمرين الأجانب، وزيادة حافز الاستثمار لدى الشركات متعددة الجنسيات في هذه البلدان. ومن جانب آخر فإن هذه البلدان نجحت في

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل عملية الخصخصة الذي أدى بدوره إلى تعزيز جهود الخصخصة بفضل التكنولوجيا الجديدة و المهارات الإدارية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تجعل البيئة أكثر عرضة للمنافسة وإعطاء الحكومات دافع لخصخصة الشركات الأخرى. على عكس حالة الجزائر التي كان لديها حصيلة ضعيفة من الخصخصة نتيجة الافتقار إلى الشفافية والبروقراطية مما أعطى إشارات سلبية لدى المستثمرين الأجانب.

4-4- العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر:

وجود علاقة سببية تبادلية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يدل على إثبات صحة الفرضية الرابعة، أي أن النمو الاقتصادي ساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر عزز بدوره النمو الاقتصادي في الجزائر. ويرجع تأثير النمو الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عامل تأثير حجم السوق الذي كان له دوره في جذب الاستثمارات، وبالرجوع إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري فإن تسجيل معدلات نمو موجبة بعد انتعاش أسعار النفط سنة 2000، أدى إلى توطين الشركات متعددة الجنسيات لاستثماراتها في الجزائر، إضافة إلى برامج الدعم التي أقرتها الحكومة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر سبب النمو الاقتصادي وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تركيز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات التي تساهم بشكل كبير جدا في مداخل الجزائر من خلال المساهمة في الصادرات. حيث أن الاستثمار الهائل في قطاع الطاقة أدى بالشركات متعددة الجنسيات إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة و المهارات الإدارية لزيادة إنتاجيتها، التي تساعد بدورها في تحسين القدرة التصديرية وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي.

وتتوافق هذه النتيجة مع معظم الدراسات التجريبية السابقة، كدراسة مروان حايد (2014) في الجزائر، دراسة (Choong & Lim (2007) في ماليزيا، دراسة (Leitao & Faustino (2010) في البرتغال، دراسة (Anwar & Nguyen (2010) في فيتنام، دراسة (Tiwari (2011) في بلدان آسيا ودراسة (Jadhav (2012) في بلدان BRICS، ولكن ما يميز نتائج هذه الدراسات عن حالة الجزائر هو بروز الاستثمار الأفقي أين تبحث الشركات متعددة الجنسيات إلى النفاذ إلى أسواق هذه البلدان لإقامة فروع لها نتيجة لتنوع اقتصادياتها ومنتجاتها، مما يوفر إمكانيات وفرصا أكبر لمبيعات وأرباح الشركات متعددة الجنسيات. ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات متنوعة أدى إلى توليد تكنولوجيا جديدة في هذه الاقتصاديات وانتقالها إلى المستثمرين المحليين من خلال تبادل المعرفة في ابتكار المنتجات وزيادة المنافسة، وبالتالي

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

تحسين قدرة الصادرات والمساهمة في النمو الاقتصادي. على عكس الاقتصاد الجزائري الذي يظل يستقطب الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في مجال المحروقات، وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي يستجيب بشكل ضئيل لفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي يبقى رهين أسعار النفط في الأسواق الدولية.

4-5- العلاقة بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر:

عدم وجود علاقة سببية تبادلية بين رأس المال البشري و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا يؤدي إلى نفي الفرضية الخامسة، ويرجع سبب غياب اتجاه العلاقة السببية من رأس المال البشري نحو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أن الجزائر تشهد تصنيفا متواضعا في البنية التحتية للمعرفة التعليمية، وجود فئة كبيرة من خريجي الجامعات لم تلق فرصا للشغل كونها لا تلبى حاجات سوق العمل أو أنها بحاجة إلى إعادة التأهيل والتدريب نتيجة لنقص الخبرة أو ضعف من حيث مستوى اللغات الأجنبية، الأمر الذي يجعلها لا تجني كامل الفوائد الإيجابية للتدريب و اكتساب المهارات لجذب الشركات الأجنبية، ومن بين الأسباب الأخرى التي تجعل رأس المال البشري غير فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو التمرکز الكبير للاستثمارات الأجنبية حول قطاع المحروقات على حساب قطاعات أخرى متنوعة كقطاع الخدمات والقطاعات كثيفة التكنولوجيا التي تتطلب عمالة ماهرة، الأمر الذي يجعل من رأس المال البشري في الجزائر أقل أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن غياب اتجاه العلاقة السببية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس المال البشري راجع إلى تواضع حجم الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر و عدم استفادة الشركات المحلية من التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها هذه الشركات، مما أدى إلى ضعف التدريب لدى الموظفين المحليين و عدم تنمية مهاراتهم ماليا في المؤسسات التعليمية المحلية، و بالتالي لم تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تنمية رأس المال البشري.

و تختلف هذه النتيجة مع معظم الدراسات التجريبية التي تم التوصل إليها في الجزء النظري من البحث كدراسة (Root & Ahmad (1979)، دراسة (Gittens (2006) و (Azman et al (2015) في البلدان النامية، دراسة (Kim & Park (2006) و دراسة (Fosfuri (2001). و يكمن السبب للنتيجة الإيجابية للتأثير المتبادل بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الاقتصاديات إلى أن هذه البلدان ربما قد تتمتع بمستوى رأس مال بشري أعلى وأكثر إنتاجية، مما جعلها محل أنظار و تطلعات الشركات متعددة

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)

الجنسيات، و من جهة أخرى فإن التنوع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه الاقتصاديات أدى إلى زيادة الأجور الماهرة، وبالتالي الارتقاء بمهاراتهم من خلال التعليم والتدريب.

خاتمة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يزال ضعيفا وبعيد عن المستوى المطلوب، إذا ما تم مقارنة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر مع باقي البلدان النامية أو الأقل نموا خاصة البلدان العربية والأفريقية المجاورة، حيث لم تتجاوز الجزائر 3 مليارات دولار في السنة وكانت أحسن قيمة سنة 2009 ب 2.8 مليار دولار، وذلك رغم القيام بتنفيذ سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين مناخ الاستثمار. كما أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتمركز حول قطاع المحروقات والدليل على ذلك الأزمة النفطية عام 2014 أين سجلت الجزائر تدفقات سلبية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن معظم الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في الجزائر هي شركات نفطية.

على مستوى الجانب القياسي ومن خلال اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF و PP تبين بأن سلاسل رأس المال البشري، التحرير التجاري، التطور المالي، النمو الاقتصادي و الخصوبة غير مستقرة عند المستوى لكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، أي مستقرة من الرتبة (1)، ما عدا سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر التي ظهرت مستقرة عند المستوى (0). وأثبتت النتائج المحققة وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في النموذج (نموذج متعدد المتغيرات) المعتمد في الدراسة استنادا على منهج Narayan (2005) لاختبار الحدود الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). كما أثبتت نتائج اختبار السببية ل Toda-Yamamoto وجود علاقة سببية تبادلية طويلة الأجل بين التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل في كلا الاتجاهين بين التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وجود علاقة سببية طويلة الأجل من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخصوبة، إضافة إلى وجود علاقة سببية تبادلية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل في كلا الاتجاهين بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر. أما على مستوى الجودة القياسية فقد تبين أن النموذج المستخدم لقياس العلاقة بين متغيرات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر خالي من المشاكل القياسية ويتميز بالاستقرارية وخلو البيانات من التغيرات الهيكلية.

خاتمة عامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار العلاقة السببية بين سياسات التحرير الاقتصادي ممثلة في سياسة التحرير التجاري، سياسة التحرير المالي، الخوصصة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر وتتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كالنمو الاقتصادي ورأس المال البشري، باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL (اختبار الحدود) لـ Narayane 2005 لاختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، و اختبار Toda-Yamamoto 1995 لكشف العلاقة السببية المتبادلة بين المتغيرات في الأجل الطويل. ومن أهم النتائج التي تحصلنا عليها من خلال هذه الدراسة مايلي:

على المستوى النظري:

العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم التجارة تعني أن البلدان التي ترغب في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن تزيد التجارة، وتجد معظم الدراسات أن سياسة التحرير التجاري تؤثر تأثيرا إيجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقا لفرضية "القفز على التعريف" (Tariff- Jamping) فإن الاقتصاد الأقل انفتاحا مع القيود التجارية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر. تستخدم معظم أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي كدليل على التحرير التجاري (Lietao 2010 ،Lietao & Faustino 2010 ،AW & Tang 2010 ،Bhavan et al 2011). كما أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على التجارة وزيادة الحرية التجارية، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي بصورة كبيرة في زيادة توسيع حجم صادرات البلد المضيف و انفتاحه على العالم الخارجي، ومن هذا المنطلق فقد كانت هناك عديد الدراسات التي اهتمت بهذا الشأن على غرار (Aitken et al 1997 ،Aggarwal 2002 ،Metwally 2004).

سياسة التحرير المالي مهمة جدا في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تؤثر على هيكل تكاليف المشاريع الاستثمارية (Nasser & Gomez, 2009). كما تعد محركا للنمو الاقتصادي بتوفير فرص عمل أفضل للعملاء والشركات (Kinda, 2010). من ناحية أخرى تزيد الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأموال المتوفرة في الاقتصاد، و تؤدي إلى ازدهار الوساطة المالية من خلال الأسواق المالية والنظام المصرفي، و من المرجح أن تسجل الشركات المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر حصتها في السوق المالي المحلي، مما يساهم عملية التحرير المالي.

خاتمة عامة

إن نجاح عملية الخوصصة في أي بلد سيعتمد إلى حد كبير على قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يشجع المستثمرون الأجانب عملية الخوصصة في البلدان التي اختارت نموذج يضمن الخوصصة الشفافة والفعالة، ويمكن للدول الانتقالية التي تتقدم بسرعة أكبر في الخوصصة أن تجتذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك ترتبط السياسات الحكومية الفعالة لإنجاز الخصخصة على نطاق واسع بتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. و يعد التحليل التجريبي لدور الخوصصة في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر أمراً مهماً إلى كونها تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، ويسهم في عملية النمو الاقتصادي. كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حافزاً هو الآخر لزيادة عملية الخوصصة.

ومن بين العوامل التقليدية الأكثر تحديداً للاستثمار الأجنبي المباشر هي العوامل ذات الصلة بحجم سوق البلد المضيف، والتي يقيسها الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، هي أقوى العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في دراسات الاقتصاد القياسي. و هو المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، و قد يرتبط كبر حجم سوق البلد المضيف بارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب زيادة الطلب المحتمل و انخفاض التكاليف بسبب اقتصاديات الحجم (Resmini 2000)، ويشير تحليل البيانات التجريبية إلى أن معاملات حجم السوق المقاسة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي عوامل مهمة تحدد مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مما يعني أن معظم الاستثمار في الاقتصاديات الناشئة يحفز غرض يسعى إلى السوق (Choong and Lim 2007). و استخدمت العديد من الدراسات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد بالنسبة لحجم السوق لبلد أو دخل البلد، حيث يظهر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر قوي لقياس حجم السوق. من جهة أخرى هناك تأثير سببي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية من خلال عامل التقدم التكنولوجي لأنه يمارس أثراً إيجابياً على تراكم رأس المال من خلال زيادة آثار الاستثمار و يزيد عوامل الإنتاج الكلية للبلدان المضيفة بشكل مباشر و غير مباشر من خلال نقل و نشر التكنولوجيا، و من تم فإنه من خلال التأثير على مستوى تراكم رأس المال و عوامل الإنتاج الكلية يتعين على الاستثمار الأجنبي المباشر أن يزيد من الناتج و منه يعجل بالنمو الاقتصادي.

يعتبر مستوى التعليم في البلدان المضيفة عامل هام محدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد أبرزت عديد الدراسات الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في النمو الاقتصادي. و من الناحية العملية يبدو أن هناك علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه بين رأس المال البشري و الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن جهة

خاتمة عامة

من المرجح أن تجذب البلدان ذات المستويات الأعلى من رأس المال البشري الاستثمار الأجنبي المباشر، وينبع هذا من حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر إنتاجية في البلدان التي يكون فيها مستوى رأس المال البشري أعلى و من جهة أخرى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا في تنمية رأس المال البشري في الاقتصاديات المضيفة. وقد نوقشت هذه العلاقة السببية في عديد الدراسات القياسية من قبل الباحثين، على غرار ((Noorbakhsh et al 2001)، Sharma & Gani (2004)، (Kim, Park 2013)، (Salik 2016)) وكل هذه الدراسات توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري يتأثران إيجابا ببعضهما البعض. و تتفق معظم هذه الدراسات أنه من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما يتم حث البلدان النامية على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، و يمكن لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أن تساهم في كفاءة البلدان النامية، ومع ذلك إذا كانت جودة التعليم المحلي غير جيدة فمن المرجح أن يؤدي التدريب أثناء العمل الذي توفره الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية المضيفة إلى زيادة الفعالية في الإنتاج.

في مطلع الثمانينات أعادت عدة عوامل بعيدة المدى تشكيل الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التقسيم الجغرافي للإنتاج في ظل سلاسل القيمة العالمية الناشئة حديثاً، حجم متزايد من عمليات الاندماج والاستحواذ، الخصخصة الواسعة للشركات المملوكة للدولة (المؤسسات المصرفية والمالية وشركات المرافق) بعد انهيار الاقتصادات الاشتراكية السابقة، وتحرير نظام الإنتاج والتجارة العالمي تحت رعاية منظمة التجارة العالمية (WTO) وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي (IMF). كما لعبت سياسات التحرير التجاري والاستثمار أدواراً حاسمة في التوسع في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في العقود الأخيرة، حيث جاء الكثير من هذه التغييرات لحماية مصالح المستثمرين الأجانب وكذلك فتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي، حيث تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى هذه الحماية والضمانات لأنها المصدر الرئيسي للابتكار في الاقتصاد العالمي، وبالتالي لديها مصلحة متأصلة في قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية (IPR) للحصول على عوائد مناسبة من استثماراتهم في مجال البحث والتطوير (R&D). كما أن للشركات متعددة الجنسيات أيضاً مصالح حيوية في تحرير ضوابط رأس المال وضوابط النقد الأجنبي من قبل الحكومات المحلية لأنها تقوم باستثمارات أجنبية ونقل لرؤوس الأموال. وكان للاقتصاد الرقمي تأثير على الساحة الاقتصادية العالمية، حيث ولد فرصاً وتحديات جديدة لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمركزت جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي بشكل كبير في الاقتصاديات المتقدمة، إلا أنها تشمل بعض الاقتصاديات النامية على غرار الصين، جنوب أفريقيا والهند..

خاتمة عامة

لقد كان للتطورات والأزمات الاقتصادية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية أثرا ملموسا على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، حيث أدت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى التأثير على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات الاندماج والاستحواذ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المتضررين. كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا ملحوظا في الاقتصاديات النفطية عام 2015 مباشرة بعد الأزمة النفطية التي شهدها سوق النفط في النصف الثاني من عام 2014، وكانت البلدان النامية والأقل نموا الأكثر تضررا من انهيار الأسعار بفعل اعتمادها المفرط على قطاع المحروقات في نشاطها الاقتصادي. من جهة أخرى أثار استفتاء جوان 2016 وقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي عددا من المخاطر الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أظهرت معظم الدراسات التجريبية أن خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي سيكون له تأثير سلبي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

على المستوى القياسي:

بعد استيفاء الجانب النظري من البحث انتقلنا في الفصل الرابع من الدراسة للوقوف على سياسات التحرير الاقتصادي وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تستهدف بالدرجة الأولى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق. من خلال اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF و PP يتبين بأن سلاسل رأس المال البشري، التحرير التجاري، التطور المالي، النمو الاقتصادي و الخصخصة غير مستقرة عند المستوى لكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، أي مستقرة من الرتبة (1)، ما عدا سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر التي ظهرت مستقرة عند المستوى (0). و توصلت نتائج اختبار التكامل المتزامن باستخدام منهج الحدود-ARDL إلى وجود علاقة تكامل بين المتغيرات المشمولة وفقا لمنهجية (2005) Narayane، أما بخصوص اختبار العلاقة السببية طويلة الأجل فقد توصلت نتائج اختبار Toda - Yamamoto إلى وجود علاقة سببية تبادلية طويلة الأجل بين التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل في كلا الاتجاهين بين التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وجود علاقة سببية طويلة الأجل من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخصخصة، إضافة إلى وجود علاقة سببية تبادلية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل في كلا الاتجاهين بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم إثبات هذا الاعتقاد أيضا في بلدان مضيفة، حيث مكننا من مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها حول الجزائر مع نتائج البلدان الأخرى، والتي تعتبر ذات خبرة في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر والتحرير الاقتصادي، وبالتالي تعد الأفكار التجريبية ذات أهمية خاصة لوضعي السياسات في الجزائر لأنها تساعد في بناء سياسات اقتصادية سليمة لضمان

خاتمة عامة

التنمية المستدامة. أما على مستوى الجودة القياسية فقد تبين أن النموذج المستخدم لقياس العلاقة بين متغيرات التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر خالي من المشاكل القياسية ويتميز بالاستقرارية وخلو البيانات من التغيرات الهيكلية.

توصيات الدراسة:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أداء متواضعا وبعيد عن المستوى المطلوب، إذا ما تم مقارنة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر مع باقي البلدان النامية أو الأقل نمواً، حيث لم تتجاوز الجزائر 3 مليارات دولار في السنة وكانت أحسن قيمة سنة 2009 بـ 2.8 مليار دولار، وذلك رغم الإجراءات التي قامت بها الجزائر أواسط فترة التسعينات من خلال الانفتاح على العالم الخارجي والانتقال إلى اقتصاد السوق، وانضمام الجزائر إلى تكتلات إقليمية ودولية، ورتباطها باتفاقيات اقتصادية ثنائية ومتعددة الأطراف، إلا أنها لم تتجسد في شكل مشاريع استثمارية متنوعة. وهذا راجع إلى فشل استراتيجيات تنوع الصادرات الجزائرية وسيطرة قطاع المحروقات الذي يكتسح النسبة الأكبر على مستوى قطاع التجارة الخارجية، إضافة إلى ضعف القطاع المالي وغياب سوق للأوراق المالية وإتاحة التمويلات للقطاع الخاص لتقوية الوساطة المالية والاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر. فشل عمليات الخصخصة وعدم فعاليتها لانتشار ظاهرة الفساد، وصعوبة تقييم المؤسسات محل الخصخصة. ومن ناحية أخرى فإن الجزائر تشهد تصنيفاً متواضعا في البنية التحتية للتعليم الأمر الذي يجعلها لا تحني كامل الفوائد الإيجابية للتدريب واكتساب المهارات لجذب الشركات الأجنبية. كما أن العراقيل المؤسسية تبقى حاجزا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر. قد تؤدي هذه النتائج إلى بعض الآثار والتوصيات المهمة لصانعي السياسات في الجزائر، وبما أنه تم العثور سابقا على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر ويؤثر في المتغيرات الاقتصادية، يتعين على الجزائر إجراء إصلاحات جادة ذات أهداف واضحة والتزامات قوية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تكييف سلسلة من السياسات الهيكلية الطموحة للغاية والتي نسردها فيما أهم النقاط:

✓ تعزيز الوصول إلى الأسواق من خلال إبرام اتفاقيات التجارة والاستثمار ضمن إطار تحرير الأنظمة التجارية بشكل يضمن الفعالية والشفافية، تحسين حماية المستثمرين، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ الإصلاح الفعلي للنظام المالي واستقلالته، وتطوير سوق الأوراق المالية لأنه يلعب دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن مزيد من هذا النوع من الاستثمار يساهم في زيادة الوساطة

خاتمة عامة

المالية حيث من المحتمل جدا أن يقوم المستثمرين الأجانب بإدراج أسهمهم في السوق المالي المحلي كمصادر لرأس المال.

- ✓ وضع سياسات تعزز القطاع الخاص والقدرة التنافسية، والتشجيع على تنوع الاقتصاد وبالتالي تقلل من الاعتماد على النفط، إضافة إلى تفعيل الشروط اللازمة لضمان نجاح برامج الخصخصة بتسهيل تمويل القطاع الخاص ومحاربة ظاهرة الفساد، ووضع سبل لتقييم المؤسسات محل الخصخصة، بالاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الخصخصة خاصة بلدان أمريكا اللاتينية.
- ✓ تركيز الاهتمام على تنمية رأس المال البشري، لأن هناك إجماعا واسعا على أن التعليم والتدريب يمكن أن يكون المفتاح الرئيسي لجلب رؤوس الأموال من الخارج، وبالتالي من أجل تحقيق أهداف مثلى من هذا البعد لابد من زيادة الاستثمار في التعليم وتجنب أسباب هجرة الأدمغة. بالإضافة إلى تكثيف الجهود من أجل خفض مستويات الفساد، حيث تعمل مستويات الفساد المنخفضة إلى خلق بيئة تنافسية في السوق العالمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن السياسات الرامية إلى الحد من الفساد لن يكون لها تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل ستعزز أيضا العوامل الأخرى مثل رأس المال البشري، و من هنا فإن فوائد رأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تعزيزها أكبر إذا استطاعت الجزائر خفض مستويات الفساد.
- ✓ بالنسبة لتحليل إمكانيات الإصلاح المؤسساتي في الجزائر، يجب على البلد التركيز على تقليل الفساد وتقليل القيود على الاستثمار، وتحديدًا تلك المتعلقة بشفافية قانون الاستثمار الأجنبي، مع مراعاة المجالات الأخرى التي يجب معالجتها كحماية حقوق الملكية الخاصة، قوة البيروقراطية، نوعيتها ونزاهتها، حيث لا يبدو أن لوائح التحرير التي تم اتخاذها لوحدها تلعب دوراً هاماً في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع

المراجع:

باللغة العربية:

- 1- أبو شرار علي عبد الفتاح (2007) الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- 2- أبو قحف عبد السلام (2003) الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة.
- 3- بديسي فهيمة، سرارمة مريم (2017) أثر التحرير المالي على النظام المالي و البنكي الجزائري-إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري- مجلة العلوم الانسانية، المجلد رقم. 4، العدد رقم. 2، ص ص. 1-16.
- 4- بربري محمد أمين، طرشي محمد (2008) التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر. المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، يومي 11 و 12 مارس، جامعة ورقلة-الجزائر.
- 5- بريش عبد القادر، حبار عبد الرزاق (2008) الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري و أثره على نقل التكنولوجيا الصناعية المصرفية. الملتقى الدولي الأول حول: الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية يومي 02 و 03 فيفري.
- 6- بغداوي جميلة، بوكرشاوي براهيم، ناويس أسماء (2016) أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد رقم. 2، العدد رقم. 2، ص ص. 22-41.
- 7- بلعوز بن علي (2004) محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.
- 8- الحسين باسم حمادي (2014) الاستثمار الأجنبي المباشر و عقود التراخيص النفطية و أثرها في تنمية الاقتصاد. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.
- 9- الحساوي إيمان قاسم (2015) الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل حذبه للاقتصاد الليبي، المؤتمر الدولي العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية في الوطن العربي ، أيام 19-22 أكتوبر، عمان، الأردن.
- 10- خباياة حسان (2006) الخصوصية في الجزائر: مبرراتها و عوائقها. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المجلد رقم. 6، العدد رقم. 6، ص ص. 131-147.
- 11- دغموم هشام، كبور رشيدة (2016) دور المناطق الحرة الصناعية في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساهمة في تأهيل و تطوير العنصر البشري و توعيته و الإرتقاء بمستوى مهاراته. الملتقى العلمي الدولي الخامس بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة للتصدير، يومي 25-26 ماي، الجزائر، ص 3.

قائمة المراجع

- 12- سرمد نوال، بشونده رفيق (2015) الاستثمار المشترك كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية في الوطن العربي، أيام 19-22 أكتوبر.
- 13- شريط كمال (2012) تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الباحث و الدراسات العلمية، العدد السادس.
- 14- شكوري محمد (2006) التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية و بنوك، جامعة تلمسان.
- 15- شمام عبد الوهاب، زودة عمار (2014) المحددات المكانية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى واقعها و سبل تفعيلها في الجزائر، مجلة البحوث المالية و الاقتصادية، العدد الأول،
- 16- شيخي محمد (2011) طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات و تطبيقات، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى.
- 17- شيماء عبد الستار جبر الليلة (2010) العولمة و المنظمات الدولية المالية، دار أيلة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- 18- طيبي حسين، التونسي فائزة (2018) واقع الخصخصة في الجزائر: دراسة سوسيولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية، الجلد رقم 7، العدد رقم 28، ص ص. 140-147.
- 19- عبد السلام رضا (2011) العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى.
- 20- عبد العزيز أحمد (2010) الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، عدد 25.
- 21- عبدوس عبد العزيز (2011) سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الجزائر.
- 22- عقون شراف، زموري كمال (2015) الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة بين الحاجة لتعظيم مكاسب النمو الاقتصادي و الخوف من التبعية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية في الوطن العربي، أيام 19-22 أكتوبر.
- 23- عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية
- 24- الغزالي عز الدين محمد (2004) الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويتة .
- 25- قاسم نايف عطون (2009) إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة، الأردن.

قائمة المراجع

- 26- قبال أشرف السيد حامد (2013) الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- 27- ماجد أحمد عطاالله (2011) إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى.
- 28- مبارك شيماء (2016) استراتيجية الخصخصة في المؤسسة الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد رقم. 26، ص ص. 449-431.
- 29- مرابط محمد (2017) الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات في الجزائر: تكامل في نطاق سلاسل القيمة العالمية. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، المجلد ، العدد السابع، ص ص. 138-118.
- 30- الموسوي ضياء عبد المجيد (2003) العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

باللغة الأجنبية:

- 31- Abzari. M, Zarei. F & Esfahani. S. S (2011) Analyzing the link between financial development and foreign direct investment among D-8 group of countries. International Journal Of Economics and Finance, Vol. 3, No. 6, PP. 148–156.
- 32- Adom. P. K (2011) Electricity consumption-economic growth nexus: the Ghanaian case. International Journal of Energy Economics and Policy, Vol. 1, No. 1, PP. 18-31.
- 33- Agarwal. S & Mohtadi. H (2004) Financial markets and the financing choice of firms: Evidence from developing countries. Global Finance Journal, Vol. 15, No. 1, PP. 57-70.
- 34- Aggarwal. A (2002) Liberalization, Multinational Enterprise and Export Performance : Evidence From India Manufacturing. Journal Development Studies, Vol. 38, No. 3, PP. 119-137.
- 35- Agosin. M. R, Mayer. R (2000) Foreign investment in developing countries: does it crowd-in domestic investment? UNCTAD discussion paper, no. 146.
- 36- Ahmed. E. M (2012) Are The Foreign Direct Investment Inflow Spillover Effects On Malaysia's Economic Input Driven ? Economic Modelling, Vol. 29, No. 4, PP. 1498-1504.
- 37- Aitken. B, Hanson & Harrison. A. E (1997) Spillovers, foreign investment, and export behavior. Journal of International economics, Vol. 43, No.(1-2),PP. 103-132.
- 38- Al Nasser. O. M & Soydemir. G (2010) Domestic and international determinants of foreign direct investment in Latin America. FMA annual meeting, New York.
- 39- Albert. W, Don. C (2006) Taxation and Foreign Direct Investment Inflows : Time Series Evidence From The US. Global Economic Review, Vol. 35, No. 2, PP. 135-143.

قائمة المراجع

- 40- Alemayehu. G & Addis. Y (2018) **Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa.** Determinants of Economic Growth in Africa pp 55-93
- 41- Alfaro. L, Chanda. A , Kalemli-Ozcan. S & Sayek. S (2004) **FDI and economic growth: the role of local financial markets.** Journal of international economics, Vol. 64, No. 1, PP. 89-112.
- 42- Ali. F. A & MacDonald. N. R (2010) **Do Institutions Matter For FDI ?** Open Economics Review, Vol. 21, No. 2, PP. 201-219.
- 43- Al-Sadig. A (2009) **The Effects Of Corruption On Foreign Direct Investment Inflows.** CATO Journal, Vol. 29, No. 2, PP. 267-294.
- 44- Anwar. S & Nguyen. L. P (2010) **Foreign Direct Investment and Economic Growth In Vietnam.** Asian Pacific Business Review, Vol. 16, No (1-2), PP. 83-202.
- 45- Anyanwu. J (2012) **Why Does Foreign Direct Investment Go Where It Goes? New Evidence from African Countries.** Annals of Economics and Finance, Vol. 13, No. 2, PP. 433–470.
- 46- Apergis. N, Katrakilidis. C. P & Tabakis. N. M (2006) **Dynamic linkages between FDI inflows and domestic investment: a panel cointegration approach.** Atlantic Economic Journal, Vol. 34, No. 4, PP. 385-394.
- 47- Asiedu. E (2002) **On The Determinants Of Foreign Direct Investment To Developing Countries : Is Africa Different ?** World Development, Vol. 30, No. 1, PP. 107-119.
- 48- Asongu. S, Akpan. U. S & Isihak. S. R (2018) **Determinants of foreign direct investment in fast-growing economies: evidence from the BRICS and MINT countries.** Financial Innovation, PP. 1-17.
- 48- Asteriou. D & Hall. S. G (2007) **Applied Econometrics: a modern approach,** revised edition, Hampshire, Palgrave Macmillan.
- 49- Awokuse. T. O (2003) **Is the export-led growth hypothesis valid for Canada?** Canadian Journal of Economics, Vol. 36, No. 1, PP. 126–136
- 50- Azam. M, Khan. S, Zainal. Z. B, Karuppial. N & Khan. F (2015) **Foreign Direct Investment and Human Capital : Evidence From Developing Countries,** Vol. 12, No. 3, PP. 154-162.
- 51- Baer. W (1994) **Privatisation in latin america.** World Economy, Vol. 17, No. 4, PP. 509-528.

قائمة المراجع

- 52- Bair. J (2005) **Globale Capitalism and Commodity Chains : Loking back, Going Forward.** Competition and Change, Vol. 9, No. 2, PP. 153-180.
- 53- Balassa. B (1967) **Trade Liberalization Among Industrial Countries.** New York, McGraw-Hill.
- 54- Baldone. S, Sdogati. F & Tajoli. L (2001) **Patterns and Determinants of International Fragmentation of Production : Evidence From Outworld Processing Trade Between the EU and Central Eastern European Countries.** Weltwirtschaft Archiv, Vol. 137, No. 1, PP. 80-104.
- 55- Baliamoune-Lutz. M. N (2004) **Does FDI contribute to economic growth? Knowledge about the effects of FDI improves negotiating positions and reduces risk for firms investing in developing countries.** Business Economics, Vol. 39, No. 2, PP. 49-57.
- 56- Ball. D, McCulloch. W, Frantz. P, Geringer. M, Minor. M (2002) **International business, the challenge of global competition.** Boston, MacGraw-Hill, P.69.
- 57- Baltagi. B. H, Egger. P & Pfaffermayr. M (2007) **Estimating Models of Complex FDI : Are Three Third-Country Effect ?** Journal of Econometrics, Vol. 140, No. 1, PP. 260-281.
- 58- Banga. R (2003) **Impact of Government Policies and Investment Agreements On FDI Inflows.** Indian Council For Research On International Economic Relations, NewDelhi, Working Paper No. 116.
- 59- Basu. B & Yao. J (2009) **Foreign direct investment and skill formation in China.** International economic journal, Vol. 23, No. 2, PP. 163-179.
- 60- Bellak. C, Leibrecht. M (2009) **Improving infrastructure or lowering taxes to attract foreign direct investment? in Columbia FDI Perspectives on topical foreign direct investment issues,** The Vale Columbia Center on Sustainable International Investment, No. 6, June 3.
- 61- Belloumi. M (2014) **The relationship Between Trade, Foreign Direct Investment And Economic Growth in Tunisia : An Application of ARDL Model.** Economic Systems. Vol. 38, No. 2, PP. 261-287.
- 62- Bevan. A, Estrin. S & Meyer. K (2004) **Foreign Investment Location and Institutional Development In Transition Economies.** International Business Review, Vol. 13, No. 1, PP. 43-64.
- 63- Bhattacharya. B & Mukherjee. J (2016) **Foreign Direct Investment Indicators in India : A Causality Analysis.** International Trade and Finance. PP, 373-384.

قائمة المراجع

- 64- Billington. N (1999) **The location of foreign direct investment: An empirical analysis.** Applied Economics, Vol. 31, No. 1, PP. 65–76.
- 65- Billington. S (1999) **The location of foreign direct investment: an empirical analysis.** Applied Economics , Vol. 31, No. 1, PP. 65–66
- 66- Birgul. C & Sevcan. G (2016) **The relationship Between Foreign Exchange Rate and Foreign Direct Investment In Turkey.** Economics, Management and Financial Markets, Vol. 11, No. 1, PP. 284-293.
- 67- Blonigen. B (2005) **A Review of The Empirical Literature on FDI Determinants.** NBER Working Paper, No. 11299.
- 68- Blonigen. B. A (2005) **A review of the empirical literature on FDI determinants.** Atlantic Economic Journal, Vol. 33 ,NO. 4, PP. 383–403.
- 69- Borensztein. E, De Gregorio. J & Lee. J. W (1998) **How does foreign direct investment affect economic growth?** Journal of International Economic, Vol. 45, No. 1, PP. 115–135.
- 70- Boubakri. N, Cosset. J, Debab. N & Valéry. P (2009) **The Dynamics of Foreign Direct Investment and Privatization: An Empirical Analysis.** Management international, Vol. 13, No. 2, PP. 81–92.
- 71- Boubakri. N, Cosse. J., Debab. N & Valey. P (2009) **The Dynamics of FDI and Privatization : An Empirical Analysis.** International Management Review, Vol. 13, No. 2, PP. 81-92.
- 72- Bourbonnais. R (2015) **Économétrie: Cours et exercices corrigés,** 9e édition, Dunod, Paris.
- 73- Braunstein. E & Epstein. G (2002) **Bargaining power and foreign direct investment in China: can 1.3 billions consumers tame the multinationals?** CEPA working paper, no. 13.
- 74- Brenton. P, Di Mauro. F, Lucke. M (1999) **Economic Integration and Foreign Direct Investment : An Empirical Analysis of Foreign Investment in EU and in Central and Eastern Europe.** Emprica, Vol. 26, No. 2, PP. 95-121.
- 75- Brewer. T & Young. S (1998) **The Multilateral Investment System and Multinational Enterprises.** London and New York, Oxford University Press.
- 76- Brincikava. Z & Darmo. L (2014) **The Impact Of Foreign Direct Investment Inflows On Employment.** European Scientific Journal, Vol. 1, No. 1, PP. 245-252.

قائمة المراجع

- 77- Brown. S, Durschlag. S & Hagel. J (2002) **Loosening Up: How Process Networks Unlock the Power of Specialization.** McKinsey Quarterly Vol. 2, PP. 59–69.
- 78- Bruno. R, Campos. N & Estrin. S (2016) **Gravitating Towards Europe : An Econometric Analysis of The Foreign Direct Investment Effects Of EU Membership.** The Impact of Brexit On Foreign Direct Investment in UK.
- 79- Bruyant. C. E & Javalgi. R. G (2016) **Global Economic Integration in Developing Countries : The Role of Corruption and Human Capital Investment.** Journal of Business Ethics, Vol. 136, No. 3, PP. 437-450.
- 80- Buckley. P & Casson. M(1976) **The Future of the Multinational Enterprise.** London, Macmillan.
- 81- Busse. M & Groizard. J. L (2008) **Foreign direct investment, regulation and growth.** The world Economy, Vol. 31,PP. 861–886.
- 82- Busse. M, Hefeker. C (2007) **Political Risk, Institutions and FDI.** European Journal Of Political Economy, Vol. 23, No. 2, PP. 397-415.
- 83- Campos. F & Kinoshita. Y (2003) **Why Does Foreign Direct Investment It Goes ? New Evidence From Transition Economies.** IMF Working Paper, No. 228.
- 84- Campos. N & Kinoshita. Y (2008) **Foreign direct investment and structural reforms: evidence from Eastern Europe and Latin America.** IMF Working Paper, No.26.
- 85- Campos. N & Kinoshita. Y (2008) **Foreign Direct Investment and Structural Reforms : Evidence From Eastern Europe and Latin America.** The Institute For The Study Of Labor (IZA), Discussion Paper, No. 3332.
- 86- Campos. N & Kinoshita. Y (2009) **Structural Reforms, Financial Liberalization, and Foreign Direct Investment.** IMF staff papers. Vol. 57, No. 2, PP. 326-365.
- 87- Candros. A, Orts. V & Alguacil. M. T (2004) **Openness and growth : Re-examining foreign direct investment, trade and output linkages in Latin American.** Journal of Development Studies, Vol. 40, No. 4, PP. 167-192.
- 88- Carstensen. K & Toubalb. F (2004) **Foreign direct investment in Central and Eastern European countries: a dynamic panel analysis.** Journal of Comparative Economics, Vol. 32, No. 1, PP. 3–22.
- 89- Cesaire. C & Jacob. P. S (2015) **Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa (SSA) : An Opportunity For New Developed Countries.** Analysis Economic, Vol. 30, No. 73, PP. 89-109.

قائمة المراجع

- 90- Chaudhuri. S & Mukhopadhyay. U (2014) **Foreign Direct Investment in Developing Countries.** Springer, New Delhi Heidelberg, New York Dordrecht, London.
- 91- Chaudhuri. S & Mukhopadhyay. U (2014) **Role of FDI in Developing Countries: Basic Concepts and Facts.** Foreign Direct Investment in Developing Countries, pp. 1-17
- 92- Choong. C. K & Lim. K. P (2007) **Foreign direct investment in Malaysia: An economic analysis.** The IUP Journal of Applied Economics, Vol. 6, No. 1, PP. 74–85.
- 93- Christopher. M & Prosper. C (2017) **Foreign Direct Investment, Democracy and Economic Growth In Souther Africa.** African Development Review, Vol. 29, No. 1, PP. 92-102.
- 94- Claessens. S, Dooley. M. P & Warner. A (1995) **Portfolio capital flows: hot or cold?** World Bank Economic Review ,Vol. 9No. 1, PP. 153–174.
- 95- Cleeve. E (2012) **Political and institutional impediments to foreign direct investment inflows to sub-Saharan Africa.** Thunderbird International Business Review , Vol. 54, No. 4, PP. 469–477
- 96- Coe. M, Diken. P & Hess. M (2008) **Global Production Networks : Realizing The Potential.** Journal Of Economic Geography, Vol. 8, No. 3, PP. 271-295.
- 97- Collins. J. D, Uhlenbruk. K & Rodriguez. P (2009) **Why Firms Engage In Corruption : A Top Management Perspective.** Journal Of Business Ethics, Vol. 87, No. 1, PP. 89-108.
- 98- Coniglio. N. D, Proto. F & Sevic. A (2014) **Foriegn Direct Investment, Employment and Wages in Sub-Saharan Africa.** United Nations Industrial Development Organization. Working Paper, No. 05.
- 99- Cuervo-Cazurra. A, Inkpen. A & Ramaswamy. K (2014) **Governments as Owners: State-Owned Multinational Companies.** Journal of International Business Studies Vol.45, PP. 919–942.
- 100- Cui. L, Jiang. F (2010) **Behind Ownership Decision Of Chinese Outward FDI : Resources and Institutions.** Asia Pacific Journal of Management, Vol. 27, No. 4, PP. 751-774.
- 101- Curevo-Cazurra. A (2008) **Batter The Devil You Don't Know : Type of Corruption and FDI In Transition Economies.** Journal Of International Management, Vol. 14, No. 1, PP. 12-27.
- 102- Dadush. U, Dasgupta. D & Ratha. D (2000) **The role of short-term debt in recent crises.** Finance and Development, Vol. 37, No. ,PP. 54–57.

قائمة المراجع

- 103- Daniel. S. M (2017) **Determinants Of Foreign Direct Investment in Bulgaria and Romania in The Context Of Economic Crisis**. Academic Journal Of Economic Studies, Vol. 3, PP. 68-73.
- 104- Dash. R. K & Sharma. C (2011) **FDI, trade, and growth dynamics: New evidence from the post-reform India**. The International Trade Journal, Vol. 25, No. 2, PP. 233-266.
- 105- Dennis. Y. H & Liao. F. H. F (2013) **The Embeddedness of Transnational Corporation in Chinese Cities : Strategic Coupling in Global Production Networks**?Habitat International, Vol. 40, PP. 82-90.
- 106- Desai. M. A, Foley. C. F & Hines. J. R (2006) **Capital controls, liberalizations, and foreign direct investment**. The Review of Financial Studies, Vol. 19, No. 4, PP. 1433-1464.
- 107- Desai. M.A, Foley. F. C & Hines. J. R (2004) **Foreign direct investment in a world of multiple taxes**. Journal of Public Economics, Vol. 88, No. 12, PP. 2727–2744.
- 108- Dhingra. S, Ottaviano. G, Rappoport. V, Sampson. T & Thomas. C (2018) **UK Trade and FDI: A Post-Brexit Perspective**. Regional Science, Vol. 97, No. 1, PP. 9–24.
- 109- Dhingra. S, Ottaviano. G, Sampson. T & Van Reene. J (2016) **The Impact of Brexit on Foreign Investment in the UK. BREXIT 2016 Policy Analysis from the Centre for Economic Performance (pp. 24–33)**. London: Centre for Economic Performance, London School of Economics and Political Science.
- 110- Dijkstra. B. R, Muthew. A. J & Mukherjee. A (2015) **Privatization in Presence of Foreign Competition and Strategic Policies**. Journal of Economics, Vol. 114, No. 3, PP. 271-290.
- 111- Dima. S (2016) **Globalisation, Trade Openness and Foreign Direct Investment in Romania**. Economics Series, Vol. 26, No. 4, PP. 41-53.
- 112- Dowlah. C (2004) **Backwaters of Global Prosperity—How Forces of Globalization and GATT/WTO Trade Regimes Contribute to the Marginalization of the World’s Poorest Nations**. Westport, CT and London, Praeger.
- 113- Driffield. N & Hughes. D (2003) **Foreign and domestic investment: regional development or crowding out?** Regional Studies, Vol. 37, No. 3, PP. 277-288.
- 114- Dunning (1979) **Explaining Changing Patterns of International Production: A Search for the Eclectic Theory**. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 161, PP. 269–295.
- 115- Dunning. J (1970) **Studies in International Investment**. London, Allen and Unwin.

قائمة المراجع

- 116- Dunning. J. H (1977) **Trade, Location of Economic Activity and MNE : A Search For An Electic Approach.** International Allocation of Economic Activity. PP. 395-418.
- 117- Dunning. J. H (2002) **Theories and Paradigms of International Business Activity : The Selected Essays of J. H. Dunning Volume 1,** Cheltenham UK, Edward Elgar.
- 118- Dunning. J. H, Rugman. A. M (1985) **The influence of Hymer 's dissertation on the theory of foreign direct investment.** American Economic Review, Vol. 75, No. 2, PP. 228-232.
- 119- Ebell. M, Wauen. J (2016) **The Long-Term Economic Impact of Leaving The EU.** National Institute Economic Review, Vol. 236, No. 1, PP. 121-138.
- 120- Eichengreen. B (1989) **The U.S. Capital Market and Foreign Lending, 1920–1955. In Developing Country Debt and the World Economy,** Jeffrey Sachs, University of Chicago Press.
- 121- Elian. M. I & Kisswani. M (2017) **Oil Price Changes and Stock Market Returns : Cointegration Evidence From Emerging Market.** Economic Change and Restructuring, PP. 1-21.
- 122- Elvira. P (2012) **Corruption's Effect On Foreign Direct Investment : The Case Of Montenegro.** Economic Review : Journal Of Economics and Business, Vol. 10, No. 2, PP. 13-28.
- 123- Emmerson. C, Johnson. P, Mitchel. I, Phillips. D (2016) **Brexit and The UK Public Finances (IFS Report 116).** Institute For Fiscal Studies, London, PP. 32-34.
- 124- Energy Information Administration (EIA) 2015. This Week in Petroleum, 28 January.
- 125- Erken. H, Hayat. R, Prins. C, Heijmerikx. M & de Vreede. I (2018) **Measuring the permanent costs of Brexit.** National Institute Economic Review, Vol. 244, No. 1, PP. 46-55.
- 126- Ernst. P & Kim. L (2002) **Global Production Networks, Knowledge Diffission and Local Capability Formation.** Research Policy, Vol. 31, No. (8-9), PP. 1417-1429.
- 127- Estrin. S & Uvalic. M (2014) **Foreign Direct Investment into transition economies.** Economics of Transition, Vol. 22, No. 2, PP. 281-312
- 128- Farazmand. F (2010) **Bureaucracy and Democracy : A Theoretical Analysis.** Public Organization Review, Vol. 10, No. 3, PP. 245-258.
- 129- Feils. D. J & Manzur. R (2011) **The Impact Of Regional Integration On India Outsider FDI.** Management International Review, Vol. 51, No. 1, PP. 41-63.

قائمة المراجع

- 130- Fershtman. C & Judd. K. L (1987) **Equilibrium incentives in oligopoly.** The American Economic Review, Vol. 77, PP. 927–940
- 131- Findlay. R (1978) **Relative Backwardness, Direct Foreign Investment, and the Transfer of Technology: A Simple Dynamic Model.** Quarterly Journal of Economics, Vol. 92, No. 1, PP. 1–16.
- 132- Fold. N & Larsen. M. N (2008) **Globalization and Restructuring of African Commodity Flows.** Nordic Africa Institute. Uppsala, P.26.
- 133- Fosfuri. A, Motta. M & Ronde. T (2001) **Foreign direct investment and spillovers through workers' mobility.** Journal of International Economic, Vol. 53, No. 1, PP. 205–222.
- 134- Fotini. E, Christis. H, Nikolaos. P & T. Mike (2017) **Foreign Direct Investment Determinants.** Review Of Development Economies, Vol. 21, No. 3, PP. 527-542.
- 135- Gallagher. K. P & Zarsky. L (2007) **The enclave economy: foreign investment and sustainable development in Mexico's silicon valley.** The MIT Press, Cambridge, London, P. 25.
- 136- Gani. A (2005) **Foreign direct investment and privatization.** USPEC Working Paper, No. 6.
- 137- Gastanaga. V, Nugent. J, Pashamova. B (1998) **Host Country Reforms and Foreign Direct Investment Inflows : How Much Difference Do they Make ?** World Development, Vol. 26, No. 7, PP. 1299-1314.
- 138- Gereffi. G & Korzeniewicz. M (1994) **Commodity Chains and Global Capitalism.** Santa Barbara, CA: ABC-CLIO.
- 138- Gestrin. V. M & Staudt. J (2018) **The digital economy, multinational enterprises and international investment policy,** OECD, Paris.
- 139- Ghani. M (2015) **Trade liberalization and foreign direct investment in Malaysia.** Information Management and Business Review, Vol. 7, No. 6, PP. 11-23.
- 140- Gibbon. P (2001) **Upgrading Primary Production : A Global Commodity Chain Approach.** World Development, Vol. 29, No. 2, PP. 345-363.
- 141- Gittens. D (2006) **The effects of foreign direct investment on the accumulation of human capital in developing countries: are there implications for future growth?** PhD, Fordham University.
- 142- Glass. A. J & Saggi. K (2002) **Multinational Firms and Technology Transfer.** Scandinavian Journal of Economics, Vol. 104, No. 4, PP. 495-513.

قائمة المراجع

- 143- Goldar. B, Banga. R (2007) **Impact of Trade Liberalization On Foreign Direct Investment In India Industries.** Asia Pacific Research and Trainaing Network On Trade. Working Paper Series, No. 36.
- 144- Goldstien. I & Razin. A (2006) **An information-based trade off between foreign direct investment and foreign portfolio investment,** Journal of International Economics, Vol. 70, No. 1, PP. 272-295.
- 145- Gorg. H & Greenaway. D (2004) **Much ado about nothing? Do domestic firms really benefit from foreign direct investment?** World Bank Research Observer, Vol. 19, No. 2, PP. 171-197.
- 146- Grangnon. S. K (2017) **Multilateral trade liberalization and foreign direct investment inflows.** Economic Affairs, Vol. 37, No. 1, PP. 66-84.
- 147- Greenwood. J, Smith. B. D (1997) **Financial Market In Development, and The Development of Financial Markets.** Journal of Economic Dynamics and Control, Vol. 21, No. 1, PP. 145-181.
- 148- Grosse. R & Behrman. J (1992) **Theory in International Business.** Transnational Corporations, Vol. 1, No. 1, PP. 93–126.
- 149- Grunsven. L. V (2009) **Global Commodity Chains.** Encyclopedia of Human Geography, PP. 539-547.
- 150- Haddad. M, Harrison. A (1993) **Are there positive spillovers from direct foreign investment?** Journal of Development Economics, Vol. 42, No. 1, PP. 51–74.
- 151- Hanif. A & Shariff. S. S (2014) **Relationship Between Foreign Direct Investment and Financial Development: Empirical Evidence from ASEAN-5.** Proceedings of the 1st AAGBS International Conference on Business Management (AiCoBM 2014) pp 457-467.
- 152- Harrison. A, Love. I & McMillan. M (2004) **Global capital flows and financing constraints.** Journal Development Economics, Vol. 75, No. 1, PP. 269–301
- 153- Hartman. D. G (1984) **Tax policy and foreign direct investment in the United States.** National Tax Journal, Vol. , No. 4, PP. 475–487.
- 154- Hassett. K (1996) **Tax Policy and Foreign Direct Investment.** NBER Working Paper, No. 5683.
- 155- Hayakawa. K , Kimura. F & Lee. H. H (2013) **How does country risk matter for foreign direct investment?** Developing Economies , Vol. 51, No. 1, PP. 60–78
- 156- Helpman. E (1984) A **simple theory of international trade with multinational corporations.** Journal of Political Economy, Vol. 92, No. 3, PP. 451–471

قائمة المراجع

- 157- Helpman. E (2006) **Trade, FDI, and the Organization of Firms.** Journal of Economic Literature Vol. 44, No. 3, PP. 589–630.
- 158- Henisz. W & Williamson. E (1999) **Comparative Economic Organization Within and Between Countries.** Business and Politics, Vol. 1, No. 3, PP. 261-277.
- 159- Henisz. W (2000) **The Institutional Environment For Multinational Investment. Journal of Law.** Economics and Organization, Vol. 16, No. 2, PP. 334-364.
- 160- Henry. P. B (2000) **Do stock market liberalizations cause investment booms?.** Journal of Financial economics, Vol. 58, No. (1-2), PP. 301-334.
- 161- Hines. J. R (1999) **Lessons from behavioral responses to international taxation.** National Tax Journal, Vol. 52, No. 2, PP. 305–322.
- 162- Hoang. H. H, Bui. D. H (2015) **Determinants of foreign direct investment in ASEAN: A panel approach.** Management Science Letters, Vol. 5, No. 2, PP. 213–222.
- 163- Holgson. G, Jiang. S (2007) **The Economic of Corruption and The Corruption of Economics : An Institutionalist Perspective.** Journal Of Economic Issues, Vol. 41, No. 4, PP. 1043-1062.
- 164- Hopkins. T. K & Wallerstein. I (1986) **Commodity Chains in The World.** Economy Prior to 1800. Review10, Vol. 1, PP. 157-170.
- 165- Hosein. S. R & Maryam. M (2012) **The Impact of Exchange Rate Volatility on Foreign Direct Investment in Iran.** Procedia Economics and Finance, Vol. 1, PP. 365-373.
- 166- Hossain. M (2018) **Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Economic Growth: Evidence from Developing Countries.** International Journal of Economics and Finance. Vol. 8, No. 11,
- 167- Hummels. D, Ishii. J & Yi. K (2001) **The Nature and Growth of Vertical Specialization in World Trade.** Journal of International Economics, Vol. , No. 1, PP. 75–96.
- 168- Hwang. H & Mai. C. C (2002) **The tariff-jumping argument and location theory.** Review of International Economics, Vol. 10 , No. 2, PP. 361–368.
- 170- Ietto-Gillies (2014) **Reply to John Cantwell’s Commentary on Grazia Ietto-Gillies’ Paper: The Theory of the Transnational Corporation at 50+.** Economic Thought, Vol. 3, No. 2, PP. 67–69.
- 171- International Monetary Fund (2005) **Balance of payments manual.** International Monetary Fund, Washington, DC.

قائمة المراجع

- 172- International Monetary Fund and Organisation for Economic Co-operation and Development (2010) **Foreign direct investment statistics: how countries measure FDI 2001**. International Monetary Fund, Washington, DC.
- 173- Ismail. N. W (2009) **The determinant of foreign direct investment in ASEAN: A semi-gravity approach**. Transition Studies Review, Vol. 16, No. 3, PP. 710–722.
- 174- Jadhav. P (2012) **Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic, institutional and political factor**. Procedia-Social and Behavioral Sciences, Vol. 37, PP. 5–14.
- 175- Jakobsen. J, De Soysa. I (2006) **Do Foreign Direct Investment Push Democracy ? Theory And Empirics**, Vol. 59, No. 3, PP. 383-410.
- 176- Janicki. H, Wunnava. P (2004) **Determinants Of Foreign Direct Investment : Empirical Evidence From E.U. Accesion Candidates**. Application Economic, Vol. 36, No. 5, PP. 505-509
- 178- Javorcik. B. S (2015) **Does FDI Bring Good Jobs to Host Countries?** World Bank Research Observer. Vol. 30, No. 1, PP. 74-94.
- 179- Javorcik. S. B (2004) **Does foreign direct investment increase the productivity of domestic firms? In search of spillovers through backward linkages**. American economic review, Vol. 94, No. 3, PP. 605-627.
- 180- Jaworek. M, Kuzel. M (2015) **Transnational Corporations in the World Economy: Formation, Development, and Present Position**. Copernican Journal of Finance & Accounting Vol. 4 No. 1, PP. 55–70..
- 181- Jensen. N (2003) **Democratic Governnace and Multinational Corporation : Political Regimes and Inflows For Foreign Direct Investment**. International Organization, Vol. 57, No. 3, PP. 587-616.
- 182- Jensen. N (2008) **Poltitical Risk, Democratic Institutions, And Foreign Direct Investment**. Journal of Politites, Vol. 70, No. 4, PP. 1040-1052.
- 183- Johanson. J & Vahlne. J (1990)**The Mechanism of Internationalization**. International Marketing Review, Vol. 7, No. 4, PP. 11–24.
- 184- Johanson. J, Vahlne. J (1977) **The Internationalization Process of the Firm—A Model of Knowledge and Increasing Market Commitments**. Journal of International Business Studies, Vol. 8, No. 1, PP. 23–32.
- 185- Johanson. J, Wiedersheim-Paul. F (1975) **The Internationalization of the Firm: Four Swedish Cases**. Journal of Management Studies, Vol. 12, No. 3, PP. 305–322.

قائمة المراجع

- 186- JONES. J & WREN. C (2006) **Foreign Direct Investment and the Regional Economy.** AshGate, Hampshire, England.
- 187- Julio. P, Pinheiro-Alves. R, Tavares. J (2013) **Foreign Direct Investment and Institutional Reform : Evidence and Application To Portugal.** Portuguese Economic Journal, Vol. 12, No. 3, PP. 215-250.
- 188- Jun. K & Singh. H (1996) **The Determinants Of Foreign Direct Investment In Developing Countries.** Transnational Corporation, Vol. 5, PP. 67-105.
- 189- Jung Wan. L (2015) **Dynamic Relationships between Exchange Rates and Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Korea.** Asian Economic Journal, Vol. 29, No. 1, PP. 73-90.
- 190- Kang. Y & Jiang. F (2012) **Foreign Direct Investment Location Choise Of Chinese Multinationals In East and Southeast Asia : Traditional Economic Factors And Institutional Perspective.** Journal of World Business, Vol. 47, No. 1, PP. 45-53.
- 191- Karmakar. A. K & Mukhopadhyay. D (2011) **Global Financial Meltdoum and The Indian Economy.** Modern Indian Economy, Deep and Deep Publication, NewDelhi.
- 192- Karmakar. A. K (2014) **Contagious Financial Crises in The Recent Past and Their Implication For India.** Analytical Issues in Trade. Development and Finanace, PP. 499-533.
- 193- Khan. R. E & Hye. Q. M (2014) **Foreign direct investment and liberalization policies in Pakistan: An empirical analysis.** Cogent Economics & Finance. Vol. 2, No. 1, PP.
- 194- Kheng. V, Sum. S, Anwar. S (2016) **Foreign Direct Investment and Human Capital In Developing Countries : A Panel Data Approach,** Economic Change Restructuring, PP. 1-25.
- 195- Khor. M (2000) **Globalisation and the South: some critical issues.** UNCTAD, discussion paper no. 147.
- 196- Kim. L (1998) **Technology policies and Strategies For Developing Countries : Lessons From The Korean Experience.** Technology Analysis and Strategy Management, Vol. 10, No. 3, PP. 311-323.
- 197- Kim. Y (2007) **Impacts of Regional Economic Integration On Industrial Relocation through FDI In East Asia.** Journal of Policy Modeling, Vol. 29, No. 1, PP. 165-180.
- 198- Kinishita. Y & Lu. C (2006) **On the Role of Absorptive Capacity: FDI Matters to Growth.** William Davidson Institute Working Paper, No. 845.

قائمة المراجع

- 199- Kinoshita. Y (2001) **R&D Technology Spillovers Via Foreign Direct Investment. Innovation and Absorptive Capacity.** Center For Economic Policy Research, Working Paper No. 349.
- 200- Kletzer. L (2004) **Trade-Related Job Loss and Wage Insurance: A Synthetic Review.** Review of International Economics Vol. 12, No.5, PP. 724–748.
- 201- Kogut. B (1989) **Research Notes and Communications Note on Global Strategies.** Strategic Management Journal, Vol. 10, No. 4, PP. 383–389.
- 202- Kogut. B, Zander. U (1993) **Knowledge of the Firm and the Evolutionary Theory of the Multinational Corporation.** Journal of International Business Studies, Vol. 4, PP. 625–645.
- 203- Kojima. K (1973) **A Macroeconomic Approach To Foreign Direct Investment.** HostotSubashi Journal of Economics, Vol. 14, No. 1, PP. 1-21.
- 204- Kojima. K (1984) **Micro and Macro Economic Models of Foreign Direct Investment: Towards a Synthesis.** Hitotsubashi Journal of Economics, Vol. 25, No. 2, pp. 1–20.
- 205- Kokko. A, Tansini. R & Zejan. M. C (1996) **Local technological capability and productivity spillovers from FDI in the Uruguayan manufacturing sector.** The Journal of Development Studies, Vol. 32, No. 4, PP. 602–611.
- 206- Kormeki. L (2013) **Performance of Inward and Outward Foreign Direct Investment During Financial Crises.** Management Issues in Finance and Banking, PP. 21-50.
- 207- Kumar. N & Pradhan. J. P (2002) **Foreign direct investment, externalities and economic growth in developing countries: Some empirical explorations and implications for WTO negotiations on investment.** RIS discussion paper, no.27.
- 208- Kumar. P. A & Suneel. K (2014) **Macroeconomic Determinants of Foreign Direct Investment in India : An Empirical Investigation (1991-2012).** Journal Of Commerce, Management Thought, Vol. 5, No. 4, PP. 530-544.
- 209- Lacia. D (2014) **Multinational Companies and Foreign Direct Investment.** Practical Of Science, No. 3, PP. 143-148.
- 210- Lall. S & Narula. R (2004) **Foreign Direct Investment and Its Role in Economic Developing : Do We Need a New Agenda ?** European Journal of Development Research, Vol. 16, No. 3, PP. 447-464.
- 211- Leitão. N. C & Faustino. H. C (2010) **Determinants of foreign direct investment in Portugal.** Journal of Applied Business and Economics, Vol. 11, No. 3, PP. 19–26.

قائمة المراجع

- 212- Li. Q & Resnick. A (2003) **Reversal of Fortunes : Democratic Institutions and Foreign Direct Investment Inflows To Developing Countries.** International Organization, Vol. 57, No. 1, PP. 175-211.
- 213- Li. S & Park. S. H (2006) **Determinants of Locations of Foreign Direct Investment in China.** Management and Organization Review, Vol. 2, No. 1, PP. pp. 95-119
- 214- Liargovas. P. G & Skandalis. K. S (2012) **Foreign Direct Investment and trade openness: The case of developing economies.** Social Indicators Research, Vol. 106, No. 2, PP. 323-331.
- 215- Lipsey. R (2001) **Foreign Direct Investment and the Operations of Multinational Firms: Concepts, History, and Data.** NBER Working Paper No. 8665.
- 216- Lopy. C & Vidal. M (2010) **External Uncertainty and Entry Choise : Cultural Distance, Political Risk and Language Diversity.** International Business Review, Vol. 19, No. 6, PP. 575-588.
- 217- Lorre. W & Guisinger. S (1995) **Policy and Non-Policy Determinants of US Equity Foreign Direct Investment.** Journal Of International Business Studies, Vol. 26, No. 2, PP. 281-289.
- 218- Lucas (1990) **Why Doesn't Capital Flow Rich To Poor Countries ?** American Economic Review, Vol. 80, No. 2, PP. 92-96.
- 219- Lucas. R. E (1988) **On The mechanics of Economic Development.** Journal of Monetary Economics, Vol. 22, No. 1, PP. 3-42.
- 220- Mafizur. M. R & AbulKashem. M (2017) **Carbon Emissions, Energy Consumption And Industrial Growth in Bangladesh: Empirical Evidence From ARDL Cointegration And Granger Causality Analysis.** Energy Policy, Vol. 110, PP. 600-608.
- 221- Makhavikova. H (2018) **Determinants of FDI in Central and Eastern Europe: The Effects of Integration into the European Union.** Springer International Publishing AG, part of Springer Nature, Switzerland.
- 222- Manaenkov. D (2000) **What determines the region of location of an FDI Project? An empirical assessment.** Working paper no. BSP/00/036E.
- 223- Manni. U. H & Afral. M. N (2012) **Effect of Trade Liberalization On Economic Growth of Developing Countries : A Case of Bangladish Economy,** Journal of Business Economics and Finance, Vol. 1, No. 2, PP. 37-44.

قائمة المراجع

- 224- Markusen. J (1995) **The Boundaries of Multinational Enterprises, and the Theory of International Trade**. Journal of Economic Perspectives, Vol. 9, No. 2, PP. 169–189.
- 225- Markusen. J & Maskus. K (2002) **Discriminating among alternative theories of the multinational enterprise**, Review of International Economics, Vol. 10, No. 4, PP. 694-707.
- 226- Markusen. J. R & Venables A. J (1998) **Multinational firms and the new trade theory**. Journal of International Economics, Vol. 46, No. 2, PP. 183–203.
- 227- Mazenda. A (2014) **The Effect Of Foreign Direct Investment On Economic Growth : Evidence From South Africa Mediterranean**. Journal Of Social Sciences, Vol. 5, No. 10, PP. 95-108.
- 230- Meon. P. G & Sekkat. K (2004) **Does The Quality Of Institutions Limit The MENA's Integration In The World Economy ?** The World Economy, Vol. 27, No. 9, PP. 1475-1498.
- 231- Merlevede. B & How to catch foreign fish? **FDI and accession countries**. Working Paper, No. 7 Schoors. K (2005) 85.
- 232- Metwally. M. M (2004) **Impact of EU Foreign Direct Investment On Economic Growth in Middle Easter Countries**. European Business Review, Vol. 16, No. 4, PP, 381-389.
- 233- Mihaela. L. L & Ciurlau. L (2016) **Rism and The FDI-Symthetic Approach**. Annals of Constantin Brancusi University of Targu-Jiu-Economy Series, No. 3, PP. 123-218.
- 234- Mišun. J & Tomšík. V (2002) **Does foreign direct investment crowd in or crowd out domestic investment?** Eastern European Economics, Vol. 40, No. 2, PP. 38-56.
- 235- Miyamoto. K (2003) **Human capital formation and foreign firect investment in developing dountries**. Working paper No.211
- 236- Moosa. I. A (2002) **Foreign Direct Investment, Theory, Evedence and Practice**, Pgrave, New york.
- 237- Morgan. R. E & Katsikeas. C. S (1997) **Theories of international trade, foreign direct investment and firm internationalization: A critique**. Management Decision, Vol. 35, No. 1, PP. 68–78.
- 238- Morschett. D, Schramm-Klein. H & Swoboda. B (2009) **Decades Of Research On Market Entry Mode ?** Journal Of International Management, Vol. 16, No. 1, PP. 60-77.

قائمة المراجع

- 239- Moussa. M, Caha. H & Karagoz. M (2016) **Review of Economic Freedom Impact on FDI: New Evidence from Fragile and Conflict Countries**. Procedia Economics and Finance. Vol. 38, PP. 163-173.
- 240- Mukherjee. A & Suetrong. K (2009) **Privatization, strategic foreign direct investment and host-country welfare**. European Economic Review, Vol. 53, No. 7, PP. 775-785.
- 241- Mundell. R (1957) **International Trade and Factor Mobility**. The American Economic Review, Vol. 47, No. 3, PP. 321–335.
- 242- Narayan. P. K (2005) **The saving and investment nexus for China : evidence from cointegration test**. Applied Economics. ,Vol. 37, No. 17, PP. 1979-1990.
- 243- Narula. R & Dunning. J (2000) **Industrial Development, Globalization and Multinational Enterprises**. Oxford Development Studies, Vol. 28, No. 2, PP. 141-167.
- 244- Nid. A, Mine. B & Mehmet. A (2016) **The Effect of Corporate Tax Rate On FDI : A Panel Study For OECD Countries**. EGe Academic Review, Vol. 16, No. 4, PP. 599-610.
- 245- Noorbakhsh. F, Paloni. A & Youssef. A (2001) **Human Capital and Foreign Direct Investment Inflows To Developing Countries : New Empirical Evidence**. World Development, Vol. 29, No. 9, PP. 1593-1610.
- 246- North. D (1990) **Institutions, Institutional Change and Economic Performance**. Cambridge University Press. Cambridge.
- 247- Noy. I & Vu. T. B (2007) **Capital account liberalization and foreign direct investment**. The North American Journal of Economics and Finance. Vol. 18, No. 2, PP. 175-194.
- 248- Nunnenkamp. P (2002) **Determinants of FDI in developing countries: Has globalization changed the rules of the game?** No. 1122.
- 249- Olabisi. O. E & Lau. E (2018) **Causality Testing between Trade Openness, Foreign Direct Investment and Economic Growth: Fresh Evidence from Sub-Saharan African Countries**. International Economics, Vol. 71, No. 4, PP. 437-464.
- 250- Olson. M (1993) **Dictatorship, democracy and development**, American political science Review, Vol. 87, No. 3, PP. 567-576.
- 251- Osabutey. E. L & Chris. O (2015) **Political Risk and Foreign Direct Investment In Africa : The Case Of Nigerian Telecommunication Industry**. Thunderbird International Business Review, Vol. 57, No. 6, PP. 417-429.

قائمة المراجع

- 252- Osano. H. M & Koine. P. W (2016) **Role of foreign direct investment on technology transfer and economic growth in Kenya: a case of the energy sector.** Journal of Innovation and Entrepreneurship, PP. 1-25.
- 253- Pack. H, Westphal. L. E (1986) **Industrial Strategy and Technological Change : Theory Versus Reality.** Journal of Development Economics, Vol. 22, No. 1, PP. 87-128.
- 254- Pantelidis. P & E. Nikolopoulos. E (2008) **FDI Attractiveness in Greece,** International Advances in Economic Research, Vol. 14, No. 1, PP. 90-100.
- 255- Paziienza. P (2014) **The Relationship Between FDI and the Natural Environment:Facts, Evidence and Prospects.** Springer Cham Heidelberg New York Dordrecht London.
- 256- Peng. G. Z & Beamish. P. W (2008) **The Effect Of National Corporate Responsibility Environment On Japanese Foreign Direct Investment.** Journal Of Business Ethics, Vol. 80, No. 4, PP. 677-695.
- 257- Pesaran. M. H, Shin. Y & Smith. R. J (2001) **Bounds testing approaches to analysisi of level relationship.** Journal of Applied Econometrics. ,Vol. 16, No. 3, PP. 289-326.
- 258- Petrou. A. P, C. Thanos (2014) **The Grbbing Hand or The Helping View of Corruption : Evidence From Bank Foriegn Market Entries.** Journal Of Wold Business, Vol. 49, No. 3, PP. 444-454.
- 259- Pilbeam. K & Oboleviciute. N (2012) **Does Foreign Direct Investment Crowd In or Crowd Out Domestic Investment? Evidence from the European Union.** The Journal of Economic Asymmetries, Vol. 9, No. 1, PP. 89–104.
- 260- Popescu. G. H (2014) **FDI and economic growth in Central and Eastern Europe.** Sustainability, Vol. 6, No. 11, PP. 8149–8163.
- 261- Pradhan. J. P & Abraham. V (2005) **Attracting Export-Oriented Foreign Direct Investment : Can India Win The Race ?** Gujarat Institute of Development Research, Working Paper No. 156.
- 262- Prete. D. D, Giovannetti. G & Marvasi. E (2018) **Global Value Chains : New Evidence For North Africa.** International Economics, Vol. 153, PP. 42-54.
- 263- Quazi. R (2007) **Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia.** Journal of the Asia Pacific Economy. Vol. 12, No. 3, PP. 329-344.
- 264- Quer. D, Claver. E & Rienda. L (2012) **Political Risk, Cultural Distance, and Outward Foreign Direct Investment : Empirical Evidence From Large Chinese Firms.** Asia Pacific Journal Of Management, Vol. 29, No. 4, PP. 1089-1104.

قائمة المراجع

- 265- Quer. D, Claver. E & Rienda. L (2012) **Political Risk, Cultural Distance, and Outward FDI : Empirical Evidence From Large Chinese Firms**. Asia Pacific Journal of Management, Vol. 29, No. 4, PP. 1089-1104.
- 266- Ramady. M. A (2014) **Country Political Risk Contents**. Political, Economic And Financial Country Risk, PP. 55-63.
- 267- Ramirez. M (2006) **Economic and Institutional Determinants of Foreign Direct Investment In Chile : A Time Series Analysis 1960-2001**. Contemporary Economic Policy, Vol. 24, No. 3, PP. 459-471.
- 268- Ramirez. M. D & Kamuves. Z (2014) **Economic Infrastructure, Private Capital Formation And FDI Inflows To Hungary**. Atlantic Economic Journal, Vol. 42, No. 4, PP. 367-382.
- 270- Rana. P. B & Dowling. J. M (1990) **Foreign capital and Asian economic growth**. Asian Development Review, Vol. 8, No. 2, PP. 77–102.
- 271- Romer. P (1986) **Increasing Returns and Long-Run Growth**. Journal of Political Economy , Vol. 94, No. 5, PP. 1002–1037.
- 272- Sachs. D, McArthur. J, Schmidt-Traub. G, Kuk. M, Bahadur. C, Faye. M & McCord. G (2004) **Ending Africa' s Poverty Trap**. Brookings Papers On Economic Activity, Vol. 69, No. 1, PP. 117-240.
- 273- Sahoo. P, Nataraj. G & Dash. R. K (2013) **Foreign Direct Investment and Economic Growth In South Asia**. Foreign Direct Investment In South Asia, PP. 201-239.
- 274- Sahoo. P, Nataraj. G & Dash. R. K (2013) **Impact of Foreign Direct Investment and Domestic Investment in South Asia: Time Series and Panel Evidence**. Foreign Direct Investment in South Asia, pp. 241-267.
- 275- Sahoo. P, Nataraj. G & Dash. R. K (2013) **Impact of Foreign Direct Investment on Domestic Exports: Time Series and Panel Evidence from South Asia**. Foreign Direct Investment in South Asia pp 269-308.
- 276- Samdan. S & Shah. M. H (2015) **Impact of trade liberalization on FDI inflows to D-8 countries**. Global Management Journal for Academic & Corporate Studies (GMJACS), Vol. 5, No. 1, PP. 30-37.
- 277- Saqib. N, Masnoon. M & Rafique. N (2013) **Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth of Pakistan**. Advances in Management & Applied Economics, Vol. 3, No. 1, PP. 35–45.

قائمة المراجع

- 278- Seyoum. M, Wu. R, Lin. J (2014) **Foreign Direct Investment and Economic Growth : The Case of Developing African Economies**. Social Indicators Research, Vol. 122, No. 1, PP. 25-64.
- 279- Seyoun. M, Wu. R & Lin. L (2013) **Foreign direct investment and trade openness in Sub-Sahara economies : A panel data granger causality analysis**. South Africa Journal of Economics, Vol. 82, No. 3, PP. 402-421.
- 280- Shaifer. A & Vishny. R (1993) **Corruption**. Quertely Journal of Economics, Vol. 108, No. 3, PP. 599-617.
- 281- Shamsuddin. A. F (1994) **Economic determinants of foreign direct investment in less developed countries**. The Pakistan Development Review, Vol. 33, No. 1, PP. 41–51.
- 282- Shartz. H, Venables. A(2000) **The geography of international investment**, No. 2338, Washington World Bank.
- 283- Shi. J (2019) **Vertical FDI and Exchange Rates Over The Business Cycle : The Welfare Implication of Openness To FDI**. Journal of Development Economics, Vol. 138, PP. 274-293.
- 284- Slaughter. M. J (2002) **Skill upgrading in developing countries: Has inward FDI played a role?** Working Paper No. 192
- 285- Soltinios. B, Turan. S (2012) **Corruption and Foreign Direct Investment : A Panel Gravity Model Approach**, Bulletin Of Economic Research, Vol. 64, No. 4, PP. 565-574.
- 286- Soydemir. G (2010) **Domestic and international determinants of foreign direct investment in Latin America**. FMA annual meeting, New York.
- 287- Stephan. J (2006) **Technology Transfer Via Foreign Direct Investment and Eastern Europe** Palgrave MacMillan, London, GB.
- 288- Steve. O & Hemanta. S (2004) **Determinants of Foreign Direct Investment in Africa**. Journal Of Developing Societies, Vol. 20, No. 1, PP. 89-106.
- 289- Stroathof. S, Linders. G. J, Lejour. A & Mohlmann. J (2008) **The Internal Market and The Dutch Economy : Implications and Economic Growth**. CPG Netherlands Document, No. 168.
- 290- Sun. H (1998) **Macroeconomic impact of direct foreign investment in China: 1979–1996**. World Economy, Vol. 21, No. 5, PP. 675–694
- 291- Svensson. J (2005) **Eight Questions About Corruption**. Journal Of Economic Perspectives, Vol. 19, No. 3, PP. 19-42.

قائمة المراجع

- 292- Swenson. D. L (1994) **The impact of U.S. tax reform on foreign direct investment in the United States.** Journal of Public Economics, Vol. 54, No. 2, PP. 243–266.
- 293- Talat. U (2015) **The relationship Between Foreign Direct Investment and Capital Formation In Emerging Economies : The Case Of Turkish Economy.** Ibrahim Güran Yumuşak, Vol. 5, No. 1, PP. 41-52.
- 294- Tang. S, Selvanathan. E. A & Selvanathan. S (2008) **Foreign direct investment, domestic investment and economic growth in China: A time series analysis.** World Economy, Vol. 31, No. 10, PP. 1292-1309.
- 295- Temiz. D & Gökmen. A (2014) **FDI Inflow as an International Business Operation by MNCs and Economic Growth: An Empirical Study on Turkey.** International Business Review, Vol. 23, No. 1, PP. 145–154.
- 296- Tiwari. A. K (2011) **Economic Growth and Foreign Direct Investment In Asia : A Panel Data Approach.** Economic Analysis and Policy, Vol. 41, No. 2, PP. 173-187.
- 297- Toda. H. Y & Yamamoto. T (1995) **Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes.** Journal of econometrics, Vol. 66, No. (1-2),PP. 225-250.
- 298- Tolentino. P (2000) **Multinational Corporations: Emergence and Evolution.** London, Routledge.
- 299- Tomasz. M (2018) **Trade Openness and FDI in the UK After Brexit.** Brexit and the Consequences for International Competitiveness pp 183-203.
- 300- Twomey. M (2000) **A Century of Foreign Investment in Third World.** London and New York, Routledge.
- 301- UNCTAD (2002) **World Investment Report2002.** United Nations, New York and Geneva.
- 302- UNCTAD (2007) **World investment report2007 .** United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.
- 303- UNCTAD (2013) **The World Investment Report :Global Value Chains : Investment And Trade For Development,** United Nations, NewYork.
- 304- UNCTAD (2015) **World Investment Report 2015.** Geneva, United Nations.
- 305- UNCTAD (2016) **World Investment Report 2016.** Geneva, United Nations.
- 306- Vacaflares. D. E (2011) **Was Latin America Correct In Relying in Foreign Direct Investment To Improve Employment Rates ?** Applied Econometrics and International Development, Vol. 11, No. 2, PP. 101-122.

قائمة المراجع

- 307- Valbona. Z (2016) **Corruption, Foreign Direct Investment and International Marketing In The Western Balkans**. Thunderbird International Business Review, Vol. 58, No. 3, PP. 277-291.
- 307- Vijayakumar. N, Perumal. S & Rao. K. C (2010) **Determinants of FDI in BRICS countries: A panel analysis**. International Journal of Business Science and Applied Management, Vol. 5, No. 3, PP. 1–13.
- 308- Wang. J. Y (1990) **Growth, Technology Transfer, and The Long Run Theory of International Capital Movements**. Journal of International Economics, Vol. 29, No. 3-4), PP. 255-271
- 309- Wei. S. J (2000) **How Taxing Is Corruption On International Investors ?** Review Of Economics And Statistics, Vol. 82, No. 1, PP. 1-11.
- 310- Weizsacker. E, Young. D, Finger. M (2014) **Limits To Privatization**. Briefs On Pioneers in Science and Practice, Vol. 28, PP. 167-177.
- 311- Welfens. P. J. J & Baier. F. J (2018) **BREXIT and Foreign Direct Investment: Key Issues and New Empirical Findings**. International Journal of Financial Studies, Vol. 6, No. 2, PP. 1-21.
- 312- Wheeler. D, Mody. A (1992) **International investment location decisions**. Journal of International Economics, Vol. 33, No. 1, PP. 57–76.
- 313- Wolde-Rufael. Y (2006) **Electricity Consumption and Economic Growth: A Time Series Experience for 17 African Countries**. Energy Policy, Vol. 34, No. 10, pp. 1106-1114.
- 314- Yeaple. S. R (2003) **The complex integration strategies of multinationals and cross country dependencies in the structure of foreign direct investment**. Journal of International Economics, Vol. , No. 2, PP. 293–314
- 315- Yoshino. N & Hesary. F. T (2016) **Introductory Remarks : What's Behind The Recent Oil Price Drop ?** Monetary Policy and The Oil Market, PP. 1-5.
- 316- Yoshino. N & Taghizadeh-Hesay. F (2014) **Monetary Policies and Oil Price Fluctuations Following The Subprime Mortgage Crisis**. International Journal Of Monetary Economics and Finance, Vol. 27, No. 3, PP, 157-174.
- 317- Yu-Fu. C & Michael. F (2011) **Institutional Uncertainty, Economic Integration, and Vertical Foreign Direct Investment Decisions**. Open Economies Review, Vol. 22, No. 4, PP. 593–612.

قائمة المراجع

- 318- Zakaria. M, Naqui. H. A, Fida. B. A & Hussain. S. J (2014) **Trade liberalization and foreign direct investmebt in Pakistan**. Journal of Economic Research, Vol. 19, PP. 225-247.
- 319- Zekarias. S. M (2016) **The impact of foreign direct investment (FDI) on economic growth in Eastern Africa: Evidence from panel data analysis**. Applied Economics and Finance, Vol. 3, No. 1, PP. 145-160.
- 320- Zhang. K. H (2006) **How does foreign direct investment affect economic growth in China?** Economics of Transition, Vol. 9, No. 9, PP. 679–693
- 321- Zhang. Q & Felmingham. B (2001) **The relationship between inward direct foreign investment and China's provincial export trade**. China economic review, Vol. 12, No. 1, PP. 82-99.
- 322- Zhao. H & Zhu. G (2000) **Location Factors and Country of Origin Differences : An Empirical Analysis Of Foreign Direct Investment In China**. Multinational Business Review, Vol. 8, No. 1, PP. 60-73.
- 323- Zhao. Y (2001) **Foreign direct investment and relative wages: The case of China**. China Economic Review, Vol. 12, No. 1, PP. 40-57.

المواقع الالكترونية:

- 324- <https://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx>
- 325- <https://www.worldbank.org>
- 326- <https://www.heritage.org/index>
- 327- <http://www.andi.dz/index.php>
- 328- <http://www.mf.gov.dz>
- 329- <http://dhaman.net>
- 330- <https://www.ons.gov.uk>
- 331- <http://www.businessinsider.com>
- 332- <http://beta.fortune.com>

قائمة المراجع

الملاحق

الملحق رقم (1.3): التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 1980-2015 (مليار دولار أمريكي)

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	
1762.15	1388.82	950.12	1358.82	341.52	204.91	55.83	54.4	World
962.5	699.89	578.71	1120.51	219.76	170.19	41.74	46.98	Developed Countries
54.62	50.39	61.85	82.5	64.3	83.1	74.8	86.4	Share in Global FDI Inflows(%)
764.77	325.33	331.75	232.39	117.76	34.66	14.07	7.4	Developing Countries
45.38	49.61	39.15	17.5	35.7	15.9	42.2	13.6	Share in Global FDI Inflows(%)
704.02	585.03	287.88	234.75	101.02	29.11	11.04	5.63	High-income developing economies
92.07	93.55	86.78	101.8	85.8	84.2	78.5	76.2	Share in FDI inflows to developing countries (%)
19.63	12.37	3.66	2.11	0.86	0.64	0.11	0.43	Low-income developing economies

الملحق رقم (2.3): التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 1980-2015 (مليار دولار أمريكي)

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	
1474.24	1391.92	818.69	1163.06	356.53	243.88	62.1	52.08	World
1065.19	983.4	690.06	1071.26	303.97	230.77	58.38	49.36	Developed Economies
72.25	70.65	84.29	92.11	85.23	94.62	94	94.78	Share in global FDI outflows

الملاحق

								(%)
377.94	358.03	110.58	88.64	52.04	13.11	3.73	2.73	Developing Economies
27.75	29.35	15.71	7.89	14.77	5.38	6	5.22	Share in global FDI outflows (%)

الملحق رقم (1.4): صادرات نصف المنتجات سنة 2017.

الصادرات		الكمية	القيمة
		مليارطن	مليون دولار
		مليون دينار جزائري	
المذيبات النفطية(زيتون من تقطير قطران الفحم)		856.37	530.01
غاز الأمونيا		1210.07	341.76
الأسمدة		1364.26	323.71
الهيليوم		2.66	43.11
الميثانول(كحول الميثيل)		85.18	31.30
الزجاج المسطح والمبلى		113.34	30.82
البنتزين		32.85	27.07
الحديد المنصهرالخام غير المسبك		27.00	8.44
جلود الأغنام المدبوغة		4.57	8.11
الورق والورق المقوى		4.88	4.84
مصنوعات ومنقوشات من الجبس		36.04	4.75
جلود مدبوغة من قشرة الأغنام		1.11	3.51
مشتقات مسلفنة، المنتزعة والمنتزعة من الهيدروكربونات		2.44	3.12
بقايا ومخلفات الورق		15.00	2.55
جلود محضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف		0.13	2.11
أغلفة من الورق والورق المقوى		2.03	1.81
البسكويت مع المحليات المضادة		1.21	1.51
الفلين المظغوط		0.42	1.16
السدادات من الفلين الطبيعي		0.09	1.12
المذيبات والمخففات العضوية		1.62	1.07
المبيدات الحشرية والقوارض ومبيدات الفطريات ومبيدات الأعشاب والمواد المماثلة		0.07	0.93
منتجات مدرفلة من حديد أو صلب غير سبائكي		1.32	0.92
المجموع الفرعي			1374
المجموع			1384

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

الملحق رقم (2.4): صادرات الغذاء لسنة 2017

الصادرات		الكمية	القيمة
		مليارطن	مليون دولار أمريكي
		مليون دينار جزائري	
السكر		499.06	225.46
			25016

الملاحق

5696	51.34	46.14	التمور
1363	12.29	25.32	المياه المعدنية و الغازية
944	8.51	1.76	الزبدة، دهن زيت الكاكو
925	8.34	7.59	زيت الصويا
857	7.73	8.75	الخروب و بذر الخروب
473	4.26	0.54	الكمأ، طازجة أو مجمدة
355	3.20	5.61	معكرونة غذائية
349	3.14	2.78	عباد الشمس أو زيت القرطم
311	2.80	22.10	دبس السكر
246	2.22	0.65	سمك طازج أو مجمد
221	1.99	0.33	سمك التونة الأحمر
214	1.92	1.38	الرخويات بخلاف الأخطبوط و الحلزون
198	1.79	0.15	جمبري
182	1.64	2.40	الكسكس
124	1.12	0.90	سمن
94	0.85	2.19	العصائر و مخاليط العصير
84	0.75	1.84	المشروبات غير الحكولية
76	0.69	0.32	شكولاتا و مستحضرات غذائية أخرى تحتوي على الكاكو
67	0.60	1.88	البصل و الكراث طازجة أو مبردة
64	0.57	0.26	النبيد مع العنب الطازج
55	0.49	0.12	تونة
54	0.49	0.35	حلزونات و غيرها من البحريات
53	0.48	0.13	محضرات مركزة و مستخلصات مركزة للصناعات الغذائية
41	0.37	0.06	أسماك مجمدة
41	0.37	1.25	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل، طازجة أو مبردة
38	0.35	0.82	البطاطس المبكرة
32	0.28	0.05	المستحضرات التي تعتمد على المستخلصات
31	0.28	0.02	الفشريات و غيرها من الجمبري
30	0.27	0.32	الزيادى
27	0.24	0.12	بيض الطيور، في الأصداف، طازجة، محفوظة أو مطبوخة
26	0.24	0.03	الكمأة الجافة
38288	345		المجموع الفرعي
38613	348		المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

الملحق رقم (3.4): صادرات المواد الخام لسنة 2017

الصادرات	الكمية	القيمة	القيمة
	مليار طن	مليون دولار أمريكي	مليون دينار جزائري
فوسفات الكالسيوم الطبيعي	1032.59	55.13	6118
بقايا و مخلفات الورق	59.86	9.99	1108
الفلين الطبيعي الخام	2.87	2.09	232
الخبث و الحمم و الرماد و بقايا تحتوي على معادن	2.80	1.77	196
الصوف غير المشط أو المشط	2.16	1.24	138
الياف اصطناعية منقطعة	0.71	0.71	79
المخلفات الناتجة عن معالجة المواد الدهنية أو الشموع	1.10	0.64	71
ألياف اصطناعية منقطعة، مندفة، مشط	0.56	0.52	58
صوف، و بر ناعم أو خشن، أو مندوف أو مشط	1.28	0.36	40

الملاحق

12	0.10	1.45	الرخام و الحجر الجيري الخام أو السبيك أو الرقيق
10	0.09	1.07	الجبس
10	0.09	0.03	زيت الزيتون
7	0.07	0.12	الدهون و الزيوت الحيوانية و النباتية و جزئياتها، المؤكسدة، المجففة، الكبريتية، المنفوخة، المغلية
5	0.04	0.04	الدهون من الحيوانات و الأبقار أو الأغنام أو الماعز
8083.1	72.8		المجموع الفرعي
8099.9	73		المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

الملحق رقم (4.4): صادرات سلع المعدات الصناعية لسنة 2017

الصادرات	الكمية	القيمة	
	مليار طن	مليون دولار أمريكي	مليون دينار جزائري
آلات الغسيل	10.65	30.14	3345
سفن الرحلات البحرية و السفن السياحية و غيرها من السفن المماثلة لنقل الأشخاص أو البضائع	72.79	19.32	2143
أجهزة استقبال التلفزيون	0.22	5.29	587
الأسلاك و الكابلات و غيرها من الموصلات العازلة للكهرباء	0.81	3.52	391
نفايات و خردة البطاريات	5.88	3.15	349
أجهزة كهربائية للهاتف أو التلغراف	0.02	2.95	327
أجزاء من الأجهزة و المركبات الجوية	0.00	1.56	173
البطاقات الذكية	0.02	0.90	100
أصناف من روبينيترز و أجهزة مماثلة	0.02	0.65	73
آلات و أجهزة للحشو أو الإغلاق أو التقطيع أو وضع العلامات	0.01	0.64	71
آلات معالجة البيانات الآلية و وحداتها	0.00	0.61	68
أجزاء من آلات الحفر	0.01	0.55	61
أجزاء من الغسالات	0.02	0.54	59
أجهزة الطرد المركزي و أجزاءها	0.05	0.53	59
المجموع الفرعي		70	7808
المجموع		74	8211

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

الملحق رقم (5.4): صادرات سلع الاستهلاك غير الغذائية لسنة 2017

الصادرات	الكمية	القيمة	
	مليار طن	مليون دولار أمريكي	مليون دينار جزائري
الأدوية	0.97	3.76	417
حفاظات الأطفال	2.16	3.35	371
تشكيلة من التلجعات و المجمدات و الحافظات	1.01	3.11	345
مواد التغليف أو النقل من مادة البلاستيك	1.08	2.54	282
منتجات صيدلانية غير الأدوية	0.25	1.42	157
مزيل روائح الجسم و مضادات التعرق	0.28	1.24	138
أقمشة شاش	0.15	0.45	50
الورق و الورق المقوى	0.64	0.38	42
أجزاء الهوائيات	0.00	0.25	27
الكتب و الكتيبات و المواد المطبوعة المماثلة	0.05	0.23	25

الملاحق

24	0.21	0.00	بطاريات و بطاريات كهربائية
22	0.20	0.06	أثاث المجمدات، حافظات من نوع الخزانة
15	0.14	0.11	أثاث من مادة البلاستيك
14	0.13	0.12	أجهزة الإضاءة (بما في ذلك الأضواء) وأجزائها
14	0.12	0.02	عطور و تواليت
14	0.12	0.03	أجهزة الطهي
11	0.10	0.03	الفلاجات المنزلية
11	0.10	0.02	فراشي و فراشي للطلاء
11	0.10	0.03	السجاد و أغطية الأرضيات من المنسوجات
1990	17.9		المجموع الفرعي
2219	20		المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

الملحق رقم (6.4): معدات التجهيزات الصناعية المستوردة خلال الفترة 2005-2017 (مليون دولار أمريكي)

المجموع	المعدل	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	الواردات
25982	3.25	1617	1342	1966	2963	3725	3909	2110	1556	1524	2029	1491	939	911	السيارات السياحية
17101	1.03	472	709	1365	2109	2225	2206	1569	1304	1466	1385	961	706	626	سيارات نقل البضائع
8787	2.45	1125	1245	1219	1048	731	753	378	280	415	528	397	310	360	تجهيزات الهواتف
9162	0.62	284	527	1214	1669	1213	521	614	1143	644	653	338	242	101	توربينات الغاز و أجزاءها
3753	0.71	325	408	280	441	462	471	309	270	222	163	138	128	139	الإطارات المطاطية
3442	0.61	281	309	322	414	357	373	239	250	369	206	152	86	83	مركبات ذات أغراض خاصة
4209	0.56	255	308	363	559	514	376	272	314	394	373	223	152	105	الجرافات و الرافعات
6096	1.03	474	495	389	442	394	365	1087	689	584	455	283	228	209	لوازم الصنابير
4023	0.56	259	318	232	378	355	346	314	375	433	359	282	225	147	جرارات بنصف مقطورة
4121	0.48	219	235	474	555	402	336	314	230	265	321	221	242	306	آلات أوتوماتيكية
4312	0.69	308	302	639	515	342	345	317	303	325	308	250	219	139	آلات أخرى
90988	12.23	5619	6179	8464	11093	10720	10000	7522	6613	6641	6779	4637	3477	3127	المجموع الفرعي 1

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

الملحق رقم (7.4): نصف المنتجات المستوردة 2005-2017 (مليون دولار أمريكي)

الملاحق

الواردات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المعدل	المجموع
قضبان الحديد	547	817	1007	2158	1493	1099	1824	2102	1926	1886	1386	1136	553	1.20	17934
المازوت	0.04	-	0.01	1.001	27	196	218	988	2248	1132	870	445	700	1.52	6825
منتجات المعادن من الحديد و الصلب	183	173	257	479	476	366	470	620	563	664	672	440	602	1.31	5955
بوليمرات الاثيلين	134	150	213	285	247	269	371	392	487	502	529	514	359	0.78	4454
قضبان من الحديد غير نسيب	102	138	140	308	258	208	363	372	417	504	322	107	27	0.06	3266
الأوراق	240	289	392	465	398	474	586	605	565	610	480	518	588	1.28	6211
بتزين عالي الجودة	-	-	-	-	-	-	-	413	1284	772	886	797	798	1.74	4951
أنابيب الحديد	432	1112	1385	2108	3086	2383	1002	601	640	922	0	1391	1138	2.48	16200
المجموع الفرعي 2	1639	2680	3394	5803	5975	4995	4833	6093	8131	6993	5148	5348	4765	10.37	65796

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

الملحق رقم (8.4): واردات المنتجات الغذائية خلال الفترة 2017-2005 (بالمليون دولار أمريكي)

الواردات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المعدل	المجموع
القمح	1031	997	1394	1830	1252	2848	2129	2123	2371	2395	1790	1790	1789	3.89	25123
الحليب المجفف	670	639	975	1163	799	902	1360	1091	1069	1795	999	799	1235	2.69	13496
السكر	281	427	413	411	541	646	119	961	881	840	695	849	988	2.15	8052
الذرة	344	338	517	671	407	638	999	942	892	977	872	769	769	1.67	9135
زيت الصويا	146	185	258	407	315	398	615	572	663	566	0	525	601	1.31	5252
الكسب و بقايا زيت الصويا	145	148	204	308	306	392	486	464	702	820	602	535	425	0.92	5538
بن غير محمص	127	154	223	304	232	215	313	339	316	307	297	306	331	0.72	3464
المجموع	2745	2888	3986	6438	4431	4443	6741	6497	6644	7676	5860	5572	6138	13.36	70060

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

الملحق رقم (9.4): واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية خلال الفترة 2017-2005 (بالمليون دولار أمريكي)

الواردات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المعدل	المجموع
الأدوية	1002	1119	1335	1695	1575	1498	1730	1879	1929	2061	1511	1546	1342	2.92	20225
منتجات صيدلانية غير الأدوية	87	69	112	155	168	174	232	362	358	460	446	474	551	1.20	3648
المجموع	1089	1189	1448	1850	1743	1672	1962	2241	2287	2522	1957	2021	1893	4.12	23874

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

الملحق رقم (10.4): واردات المنتجات الخام خلال الفترة 2017-2005 (بالمليون دولار أمريكي)

الملاحق

المجموع	المعدل	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	الواردات
3257	0.61	280	285	412	375	345	363	294	243	201	198	129	84	48	التبغ والسجائر
6457	0.60	276	479	564	736	651	590	572	529	445	496	522	350	246	خشب منشور أو متكسرة
9714	1.21	556	764	977	1111	996	953	866	772	646	694	651	434	294	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

الملحق رقم (11.4): الإحصاءات الوصفية للبيانات.

	FDI	FNL	TRL	PRV	GDP	HC
Mean	1.026311	37.15087	60.20696	69.36696	4104.146	80.20788
Median	0.990520	30.20000	60.80000	70.02000	4282.328	77.21340
Maximum	2.033266	51.23000	72.83000	74.82000	4846.418	99.86019
Minimum	-0.244810	30.00000	39.60000	62.12000	3223.558	58.33717
Std. Dev.	0.566011	9.883202	8.079980	3.273063	539.1301	15.80627
Skewness	-0.031375	0.640256	-0.352993	-0.714917	-0.378508	0.045013
Kurtosis	2.743910	1.412706	3.072962	3.192519	1.661313	1.442876
Jarque-Bera Probability	0.066623	3.985912	0.482750	1.994760	2.266608	2.331375
	0.967237	0.136292	0.785547	0.368845	0.321968	0.311708
Sum	23.60514	854.4700	1384.760	1595.440	94395.36	1844.781
Sum Sq. Dev.	7.048113	2148.909	1436.294	235.6847	6394548.	5496.440
Observations	23	23	23	23	23	23

الملحق رقم (12.4): مصفوفة الارتباط.

	FDI	FNL	TRL	PRV	GDP	HC
FDI	1	0.10275711197	0.36360538705	0.45046030243	0.07987716588	0.03433100364
FD	0.10275711197	1	0.59267688900	0.18090341069	0.91454538309	0.79951813276
TRADE	0.36360538705	0.59267688900	1	0.06101839459	0.65986614673	0.68214658887
PRV	0.45046030243	0.18090341069	0.06101839459	1	0.40004096951	0.53311642066
GDP	0.07987716588	0.91454538309	0.65986614673	0.40004096951	1	0.93021127773
HC	0.03433100364	0.79951813276	0.68214658887	0.53311642066	0.93021127773	1

الملحق رقم (13.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه-

الملاحق

Null Hypothesis: FNL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.562817	0.7746
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (14.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند المستوى-ثابت -

Null Hypothesis: FNL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.320277	0.6013
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (15.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند المستوى-بدون -

Null Hypothesis: FNL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.330287	0.1643
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (16.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه -

Null Hypothesis: D(FNL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.565047	0.0082
Test critical values:		
1% level	-4.467895	

الملاحق

5% level	-3.644963
10% level	-3.261452

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (17.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت -

Null Hypothesis: D(FNL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.584696	0.0018
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (18.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون -

Null Hypothesis: D(FNL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.463496	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (19.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه -

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.102022	0.1301
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (20.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند المستوى-ثابت -

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.179887	0.0351

الملاحق

Test critical values:	1% level	-3.769597
	5% level	-3.004861
	10% level	-2.642242

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (21.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند المستوى بدون -

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.109254	0.2341
Test critical values:		
	1% level	-2.674290
	5% level	-1.957204
	10% level	-1.608175

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (22.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند الفرق الأول- ثابت واتجاه -

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.447803	0.0015
Test critical values:		
	1% level	-4.498307
	5% level	-3.658446
	10% level	-3.268973

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (23.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند الفرق الأول- ثابت -

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.039231	0.0007
Test critical values:		
	1% level	-3.808546
	5% level	-3.020686
	10% level	-2.650413

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (24.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام ADF عند الفرق الأول- بدون -

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.184726	0.0000
Test critical values:		
	1% level	-2.685718
	5% level	-1.959071
	10% level	-1.607456

الملاحق

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (25.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند المستوى-ثابت -

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.623582	0.4543
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (26.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه -

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.248285	0.9870
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (27.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند المستوى-بدون -

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.605075	0.9997
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (28.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه -

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.963908	0.1645
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (29.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت-

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.687192	0.0928
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (30.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون-

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.015845	0.0443
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (31.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه-

Null Hypothesis: HC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.202087	0.1108
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (32.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند المستوى-ثابت -

Null Hypothesis: HC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.821558	0.7930
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (33.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند المستوى-بدون -

Null Hypothesis: HC has a unit root

الملاحق

Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.743051	0.9764
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (34.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه -

Null Hypothesis: D(HC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.827430	0.0365
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (35.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت -

Null Hypothesis: D(HC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.722711	0.0115
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (36.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون -

Null Hypothesis: D(HC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.312319	0.0021
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (37.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه -

Null Hypothesis: PRV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.977299	0.9270
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (38.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند المستوى-ثابت -

Null Hypothesis: PRV has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.155738	0.9310
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (39.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند المستوى-بدون -

Null Hypothesis: PRV has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.986330	0.2801
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (40.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه -

Null Hypothesis: D(PRV) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.654919	0.0069
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (41.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت-

Null Hypothesis: D(PRV) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
--	-------------	--------

الملاحق

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.237739	0.0038
Test critical values:	1% level	-3.788030
	5% level	-3.012363
	10% level	-2.646119

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (42.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون-

Null Hypothesis: D(PRV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.157403	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.679735
	5% level	-1.958088
	10% level	-1.607830

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (43.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند المستوى-ثابت واتجاه-

Null Hypothesis: TRL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.574765	0.2935
Test critical values:	1% level	-4.440739
	5% level	-3.632896
	10% level	-3.254671

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (44.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند المستوى-ثابت -

Null Hypothesis: TRL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.995158	0.2866
Test critical values:	1% level	-3.769597
	5% level	-3.004861
	10% level	-2.642242

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (45.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند المستوى-بدون -

Null Hypothesis: TRL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.048042	0.6876

الملاحق

Test critical values:	1% level	-2.674290
	5% level	-1.957204
	10% level	-1.608175

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (46.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت واتجاه -

Null Hypothesis: D(TRL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.342824	0.0136
Test critical values:		
	1% level	-4.498307
	5% level	-3.658446
	10% level	-3.268973

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (47.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند الفرق الأول-ثابت -

Null Hypothesis: D(TRL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.851287	0.0001
Test critical values:		
	1% level	-3.788030
	5% level	-3.012363
	10% level	-2.646119

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (48.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام ADF عند الفرق الأول-بدون -

Null Hypothesis: D(TRL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.970917	0.0000
Test critical values:		
	1% level	-2.679735
	5% level	-1.958088
	10% level	-1.607830

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (49.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند المستوى-ثابت واتجاه -

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.030171	0.1467

الملاحق

Test critical values:	1% level	-4.440739
	5% level	-3.632896
	10% level	-3.254671

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (50.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند المستوى-ثابت –

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.130270	0.0389
Test critical values:	1% level	-3.769597
	5% level	-3.004861
	10% level	-2.642242

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (51.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند المستوى-بدون –

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.022602	0.2660
Test critical values:	1% level	-2.674290
	5% level	-1.957204
	10% level	-1.608175

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (52.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند الفرق الأول-ثابت واتجاه –

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-13.11735	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.467895
	5% level	-3.644963
	10% level	-3.261452

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (53.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند الفرق الأول-ثابت –

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
--	-------------	--------

الملاحق

Phillips-Perron test statistic		-9.467798	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

– الملحق رقم (54.4): اختبار جذر الوحدة ل FDI باستخدام PP عند الفرق الأول-بدون

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.728143	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.679735
	5% level	-1.958088
	10% level	-1.607830

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

– الملحق رقم (55.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند المستوى-ثابت واتجاه

Null Hypothesis: TRL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.574765	0.2935
Test critical values:	1% level	-4.440739
	5% level	-3.632896
	10% level	-3.254671

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

– الملحق رقم (56.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند المستوى-ثابت

Null Hypothesis: TRL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.859403	0.3439
Test critical values:	1% level	-3.769597
	5% level	-3.004861
	10% level	-2.642242

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

– الملحق رقم (57.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند المستوى-بدون

Null Hypothesis: TRL has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 19 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.583033	0.8346

الملاحق

Test critical values:	1% level	-2.674290
	5% level	-1.957204
	10% level	-1.608175

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (58.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت واتجاه –

Null Hypothesis: D(TRL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.404379	0.0002
Test critical values:		
	1% level	-4.467895
	5% level	-3.644963
	10% level	-3.261452

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (59.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت –

Null Hypothesis: D(TRL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.338725	0.0000
Test critical values:		
	1% level	-3.788030
	5% level	-3.012363
	10% level	-2.646119

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (60.4): اختبار جذر الوحدة ل TRL باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون –

Null Hypothesis: D(TRL) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.361051	0.0000
Test critical values:		
	1% level	-2.679735
	5% level	-1.958088
	10% level	-1.607830

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (61.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند المستوى- ثابت واتجاه –

Null Hypothesis: FNL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.621591	0.7508
Test critical values:		
	1% level	-4.440739

الملاحق

5% level	-3.632896
10% level	-3.254671

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (62.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند المستوى- ثابت-

Null Hypothesis: FNL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.320277	0.6013
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (63.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند المستوى- بدون-

Null Hypothesis: FNL has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.354127	0.1578
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (64.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت و اتجاه-

Null Hypothesis: D(FNL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.565330	0.0082
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (65.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت-

Null Hypothesis: D(FNL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.584696	0.0018
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	

10% level -2.646119

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (66.4): اختبار جذر الوحدة ل FNL باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون-

Null Hypothesis: D(FNL) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.463496	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (67.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند المستوى- ثابت واتجاه-

Null Hypothesis: PRV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.973728	0.9275
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (68.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند المستوى- ثابت-

Null Hypothesis: PRV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.155738	0.9310
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (69.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند المستوى- بدون-

Null Hypothesis: PRV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.986330	0.2801
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	

10% level -1.608175

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (70.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت واتجاه-

Null Hypothesis: D(PRV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.662657	0.0067
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (71.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت-

Null Hypothesis: D(PRV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.237739	0.0038
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (72.4): اختبار جذر الوحدة ل PRV باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون-

Null Hypothesis: D(PRV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.157403	0.0003
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (73.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند المستوى- ثابت واتجاه-

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.338136	0.9836
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	

10% level -3.254671

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (74.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند المستوى- ثابت-

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.593714	0.4689
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (75.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند المستوى- بدون-

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.116775	0.9989
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (76.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت واتجاه-

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.875811	0.1890
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (77.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت-

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.654043	0.0986
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	

10% level -2.646119

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (78.4): اختبار جذر الوحدة ل GDP باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون-

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.941312	0.0518
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (79.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند المستوى- ثابت واتجاه-

Null Hypothesis: HC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.465769	0.3397
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (80.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند المستوى- ثابت-

Null Hypothesis: HC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.781225	0.8047
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (81.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند المستوى- بدون-

Null Hypothesis: HC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.912897	0.9833
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	

10% level -1.608175

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (82.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت واتجاه-

Null Hypothesis: D(HC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.731006	0.0425
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (83.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند الفرق الأول- ثابت-

Null Hypothesis: D(HC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.819153	0.0094
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (84.4): اختبار جذر الوحدة ل HC باستخدام PP عند الفرق الأول- بدون-

Null Hypothesis: D(HC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.249907	0.0025
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (85.4): اختبار السببية ل Toda & Yamamoto

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 09/18/18 Time: 19:33
Sample: 1995 2017
Included observations: 20

Dependent variable: FDI

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	8.144287	2	0.0170
TRL	14.34580	2	0.0008
FNL	0.568991	2	0.7503
PRV	4.858286	2	0.0881
HC	3.341977	2	0.1881
All	24.77549	10	0.0058

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
FDI	56.99303	2	0.0000
TRL	46.14228	2	0.0000
FNL	60.38926	2	0.0000
PRV	38.72197	2	0.0000
HC	44.92829	2	0.0000
All	251.7256	10	0.0000

Dependent variable: TRL

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
FDI	10.71467	2	0.0047
GDP	44.23184	2	0.0000
FNL	49.56070	2	0.0000
PRV	14.20520	2	0.0008
HC	49.05533	2	0.0000
All	197.8375	10	0.0000

Dependent variable: FNL

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
FDI	0.573714	2	0.7509
GDP	11.70228	2	0.0029
TRL	7.249530	2	0.0277
PRV	27.78943	2	0.0000
HC	7.585046	2	0.0225
All	262.3152	10	0.0000

Dependent variable: PRV

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
FDI	1962.318	2	0.0000
GDP	245.6899	2	0.0000
TRL	815.9217	2	0.0000
FNL	810.7541	2	0.0000

HC	696.8763	2	0.0000
All	4275.732	10	0.0000

Dependent variable: HC

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
FDI	2.520149	2	0.2836
GDP	4.234156	2	0.1204
TRL	1.436765	2	0.4875
FNL	0.567511	2	0.7530
PRV	0.604658	2	0.7391
All	11.65498	10	0.3088

الملحق رقم (86.4): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة FDI.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

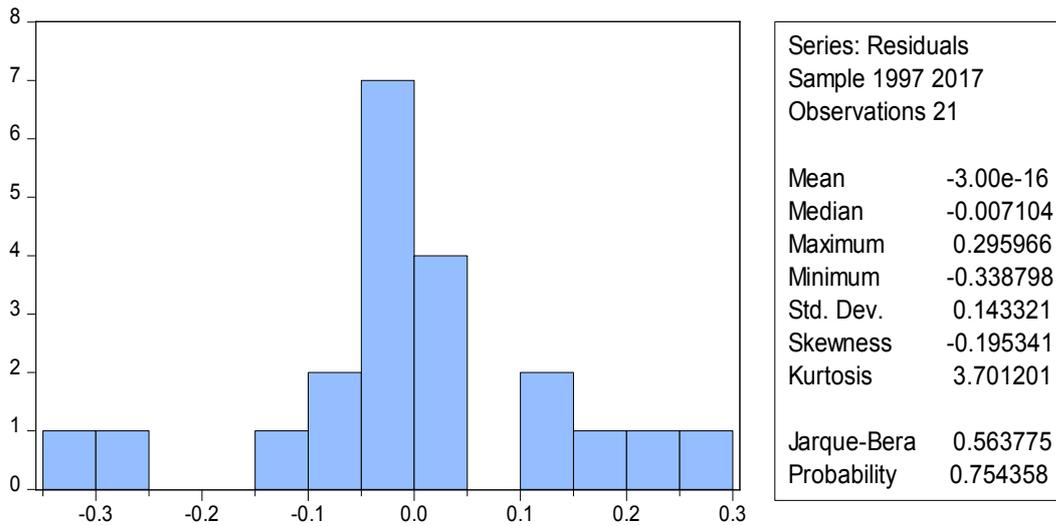
F-statistic	9.009455	Prob. F(2,2)	0.0999
Obs*R-squared	18.90198	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

الملحق رقم (87.4): اختبار ثبات تباين الأخطاء بالنسبة لمعادلة FDI.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.106903	Prob. F(2,16)	0.3546
Obs*R-squared	2.309364	Prob. Chi-Square(2)	0.3152

الملحق رقم (88.4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة FDI.



الملحق رقم (89.4): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة FNL.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

الملاحق

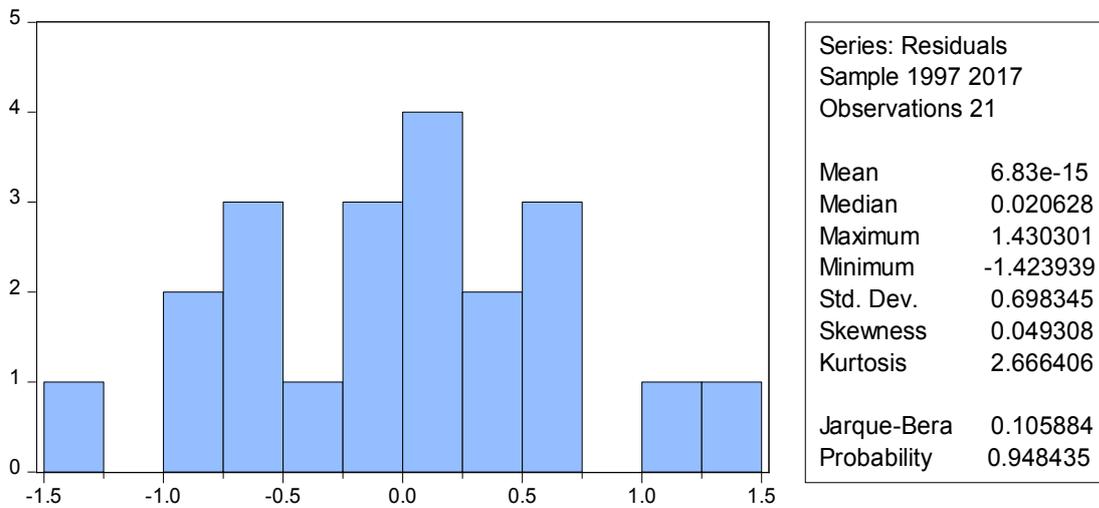
F-statistic	0.963819	Prob. F(2,1)	0.5844
Obs*R-squared	13.82698	Prob. Chi-Square(2)	0.0010

الملحق رقم (90.4): اختبار ثبات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة FNL.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.561905	Prob. F(2,16)	0.2401
Obs*R-squared	3.103585	Prob. Chi-Square(2)	0.2119

الملحق رقم (91.4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة FNL.



الملحق رقم (92.4): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة TRL.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.964071	Prob. F(1,3)	0.2556
Obs*R-squared	8.308805	Prob. Chi-Square(1)	0.0039

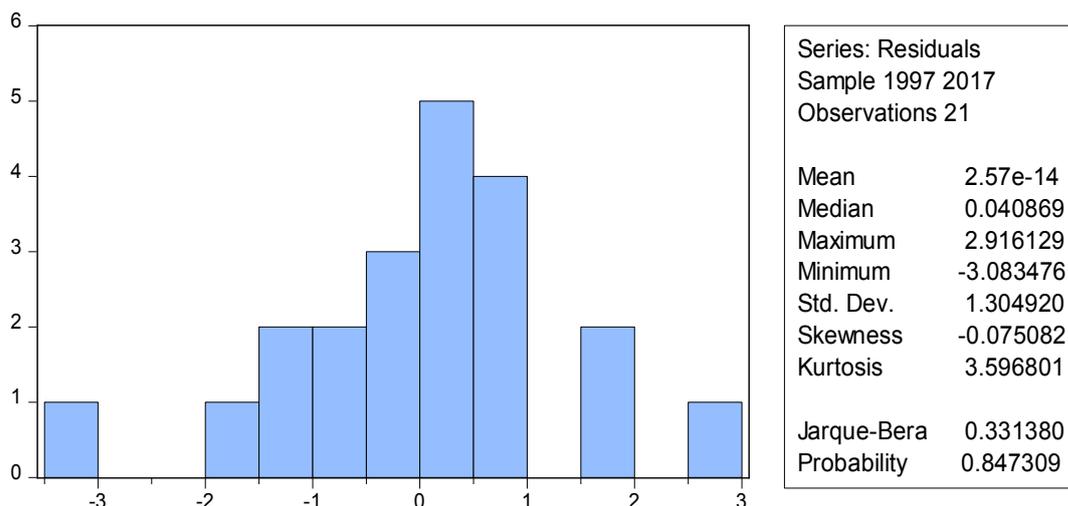
الملحق رقم (93.4): اختبار ثبات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة TRL.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.622760	Prob. F(2,16)	0.1035
Obs*R-squared	4.691101	Prob. Chi-Square(2)	0.0958

الملحق رقم (94.4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة TRL.

الملاحق



الملحق رقم (95.4): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة PRV.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

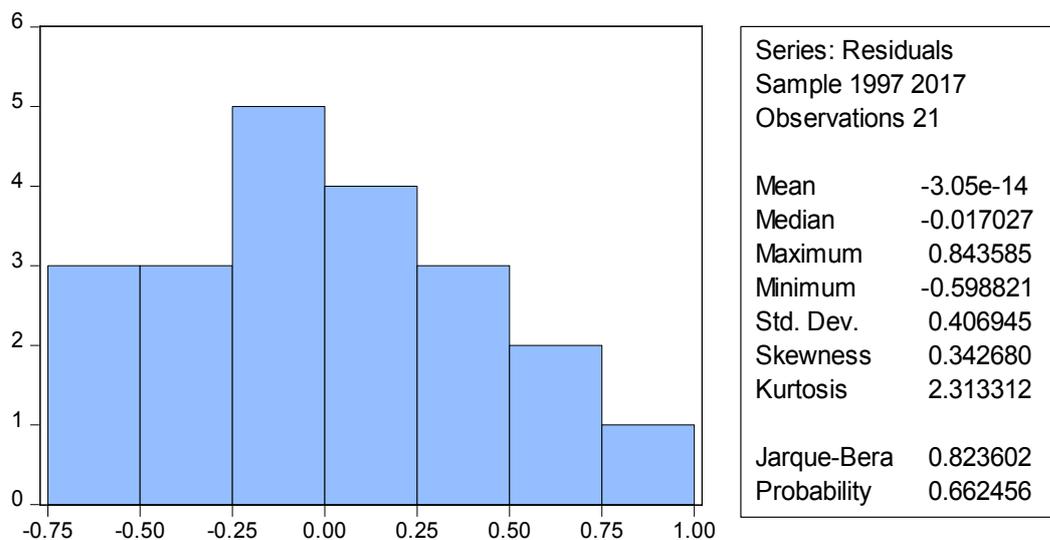
F-statistic	0.503970	Prob. F(2,3)	0.6476
Obs*R-squared	5.281204	Prob. Chi-Square(2)	0.0713

الملحق رقم (96.4): اختبار ثبات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة PRV.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.452449	Prob. F(2,16)	0.6440
Obs*R-squared	1.017045	Prob. Chi-Square(2)	0.6014

الملحق رقم (97.4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة PRV.



الملحق رقم (98.4): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة GDP.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

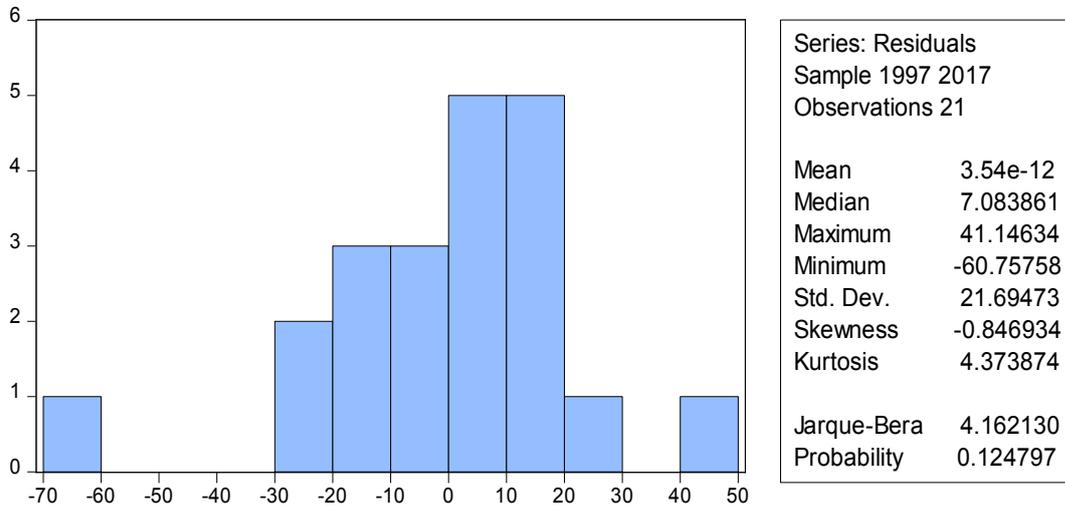
F-statistic	2.211259	Prob. F(2,4)	0.2255
Obs*R-squared	11.02674	Prob. Chi-Square(2)	0.0040

الملحق رقم (99.4): اختبار ثبات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة GDP.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.135601	Prob. F(2,16)	0.3458
Obs*R-squared	2.361795	Prob. Chi-Square(2)	0.3070

الملحق رقم (100.4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة GDP.



الملحق رقم (101.4): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء بالنسبة لمعادلة HC

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.679422	Prob. F(2,4)	0.1240
Obs*R-squared	13.60488	Prob. Chi-Square(2)	0.0011

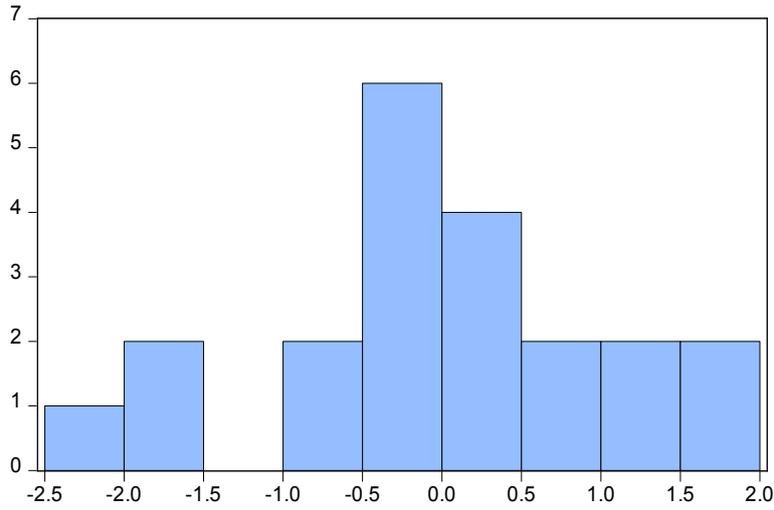
الملحق رقم (102.4): اختبار ثبات التباين للأخطاء بالنسبة لمعادلة HC

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.226923	Prob. F(2,16)	0.7995
Obs*R-squared	0.524077	Prob. Chi-Square(2)	0.7695

الملحق رقم (103.4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالنسبة لمعادلة HC

الملاحق



Series: Residuals	
Sample 1997 2017	
Observations 21	
Mean	1.18e-13
Median	-0.035587
Maximum	1.871033
Minimum	-2.263161
Std. Dev.	1.065016
Skewness	-0.205137
Kurtosis	2.676836
Jarque-Bera	0.238665
Probability	0.887513

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين التحرير التجاري، التحرير المالي، الخصخصة، النمو الاقتصادي، رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2017، باستخدام اختبار الحدود- الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لاختبار وجود التكامل المتزامن، كما تم استخدام اختبار Toda-Yamamoto لكشف اتجاه العلاقة السببية طويلة الأجل. كشفت نتائج اختبار الحدود-ARDL وجود تكامل متزامن بين المتغيرات المشمولة، و علاوة على ذلك أثبتت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه طويلة الأجل بين كل من التحرير التجاري، النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، علاقة سببية أحادية الاتجاه طويلة الأجل تسير من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخصخصة، غياب علاقة سببية بين التحرير المالي، رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر في كلا الاتجاهين على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، التحرير الاقتصادي، اختبار الحدود-الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، اختبار السببية ل Toda-Yamamoto.

Abstract :

This study aim to investigate the causal relationship among trade liberalization, financial liberalization, privatization, economic geowth, human capital and foreign direct investment (FDI) for Algeria over the period 1995–2017. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) bounds test is used to test for the presence of co-integration, whereas the Toda and Yamamoto test is used for direction of long-run causality. The findings of ARDL bounds test validate the existence of co-integration among the included variables. Further, the Toda and Yamamoto test affirms that there is bidirectional causality relationship between trade openness, economic growth and foreign direct investment in the long-run. Additionally, there is a unidirectional causality relationship running from FDI to privatization, there is no causality relationship between financial liberalization, human capital and FDI in long-run.

Keywords :

Foreign direct investment, Economic Liberalization, Autoregressive Distributed Lag (ARDL)- bounds test, Toda-Yamamoto Causality Test.

Résumé:

Cette étude vise à examiner la relation de causalité entre la libéralisation de commerce, le libéralisation financière, la privatisation, le croissance économique, le capital humain et l'investissement direct étranger (IDE) en l'Algérie pendant la période 1995-2017. Le test des limites – autorégressif à retards échelonnés (ARDL) est utilisé pour tester l'existence de la co-intégration, alors que le test de Toda et Yamamoto est utilisé pour déterminer la direction du la causalité à long terme. Les résultats du test des limites (ARDL) confirment l'existence d'une co-intégration entre les variables incluses. En outre, le test de Toda et Yamamoto affirme qu'il existe une relation de causalité bidirectionnelle entre la libéralisation de commerce, la croissance économique et l'investissement étranger direct à long terme, et une relation de causalité à long terme allant de l'IED vers la privatisation, il n'existe pas de relation de causalité entre la libéralisation financière, le capital humain et l'IED à long terme.

Mot Clés :

l'investissement étranger direct, Libéralisation économique, Test des limites – Autorégressif à retards échelonnés (ARDL), Causalité de Toda-Yamamoto.